التوقعات الاقتصادية في منظمة التعاون الإسلامي 2014

"تعزيز الإنتاجية والقدرة التنافسية"

المحرر
صافاش ألباي

منظمة التعاون الإسلامي
مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية
والتدريب للدول الإسلامية

SESRIC

-

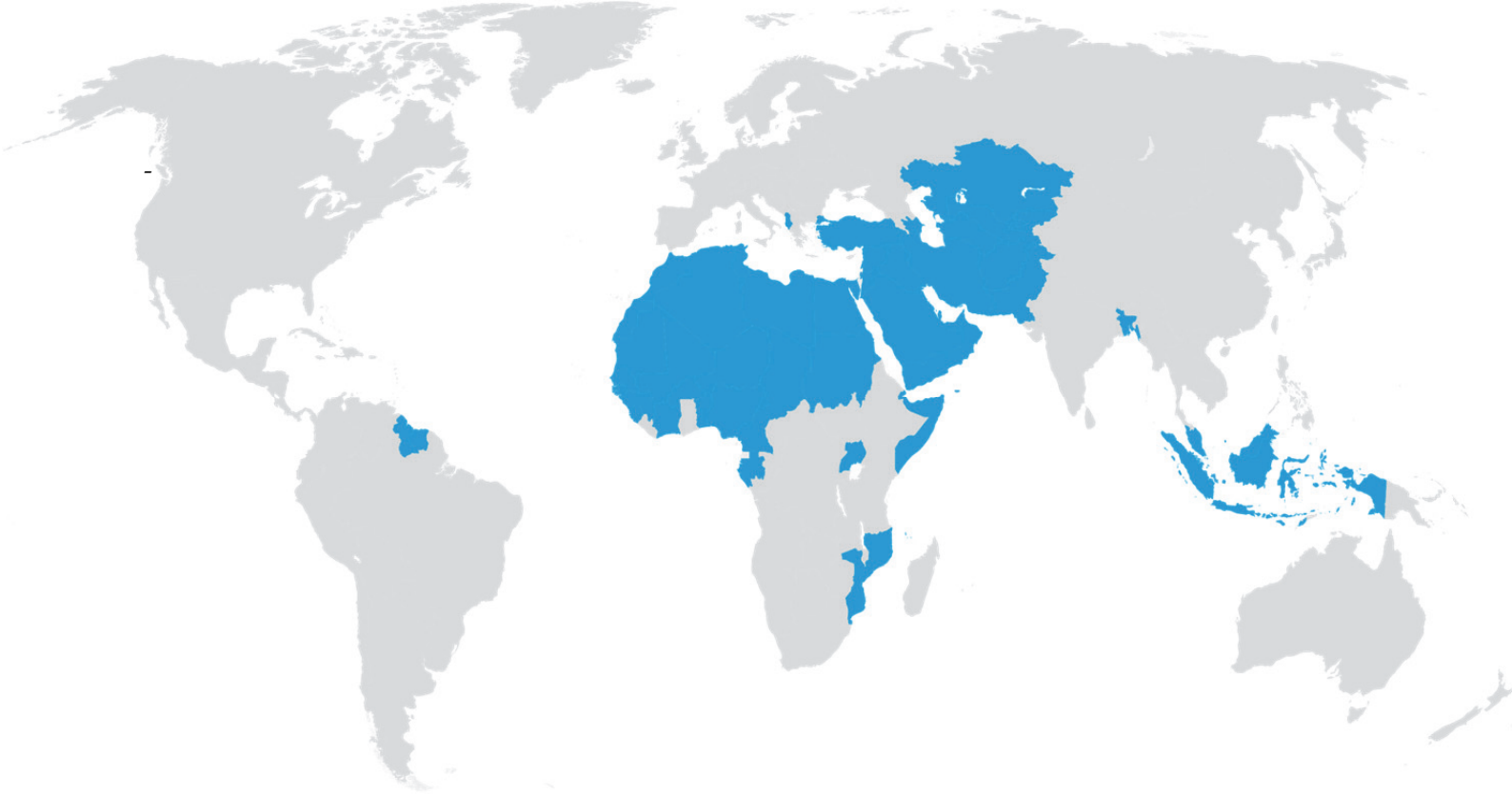

التوقعات الاقتصادية

في منظمة التعاون الإسلامي

2014

"تعزيز الإنتاجية والقدرة التنافسية"

المحرر

صافاش ألباي

كبار الباحثون

نبيل محمد ديور كنعان باقجي

فريق البحث

نادي سرحان أيدين مزهر حسين جيم تنتن

© 2014 مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (مركز أنقرة)

Kudüs Cad. No: 9, Diplomatik Site, 06450 Oran, Ankara –Turkey

الهاتف +90-312-468 6172

الموقع الإلكتروني www.sesric.org

البريد الإلكتروني pubs@sesric.org

تخضع المادة المقدمة في هذه الطبعة لقانون حقوق الطبع والنشر. يعطي المؤلفون الإذن بتصفح، ونسخ، ونقل وطبع مواده، على أن لا يتم استخدام هذه المواد في أي ظرف، لأغراض تجارية. للحصول على إذن لإعادة إنتاج أو إعادة طبع أي جزء من هذا المنشور، يرجى إرسال طلب مع تقديم المعلومات الكاملة إلى دائرة النشر للمركز.

ينبغي إرسال جميع الاستفسارات حول الحقوق والإذن إلى دائرة النشر بمركز أنقرة بواسطة العنوان الوارد أعلاه.

ISBN : 978-975-6427-27-9

تصميم الغلاف من طرف دائرة النشر، مركز أنقرة.

يعبر مركز أنقرة عن عميق تقديره إلى وزارة التغذية والزراعة والثروة الحيوانية في الجمهورية التركية لتقديمها التسهيلات المطبعية.

للمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بدائرة البحوث، مركز أنقرة عبر البريد الإلكتروني التالي: research@sesric.org

المحتويات

توطئة iii

الملخص التنفيذي 1

الجزء الأول: التطورات الاقتصادية الأخيرة في العالم وفي بلدان منظمة التعاون الإسلامي 11

1 الإنتاج والنمو والتشغيل 13

2 التجارة والتمويل 33

الجزء الثاني: تعزيز الإنتاجية والقدرة التنافسية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي 53

3 دور الإنتاجية والقدرة التنافسية في خلق الثروة 55

1.3 لمحة عامة: الإنتاجية والقدرة التنافسية 56

2.3 الرابط بين الإنتاجية والقدرة التنافسية 57

3.3 النمو الاقتصادي والتقدم التكنولوجي 58

1.3.3 تعزيز البحث والتطوير (R & D) وزيادة القدرة على الاستيعاب 58

2.3.3 زيادة إنتاجية العمل من خلال الاستثمار في تنمية رأس المال البشري 60

3.3.3 العوامل الأخرى التي ترفع من الإنتاجية 61

4 مستويات الإنتاجية والقدرة التنافسية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي 62

1.4 الإنتاجية في البلدان الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي 62

1.1.4 إنتاجية العمل ونمو إنتاجية العوامل الكلية (TFP) 65

2.1.4 حسابات النمو 67

2.4 القدرة التنافسية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي 69

5 تعزيز الإنتاجية والقدرة التنافسية 74

1.5 أساسيات لتعزيز الإنتاجية والقدرة التنافسية 76

1.1.5 التعليم وتنمية رأس المال البشري 77

2.1.5 البحث والابتكار 81

2.5 تعزيز نمو الإنتاجية المتعددة العوامل 88

1.2.5 الجودة المؤسسية 88

2.2.5 تطوير البنية التحتية 92

3.2.5 استقرار الاقتصاد الكلي 100

4.2.5 كفاءة السوق 105

3.5 تحديد القدرات الإنتاجية من أجل المنافسة 113

1.3.5 التنويع الاقتصادي 113

2.3.5 ريادة الأعمال 118

6 القضايا السياسية لأجل التحول الهيكلي 123

الجزء الثالث: دور الشراكات بين القطاعين العام والخاص في تنمية قطاع السياحة 131

7 الشراكات بين القطاعين العام والخاص في تنمية قطاع السياحة 133

1.7 السياحة الدولية العالمية: نظرة عامة 134

2.7 السياحة الدولية في البلدان الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي 137

3.7 دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تنمية قطاع السياحة 143

4.7 قضايا السياسات في تنمية السياحة في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي 148

المراجع 150

توطئة

تصدر التوقعات الاقتصادية لمنظمة التعاون الإسلامي 2014 في وقت تعزز فيه النشاط الاقتصادي العالمي بشكل واسع، ومن المتوقع أن يزداد تحسنا في 2014-2015، حيث تبدو البلدان النامية القوة الدافعة للنمو العالمي في كل من عام 2014 وعام 2015. ومع ذلك، مع التوقعات الاقتصادية الايجابية للاقتصادات المتقدمة في عام 2014 وعام 2015، والانتعاش الذي شهدته الولايات المتحدة، وتوقعات معدلات النمو الإيجابية في الاتحاد الأوروبي بعد معدل النمو الصفري في عام 2013، فإنه من المتوقع أن ترتفع مساهمة الدول المتقدمة إلى النمو الاقتصادي العالمي في 2014-2015. ومن المتوقع أن تحافظ البلدان النامية على زيادة في متوسط معدل النمو الذي سوف يصعد من 4.9٪ في عام 2014 إلى 5.3٪ في عام 2015. ومع ذلك، ونتيجة للتدابير المالية والنقدية المؤلمة والطويلة الأمد، فإنه من المتوقع أن يصل الانتعاش في الاقتصادات المتقدمة من حيث معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى 2.3٪ في عام 2015 مقارنة مع 2.2٪ في عام 2014. وبعد إظهار علامات الانتعاش في بداية عام 2014 حيث التوقعات الاقتصادية العالمية هي أكثر تفاؤلا بشأن معدلات النمو على المدى المتوسط والطويل. وعلى وجه الخصوص، فإن العائد المتوقع من الشركات العالمية العملاقة مع معدلات نمو إيجابية يحمل متوسط معدل النمو العالمي من 3.6٪ في عام 2014 إلى 3.9٪ في عام 2015. ومع ذلك، على الرغم من تضاؤل المخاطر السلبية بشكل عام، فمن المرجح أن يضعف التضخم أقل من المتوقع الاستثمار ويؤثر على النمو العالمي؛ حيث أنه يشكل مخاطر بالنسبة للاقتصادات المتقدمة والتقلبات المالية المرتفعة، وتكلفة رأس المال في اقتصاديات السوق الناشئة.

على الرغم من المقارنة الإيجابية لزيادة العام الماضي، فإن نمو الصادرات السلعية العالمية بنسبة 2٪ في عام 2013 لا يزال أقل بكثير من 20٪ من معدل النمو السنوي الملحوظ في السنوات 2010 و 2011. ويبدو أن تشديد السياسات المالية والتوسع النقدي المحدود سيحقق استقرارا لمتوسط أسعار المستهلك في العالم. ونتيجة لذلك، انخفض معدل التضخم العالمي إلى 3.7٪ في عام 2013، ويتوقع أن يكون حوالي 3.5٪ في عام 2014 و 2015 مقارنة مع 5.0٪ في 2011. وفي الوقت نفسه، ظلت البطالة واحدة من القضايا الأكثر تحديا في جميع أنحاء العالم. ويبقى ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب مصدر قلق كبير في جميع أنحاء العالم (13.1٪ في عام 2013)، وظل معدل البطالة العالمية عند 6.0٪ في عام 2013، رغم بعض التوقعات الإيجابية في الاقتصاد العالمي ل2013-14، ومن المتوقع أن يكون هناك تحسن طفيف في سوق العمل العالمي في عام 2014، ومن المتوقع أن يصل معدل البطالة العالمي إلى 6.1٪، وهو معدل لا يزال فوق مستوى ما قبل الأزمة 5.4٪ في عام 2007 .

وفي ضوء التطورات الاقتصادية العالمية والإقليمية الأخيرة، تحلل التوقعات الاقتصادية لمنظمة التعاون الإسلامي 2014 الاتجاهات في المؤشرات الاقتصادية الرئيسية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، كمجموعة، خلال فترة الخمس السنوات الأخيرة (2009-2013). وهي تحقق في هذه الاتجاهات بطريقة المقارنة مع نظرائها في مجموعة البلدان المتقدمة

والبلدان النامية الأخرى، وكذلك مع الاقتصاد العالمي ككل، وتسلط الضوء على عدد من المعوقات والتحديات التي تواجه الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في جهودها الرامية إلى تعزيز قدرتها التنموية الاقتصادية والتقدم.

وعامة، تتبع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، كمجموعة، اتجاهات مماثلة مع البلدان النامية الأخرى. ومع ذلك، في حين أن مجموع الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة دول منظمة التعاون الإسلامي قد ازداد باستمرار ليصل إلى 9.8 تريليون دولار في 2013، مقارنة ب 7.7 تريليون دولار في 2009، ظلت حصتها في مجموع الناتج المحلي الإجمالي العالمي مستقرة عند حوالي 11٪، وانخفضت حصتها في مجموع الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة البلدان النامية باطراد لتصل إلى 22.3٪ في عام 2013، أي بانخفاض مقداره نقطة مئوية واحدة على مدى فترة خمس سنوات 2009-2013. وتباطأ معدل متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لمجموعة دول منظمة التعاون الإسلامي ليصل إلى 3.9٪ في عام 2013 من 4.6٪ في عام 2012، وهو معدل أقل من معدل مجموعة البلدان النامية الأخرى ذو 4.7٪. ومع ذلك، عندما يتم استبعاد الصين والهند من مجموعة البلدان النامية، فإن متوسط معدلات النمو لمجموعة منظمة التعاون الإسلامي يشير إلى أداء أفضل بشكل ملحوظ خلال الفترة 2009-2013 والمتوقع في العامين 2014 و 2015 أيضا. في حين من المتوقع أن يصل متوسط معدلات النمو لدول منظمة التعاون الإسلامي إلى 4.1٪ في عام 2014 و 4.9٪ في عام 2015، هذه الأرقام هي متوقعة لمجموعة الاقتصادات النامية الأخرى، باستثناء الصين بنسبة 2.8٪ في 2014 والهند بنسبة 3.4٪ لعام 2015.

ويقدم تقرير هذا العام نظرة شاملة على القضايا الإنتاجية والقدرة التنافسية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، والتي هي حاسمة للغاية لتحقيق مستويات أفضل للمعيشة والحصول على ترتيب عالمي أفضل نسبيا. ويبرز التحليل في هذا الجزء العوامل الرئيسية التي تؤثر على الإنتاجية والقدرة التنافسية ويقدم بعض الآثار المترتبة على السياسات لتعزيز الإنتاجية والقدرة التنافسية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي. ويسلط التقرير الضوء أيضا على دور الشراكات بين القطاعين العام والخاص في تنمية قطاع السياحة في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي". ويبرز التحليل في هذا الجزء أهمية تعادلات القوة الشرائية في صناعة السياحة من خلال خلق منتجات أو خدمات جديدة، وتحقيق مستويات أعلى من الكفاءة، وفتح الأسواق التي لم تكن متاحة في السابق وتجميع الموارد.

البروفيسور صافاش ألباي
المدير العام
مركز أنقرة

الملخص التنفيذي

التطورات الاقتصادية الأخيرة في العالم وفي بلدان منظمة التعاون الإسلامي

الإنتاج والنمو والتشغيل

الإنتاج

شهد الناتج المحلي الإجمالي العالمي- بالدولار الأمريكي الحالي واستنادا إلى تعادل القوة الشرائية- اتجاها متزايدا خلال الفترة 2009-2013 ليصل إلى 87.0 تريليون دولار في عام 2013 مقارنة ب 70.6 تريليون دولار أمريكي في عام 2009. وشهدت البلدان النامية زيادة سريعة في الناتج المحلي الإجمالي من 33.0 تريليون دولار في عام 2009 إلى 43.9 تريليون دولار في عام 2013. وبلغت 43.1 تريليون دولار أمريكي في عام 2013 مقارنة مع 37.6 تريليون دولار أمريكي في عام 2009 في الدول المتقدمة. وشهدت دول منظمة التعاون الإسلامي أيضا اتجاها متزايدا في النشاط الاقتصادي من 7.7 تريليون دولار في 2009 إلى 9.8 تريليون دولار في عام 2013. وأنتجت 11.2٪ من الناتج الإجمالي العالمي و 22.3٪ من الناتج الإجمالي في البلدان النامية في عام 2013. كما زاد متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في دول منظمة التعاون الإسلامي من 5,110 دولار أمريكي في عام 2009 إلى 6,076 دولار أمريكي في عام 2013.

النمو

استمر التباطؤ في الاقتصاد العالمي في عام 2013 مع معدل نمو انخفض إلى 3.0٪. ومع ذلك، فالتوقعات لعامي 2014 و 2015 هي إيجابية مع معدل نمو 3.6٪ و 3.9٪ على التوالي. وبينما ظل الانتعاش في الدول المتقدمة بطيئا، يبدو أن البلدان النامية هي القوة الدافعة للنمو في الاقتصاد العالمي. ومن ناحية أخرى، شهد نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد في العالم أيضا اتجاها تنازليا مع معدل نمو 2.2٪ في عام 2013. ومن المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد في العالم بنسبة 2.8٪ في عام 2014 و 3.1٪ في عام 2015. وفي عام 2013، تم تسجيل النمو في الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد بنسبة 3.6٪ في البلدان النامية، والذي من المتوقع أن يرتفع إلى 3.8٪ في عام 2014 قبل أن يرتفع إلى 4.3٪ في عام 2015. من ناحية أخرى، شهدت الدول المتقدمة معدل نمو منخفض جدا ب 0.8٪ في عام 2013 والذي من المقدر أن يرتفع إلى 1.7٪ في عام 2014 و 1.8٪ في عام 2015. وشهدت بلدان منظمة التعاون الإسلامي تباطؤا في النشاط الاقتصادي وتراجع معدل نموها من 4.6٪ في عام 2012 إلى 3.9٪ في عام 2013. وسوف تعاني على الأرجح انتعاشا مع معدل نمو يتوقع أن يكون حوالي 4.1٪ في عام 2014 و 4.9٪ في عام 2015. وكان متوسط معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد في بلدان منظمة التعاون الإسلامي إيجابيا خلال الفترة 2009-2013. وسجل متوسط

معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد في بلدان منظمة التعاون الإسلامي نسبة 1.8٪ في عام 2013 والذي من المتوقع أن يصل إلى 2.1٪ في عام 2014 و 2.9٪ في عام 2015.

الإنتاج حسب القطاعات

فيما يتعلق بمتوسط الحصص ذات القيمة المضافة حسب أربعة قطاعات رئيسية من مجموع إجمالي الناتج المحلي، فإن قطاع الخدمات يتوفر على أكبر حصة من الناتج العالمي الإجمالي (65.8٪)، يليه القطاع الصناعي (التحويلي وغير التحويلي) (29.7٪)، في حين أن الحصة التي تحتفظ بها الزراعة والصيد والحراجة هي صغيرة نسبيا (4.4٪). كما تظهر بلدان منظمة التعاون الإسلامي بنية مماثلة. على الرغم من أن قطاع الزراعة هو معروف على نطاق واسع بأنه النشاط الاقتصادي الرئيسي والذي يفترض أن يلعب دورا رئيسيا في اقتصادات البلدان النامية، فإن هذه الميزة هي ليست ثابتة في حالة البلدان النامية الأخرى ومنظمة التعاون الإسلامي كمجموعة. وانكمش متوسط نصيب الزراعة في اقتصادات منظمة التعاون الإسلامي إلى 10.7٪ في عام 2011 وإلى 10.3٪ في عام 2012. وقد لوحظ اتجاه أكثر استقرارا في البلدان النامية الأخرى، حيث ظل متوسط نصيب الزراعة في الاقتصاد لفترة طويلة أعلى قليلا من 9٪ و قد سجل 9.1٪ في عام 2011 و 2012.

الناتج المحلي الإجمالي حسب بنود الإنفاق الرئيسية

إذا ما أخذت بعين الاعتبار حصص بنود الإنفاق الرئيسية في مجموع الناتج المحلي الإجمالي، فقد واصل الاستهلاك النهائي للأسر والاستهلاك الحكومي ليكونا الأعلى في مجموع الناتج المحلي الإجمالي على مدى السنوات. وفي عام 2012، بلغ الاستهلاك الأسري حصة الأسد ب 57.6٪ يليه إجمالي تكوين رأس المال (24.4٪) والاستهلاك الحكومي النهائي العام (17.2٪). وسجلت الحصص النسبية لبنود الإنفاق الرئيسية في مجموع الناتج المحلي الإجمالي لبلدان منظمة التعاون الإسلامي تفاوتا كبيرا مقارنة بما في العالم. وفي عام 2012، بلغت نسبة الإنفاق النهائي الأسري والإنفاق الحكومي العام نسبة 66.7٪ من الناتج المحلي الإجمالي لبلدان منظمة التعاون الإسلامي. ومثلت هذه الأرقام زيادة في حصص كلا النوعين من الاستهلاك مقارنة بالعام السابق.

البطالة

البطالة هي واحدة من أخطر المشاكل التي تواجه العالم اليوم. فعلى الرغم من الانتعاش الذي شهده النشاط الاقتصادي في الآونة الأخيرة، إلا أن معدل البطالة العالمي للبالغين ظل 6.0٪ من إجمالي قوة العمل، أي دون تغيير عن عام 2012. ويقدر عدد العاطلين عن العمل في جميع أنحاء العالم ب 201.8 مليون في عام 2013، بزيادة قدرها 4.9 مليون من معدل العام السابق 196.9 مليون. حيث واصل الشباب معاناتهم من عدم وجود فرص عمل لائقة في جميع أنحاء العالم. ووفقا لأحدث التقديرات، تشير التقديرات إلى أن نحو 74.5 مليون شاب كانوا عاطلين عن العمل في عام 2013. وهو ما يقرب من مليون شخص مما كانوا عليه في العام الذي سبقه. وسجلت بلدان منظمة التعاون الإسلامي متوسطا أعلى بكثير من معدلات البطالة بالمقارنة مع العالم، والبلدان المتقدمة والبلدان النامية الأخرى خلال الفترة 2000-2008. وخلال هذه الفترة، تغير إجمالي معدل البطالة في دول منظمة التعاون الإسلامي بين 7.6٪ و 8.8٪. وبعد الأزمة المالية العالمية، زادت معدلات البطالة في البلدان المتقدمة من مستوى أقل من 6٪ إلى أكثر من 8٪. وظل معدل البطالة في البلدان النامية الأخرى أقل بكثير (حوالي 2-3٪) من متوسط منظمة التعاون الإسلامي. وهذه الأرقام حول البطالة بين الشباب في دول منظمة التعاون الإسلامي، هي أقل واعدة. واعتبارا من عام 2012، قدرت البطالة بين الشباب في دول منظمة التعاون الإسلامي ب 15.6٪، وفي البلدان المتقدمة بنسبة 17.2٪، وفي البلدان النامية الأخرى ب 10.9٪.

التضخم

انخفض معدل التضخم العالمي من 4.0٪ في عام 2012 و 3.7٪ في عام 2013، ومن المتوقع أن يكون نحو 3.5٪ في عام 2014 وعام 2015. وليس من المتوقع أن يكون تقلب الأسعار مصدر قلق كبير للدول المتقدمة والنامية. ومن المتوقع أن يكون التضخم في البلدان المتقدمة 1.5٪ في عام 2014 و 1.6٪ في عام 2015، وفي البلدان النامية 5.5٪ في عام 2014 و 5.2٪ في عام 2015. وكان متوسط معدل التضخم في دول منظمة التعاون الإسلامي أعلى بكثير من الدول المتقدمة والنامية. وارتفع معدل التضخم في دول منظمة التعاون الإسلامي إلى 8.7٪ في عام 2012 قبل أن ينخفض باعتدال إلى 8.5٪ في عام 2013. وتمثل أرقام التضخم الإجمالية زيادة من 45.8٪ في أسعار المستهلكين في دول منظمة التعاون الإسلامي خلال الفترة قيد النظر. وهذا أعلى بكثير من متوسط الزيادة المسجلة في البلدان النامية الأخرى (32٪)، فضلا عن المتوسط العالمي (20.5٪) في نفس الفترة.

الميزان المالي

وبعد تشديد السياسات المنفذة وخاصة في البلدان المتقدمة، أخذت الموازين المالية في التحسن بصورة منتظمة في جميع أنحاء العالم. وشهد العجز في الميزان المالي العالمي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي اتجاها نحو الانخفاض من -7.2٪ في عام 2009 إلى -3.9٪ في عام 2013. وتبين التوقعات أنه من المتوقع أن يستمر الانخفاض إلى -3.6٪ في عام 2014 و -3.1٪ في عام 2015. وهناك اتجاه مماثل لوحظ في البلدان المتقدمة حيث انخفض العجز في الميزان المالي من -9.6٪ في عام 2009 إلى -5.0٪ في عام 2013. ومن المتوقع أن يكون المعدل -4.4٪ في عام 2014 و -3.7٪ في عام 2015. وسجلت البلدان النامية موازين مالية سلبية ولكنها في وضع أفضل نسبيا من الدول المتقدمة. وتفوقت دول منظمة التعاون الإسلامي على جميع مجموعات البلدان الأخرى وسجلت موازين مالية سلبية منخفضة نسبيا. وفي الواقع، سجلت بلدان منظمة التعاون الإسلامي فائضا في الميزان المالي للعام 2011 و 2012 قبل أن ينخفض إلى نسبة سلبية. في عام 2013، سجلت بلدان منظمة التعاون الإسلامي عجزا في الميزان المالي من -1.1٪ من الناتج المحلي الإجمالي. ومن المتوقع أن يرتفع العجز المالي قليلا إلى -1.3٪ في عام 2014 و -1.5٪ في عام 2015.

التجارة والمالية

تجارة السلع

في عام 2013، انخفض إجمالي الصادرات السلعية لدول منظمة التعاون الإسلامي إلى قيمة 2.2 تريليون دولار أمريكي مقارنة مع أعلى مستوياته التاريخية ل 2.3 تريليون دولار أمريكي الذي لوحظ في عام 2012. ووفقا لذلك، انكمشت حصة دول منظمة التعاون الإسلامي في إجمالي صادرات البلدان النامية إلى 28.7٪ في نفس العام، مقارنة مع 30.4٪ في العام السابق. وبالمثل، بعد ذروته ل 12.9٪ في عام 2012، انخفضت حصة مجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي في إجمالي الصادرات السلعية العالمية، والتي تم تسجيلها ب 18.3 تريليون دولار أمريكي، إلى 12.2٪ في عام 2013.

وشهد إجمالي الواردات السلعية لدول منظمة التعاون الإسلامي في مرحلة ما بعد الأزمة انتعاشا قويا وزاد من ما يصل إلى 1.2 تريليون دولار أمركي في عام 2009 إلى 2.0 تريليون دولار أمريكي في عام 2013. وبلغت حصة دول منظمة التعاون الإسلامي من الواردات السلعية العالمية 10.7٪ في نفس العام. ومن ناحية أخرى، استمرت حصتها في إجمالي الواردات السلعية للبلدان النامية، في التوسع للسنة الثانية منذ عام 2011 وبلغت 26.7٪ في عام 2013.

الخدمات التجارية

واصلت دول منظمة التعاون الإسلامي كمجموعة بأن تكون مستوردة صافية للخدمات. وصدرت بشكل جماعي قيمة 201 مليار دولار أمريكي من الخدمات في عام 2012، في حين سجلت واردات الخدمات في منظمة التعاون الإسلامي 318 مليار دولار أمريكي في العام نفسه. ومثلت هذه الأرقام انخفاضا كبيرا من قيمتها لعام 2011 التي بلغت 259 مليار دولار و427 مليار دولار أمرريكي على التوالي. ووفقا لذلك، انخفضت حصص منظمة التعاون الإسلامي في صادرات وواردات الخدمات للبلدان النامية إلى 20.4٪ و 25.0٪ في عام 2012. وبالمثل، انكمشت أيضا أسهمها في إجمالي الصادرات والواردات العالمية للخدمات، وسجلت 5.1٪ و 8.4٪ في نفس العام.

تجارة السلع البينية في منظمة التعاون الإسلامي

سجلت بلدان منظمة التعاون الإسلامي ما مجموعه 748 مليار دولار أمريكي من تجارة السلع البينية لمنظمة التعاون الإسلامي في عام 2013. ففي فترة ما بعد الأزمة، سجلت التجارة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي تحسنا أقوى نسبيا مقارنة مع التجارة مع بقية العالم لدول منظمة التعاون الإسلامي. ووفقا لذلك، واعتبارا من عام 2013، بلغت التجارة البينية 17.9٪ من إجمالي تجارة السلع لدول منظمة التعاون الإسلامي مع العالم. وسجلت الصادرات البينية لمنظمة التعاون الإسلامي قيمة 359 مليار دولار أمريكي في عام 2013، بالمقارنة مع 363 مليار دولار أمريكي في عام 2012. ومن ناحية أخرى، سجلت الواردات البينية لمنظمة التعاون الإسلامي 388 مليار دولار أمريكي في عام 2013، مسجلة انخفاضا طفيفاعن قيمتها لعام 2012 بمبلغ 390 مليار دولار أمريكي.

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل ورصيده

بلغ إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم 1.5 تريليون دولار أمريكي في عام 2013، حيث كانت نسبة 50.5٪ منها موجهة للدول النامية. ومن ناحية أخرى، استمرت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول منظمة التعاون الإسلامي في البقاء دون إمكانات. في عام 2013، كانت دول المنظمة قادرة على اجتذاب 136 مليار دولار أمريكي فقط من الاستثمار الأجنبي المباشر، مقارنة مع 145 مليار دولار أمريكي في عام 2012. وفي عام 2013، سجلت حصص دول منظمة التعاون الإسلامي في كل من البلدان النامية نسبة 18.6٪، وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية نسبة 9.4٪. ومن بين 25.4 تريليون دولار أمركي من رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي إلى الداخل في عام 2013، بلغت حصة دول منظمة التعاون الإسلامي 6.8٪ فقط. و هو أقل بكثير من حصة البلدان النامية الأخرى ل 22.5٪ في العام نفسه.

تطوير القطاع المالي

وكعلامة على التعميق المالي المنخفض، كان متوسط حجم النقود بمعناه الواسع بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي في دول منظمة التعاون الإسلامي 55.1٪ في عام 2012، مقارنة مع 110.9٪ في البلدان النامية الأخرى و131.8٪ في البلدان المتقدمة. وفي نفس العام، كان الائتمان المحلي المقدم من قبل القطاع المالي في دول منظمة التعاون الإسلامي في المتوسط ما يعادل 60.9٪ من الناتج المحلي الإجمالي، في حين كان هذا الرقم 105.3٪ في البلدان النامية الأخرى و215٪ في البلدان المتقدمة.

الديون الخارجية والاحتياطيات

استمر إجمالي رصيد الدين الخارجي لبلدان منظمة التعاون الإسلامي في الزيادة. ففي عام 2012، بلغ إجمالي الديون الخارجية لمنظمة التعاون الإسلامي قيمة 1.2 تريليون دولار أمريكي. ومع ذلك، فإن نفس الحجة هي ليست صحيحة بالنسبة للحجم النسبي لديون منظمة التعاون الإسلامي إلى الناتج المحلي الإجمالي وإلى إجمالي ديون البلدان النامية. وانخفض متوسط نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي في دول منظمة التعاون الإسلامي من ذروته 31.1٪ في عام 2009 إلى 26.2٪ في عام 2012. وبالمثل، انخفض

نصيب دول منظمة التعاون الإسلامي في إجمالي رصيد الدين الخارجي للبلدان النامية أيضا من 28.7٪ إلى 25.3٪ خلال الفترة من 2008-2012.

وعادة ما تعتبر الاحتياطيات أداة مهمة لحماية الاقتصاد من الصدمات الخارجية الفجائية. وبلغ إجمالي الاحتياطيات النقدية العالمية، بما في ذلك الذهب، مبلغ 12.6 تريليون دولار أمركي في عام 2013، منها 1.9 تريليون دولار أمريكي (أو 14.9٪) من دول منظمة التعاون الإسلامي. ومع ذلك، انخفضت حصة دول منظمة التعاون الإسلامي في إجمالي احتياطيات البلدان النامية من 25.7٪ إلى 22.8٪ خلال 2008-2013.

المساعدة الإنمائية الرسمية والتحويلات

في عام 2012، تدفقت المساعدة الإنمائية الرسمية الصافية من جميع الجهات المانحة للبلدان النامية حيث وصلت 94 مليار دولار أمريكي. واعتبارا من نفس العام، شكلت دول منظمة التعاون الإسلامي نصف مجموع تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى البلدان النامية (49.6٪). وبمجرد ضبط الحجم للناتج المحلي الإجمالي لكل منها، تظهر تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى منظمة التعاون الإسلامي والبلدان النامية الأخرى نمط تقارب قوي على مدى السنوات القليلة الماضية. وتم تسجيل متوسط المساعدة الإنمائية الرسمية إلى الناتج المحلي الإجمالي في منظمة التعاون الإسلامي ب 0.9٪ وفي البلدان النامية الأخرى ب 0.5٪، وهو ما يعادل متوسط نصيب الفرد من المساعدة الإنمائية الرسمية ب 29.7 دولار أمريكي و17.3 دولار أمركي.

ورافقت تدفقات التحويلات الشخصية إلى البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بشكل عام اتجاها تصاعديا بين عامي 2008 و 2012. وتلقت بلدان المنظمة ما مجموعه 112 مليار دولار أمريكي من التحويلات في عام 2012، مسجلة نسبة 30.1٪ في البلدان النامية. ومن ناحية أخرى، سجلت تدفقات التحويلات إلى البلدان النامية الأخرى، 260 مليار دولار أمريكي في عام 2012.

تعزيز القدرة التنافسية والإنتاجية في دول منظمة التعاون الإسلامي

أدوار الإنتاجية والقدرة التنافسية

يتم استعراض نظريات النمو الاقتصادي المختارة مع التركيز على الإنتاجية والقدرة التنافسية. وتبين هذه النظرة العامة على أن الطريقة الوحيدة لإنشاء مستوى رفاهية عالي هو الحفاظ على معدلات نمو اقتصادي إيجابية. والطريقة الوحيدة للوصول إلى معدلات نمو اقتصادي إيجابية مستدامة هي إحداث وتعزيز نمو التكنولوجيا. وخلاف ذلك، ستوقف العائدات على رأس المال المتناقص النمو الاقتصادي على المدى الطويل ويعوق البلدان من إحداث ناتج إضافي. ولتمكين مؤسسات الدولة من التحديث ونمو التكنولوجيا، تحتاج البلدان إلى مراجعة سياساتها الوطنية.

ويبين القسم أيضا أن هناك صلة وثيقة بين الإنتاجية والقدرة التنافسية. وستجعل العوامل التي تعزز نمو الإنتاجية الدول أكثر قدرة على المنافسة في الأسواق الدولية. وبالتالي، يجب على صناع السياسات صياغة سياساتهم من أجل تعزيز نمو التكنولوجيا والقضاء على العوامل التي تعيق قدرتها التنافسية.

مستويات الإنتاجية والقدرة التنافسية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي

يتم تحليل مؤشرات الإنتاجية، والقدرة التنافسية والنمو الاقتصادي المختارة باستخدام مجموعة البيانات التي تم جمعها من مصادر مختلفة من البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، والبلدان النامية الأخرى، والدول المتقدمة والعالم كله. لذالك،

يقدم التحليل أداء الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من حيث الإنتاجية والقدرة التنافسية والنمو الاقتصادي ضمن منظور تقارني.

ويبين التحليل أن البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، في المتوسط، تحسن مستواها بشكل ملحوظ من حيث مستويات الإنتاجية، وفي الغالب من خلال وجود متوسط معدلات نمو إيجابية. ومع ذلك، فإن متوسط مستويات الناتج المحلي الإجمالي للفرد،و الإنتاجية (لكل من قوى العمل والعامل الإجمالي) والقدرة التنافسية هو أقل من المتوسط العالمي الذي يكشف ضرورة بذل المزيد من الجهود الجماعية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لتعزيز الإنتاجية والقدرة التنافسية.

تشجيع الإنتاجية والقدرة التنافسية

التنافسية هي انعكاس للظروف العامة بما في ذلك المؤسسات، والسياسات والعوامل التي لها تأثير على مستوى الإنتاجية. وفي حين أن مستوى الإنتاجية هو أمر حاسم في تحديد العوائد على الاستثمارات، تجلب العائدات العليا على الاستثمارات معدلات نمو أعلى. وبالتالي، من المتوقع أن تحدث الاقتصادات الأكثر تنافسية مع مستويات الإنتاجية العليا مستويات دخل أعلى لمواطنها. فمن المعروف أن الإنتاجية هي المحدد الرئيسي للنمو الاقتصادي.

العوامل الأساسية لتعزيز الإنتاجية والقدرة التنافسية

يتم تحديد النمو على المدى الطويل من مستوى التقدم التكنولوجي، لأن النمو لا يمكن أن يستمر من خلال زيادات في رأس المال للعامل الواحد أو زيادة في عدد العاملين. ومن أجل توسيع نطاق الكفاءة التي يستخدم الاقتصاد مدخلاته، ينبغي تحسين القدرات الإنتاجية لكل عوامل الإنتاج. وفي هذا السياق، تعتبر تنمية رأس المال البشري والابتكار التكنولوجي هي العوامل الأساسية في تعزيز الإنتاجية والقدرة التنافسية.

يشكل التعليم الرسمي دورا أساسيا للغاية في تحسين القدرة الإنتاجية للمجتمع. ويحسن التعليم الجيد عمليات الإنتاج بعدة طرق. فالعمال المتعلمون، أو ذوو مهارات هم قادرون على أداء المهام المعقدة، وبالتالي المساهمة في إنتاج المزيد من المنتجات المتطورة تقنيا. وخاصة في البلدان النامية، حيث العمال الماهرون يزيدون في الطاقة الاستيعابية للبلد من خلال الحصول على المعرفة والتكنولوجيا الأجنبية وتنفيذها، وهو أمر ذو أهمية حاسمة في نجاح التنويع الاقتصادي والتنمية.

ولتطوير رأس المال البشري، فالشرط الأساسي ليس فقط زيادة الوصول والمشاركة في التعليم، ولكن أيضا تحسين التقدم والجودة في التعليم. و قد حققت بلدان منظمة التعاون الإسلامي تقدما كبيرا في تحسين المشاركة في التعليم خلال العقود الأربعة الماضية. ومع ذلك، فإن جودة التعليم لا تزال مصدر قلق في العديد من دول منظمة التعاون الإسلامي. ويلاحظ وجود علاقة إيجابية بين نوعية التعليم وإنتاجية العمال في دول منظمة التعاون الإسلامي. وبالتالي، لزيادة الإنتاجية وتحسين الأداء الاقتصادي، من المهم جدا تحسين نوعية التعليم.

ويتطلب الابتكار استثمارات كبيرة ومنظور طويل الأجل. لذا، لا بد من تخصيص الموارد المتاحة للبحث والابتكار وفقا لاستراتيجيات وأولويات التنمية الوطنية. وتعتمد معرفة الاقتصادات اليوم بشكل كبير على أنشطة البحث والتطوير والتقنيات المبتكرة للحفاظ على مكانة تنافسية وجها لوجه مع بلدان أخرى. ومن ناحية أخرى، قد تكون الفوائد المتوقعة من الاستثمار في الأنشطة الابتكارية في البلدان المنخفضة الدخل مخيبة للآمال بسبب ظروف إطار العمل غير كافية.

وتتزايد نفقات البحث والتطوير في دول منظمة التعاون الإسلامي من سنة إلى أخرى ولكنها لا تزال غير مرضية. وتشكل دول منظمة التعاون الإسلامي ٪ 2.1 فقط من مجموع النفقات المحلية الإجمالية العالمية على البحث والتطوير GERD، أو 8.8٪ من إجمالي GERD للبلدان النامية. وفي حين أن الإنفاق على البحث والتطوير يعكس الأهمية التي تعطى للبحث والابتكار، يظهر عدد طلبات

براءات الاختراع مدى نجاح الاستثمارات في هذه المجالات. وبلغ إجمالي طلبات براءات الاختراع في دول منظمة التعاون الإسلامي حوالي 60،000. ومع ذلك، فإنها تمثل 0.6٪ فقط من إجمالي التطبيقات المعبأة في العالم.

وتحتاج الأفكار إلى بيئة مواتية للابتكار لتنمي وتحدث فوائد لكافة المجتمعات من خلال منتجات و / أو خدمات جديدة. وإذا أصبحت الشركات في دول منظمة التعاون الإسلامي قادرة على المنافسة في الاقتصاد العالمي، ينبغي للسياسات في دول منظمة التعاون الإسلامي التركيز على خلق بيئة تشجع الابتكار.

تعزيز نمو الإنتاجية المتعددة العوامل

تمت مناقشة عدد من العوامل لزيادة الإنتاجية والقدرة التنافسية، بما في ذلك الجودة المؤسسية، وتطوير البنية التحتية، والاستقرار الاقتصادي وكفاءة الأسواق، حيث أنها تعتبر أبعاد هامة لتحقيق أعلى نمو للإنتاجية المتعددة العوامل.

وتشجع المؤسسات الإنتاجية القدرة التنافسية عن طريق خفض تكاليف المعاملات التي تغطي تكاليف البحث والمعلومات، وتكاليف التفاوض، ووضع السياسات وتكاليف التنفيذ. ووفقا لمؤشرات إدارة البنك الدولي، تظهر دول منظمة التعاون الإسلامي انخفاضا في مستوى الجودة المؤسسية مقارنة بالدول النامية الأخرى. ولتعزيز الإنتاجية والقدرة على المنافسة بشكل فعال، هناك مؤشرين للإدارة ذات أهمية خاصة: جودة التنظيم وسيادة القانون. وفي هذه الفئات، حوالي عشرة بلدان عضو في منظمة التعاون الإسلامي فقط لديها نتائج إيجابية. في حين أن أكثر من ثلث البلدان النامية الأخرى وجميع الدول المتقدمة لديها نتائج إيجابية، وأداء دول منظمة التعاون الإسلامي ليس مناشدا للغاية من حيث تعزيز تنمية الصناعات التنافسية المحلية.

وتعتبر البنية التحتية جيدة الأداء والكفأة مهمة للغاية من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فهي تزيد مستويات المعيشة، وتجذب المزيد من الشركات، وتدعم عملية إنتاج السلع الزراعية والمصنعة عن طريق خفض التكاليف. كما أنها تساعد على التكامل الاقتصادي وتسهل التجارة حيث تخفف من صعوبة الحصول على السلع والخدمات. وبالإضافة إلى مساهمتها المباشرة في عملية الإنتاج والناتج المحلي الإجمالي، يمكن للاستثمار في البنية التحتية زيادة إجمالي إنتاجية العامل من خلال تقليل تكلفة ممارسة الأعمال التجارية والسماح بالاستخدام الفعال للموارد.

ونمو الإنتاجية هو أعلى في البلدان ذات إمدادات كافية من خدمات البنية التحتية. ومع ذلك، في كثير من البلدان، تواجه الشركات أكثر من تحدي في البنية التحتية. ووفقا لمسح بنك الشركات العالمية، حددت على الأقل 20٪ من الشركات في 21 دولة في منظمة التعاون الإسلامي البنية التحتية للنقل و ما لا يقل عن 50٪ من الشركات في 20 دولة في منظمة التعاون الإسلامي البنية التحتية للكهرباء على أنها المعوقات الرئيسية لأعمالهم التجارية. وحسب عام 2014، 45٪ من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي كان عندها ضعف أداء الخدمات اللوجستية. وبين عامي 2000 و 2011، تضاعف تقريبا إنتاج الكهرباء في دول منظمة التعاون الإسلامي. ومع ذلك، فإنه من الصعب القول ما إذا كانت هذه الزيادة على المستوى الكلي كافية لتعزيز التنمية الصناعية ونمو الإنتاجية على مستوى كل بلد على حدة.

وإن العنصر الهام في تركيبة السياسة بين زيادة الإنتاجية والقدرة التنافسية هو الحاجة إلى الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي، لأن هذا من شأنه أن يخلق بيئة عمل خالية من عدم اليقين وتكاليف غير متوقعة. ومن شأن بيئة اقتصادية كلية مستقرة أن تنطوي على تقلبات أقل في معدل التضخم، وسعر الفائدة، وسعر الصرف وعجز مالي منخفض كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي. كما أن ذلك سيتطلب أيضا تقلبا أقل من حيث حجم المعاملات الاقتصادية مع بقية العالم.

وستؤدي إعاقة كفاءة نظام الأسعار في الموارد المخصصة بشكل فعال، والتغييرات غير المتوقعة في التضخم (تقلبات التضخم المرتفع) إلى إنتاج ونمو دون القدرة الحقيقية وارتفاع معدلات البطالة بسبب الآثار المحتملة على سوق العمل. وقد يثبط ارتفاع

تقلبات سعر الصرف الشركات على الحصول أو السعي للحصول على تكنولوجيا أجنبية أكثر كفاءة لتواصل استعمال التقنيات الاقل تطورا المتاحة محليا. وسوف تمتنع الشركات عن عمليات الإنتاج الأكثر إنتاجية التي تشرك الاعتماد على المواد المستوردة بسبب عدم التيقن من السعر. وأخيرا، قد تثبط التقلبات العالية للأسعار في النظام المالي الوسطاء الماليين من إعطاء قروض طويلة الأجل حتى لو كان تقييم المشروعات على الربحية إيجابيا. وسيؤدي ذلك إلى تخصيص أقل كفاءة للموارد وانخفاض نمو الإنتاجية، مع انعكاسات على القدرة التنافسية الشاملة.

ويعتبر السوق الكفء أمرا حاسما لضمان التوزيع الأمثل للموارد على أساس ظروف العرض والطلب في السوق. وهناك ثلاثة مجالات رئيسية حيث تتطلب الكفاءة: سوق العمل، وسوق السلع والأسواق المالية. يجب أن يضمن سوق العمل الكفء عدم تطابق المهارات هو في المستوى الأدنى في السوق. وبعبارة أخرى، يجب على المهارات والقدرات التي توفرها قوة العمل ان تتطابق الى حد كبير مع توسيع المهارات والقدرات المطلوبة من قبل الشركات. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يضمن سوق العمل الكفء قوة عاملة متاحة مستخدمة بطريقة أكثر فعالية. وفي حالة كفاءة سوق السلع، يجب إنتاج وتداول المزيج المناسب بين السلع والخدمات بشكل فعال في السوق. كما أن المنافسة السليمة في السوق مهمة للدفع بكفاءة السوق وإنتاجية الأعمال. وأخيرا، فإن السوق المالي الفعال يضمن تخصيص الموارد اللازمة لفرص العمل الأكثر إنتاجية. وبالتالي زيادة الإنتاجية والقدرة التنافسية الشاملة للاقتصاد.

ومن ناحية أخرى، يسهل سوق العمل المرن التكيف مع الظروف الاقتصادية الجديدة بعد أي صدمات قد تنشأ. وترتبط عادة كفاءة السوق مع المنافسة، الأمر الذي يتطلب السيطرة على إساءة استغلال الأوضاع المهيمنة، ومنع التواطؤ بين الشركات وإزالة حواجز الدخول إلى الأسواق. والسوق المالي. الفعال هو مطلوبة لتخصيص الموارد لاستخداماتها الأكثر إنتاجية. لتخصيص الموارد بكفاءة، يجب أن تعكس الأسعار كافة المعلومات المتاحة ويجب أن تكون تكاليف المعاملات واقعية. إذا تم استيفاء شروط الكفاءة الإعلامية والتشغيلية، سيتم توجيه الموارد إلى الأماكن التي سوف تكون أكثر إنتاجية وفعالية.

تحديد القدرات الإنتاجية من أجل المنافسة

البعد الآخر الهام في تعزيز الإنتاجية والقدرة التنافسية هو عملية تحديد القدرات الإنتاجية. إذا تم إجراء استثمارات في القطاعات التي ستصبح أكثر قدرة على المنافسة وأكثر استراتيجية لتطوير الاقتصاد، من ثم يمكن إدخال الإنجازات الهامة في تعزيز الإنتاجية الشاملة والقدرة التنافسية على المدى المتوسط والطويل. والعملية المهمة لتحديد الهوية هي التنويع الاقتصادي، حيث تحاول الدول وضع مزاياها الأكثر تنافسية من خلال الاستثمار في مجموعة واسعة من المجالات. وثمة عامل آخر مهم في التحديد هي أنشطة تنظيم المشاريع. فيمكن للتنويع أن يتم فقط إذا كان هناك ما يكفي من رجال الأعمال الذين يمكنهم تحمل مخاطر استكشاف فرص تجارية مربحة جديدة.

وفي حين يزيد عدم وجود تنويع في الصادرات من تعرض البلدان للصدمات السلبية وعدم الاستقرار الاقتصادي الكلي، فقد لا تحقق النسبة العالية من النشاط الاقتصادي في القطاعات ذات إمكانية محدودة لنمو الإنتاجية الكثير من النمو والتنمية للبلاد. ويمكن تحقيق تنويع الصادرات عبر المنتجات أو الشركاء التجاريين. عندما تحدث على مستوى المنتج، ويمكن أن تنطوي على إدخال خطوط إنتاج جديدة أو مزيج أكثر توازنا ذا جودة عالية من خطوط الإنتاج الموجودة. ويمكن إنتاج أصناف عالية الجودة من المنتجات الموجودة بناء على المزايا النسبية الموجودة. كما يمكن ان تعزز إمكانات عائدات التصدير للبلدان من خلال استخدام أكثر لرأس المال المادي والبشري لأساليب الإنتاج الكثيفة.

ويخلق أصحاب المشاريع عوامل خارجية إيجابية من خلال جلب بضائع جديدة وتكنولوجيا جديدة للسوق. وتشجيع النشاط التجاري لتحديد القدرات الإنتاجية هو أمر بالغ الأهمية، ولكن، لا يكفي تحسين الإجراءات إذا كان أصحاب المشاريع غير مبتكرين. لذلك، ينبغي تحسين قدرات أصحاب المشاريع المبتكرة من خلال الاستثمار في مهارات وتعليم رجال الأعمال. فالمشاريع المبتكرة هي المرغوب فيها أكثر من أجل النمو.

قضايا سياسية من أجل التحول الهيكلي

في ضوء التحليلات المذكورة أعلاه، يتم تحديد القضايا السياسية الهامة من أجل أداء أفضل في تعزيز الإنتاجية والقدرة التنافسية وتحقيق التحول الهيكلي الناجح نحو تنمية عالية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي.

وتشير الدلائل إلى أن أولويات الإصلاح من أجل نمو إنتاجية أفضل تختلف باختلاف البلدان. فالبلدان ذات الدخل المنخفض بشكل خاص هي في حاجة إلى تحسين التعليم، والبنية التحتية، ومؤسسات اقتصادية ذات نوعية جيدة، وخفض الحواجز لتحسين كفاءة السوق والمنافسة الفعالة. كما تحتاج البلدان ذات الدخل المنخفض لتحقيق تراكم سريع لرأس المال، إلى زيادة الإنتاجية الزراعية ونشر التكنولوجيا في الصناعات كثيفة العمالة من أجل الحفاظ على مسار النمو الديناميكي بدعم من نمو الإنتاجية.

ومن ناحية أخرى، تحتاج البلدان المتوسطة الدخل، من بين أمور أخرى، إلى سياسات فعالة لتشجيع الاستثمار، وجودة التعليم العالي، والاستثمار في البحث والتطوير، وتعميق الأسواق المالية، وسلع أكثر مرونة وتنافسية وأسواق العمل. وقد تكون إعادة تخصيص القطاعات من الزراعة إلى الصناعة والخدمات في هذه البلدان قد اتخذت بالفعل شوطا طويلا وربما تحتاج هذه الدول الى مزيد من الجهود لزيادة قدرتها على الابتكار وتطبيق المعارف والتكنولوجيات الجديدة. وتحتاج البلدان المتوسطة الدخل أيضا إلى تحقيق قدر أكبر من المرونة لتحويل الموارد بين القطاعات من أجل تحسين الإنتاجية والقدرة التنافسية. فالتنويع الاقتصادي، لا سيما في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية، لا يزال حرجا من أجل تحقيق نمو مستدام من خلال مستويات الإنتاجية والقدرة التنافسية العالية.

الشراكة بين القطاعين العام والخاص من أجل تنمية قطاع السياحة

كما هو الحال في أي من القطاعات الأخرى في الاقتصاد، يتطلب تطوير قطاع سياحي مستدام، من خلال تعزيز جودة طويلة الأمد والقدرة التنافسية للوجهات السياحية، مشاركة فعالة ومنسقة من كل من القطاعين العام والخاص. ومع ذلك، كما هو الحال غالبا، فهذين القطاعين يعملان بشكل مستقل، ولا سيما في البلدان النامية في معظم الأحيان. وفي هذا السياق، قد أظهرت التجربة أنه إذا تأتى لهاتين القوتين معا التآزر من أجل تطوير القطاع السياحي، فالقيمة يمكن أن تكون أسية. والطريقة لتحقيق ذلك هي الشراكات الفعالة بين القطاعين العام والخاص PPP.

السياحة الدولية في جميع أنحاء العالم

في جميع أنحاء العالم، نما النشاط السياحي الدولي، على مدى العقود الخمسة الماضية، بمعدلات كبيرة ومستدامة سواء من حيث عدد السائحين الوافدين وعائدات السياحة. حيث ارتفع عدد السياح الدوليين في جميع أنحاء العالم من 69.3 مليون في عام 1960 إلى 1087 مليون في عام 2013، أي بمتوسط معدل نمو سنوي قدره 5.3٪. وارتفعت الإيرادات المتأتية من أولئك السياح، أي عوائد السياحة الدولية من حيث الأسعار الحالية للدولار الأمريكي، من 6.9 دولار أمريكي مليار إلى 1159 دولار أمريكي مليار في نفس الفترة، أي بمتوسط معدل نمو سنوي قدره 10.2٪. وهي نسبة أعلى بكثير من الاقتصاد العالمي ككل.

السياحة الدولية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

كما في جزء كبير من البلدان النامية، تزايد النشاط السياحي العالمي في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي أيضا بشكل كبير سواء من حيث عدد السائحين الوافدين وكذالك عائدات السياحة. فقد نما عدد السياح الدوليين في دول منظمة التعاون الإسلامي بمتوسط معدل نمو سنوي قدره 4.6٪ خلال الفترة 2008-2010. وفي عام 2012، انخفض عدد الوافدين من السياح

الدوليين في دول منظمة التعاون الإسلامي، التي بياناتها متاحة (27 بلدا)، إلى 157.3 مليون، الموافق لانخفاض بنسبة 5.2٪ خلال عام 2011. وبالتالي، فإن حصة منطقة منظمة التعاون الإسلامي في عالم سوق السياحة قد انخفضت بشكل طفيف إلى 15.2٪ في عام 2012 مقارنة مع 16.7٪ في عام 2011.

وارتفع عدد السياح الوافدين البينيين لمنظمة التعاون الإسلايم بشكل ثابت خلال الفترة ما بين 2008-2011 حيث وصلت إلى الذروة بقيمة 57 مليون في عام 2011، أي ما يعادل 35.6٪ من إجمالي السياح الدوليين في منظمة التعاون الإسلامي. وفي المقابل، وفي عام 2012، انخفض عدد سياح الوافدون البينيون لمنظمةا لتعاون الإسلامي بنسبة 18.7٪ خلال العام 2011، ليصل إلى 46.3 مليون، الموافق لحصة 30.8٪ من إجمالي السياح الدوليين في منظمة التعاون الإسلامي. ومن ناحية أخرى، وصلت عائدات السياحة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي ذروة 40.8 مليار دولار في 2010، أي ما يعادل 33.9٪ من إجمالي عائدات السياحة في منظمة التعاون الإسلامي، قبل أن تنخفض في الفترة التالية لمدة سنتين 2011-2012.

دورالشراكات بين القطاعين الخاص و العام لتطوير قطاع السياحة

هناك اهتمام متزايد بالتعاون بين القطاعين العام والخاص لتعزيز التنمية في بلد ما. وفي هذا السياق، عندما تنفذ بنجاح، يمكن للشراكات بين القطاعين الخاص والعام أن تلعب دورا هاما في تحسين جاذبية وجهة ما، والكفاءة التسويقية والإنتاجية، فضلا عن الإدارة الشاملة لصناعة السياحة.

ويمكن للشراكات بين القطاعين الخاص و العام أن تكون جذابة لكل من الحكومة والقطاع الخاص. فبالنسبة للحكومة، يمكن للتمويل الخاص أن يدعم زيادة الاستثمار في البنية التحتية دون إضافة فورية إلى الاقتراض الحكومي والدين، ويمكن أن تكون مصدرا للإيرادات الحكومية. وبالنسبة للقطاع الخاص، تشكل الشراكات بين القطاعين الخاص والعام فرص أعمال في المناطق التي كانت في كثير من الحالات مستثناة سابقا فضلا عن توسع المنتجات والخدمات متجاوزة قدراتها الحالية.

والمنطقة الرئيسية التي طورت فيها الشراكة بين القطاعين العام والخاص بشكل تقليدي هي التسويق والعروض الترويجية، لأن أنشطة القطاع الخاص تعتبر أكثر فعالية وريادية. وبالإضافة إلى ذلك، تعتبر البنية التحتية وتطوير المنتجات، والتعليم، والتدريب، والتمويل، والاستثمار، مجالات أخرى حيث يمكن للشراكة أن تسهام في تطوير قطاع السياحة باعتبارها صناعة تنافسية.

قضايا السياسة لتنمية السياحة في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

تتوفر دول منظمة التعاون الإسلامي على إمكانيات عالية لتطوير قطاع سياحي دولي مستدام. وهذا صحيح بصفة خاصة بالنظر الى أصول تراثها الطبيعي، والجغرافي، والتاريخي والثقافي الغني والمتنوع. ومع ذلك، وبالنظر إلى الحصة المتواضعة المعطاة لمنظمة التعاون الإسلامي في سوق السياحة العالمية، يركز النشاط السياحي العالمي في عدد قليل من دول منظمة التعاون الإسلامي، ويبدو أن جزءا كبيرا من المقومات السياحية لمنطقة منظمة التعاون الإسلامي لا يزال غير مستخدم.

في هذا الصدد، يمكن للشراكات بين القطاعين الخاص والعام في صناعة السياحة أن تتشكل لخلق منتجات أو خدمات جديدة، لتحقيق مستويات أعلى من الكفاءة، ولفتح الأسواق التي لم يكن الوصول إليها في السابق ممكنا، أو ببساطة لتجميع الموارد. ويعتمد العامل الرئيسي المؤدي إلى الشراكات بين القطاعين الخاص والعام على حقيقة أن جميع الشركاء من القطاعين العام والخاص يرغبون في الاستفادة من تقاسم الموارد والأهداف.

الجزء الأول

التطورات الاقتصادية الأخيرة في العالم وفي بلدان منظمة التعاون الإسلامي

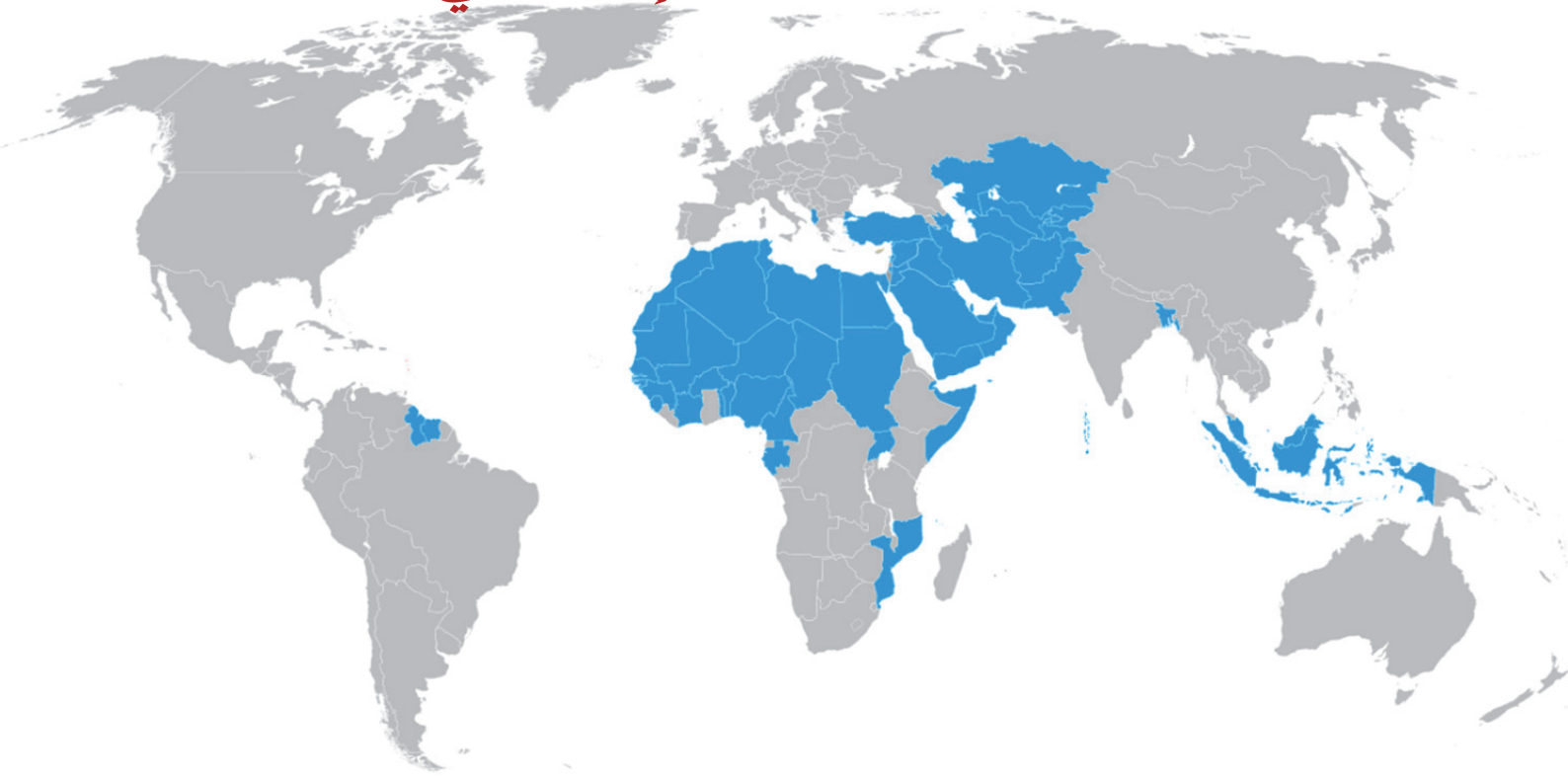

يشمل هذا الجزء:

1. الإنتاج والنمو والتشغيل
2. التجارة والتمويل

الجزء الأول

يحلل هذا الجزء توجهات المؤشرات الاقتصادية الرئيسية لدول منظمة التعاون الإسلامي، كمجموعة، خلال فترة الخمس السنوات الماضية (2009-2013) التي تتوفر حولها البيانات. حيث يتفحص هذه الاتجاهات بمقارنتها مع نظرائها في مجموعة البلدان المتقدمة والبلدان النامية الأخرى، وكذلك مع الاقتصاد العالمي ككل، ويسلط الضوء على عدد من المعوقات والتحديات التي تواجه البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في جهودها الرامية إلى تعزيز تنميتها الاقتصادية وتقدمها.

ويقيم الفصل الأول من هذا الجزء من التقرير التطورات في الإنتاج والنمو والتشغيل. وهذا يشمل الناتج المحلي الإجمالي، والناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد، ونمو الناتج المحلي الإجمالي، وتقسيم الناتج المحلي الإجمالي، والتضخم، والتوازن المالي، والمشاركة في القوى العاملة والبطالة. ويتناول الفصل الثاني مؤشرات التجارة والتمويل. ويشمل صادرات وواردات السلع والخدمات، والتجارة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي، والتوازن في الحساب الجاري وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وتنمية القطاع المالي، والديون الخارجية والاحتياطيات، والمساعدة الإنمائية الرسمية والتحويلات.

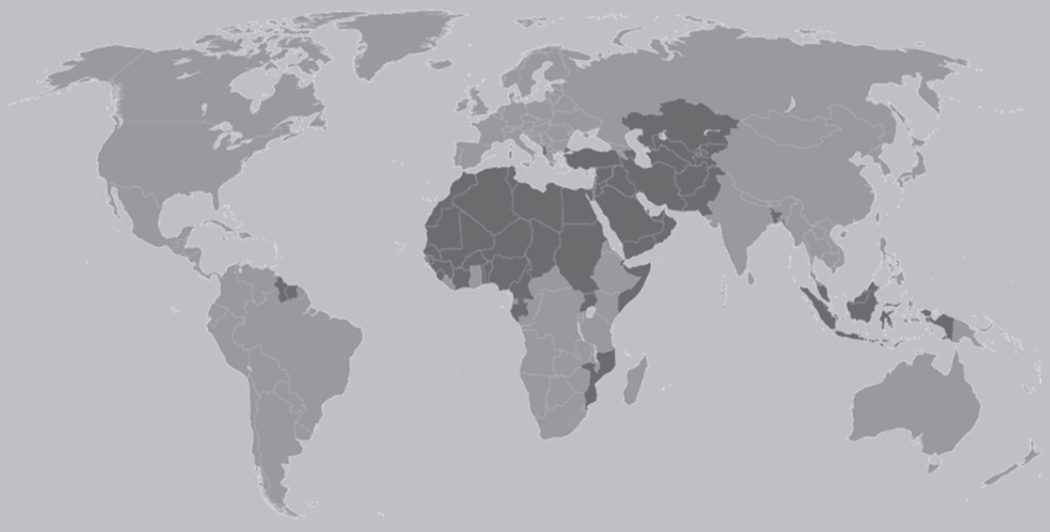

الجزء الأول

الإنتاج

والنمو

والتشغيل

الشكل 1.1: مجموع الناتج المحلي الإجمالي (يسار) والناتج المحلي الإجمالي للفرد (يمين)، على أساس تعادل القوة الشرائية

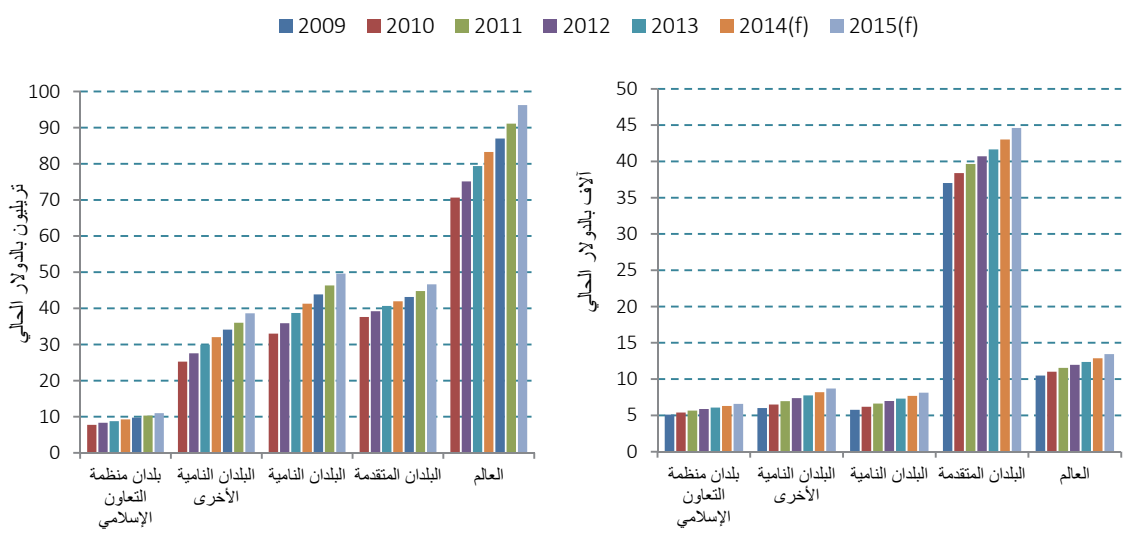

المصدر: قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي آفاق الاقتصاد العالمي أبريل 2014

شهد **الناتج المحلي الإجمالي العالمي**- بالدولار الأمريكي الحالي واستنادا إلى تعادل القوة الشرائية- اتجاها متزايدا خلال الفترة 2009-2013 ليصل إلى 87.0 تريليون دولار في عام 2013 مقارنة ب 70.6 تريليون دولار أمريكي في عام 2009 (الشكل 1.1، اللوحة اليسرى) . وخلال نفس الفترة، شهدت البلدان النامية زيادة سريعة في الناتج المحلي الإجمالي حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي في هذه البلدان من 33.0 تريليون دولار في عام 2009 ليصل إلى 43.9 تريليون دولار في عام 2013. من ناحية أخرى، شهدت الدول المتقدمة نسبيا زيادة معتدلة حيث بلغ ناتجها المحلي الإجمالي 43.1 تريليون دولار أمريكي في عام 2013 مقابل 37.6 تريليون دولار أمريكي في عام 2009. ونتيجة لذلك، وللمرة الأولى خلال 2009-2013، أنتجت البلدان النامية مخرجات أكثر من الدول المتقدمة. وتشير التقديرات إلى أن مشاركة الدول النامية في المخرجات العالمية ستصل إلى 52٪ بحلول نهاية عام 2015. وخلال نفس الفترة، تزايد بشكل مستمر متوسط الناتج المحلي الإجمالي للفرد في العالم - بالدولار الأمريكي الحالي واستنادا إلى تعادل القوة الشرائية- ووصل إلى 12,366 دولار أمريكي في عام 2013، مقارنة ب 10,495 دولار أمريكي في عام 2009 (الشكل 1.1، اللوحة اليمنى). وفي الوقت نفسه، تم تسجيل الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد في عام 2013 ب 41,654 دولار أمريكي في البلدان المتقدمة و 7,310 دولار أمريكي في البلدان النامية. وبعبارة أخرى، فإن الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد في البلدان المتقدمة هو أعلى ست مرات من البلدان النامية. ومن المتوقع أن تستمر هذه الفجوة الضخمة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة خلال السنوات القادمة.

وشهدت دول منظمة التعاون الإسلامي أيضا اتجاها متزايدا في النشاط الاقتصادي وارتفع ناتجها المحلي الإجمالي من 7.7 تريليون دولار أمريكي في 2009 إلى 9.8 تريليون دولار أمريكي في عام 2013. وخلال الفترة نفسها، شهدت البلدان النامية الأخرى زيادة سريعة في مخرجاتها حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي في هذه البلدان 34،1 تريليون دولار أمريكي في عام 2013، وهو مستوى أعلى بكثير من 25.3 تريليون دولار أمريكي الذي سجل في عام 2009. على الرغم من أن حصة دول

الشكل13.1: إجمالي معدل البطالة (٪ من إجمالي القوى العاملة)

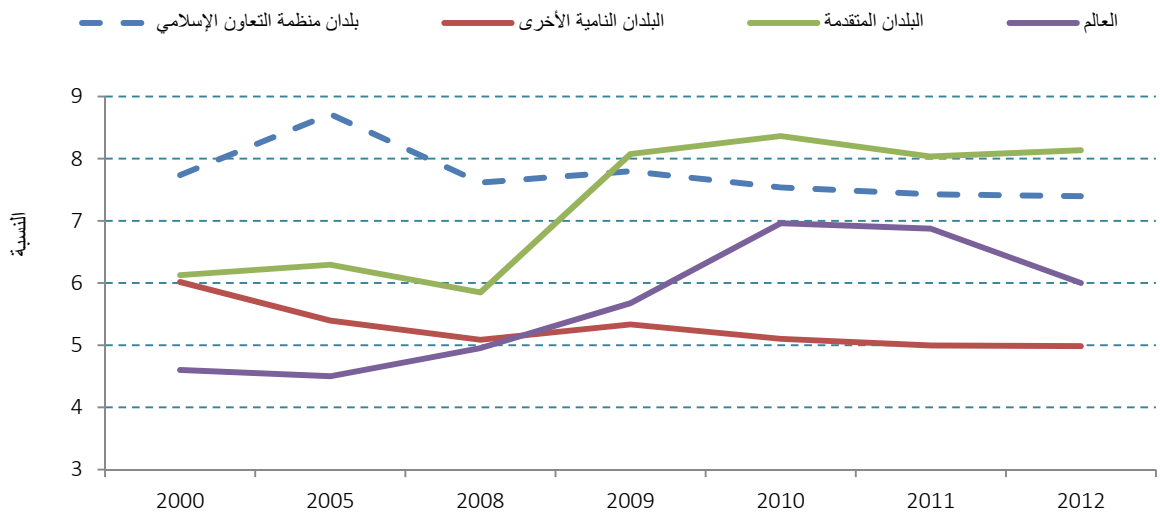

المصدر: حسابات موظفي مركز أنقرة على أساس منظمة العمل الدولية، الطبعة الثامنة ل KILM.

حجم الأشخاص الذين لا يعملون فعليا. وبسبب أوجه القصور هذه، فقد يكون مثاليا النظر في **معدل المشاركة في القوى العاملة**، والذي يقيس نسبة السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 15 وما فوق والتي تشارك بنشاط في سوق العمل، سواء من خلال العمل أو البحث بنشاط عن وظيفة. ويوفر مؤشر الحجم النسبي لتوريد العمالة المتاحة للمشاركة في إنتاج السلع والخدمات.

وكما هو مبين في الشكل 11.1، يتبع المعدل الإجمالي لمشاركة القوى العاملة في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، خلافا لمجموعات البلدان الأخرى، اتجاها متزايدا قليلا، والذي بلغ 59.3٪ في عام 2012 مقارنة مع 64.1٪ في العالم، و65.9٪ في البلدان النامية الأخرى و60.4٪ في البلدان المتقدمة. وفي حالة نسبة مشاركة القوى العاملة للسكان الذكور، سجلت الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي نسبة 77.7٪ مقارنة مع 77.1٪ في العالم، 78.6٪ في البلدان النامية الأخرى و68.1٪ في البلدان المتقدمة. وعلى الرغم من أن الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي سجلت أداء مشابه عالميا من حيث إجمالي معدلات مشاركة الذكور في القوى العاملة، ظل أدائها في حالة معدل مشاركة الإناث في القوى العاملة أقل من ذلك بكثير. وكما هو مبين في الشكل 1.11، فقد سجل معدل مشاركة الإناث في القوى العاملة في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي نسبة 40.6٪، وهي أقل بكثير من 51.1٪ في العالم، و53.1٪ في البلدان النامية الأخرى و 53.2٪ في البلدان المتقدمة.

ومع ذلك، هناك اتجاه متزايد في معدلات مشاركة القوى العاملة في دول منظمة التعاون الإسلامي، وخاصة في معدلات مشاركة الإناث. فمنذ عام 2000، زادت نسبة مشاركة الإناث من 38.4٪ إلى 40.6٪. ويلاحظ اتجاه تصاعدي في هذا المؤشر أيضا في حالة البلدان المتقدمة وتظهر مشاركة الإناث اتجاها نحو الانخفاض في بلدان نامية أخرى،

الشكل 3.1: نمو الناتج المحلي الإجمالي في العالم

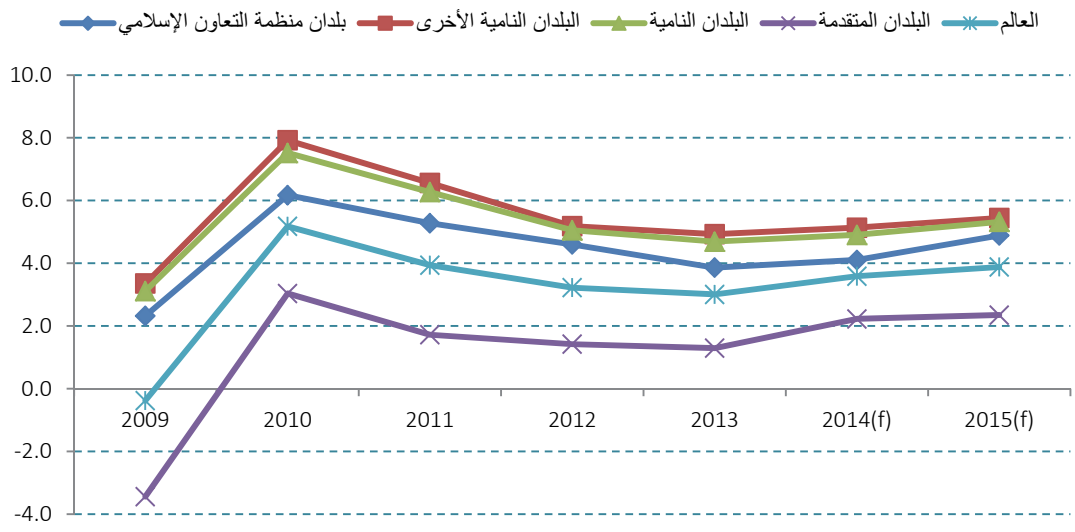

المصدر: قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي آفاق الاقتصاد العالمي أبريل 2014

من بين دول منظمة التعاون الإسلامي، سجلت قطر أعلى نصيب للفرد من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2013 تليها بروناي والكويت والبحرين (الشكل 2.1، اللوحة اليمنى). وكان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في قطر 16.3 مرات أعلى من متوسط دول منظمة التعاون الإسلامي كمجموعة، وهو وضع يعكس المستوى العال من التفاوت في الدخل بين دول منظمة التعاون الإسلامي. وكانت ست دول في منطقة الشرق الأوسط من بين البلدان العشر الأوائل لمنظمة التعاون الإسلامي من حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. وعلاوة على ذلك، احتلت قطر المركز الأول وبروناي المرتبة الخامسة من بين 186 دولة في العالم.

وقد توقف أخيرا التباطؤ الاقتصادي الناجم عن الأزمة الاقتصادية لعام 2008 في عام 2010 مع اقتصاد عالمي ينمو بمعدل مثير للإعجاب من 5.2٪ مقارنة ب -0.4٪ في 2009. ومع ذلك، رفعت تدابير التقشف المعطلة في اقتصادات منطقة اليورو، والاختلالات المالية العالية في الولايات المتحدة وفي دول الاتحاد الأوروبي من المخاوف على نطاق عالمي وأعاقت الاستثمار والتجارة الدولية. ونتيجة لذلك، انخفض معدل **النمو الاقتصادي** العالمي إلى 3.9٪ في عام 2011. وزادت أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو من إعاقة النمو الاقتصادي العالمي في عام 2012، وسجلت عند 3.2٪. واستمر التباطؤ في الاقتصاد العالمي في عام 2013 بمعدل نمو انخفض إلى 3٪. بعد إظهار علامات الانتعاش في بداية عام 2014، ويتوقع أن يصل معدل نمو الاقتصاد العالمي إلى 3.6٪ بحلول نهاية العام. كما يبدو أن التوقعات الاقتصادية الإيجابية للاقتصادات المتقدمة في عام 2014 وعام 2015، والانتعاش في منطقة اليورو والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وكندا والبلدان النامية ستغذي النمو الاقتصادي العالمي. ونتيجة لذلك، باتباع الزخم الإيجابي في عام 2014، من المتوقع أن ينمو الاقتصاد العالمي بنسبة 3.9٪ في عام 2015.

الشكل 4.1: البلدان العشر الأوائل لمنظمة التعاون الإسلامي من حيث معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (2013)

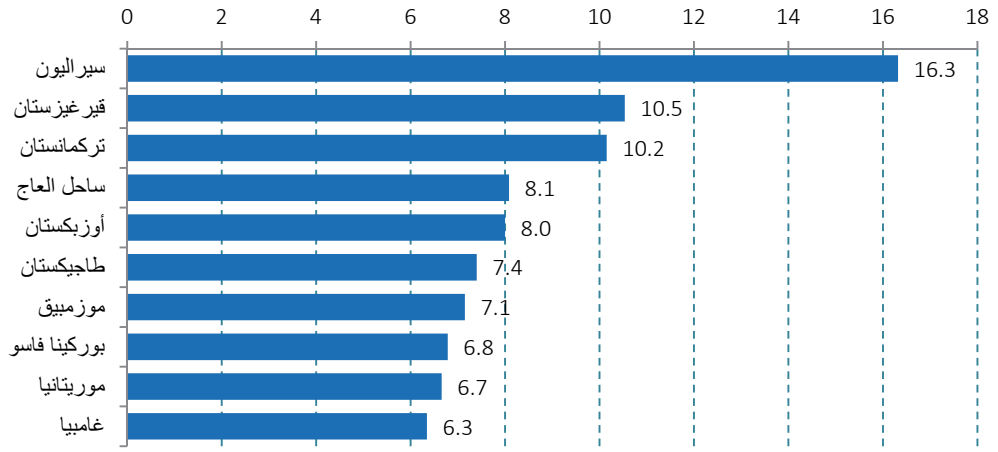

المصدر: قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي آفاق الاقتصاد العالمي أبريل 2014 وبيانات سيسريك البيزند.

بينما ظل الانتعاش في البلدان المتقدمة بطيئا، يبدو أن البلدان النامية ستكون القوة الدافعة للنمو العالمي في 2014 و 2015. ومع ذلك، مع الانتعاش في الولايات المتحدة الأمريكية وتوقعات معدل النمو الإيجابية في الاتحاد الأوروبي بعد معدل النمو الصفري في عام 2013، ومن المتوقع أن ترتفع مساهمة الدول المتقدمة في النمو الاقتصادي العالمي في عام 2014 (الشكل 3.1).

ودعمت البلدان النامية معدل نمو المخرجات العالمية منذ عام 2010، في حين انكمشت الاقتصادات المتقدمة الكبرى. وفي عام 2013، كان من المتوقع أن تنمو البلدان النامية بنسبة 4.7٪، وهو ضعف متوسط معدل النمو في البلدان المتقدمة. ومع ذلك، ونتيجة للإجراءات المالية والنقدية الموجعة والطويلة الأمد، فمن المتوقع أن يصل الانتعاش في الاقتصادات المتقدمة من حيث معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى 2.3٪ في عام 2015 مقارنة مع 2.2٪ في عام 2014.ومن المتوقع أن تحافظ البلدان النامية على زيادة في متوسط معدل النمو الذي سوف يصعد من 4.9٪ في عام 2014 إلى 5.3٪ في عام 2015. وعموما، واعتبارا من عام 2014، فإن التوقعات الاقتصادية العالمية هي أكثر تفاؤلا حول معدلات النمو على المدى المتوسط والطويل. وعلى وجه الخصوص، فإن العائد المتوقع من الشركات العالمية العملاقة ذات معدلات نمو إيجابية سيحمل متوسط معدل النمو العالمي من 3.6٪ في عام 2014 إلى 3.9٪ في عام 2015.

وتباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي لدول منظمة التعاون الإسلامي إلى 3.9٪ بالقيمة الحقيقية في عام 2013، بالمقارنة مع 4.6٪ في عام 2012 (الشكل 3.1). على الرغم من أن هذا يتماشى مع التباطؤ المستمر في النشاط الاقتصادي بصورة شاملة، الذي بدأ يترسخ في عام 2010، فقد ظل **النمو في دول منظمة التعاون الإسلامي** أكثر استقرارا نسبيا في عام 2013 - بشكل رئيسي نتيجة للتحولات الاقتصادية السلسة في بعض اقتصاداتها التي تنمو بسرعة كبرى مثل اندونيسيا وتركيا والمملكة العربية السعودية. و من ناحية أخرى، وحتى الآن تأثر الأداء الاقتصادي للبلدان النامية الأخرى بشدة من وتيرة النمو في

الشكل 5.1: نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد الواحد، نسبة التغير السنوي

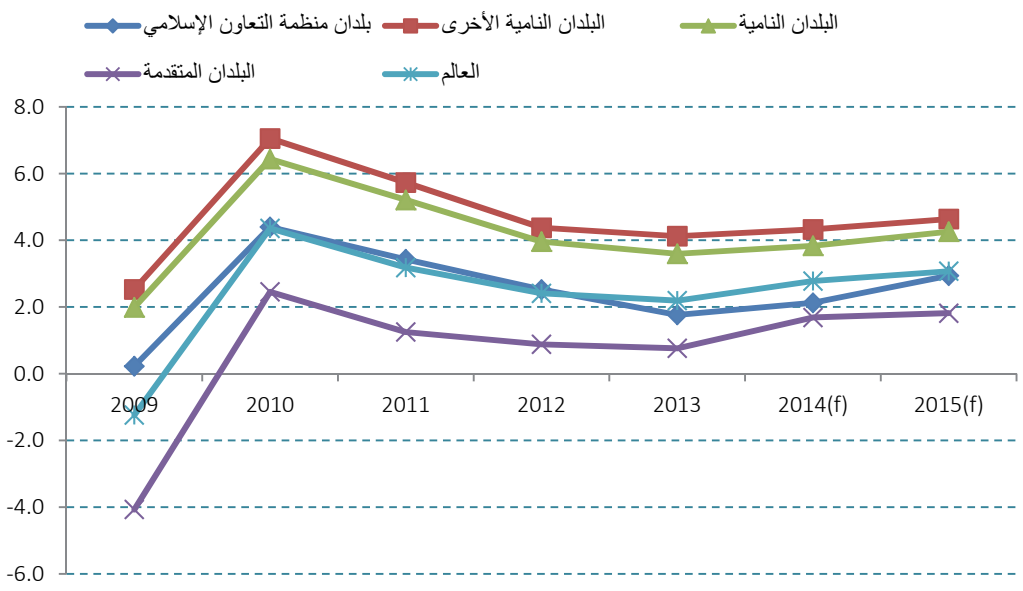

المصدر: قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي آفاق الاقتصاد العالمي أبريل 2014 وبيانات سيسريك البيزند.

اثنين من الاقتصادات الآسيوية الرائدة، وهما الصين والهند. وفي الواقع، كان متوسط معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في البلدان النامية الأخرى باستثناء الصين والهند أقل من متوسط منظمة التعاون الإسلامي خلال الفترة 2009-2013. وللمضي قدما، فإن المرجح أن يشهد متوسط معدل النمو في دول منظمة التعاون الإسلامي انتعاشا في عام 2014، مع توقع لأن يكون متوسط معدل النمو حوالي 4.1٪. ومن المتوقع أن يتعزز هذا الانتعاش أيضا ب 4.9٪ في عام 2015. ومع ذلك، فإن هذه الأرقام لا تزال أفضل من متوسط معدلات النمو المتوقعة لمجموعة الاقتصادات النامية الأخرى باستثناء الصين والهند (2.8٪ لعام 2014 و 3.4٪ لل 2015)، فضلا عن المتوسط العالمي ككل

وعلى مستوى كل بلد على حدة، كانت سيراليون، بمعدل نمو ملحوظ من 16.3٪ في عام 2013، الاقتصاد الأسرع نموا في مجموعة دول منظمة التعاون الإسلامي تليها قيرغيزستان وتركمانستان (الشكل 4.1). وكانت سيراليون ثاني أسرع الاقتصادات نموا في العالم بعد جنوب السودان في حين كانت قيرغيزستان وتركمانستان في المرتبة الخامسة والسادسة. ومن ناحية أخرى، كانت البلدان العشر الأوائل ذات الاقتصادات الأسرع نموا في منظمة التعاون الإسلامي هي من أفريقيا جنوب الصحراء (6) ومنطقة آسيا الوسطى (4). في حين؛ كانت خمسة بلدان من البلدان الأقل نموا في منظمة التعاون الإسلامي من بين البلدان العشر الأوائل ذات الاقتصادات الأسرع نموا في منظمة التعاون الإسلامي لعام 2013، وهي: سيراليون وموزمبيق وبوركينا فاسو وموريتانيا وغامبيا مع معدلات نموها للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي تتراوح بين 16.3٪ و 6.3٪.

وعلى الصعيد العالمي، شهد **الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد** انتعاشا كبيرا في عام 2010، مسجلا معدل نمو قدره 4.4٪ مقارنة مع معدل نمو سلبي قدره 1.2٪ في عام 2009. ومع ذلك، فقد استمر هذا الانتعاش مدة قصيرة وانخفض معدل النمو إلى 2.2٪ في عام 2013. ومن المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العالمي للفرد الواحد بنسبة

الشكل 6.1: البلدان العشر الأوائل لمنظمة التعاون الإسلامي من حيث معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد (2013)

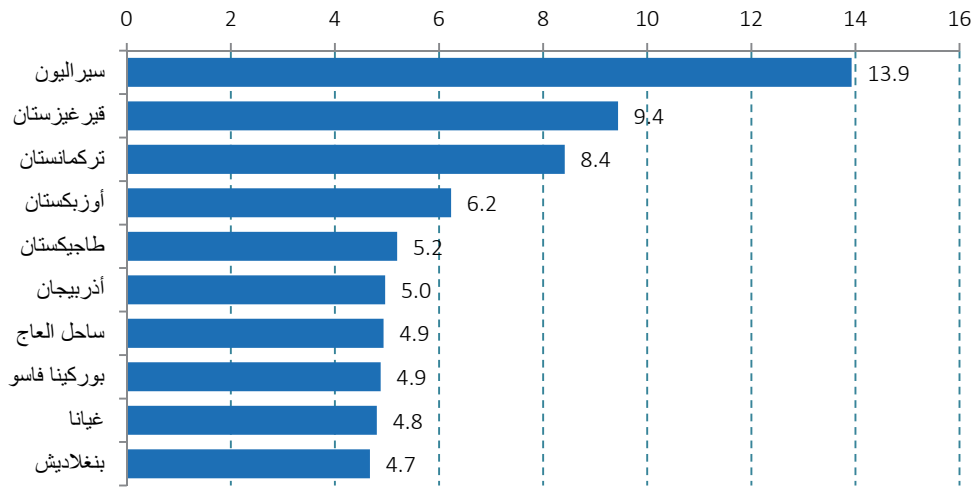

المصدر: قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي آفاق الاقتصاد العالمي أبريل 2014 وبيانات سيسريك البيزند.

2.8٪ في عام 2014 و 3.1٪ في عام 2015. وكما هي حالة نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، فقد ظلت البلدان النامية في القمة واستمدت النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. وفي عام 2013، تم تسجيل النمو في الناتج المحلي الإجمالي للفرد بنسبة 3.6٪ في البلدان النامية الذي من المتوقع أن يرتفع إلى 3.8٪ في عام 2014 قبل الصعود إلى 4.3٪ في عام 2015. من ناحية أخرى، شهدت الدول المتقدمة معدل نمو منخفض جدا من 0.8٪ في عام 2013 الذي يقدر أن يرتفع إلى 1.7٪ و 1.8٪ في عام 2014 و 2015 على التوالي.

وكان متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد في بلدان منظمة التعاون الإسلامي إيجابيا خلال الفترة 2009-2013 (الشكل 5.1). هذا يعني أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي قد نما في المتوسط بمعدل أسرع من السكان. ويمكن تفسير ذلك على أنه زيادة حقيقية في مستويات المعيشة في مجتمع منظمة التعاون الإسلامي. ومع ذلك، يلاحظ اتجاه نزولي مماثل، كما في حالة نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، بالنسبة لمعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد الواحد. وتبدو دول منظمة التعاون الإسلامي أنها تعاني من هذا الاتجاه أيضا. فبعد انتعاش قصير الأجل في أعقاب الأزمة المالية العالمية، كان متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد الواحد في دول منظمة التعاون الإسلامي قد بدأ في الانخفاض مرة أخرى اعتبارا من عام 2011 وسجل 1.8٪ في عام 2013، بالمقارنة مع 4.4٪ في 2010. ومن المتوقع أن يزداد متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد الواحد بشكل طفيف إلى 2.1٪ في عام 2014 وسيرجع مرة أخرى إلى 2.9٪ في عام 2015. وبشكل عام، فإن وتيرة نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي كانت موجودة على نفس المستوى منه في المتوسط العالمي ومتوسط البلدان النامية الأخرى باستثناء الصين والهند، وتضاهي إيجابيا وتيرة النمو في البلدان المتقدمة. إلا أنها لا تزال أقل من ذلك في البلدان النامية الأخرى.

الشكل 7.1: القيمة المضافة حسب القطاعات الرئيسية للاقتصاد (٪ من الناتج المحلي الإجمالي)

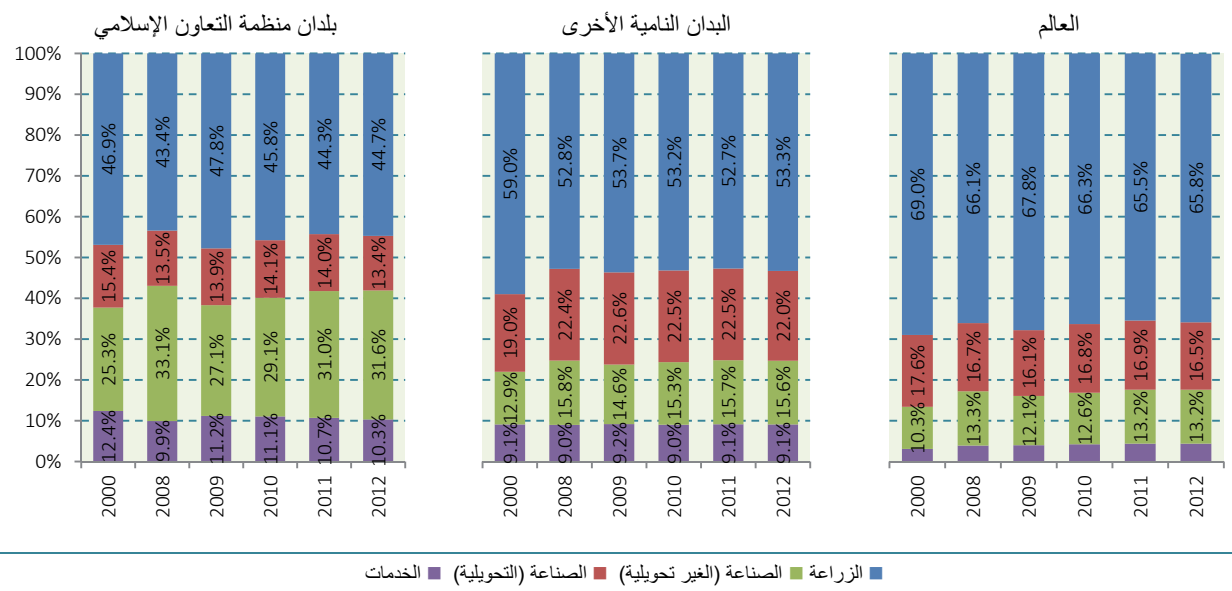

على مستوى كل بلد على حدة، كانت سيراليون، مع معدل ملحوظ لنصيب الفرد من نمو الناتج المحلي الإجمالي ب 13.9٪ في عام 2013، أسرع نمو اقتصادي في مجموعة دول منظمة التعاون الإسلامي تليها قيرغيزستان وتركمانستان (الشكل 6.1). وكانت سيراليون ثاني أسرع الاقتصادات نموا في العالم بعد جنوب السودان في حين احتلت قيرغيزستان المرتبة الرابعة وتركمانستان المرتبة السابعة. من ناحية أخرى، خمس دول من آسيا الوسطى وأربع دول من منطقة أفريقيا جنوب الصحراء هي من بين الاقتصادات العشر الأوائل لمنظمة التعاون الإسلامي من حيث أسرع نمو لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. في حين؛ ثلاثة بلدان من البلدان الأقل نموا في منظمة التعاون الإسلامي هي من بين البلدان العشر الأوائل في منظمة التعاون الإسلامي لعام 2013، وهي: سيراليون وبوركينا فاسو، وبنغلاديش مع معدلات نموها الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي للفرد التي تتراوح بين 13.9٪ و 4.7٪.

ووفقا لأحدث التقديرات، يتوفر **قطاع الخدمات** على أكبر حصة من الناتج العالمي الإجمالي (65.8٪)، يليه القطاع الصناعي (التحويلي وغير االتحويلي على حد سواء) (29.7٪)، في حين أن الحصة المرتبطة بالزراعة والصيد والغابات هي صغيرة نسبيا (4.4٪). وعلى مر السنين، سجلت حصة الخدمات انخفاضا بنسبة 3.2٪ من 2000 إلى 2012 في حين ارتفعت حصص قطاعي الصناعة غير التحويلية والزراعة بنسبة 2.9٪ و 1.3٪ على التوالي خلال نفس الفترة (الشكل 7.1).

ويظهر تحليل القيمة المضافة حسب القطاعات الرئيسية في مجموع الناتج المحلي الإجمالي لدول منظمة التعاون الإسلامي والدول النامية الأخرى أيضا بنية مماثلة. على الرغم من أن **الزراعة** معروفة على نطاق واسع كنشاط اقتصادي رئيسي ويفترض أن تلعب دورا رئيسيا في اقتصادات البلدان النامية، فإن هذه الميزة لا تظهر في حالة بلدان منظمة التعاون الإسلامي والبلدان النامية الأخرى كمجموعة. والواقع أن حصة الزراعة في مجموع الناتج المحلي الإجمالي لدول منظمة

الشكل 8.1: الإنتاج الصناعي، الحجم والحصة (يمين)

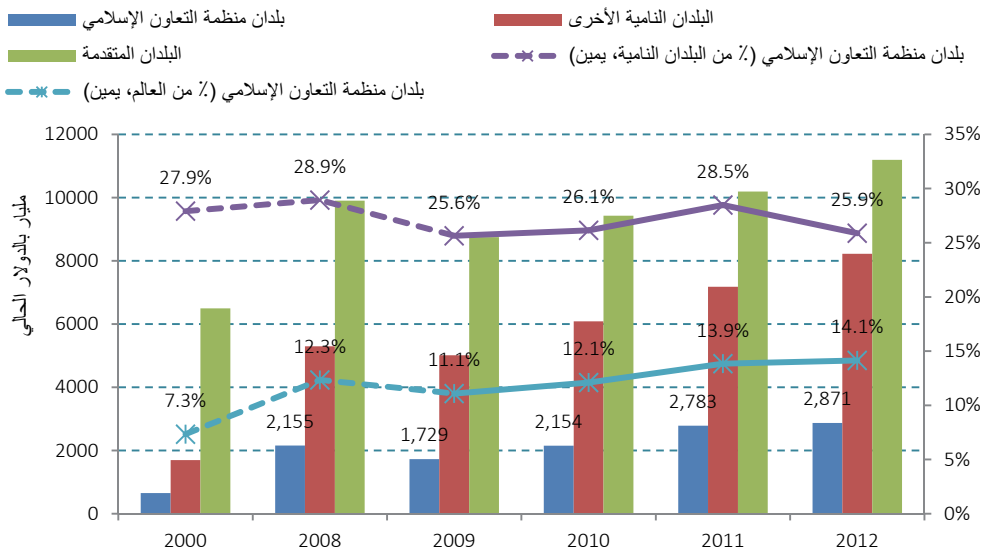

المصدر: قاعدة بيانات المجاميع الرئيسية للحسابات القومية لشعبة الإحصاء بالأمم المتحدة، سبتمبر 2014

التعاون الإسلامي انخفضت تدريجيا من 12.4٪ في عام 2000 إلى 10.1٪ في عام 2008. ومع اندلاع الأزمة المالية العالمية والانكماش في حصة قطاع الصناعة غير التحويلية، بدأت حصة قطاع الزراعة في التوسع إلى متوسط فوق 11٪ خلال 2009-2010. ومع تعافي النشاط الصناعي، انكمش متوسط حصة الزراعة في اقتصادات منظمة التعاون الإسلامي إلى 10.7٪ في 2011، وإلى 10.3٪ في 2012. ولوحظ اتجاه أكثر استقرارا في البلدان النامية الأخرى، حيث ظل متوسط نصيب الزراعة في الاقتصاد أعلى قليلا من 9٪ وسجل 9.1٪ في عام 2011 و2012.

وفي عام 2012، وعلى مستوى كل بلد على حدة، بلغ قطاع الزراعة أكثر من ثلث إجمالي القيمة المضافة في عشرة بلدان أعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي. وهي: بنين، وبوركينا فاسو، وجزر القمر، وغينيا بيساو، ومالي، والنيجر، وسيراليون، والصومال، والسودان وتوغو - جميعها ضمن قائمة البلدان الأقل نموا في نفس العام وفقا لتصنيف الأمم المتحدة. وتفاوتت حصة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي بشكل كبير بين دول منظمة التعاون الإسلامي، حيث شهدت الصومال أعلى حصة بنسبة 60.2٪ وكانت أدنى حصص بأقل من 1٪ في دولة الإمارات العربية المتحدة وبروناي (0.7٪)، والبحرين، والكويت (0.3٪)، وقطر (0.1٪).

وفي المقابل، واصل قطاع الخدمات لعب دور رئيسي في اقتصادات العديد من دول منظمة التعاون الإسلامي كأهم مصدر للدخل. فبعد الانكماش السريع في عام 2008 مع اندلاع الأزمة المالية العالمية والانخفاض الناتج في حصتها إلى 43.4٪، ارتفع متوسط حصة قطاع الخدمات في مجموع الناتج المحلي الإجمالي لدول منظمة التعاون الإسلامي إلى 47.8٪ في عام 2009، الذي قابله انكماش في الصناعة غير التحويلية. ومع الانتعاش في النشاط الاقتصادي الحقيقي ابتداء من عام 2010، عاد متوسط حصة قطاع الخدمات في اقتصادات منظمة التعاون الإسلامي إلى مستويات ما قبل الأزمة مع حصص 44.3٪ في عام 2011 و 44.7٪ في عام 2012. وفي عام 2012، كانت مساهمة قطاع الخدمات في الاقتصاد لا

الشكل **9.1**: الناتج المحلي الإجمالي حسب بنود الإنفاق الرئيسية (٪ من الناتج المحلي الإجمالي)

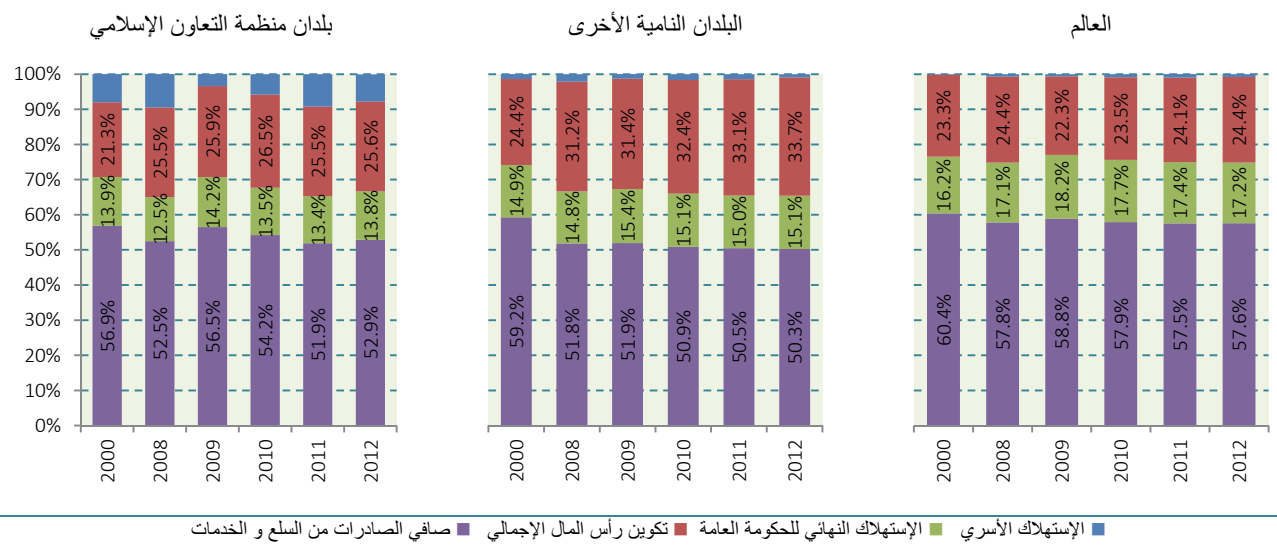

المصدر : قاعدة بيانات المجاميع الرئيسية للحسابات القومية لشعبة الإحصاء بالأمم المتحدة، سبتمبر 2014

تزال أقل من ثلث الناتج المحلي الإجمالي في عشرة بلدان أعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي. وهي: أذربيجان وبروناي وتشاد والغابون والكويت ونيجيريا وعمان وقطر والسعودية والصومال (UNSD قاعدة بيانات المجاميع الحسابات الرئيسية الوطنية). وتراوحت حصة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي بين 27.7٪ في بروناي إلى 80.9٪ في جزر المالديف. أما بالنسبة للبلدان النامية الأخرى، واصل قطاع الخدمات بأكثر من نصف من مجموع الناتج المحلي الإجمالي وسجلت حصته نسبة 53.3٪ في عام 2012.

وبلغ في المتوسط **قطاع الصناعة** - بما في ذلك التحويلية- 45٪ من مجموع الناتج المحلي الإجمالي للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في عام 2012 (الشكل 6.1). وكانت حصته ل 46.6٪ في عام 2008 أكثر حتى من قطاع الخدمات، ومع التباطؤ العالمي في النشاط الصناعي، انقلب الوضع في الفترة 2009-2010، وانخفضت حصة قطاع الصناعة أدنى من قطاع الخدمات. ومع ذلك، بعد رجوع **الإنتاج الصناعي** مؤخرا، فإنه يساهم الآن في مجموع الناتج المحلي الإجمالي لدول منظمة التعاون الإسلامي في المتوسط أكثر مما يساهم قطاع الخدمات. ومقارنة بالدول النامية الأخرى حيث بلغ متوسط مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي 37.6٪ في عام 2012، يشكل هذا الأخير على ما يبدو الجزء الأكبر من النشاط الاقتصادي في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي .

ومع ذلك، فإن حصة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي لبلد ما، في حد ذاتها، لا تعكس مستوى التصنيع الفعلي لاقتصادها. وخاصة في حالة دول منظمة التعاون الإسلامي، حيث تمثل صناعة النفط جزءا كبيرا من مجموع القيمة المضافة لقطاع الصناعة. ويكشف الشكل 6.1 أنه في عام 2000، بلغت حصة قطاع الصناعة في مجموع الناتج المحلي الإجمالي لدول منظمة التعاون الإسلامي 15.4٪. ومع ذلك، وفي عام 2008، انكمشت حصة القطاع بشكل ملحوظ إلى 13.5٪ قبل أن تتحسن قليلا إلى 13.9٪ في عام 2009 وإلى 14.1٪ في عام 2010. وفي الآونة الأخيرة، في عام 2012، بلغت

الشكل10.1: تكوين رأس المال الثابت الإجمالي، الحجم والحصة (يمين)

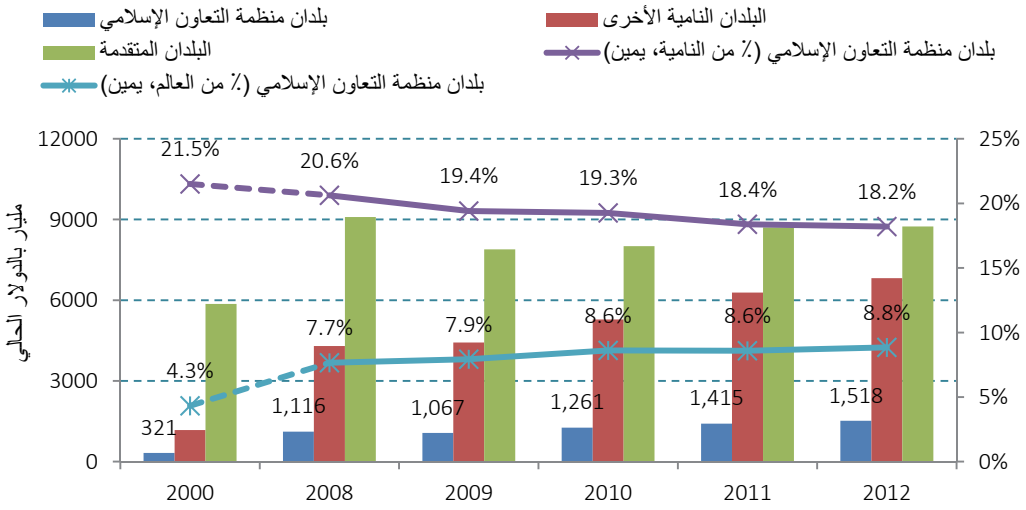

المصدر: قاعدة بيانات المجاميع الرئيسية للحسابات القومية لشعبة الإحصاء بالأمم المتحدة، سبتمبر 2014

حصة الصناعة التحويلية 13.4٪ والتي لا تزال أقل بكثير من مستوى 15.7٪ الذي لوحظ في عام 2000. وبالمقارنة مع دول منظمة التعاون الإسلامي، يشكل قطاع الصناعات التحويلية في البلدان النامية الأخرى أكبر بكثير إلى مجموع ناتجها المحلي الإجمالي حيث سجلت حصته بنحو 22.0٪ في عام 2012.

ووفقا للشكل 8.1، وصلت حصة دول منظمة التعاون الإسلامي كمجموعة في إجمالي الإنتاج الصناعي العالمي 14.1٪ في 2012. وهذا يمثل زيادة بنسبة 6.8٪ منذ عام 2000. وعلى الرغم من هذا الاتجاه التصاعدي، فإن حصة دول منظمة التعاون الإسلامي في مجموع إجمالي تكوين رأس المال الثابت للبلدان النامية قد تراجعت وانكمشت من 27.9٪ إلى 25.9٪ خلال نفس الفترة. وهذا يدل على ضعف الأداء نسبيا الذي تبديه دول منظمة التعاون الإسلامي في الإنتاج الصناعي، بالمقارنة مع البلدان النامية الأخرى.

> *ولزيادة قدرة دول منظمة التعاون الإسلامي على مقاومة الصدمات الخارجية ولتصبح أكثر قدرة على المنافسة، فعلى ما يبدو هناك حاجة ملحة لتقوية وتعزيز التعاون الاقتصادي أكثر من أي وقت مضى. وهناك حاجة إلى مزيد من تضافر الجهود لتنفيذ سياسات تعاونية ووطنية بالإضافة إلى مبادرات متعددة الأطراف على مستوى منظمة التعاون الإسلامي من خلال مشاريع وبرامج مشتركة على المستوى الإقليمي ودون الإقليمي.*

ويكشف تحليل **الناتج المحلي الإجمالي العالمي حسب بنود الإنفاق الرئيسية** عن أن حصة الاستهلاك النهائي للأسر والحكومة استمرت لتكون الأعلى في مجموع الناتج المحلي الإجمالي على مدى السنوات. كما هو مبين في الشكل 9.1، شكل الاستهلاك الأسري في عام 2012 حصة الأسد ب 57.6٪، يليه تكوين رأس المال الإجمالي (24.4٪) والاستهلاك النهائي للحكومة العامة (17.2٪). وكانت حصة صافي الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي العالم لا تذكر. وخلال الفترة 2000-

الشكل11.1: نسب مشاركة القوى العاملة،2012

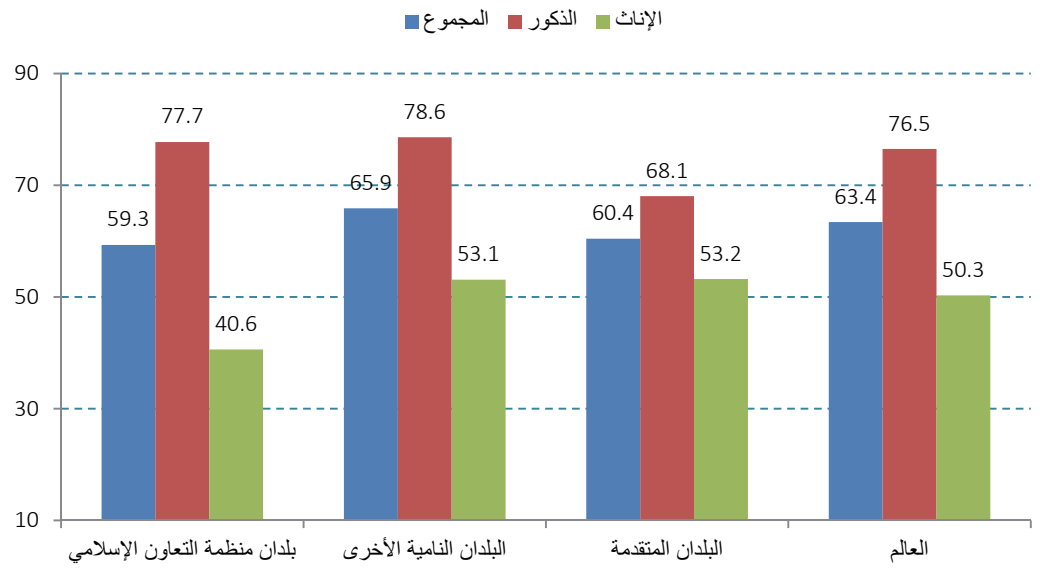

المصدر: حسابات موظفي مركز أنقرة على أساس منظمة العمل الدولية، الطبعة الثامنة ل KILM.

2012، زادت حصص الاستهلاك الحكومي وتكوين رأس المال الإجمالي في مجموع الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة 1٪ في حين أن حصة الاستهلاك الأسري انخفضت بنسبة 3٪.

وسجلت الحصص النسبية لبنود الإنفاق الرئيسية في مجموع الناتج المحلي الإجمالي في منظمة التعاون الإسلامي والبلدان النامية الأخرى تفاوتا كبيرا مقارنة بالعالم. وفي عام 2012، بلغت نسبة الاستهلاك النهائي للأسر والإنفاق العام الحكومي 66.7٪ من مجموع الناتج المحلي الإجمالي لدول منظمة التعاون الإسلامي. وكمكونات لنفقات الاستهلاك النهائي، بلغ الإنفاق من قبل الأسر 52.9٪ والحكومات 13.8٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وتميزت هذه الأرقام بزيادة في حصص كلا النوعين من الاستهلاك مقارنة بالعام السابق. ومع ذلك، فقد انخفضت حصة الاستهلاك الأسري في مجموع الناتج المحلي الإجمالي للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بنسبة 3.6 نقطة مئوية منذ عام 2009 في حين أن حصة الإنفاق الحكومي انكمشت بنسبة 0.4 نقطة مئوية عن نفس الفترة. وتم استيعاب الانخفاض في حصة الاستهلاك النهائي أساسا عن طريق التوسع في حصة صافي الصادرات من 3.4٪ في عام 2009 إلى 7.8٪ في عام 2012. ومن ناحية أخرى، سجلت حصة الاستهلاك النهائي في مجموع الناتج المحلي الإجمالي للبلدان النامية الأخرى نسبة 65.4٪ في عام 2012، وكان مرة أخرى الاستهلاك الأسري، بحصة 50.3٪ في الناتج المحلي الإجمالي، المصدر الرئيسي لإنفاق الاستهلاك النهائي في هذه البلدان (الشكل 9.1).

ويقيس **تكوين رأس المال الإجمالي** كمية المدخرات في الاقتصاد والتي يتم تحويلها إلى استثمارات في الإنتاج. وفي عام 2012، تم استثمار 25.6٪ من مجموع الناتج المحلي الإجمالي المتراكم في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون في الأصول الإنتاجية (الشكل 9.1). وفي المقابل، توجه البلدان النامية الأخرى في المتوسط نسبة 33.7٪ من ناتجها المحلي الإجمالي إلى استثمارات منتجة. وارتفعت حصة تكوين رأس المال الإجمالي في الناتج المحلي الإجمالي لدول منظمة التعاون الإسلامي

الشكل12.1: البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي حسب نسبة مشاركة القوى العاملة، 2012

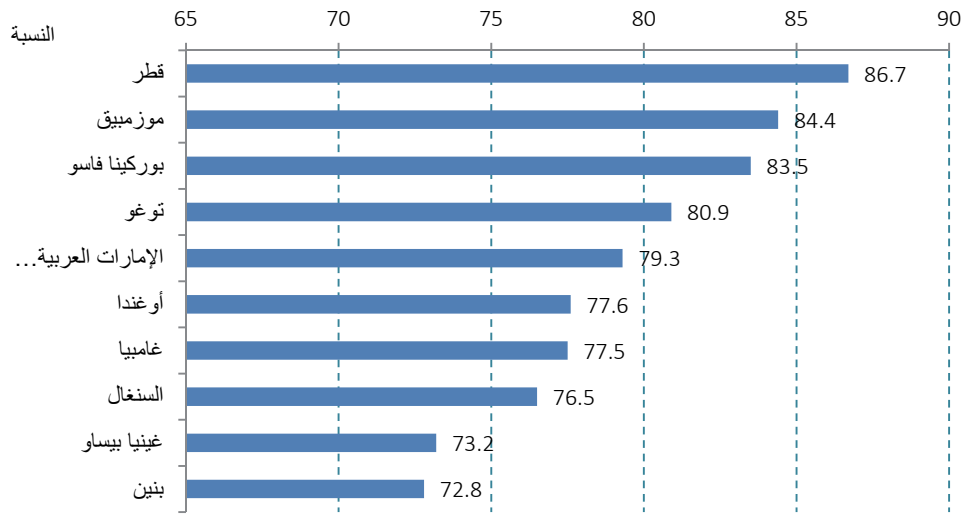

المصدر: منظمة العمل الدولية، الطبعة الثامنة ل KILM .

كمجموعة بنسبة 4.3٪ من مستوى عام 2000 الذي كان 21.3٪، في حين أنها ارتفعت بنسبة تقدر ب 9.3٪ في مجموعة البلدان النامية الأخرى خلال نفس الفترة. ومع ذلك، يمكننا القول بأن تكوين رأس المال الإجمالي كمؤشر هو خاطئ أساسا بسبب التقلبات الكبيرة في المخزونات، وفي الغالب، بسبب عدم توافر معلومات قوائم الجرد على مستوى الصناعة. ومن ناحية أخرى، يتم الترويج لتكوين رأس المال الثابت الإجمالي باعتباره أفضل مؤشر لصافي إضافات الأصول الإنتاجية التي وضعت خلال سنة معينة.

ونظرا للحجة المذكورة أعلاه، يوفر الشكل 1.10 لمحة على اتجاهات **إجمالي تكوين رأس المال الثابت** في دول منظمة التعاون الإسلامي بالمقارنة مع غيرها من البلدان النامية الأخرى وكذلك البلدان المتقدمة. ووفقا للشكل 10.1، بلغت حصة دول منظمة التعاون الإسلامي كمجموعة في إجمالي تكوين رأس المال الثابت العالمي نسبة 8.8٪ في عام 2012. وهذا يمثل زيادة بنسبة 4.5٪ منذ عام 2000. وعلى الرغم من هذا الاتجاه التصاعدي، فإن حصة دول منظمة التعاون الإسلامي في إجمالي تكوين رأس المال الثابت الإجمالي للبلدان النامية هي في انخفاض وانكمشت من 21.5٪ إلى 18.2٪ خلال نفس الفترة. وهذا يدل على ضعف الأداء النسبي الذي تظهره دول منظمة التعاون الإسلامي في تراكم رأس المال الاستثماري، بالمقارنة مع البلدان النامية الأخرى.

> *في جهودها لتعزيز التقدم الاقتصادي وزيادة نصيبها في الاقتصاد العالمي، لا تزال بلدان منظمة التعاون الإسلامي تواجه عددا من التحديات الكبرى. ويمكن أن تشدد هذه التحديات على إجراءات السياسة لكي تنظر فيها الدول الأعضاء دعما لجهودها الرامية لتحقيق مستويات أعلى من التقدم الاقتصادي والتكامل.*

وعلى الرغم من أن معدل البطالة يعتبر واحدا من متغيرات الاقتصاد الكلي الرائدة الذي يقيس حالة الاقتصاد، فإنه قد لا يعبر بدقة عن صحة سوق العمل باعتبار أن التعريف يركز على الأشخاص الذين يبحثون عن عمل مقابل أجر وليس

الشكل13.1: إجمالي معدل البطالة (٪ من إجمالي القوى العاملة)

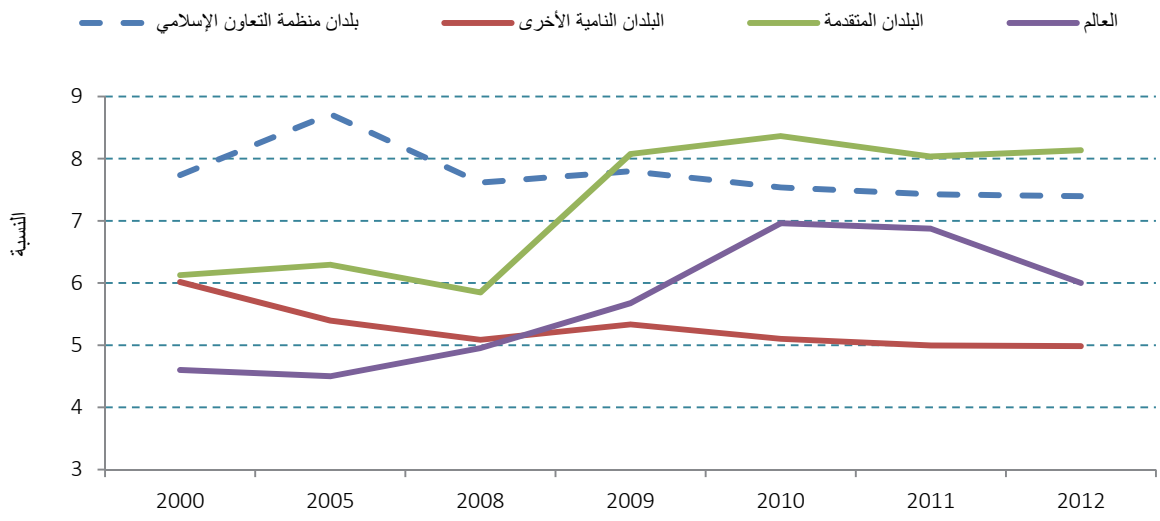

المصدر: حسابات موظفي مركز أنقرة على أساس منظمة العمل الدولية، الطبعة الثامنة ل KILM.

حجم الأشخاص الذين لا يعملون فعليا. وبسبب أوجه القصور هذه، فقد يكون مثاليا النظر في **معدل المشاركة في القوى العاملة**، والذي يقيس نسبة السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 15 وما فوق والتي تشارك بنشاط في سوق العمل، سواء من خلال العمل أو البحث بنشاط عن وظيفة. ويوفر مؤشر الحجم النسبي لتوريد العمالة المتاحة للمشاركة في إنتاج السلع والخدمات.

وكما هو مبين في الشكل 11.1، يتبع المعدل الإجمالي لمشاركة القوى العاملة في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، خلافا لمجموعات البلدان الأخرى، اتجاها متزايدا قليلا، والذي بلغ 59.3٪ في عام 2012 مقارنة مع 64.1٪ في العالم، و65.9٪ في البلدان النامية الأخرى و60.4٪ في البلدان المتقدمة. وفي حالة نسبة مشاركة القوى العاملة للسكان الذكور، سجلت الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي نسبة 77.7٪ مقارنة مع 77.1٪ في العالم، 78.6٪ في البلدان النامية الأخرى و68.1٪ في البلدان المتقدمة. وعلى الرغم من أن الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي سجلت أداء مشابه عالميا من حيث إجمالي معدلات مشاركة الذكور في القوى العاملة، ظل أدائها في حالة معدل مشاركة الإناث في القوى العاملة أقل من ذلك بكثير. وكما هو مبين في الشكل 1.11، فقد سجل معدل مشاركة الإناث في القوى العاملة في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي نسبة 40.6٪، وهي أقل بكثير من 51.1٪ في العالم، و53.1٪ في البلدان النامية الأخرى و 53.2٪ في البلدان المتقدمة.

ومع ذلك، هناك اتجاه متزايد في معدلات مشاركة القوى العاملة في دول منظمة التعاون الإسلامي، وخاصة في معدلات مشاركة الإناث. فمنذ عام 2000، زادت نسبة مشاركة الإناث من 38.4٪ إلى 40.6٪. ويلاحظ اتجاه تصاعدي في هذا المؤشر أيضا في حالة البلدان المتقدمة وتظهر مشاركة الإناث اتجاها نحو الانخفاض في بلدان نامية أخرى،

الشكل14.1: البلدان العشر الأوائل لمنظمة التعاون الإسلامي حسب أدنى معدلات للبطالة

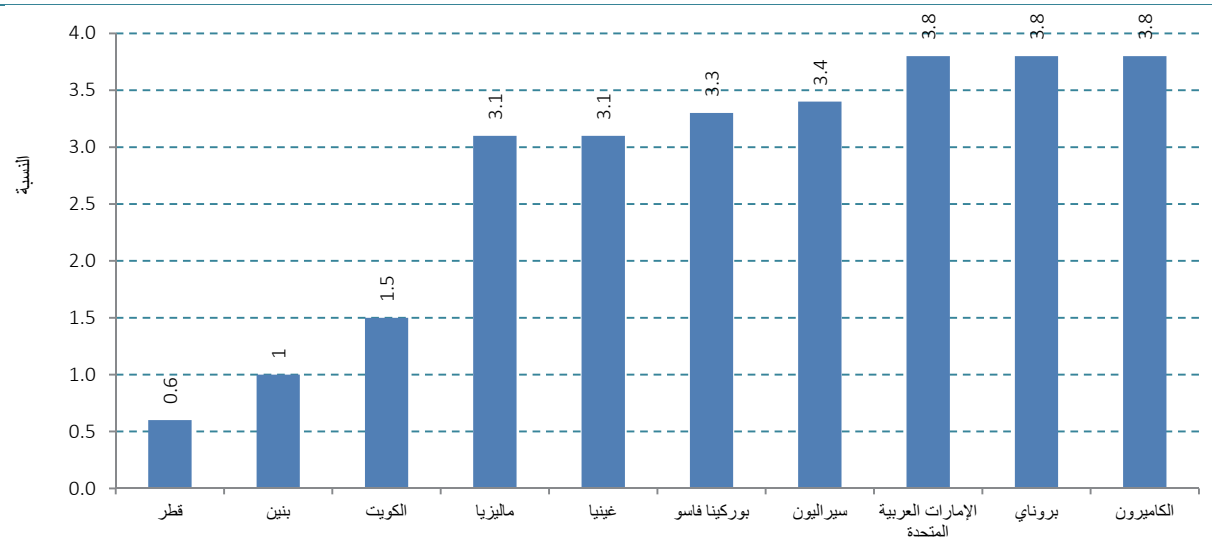

المصدر: حسابات موظفي مركز أنقرة على أساس منظمة العمل الدولية، الطبعة الثامنة ل KILM.

وعلى مستوى كل بلد على حدة، سجلت قطر أعلى نسبة لمشاركة القوى العاملة من مجموع الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 15-64 (86.7٪) في عام 2012، تليها الموزمبيق (84.4٪)، وبوركينا فاسو (83.5٪) وتوغو (80.9٪) والإمارات العربية المتحدة (79.3٪). ومن الجدير بالذكر أنه باستثناء قطر والإمارات العربية المتحدة، تنتمي الدول الأعضاء العشر الأوائل إلى البلدان الأقل نموا وفقا لتصنيف الأمم المتحدة (الشكل 12.1). من ناحية أخرى، سجل أدنى معدل مشاركة في فلسطين مع 41٪. وتليها الأردن (41.3٪)، والعراق (42.2٪)، وسوريا (43.6٪) والجزائر (43.7٪). وعلى المستوى العالمي، فيما يتعلق بمعدل مشاركة القوى العاملة، تحتل قطر المرتبة الثالثة وبوركينا فاسو المرتبة الثامنة والموزمبيق المرتبة العاشرة. ومن الجدير بالذكر أن 13 دولة من بين 20 دولة ذات أدنى معدلات المشاركة في عام 2012 هي من بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي .

لا تزال **البطالة** واحدة من القضايا الأكثر تحديا في جميع أنحاء العالم. ووفقا لتقرير اتجاهات العمالة العالمية لمنظمة العمل الدولية لعام 2014، كان ما يقرب من 202 مليون شخص عاطل عن العمل في عام 2013 في جميع أنحاء العالم. بزيادة قدرها 5 ملايين تقريبا بالمقارنة مع العام السابق. وهذا يعكس حقيقة أن العمالة لا تنمو بسرعة كافية لمواكبة قوة العمل المتنامية. في حين قدر أن 23 مليون نسمة انقطعوا عن سوق العمل بسبب الإحباط وارتفاع معدلات البطالة على المدى الطويل.

ووفقا لنفس التقرير، ظل معدل البطالة العالمية عند 6.0٪ من قوة العمل العالمية، دون تغيير عن 2012. ويقدر عدد العاطلين عن العمل في جميع أنحاء العالم ب 201.8 مليون في عام 2013، بزيادة قدرها 4.9 مليون من معدل 196.9 مليون في العام السابق. وكان هناك أكثر من 31.8 شخص عاطل عن العمل في جميع أنحاء العالم في عام 2013 مما كان عليه في 2007، قبل بداية الأزمة الاقتصادية العالمية. وعلى الرغم من بعض التوقعات الإيجابية حول الاقتصاد العالمي

الشكل 15.1: معدل البطالة بين الشباب

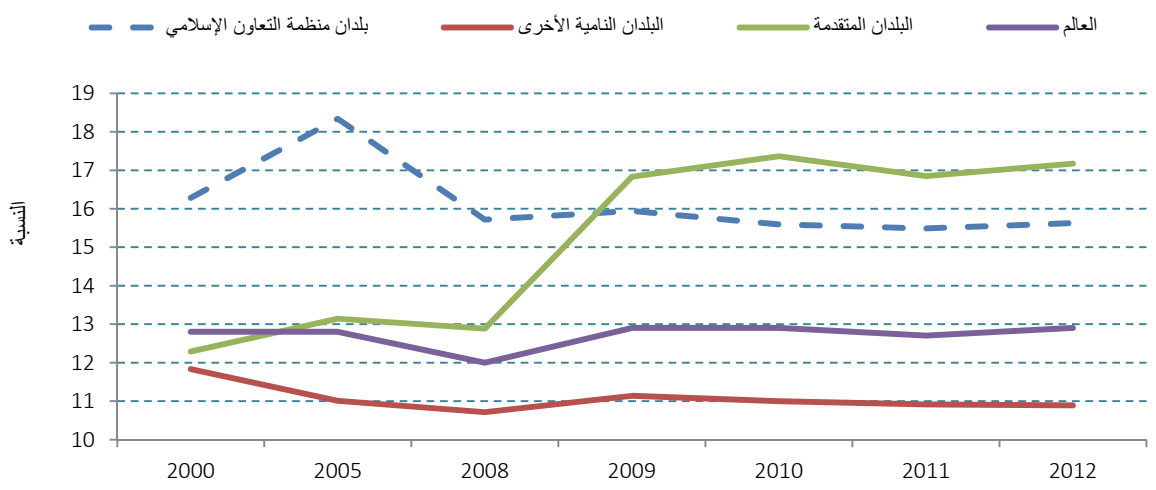

المصدر: حسابات موظفي مركز أنقرة على أساس منظمة العمل الدولية، الطبعة الثامنة ل KILM.

ل 2013-14، فمن المتوقع أن يشهد سوق العمل العالمي تحسنا طفيفا في عام 2014، حيث بلغ معدل البطالة العالمي إلى 6.1٪ وارتفع عدد العاطلين عن العمل ب 4.2 مليون.

وسجلت بلدان منظمة التعاون الإسلامي أعلى متوسط لمعدلات البطالة بالمقارنة مع العالم والبلدان المتقدمة والبلدان النامية الأخرى خلال الفترة 2000-2008 (الشكل 13.1). وخلال هذه الفترة، تغير متوسط معدل البطالة في دول منظمة التعاون الإسلامي ما بين 7.6٪ و 8.8٪. فبعد الأزمة المالية العالمية، ارتفعت معدلات البطالة في البلدان المتقدمة من مستوى أقل من 6٪ إلى أكثر من 8٪. وخلال فترة ما بعد الأزمة (2009-2012)، ظل متوسط معدل البطالة في الدول المتقدمة أعلى من معدل دول منظمة التعاون الإسلامي. وبقي معدل البطالة في البلدان النامية الأخرى أقل بكثير (حوالي 2-3٪) من متوسط منظمة التعاون الإسلامي خلال الفترة كلها قيد النظر.

معدلات البطالة في صفوف الذكور هي أقل شيوعا من معدلات الإناث في جميع مجموعات البلد (مركز أنقرة 2014). وعلى الرغم من التحسن الكبير منذ عام 2005، لا تزال البطالة بين الإناث في البلدان الإسلامية الأعلى ب 9.1٪ في عام 2012، وتقدر ب 5.2٪ في البلدان النامية الأخرى و8.1٪ في البلدان المتقدمة لنفس العام. وانخفضت البطالة بين الذكور في دول منظمة التعاون الإسلامي من 7.7٪ في عام 2005 إلى 6.5٪ في عام 2012 ومن 5.2٪ إلى 4.8٪ في البلدان النامية الأخرى خلال نفس الفترة. من ناحية أخرى، هناك اتجاه تصاعدي في معدلات البطالة بين الذكور في البلدان المتقدمة، التي ارتفعت من 6.1٪ في عام 2005 إلى 8.2٪ في عام 2012.

وعلى مستوى كل بلد على حدة، تفاوتت معدلات البطالة بين دول منظمة التعاون الإسلامي (الشكل 14.1). حيث شكل العاطلون عن العمل أقل من 1٪ من إجمالي قوى العمل في قطر (0.6٪)، وهي أيضا أدنى معدل في العالم. بنين (1٪) والكويت (1.5٪) هي أيضا من بين الدول العشر في العالم مع أدنى معدلات البطالة. تتبعها ماليزيا (3.1٪)، وغينيا (3.1٪).

الشكل16.1: البلدان العشر الأوائل لمنظمة التعاون الإسلامي حسب أدنى معدلات للبطالة بين الشباب

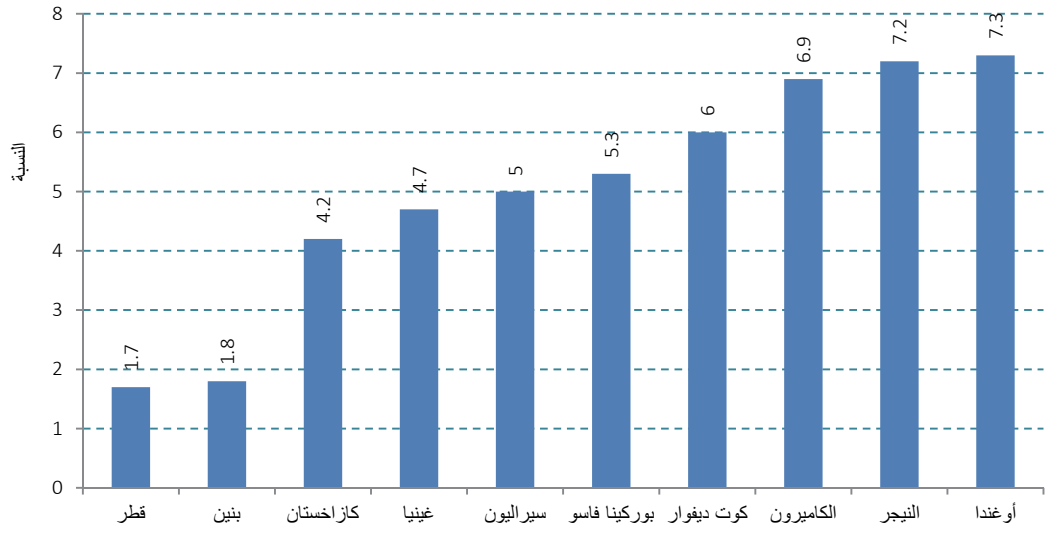

المصدر: منظمة العمل الدولية، الطبعة الثامنة ل KILM.

ومع ذلك، جنبا إلى جنب مع مقدونيا، موريتانيا (31٪) هي الدولة ذات أعلى معدل للبطالة في العالم. البطالة هي أيضا مصدر قلق خطير في فلسطين (23٪)، وغيانا (21.7٪)، والغابون (20.3٪) واليمن (17.6٪).

وواصل الشباب (الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 عاما) في جميع أنحاء العالم معاناتهم من عدم وجود فرص عمل لائقة. ووفقا لأحدث التقديرات، كان 74.5 مليون شاب عاطل عن العمل في 2013؛ وهو ما يقارب من مليون شخص في عام 2012. وفي عام 2013، كان هناك 37.1 مليون من الشباب في العمل أقل مما كان عليه في عام 2007، بينما انخفض عدد السكان الشباب العالمي من 8.1 مليون فقط خلال نفس الفترة. وقد بلغ معدل **البطالة العالمي بين الشباب نسبة** 13.1٪، وهو ما يقرب ثلاث مرات أكثر من معدل البطالة بين الكبار .(ILO, 2014). وهو مرتفع على الخصوص في منطقة الشرق الأوسط (27.2٪) وشمال أفريقيا (29.4٪).

كما أن أرقام البطالة بين الشباب في دول منظمة التعاون الإسلامي هي أقل واعدة، حيث ظلت باستمرار فوق 16٪ وأيضا أعلى بكثير من معدلات البلدان النامية الأخرى والبلدان المتقدمة حتى الأزمة المالية العالمية في عام 2008، ولكن بعد ذلك انخفضت إلى أقل من 16٪. وبعد الأزمة، أصبحت مشكلة البطالة بين الشباب في البلدان المتقدمة أكثر خطورة مقارنة بما كانت عليه في بلدان منظمة التعاون الإسلامي (الشكل 15.1). واعتبارا من عام 2012، قدرت البطالة بين الشباب في دول منظمة التعاون الإسلامي ب 15.6٪، وفي البلدان المتقدمة بنسبة 17.2٪، وفي البلدان النامية الأخرى ب 10.9٪.

وكما هو الحال في المؤشرات الرئيسية الأخرى في سوق العمل، وعلى الرغم من بعض التحسن منذ عام 2005، فقد شهدت بطالة الإناث بين الشباب المعدل الأعلى في دول منظمة التعاون الإسلامي. وقد انخفضت إلى 17.6٪ في عام 2012 عن مستواها ل 21.3٪ في عام 2005. وفي حين أن البطالة بين الشباب الإناث هي آخذة في التناقص في البلدان النامية الأخرى خلال الفترة قيد النظر، فإنها تتبع اتجاها تصاعديا في البلدان المتقدمة. واعتبارا من عام 2012، قدرت بنحو 11.1٪ في

الشكل17.1: متوسط التضخم السنوي (أسعار المستهلك)

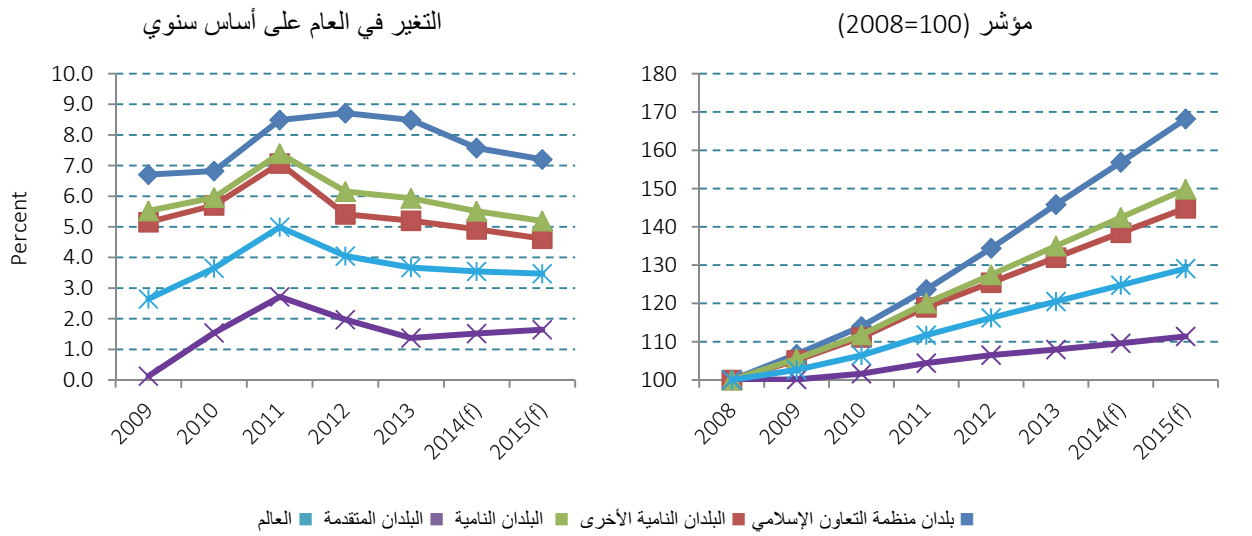

المصدر: قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي آفاق الاقتصاد العالمي أبريل 2014 وقاعدة بيانات مركز أنقرة البيزنس.

البلدان النامية الأخرى و15.8٪ في البلدان المتقدمة. وفيما يخص البطالة بين الشباب الذكور اعتبارا من عام 2012، فقد انخفضت إلى 14.5٪ في بلدان منظمة التعاون الإسلامي و 10.7٪ في البلدان النامية الأخرى، ولكنها ارتفعت إلى 18.4٪ في البلدان المتقدمة (مركز أنقرة، 2014).

> *قد لا يمتلك الشباب الأكثر تعليما المهارات المناسبة للتأهل لفرص العمل الموجودة والمحتملة، مما يخلق مزيدا من التحديات لأنظمة التعليم والتدريب المهني. ومن أجل معالجة هذه التحديات، فإن المعلومات الصحيحة عن سوق العمل هي مطلوبة لتجنب عدم تطابق المهارات في سوق العمل وفعالية الأنظمة التعليمية والتدريبية.*

وهناك اختلافات واسعة في معدلات البطالة بين الشباب في جميع أنحاء دول منظمة التعاون الإسلامي. وتعتبر قطر (1.7٪) وبنين (1.8٪) بلدانا ذات أدنى معدلات للبطالة في عام 2012، والتي هي أيضا من بين أعلى ثلاث دول في العالم (الشكل 16.1). وسجلت كازاخستان (4.2٪)، وغينيا (4.7٪) وسيراليون (5٪) انخفاضا في معدلات البطالة بين الشباب. وفي المقابل، قدر أعلى معدل لبطالة الشباب في موريتانيا (45.3٪)، تليها غيانا (42٪)، والغابون (36.8٪) ومصر (35.7٪) واليمن (34.8٪). وفي 24 دولة في منظمة التعاون الإسلامي، وكان معدل البطالة بين الشباب أكثر من 20٪ وفي 33 بلدا فوق المتوسط العالمي البالغ 12.9٪ في عام 2012 .وبسبب الصدمات من جانب العرض، ازداد التضخم العالمي إلى 5.0٪ في عام 2011. ومع تشديد السياسات المالية والتوسع النقدي المحدود وفقا لنمو الناتج يبدو أنه سيحقق استقرارا في متوسط أسعار المستهلكين في العالم. ونتيجة لذلك، انخفض معدل التضخم إلى 4.0٪ في 2012 و 3.7٪ في عام 2013، ومن المتوقع أن يكون نحو 3.5٪ في عامي 2014 و 2015.

وكما هو ملاحظ في الشكل 17.1، لم يكن متوقعا أن يكون تقلب الأسعار مصدر قلق كبير للدول المتقدمة والنامية. وفي أعقاب الأزمة، لا تتبع الدول المتقدمة توسعا نقديا غير منضبط، على الرغم من وجود ضغط عال من الشعب. ونتيجة

الشكل18.1: البلدان العشر الأوائل لمنظمة التعاون الإسلامي حسب متوسط التضخم السنوي (2013)

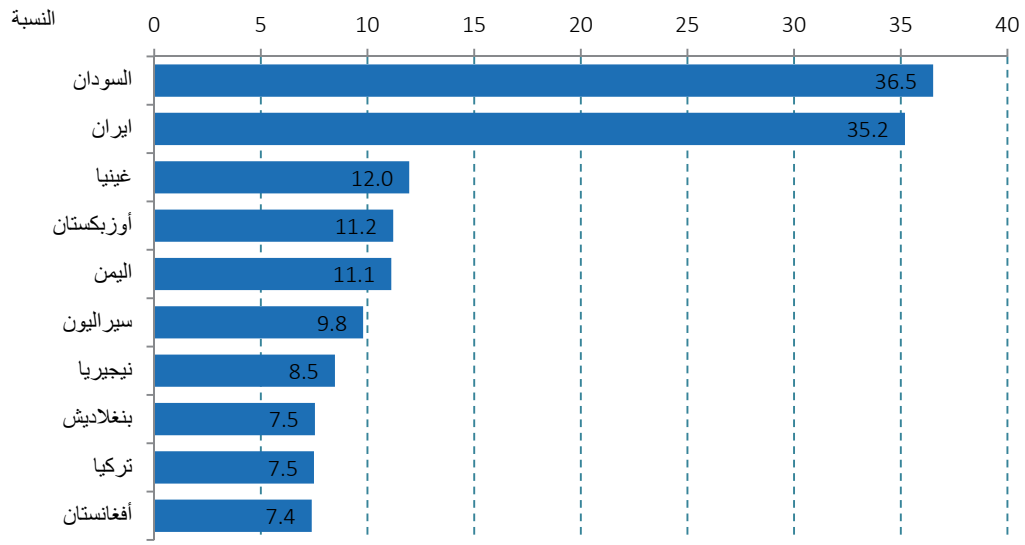

المصدر: قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي آفاق الاقتصاد العالمي أبريل 2014 وبيانات سيسريك البيزند.

لذلك، فإن التغير في أسعار المستهلكين لا يزال منخفضا، ويتوقع أن يكون معدل التضخم 1.5 ٪ في عام 2014 و 1.6٪ في عام 2015. وفي البلدان النامية، انخفض معدل التضخم من 7.4٪ في عام 2011 إلى 5.9٪ في عام 2013. والتضخم المتوقع في عام 2014 هو 5.5٪ و 2015 هو 5.2٪.

في بلدان منظمة التعاون الإسلامي، كان متوسط معدل التضخم أعلى بكثير من متوسط الاقتصادات المتقدمة والنامية. وتماشيا مع الاتجاهات العالمية، ارتفع التضخم في دول منظمة التعاون الإسلامي إلى 8.7٪ في عام 2012 قبل أن ينخفض باعتدال إلى 8.5٪ في عام 2013. وتمثل أرقام التضخم الإجمالية زيادة قدرها 45.8٪ في أسعار المستهلكين في دول منظمة التعاون الإسلامي خلال الفترة قيد النظر (الشكل 17.1، اليمين). وهو أعلى بكثير من متوسط الزيادة المسجلة في البلدان النامية الأخرى (32٪)، فضلا عن المتوسط العالمي (20.5٪) في نفس الفترة.

في التوقعات على المدى القصير، من المتوقع أن تظل الضغوط التضخمية الواردة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي، مدعمة بالتباطؤ الأخير والأسعار المنخفضة للمواد الغذائية والطاقة. وتشير التوقعات إلى أن النمو في متوسط أسعار المستهلك في دول منظمة التعاون الإسلامي سوف يتباطأ إلى 7.6٪ في عام 2014، ومن المتوقع أن يتباطأ أكثر في عام 2015 إلى 7.2٪ (الشكل 17.1، يسار).

وعلى المستوى الفردي القطري لمنظمة التعاون الإسلامي، سجلت السودان أعلى معدل تضخم لمتوسط أسعار المستهلك ب 36.5٪ في عام 2013، والذي كان أيضا ثاني أعلى معدل في العالم (الشكل 18.1). واحتلت أفغانستان، بمتوسط لمعدل التضخم البالغ 7.4٪، المرتبة العاشرة ضمن مجموعة منظمة التعاون الإسلامي والمرتبة 31 في العالم.

وتشير أحدث الإحصائيات إلى أن تشديد السياسات المالية وخاصة في البلدان المتقدمة قد حققت الأثر المتوقع وأن الموازين المالية العالمية هي آخذة في التحسن. وكما هو مبين في الشكل 19.1، فقد شهد العجز في الميزان المالي العالمي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي اتجاها نحو الانخفاض من -7.2٪ في عام 2009 إلى -3.9٪ في عام 2013. وتبين التوقعات

الشكل20.1: البلدان العشر الأوائل لمنظمة التعاون الإسلامي حسب الميزان المالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (2013)

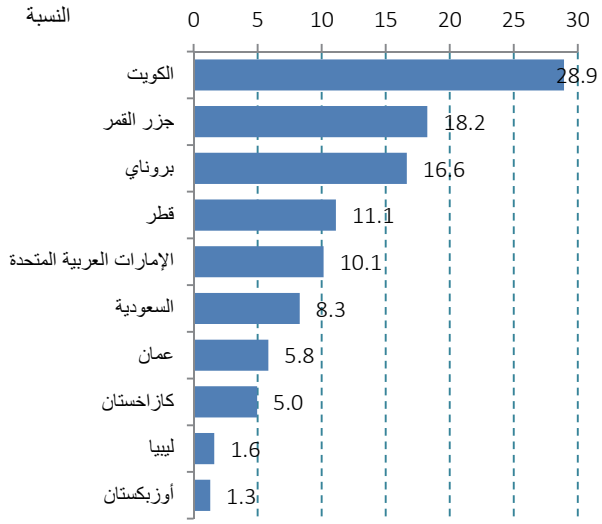

المصدر: قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي آفاق الاقتصاد العالمي أبريل 2014 وبيانات سيسريك البيزند.

الشكل19.1: الموازين المالية (٪ من الناتج المحلي الإجمالي)

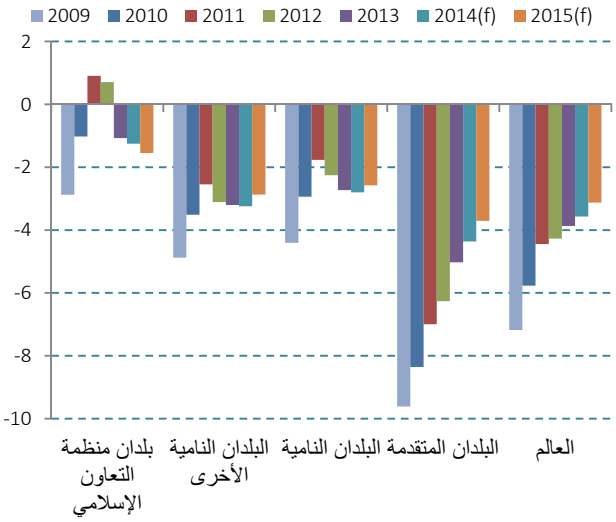

المصدر: قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي آفاق الاقتصاد العالمي أبريل 2014 وبيانات سيسريك البيزند.

حدوث مزيد من الانخفاض في السنوات القادمة حيث يتوقع أن تكون النسبة في -3.6٪ لعام 2014 و -3.1٪ لعام 2015. ولوحظ اتجاه مماثل في مجموعة الدول المتقدمة حيث انخفض العجز في الميزان المالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من -9.6٪ في عام 2009 إلى -5.0٪ في عام 2013. ومن المتوقع أن يكون -4.4٪ في 2014 و -3.7٪ في عام 2015 في هذه البلدان. وسجلت البلدان النامية أيضا ميزانا ماليا سلبيا ولكنها في وضع أفضل نسبيا من الدول المتقدمة. وفي عام 2013، لوحظت نسبة -2.7٪ في مجموعة البلدان النامية، ويتوقع أن تكون -2.8٪ في عام 2014 و 2.6٪ في عام 2015.

*وتبقى المستويات العالية من **البطالة**، وخاصة البطالة بين الشباب، مشكلة كبيرة وتحديا يواجه كلا من البلدان المتقدمة والبلدان النامية، بما في ذلك البلدان الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي. وفي هذا الصدد، ينبغي على البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي أن تركز على بناء القدرات من خلال اتخاذ إجراءات سياسية لازمة لتطوير وإدامة نظام فعال للتعليم والتدريب المهني. وعلاوة على ذلك، ينبغي بذل الجهود لتعزيز روح المبادرة وتشجيع العمل الحر من خلال أساليب مبتكرة.*

وخلال الفترة قيد النظر، تفوقت الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على جميع مجموعات البلدان الأخرى وسجلت موازين مالية سلبية منخفضة جدا. وفي الواقع، سجلت بلدان منظمة التعاون الإسلامي فائض الموازنة المالية للعام 2011 و 2012 قبل أن ينخفض إلى المنطقة السلبية. وفي عام 2013، سجلت بلدان منظمة التعاون الإسلامي عجزا في الميزان المالي ب -1.1٪ من الناتج المحلي الإجمالي. ومن المتوقع أن يرتفع العجز المالي قليلا إلى -1.3٪ في 2014 و -1.5٪ في عام 2015.

وعلى مستوى كل بلد على حدة، سجلت 13 دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي، من بين الدول الأعضاء الأربعة والخمسين، والتي تتوفر حولها البيانات، فائضا في الميزان المالي في عام 2013 (الشكل 20.1). ومن بين هذه الدول، سجلت الكويت أعلى فائض مالي (28.9 في المئة)، تلها جزر القمر (18.2٪)، وبروناي (16.6٪)، وقطر (11.1٪) والإمارات العربية المتحدة (10.1٪). وقد صنفت البلدان العشر الأوائل لمنظمة التعاون الإسلامي من بين البلدان العشرين الأوائل في العالم فيما يتعلق بفائض الميزان المالي. وجاءت الكويت في المرتبة الثانية في العالم في حين احتلت جزر القمر المرتبة الثالثة وبروناي المرتبة الرابعة.

القسم الثاني

التجارة والتمويل

الشكل 1.2: الصادرات والواردات السلعية

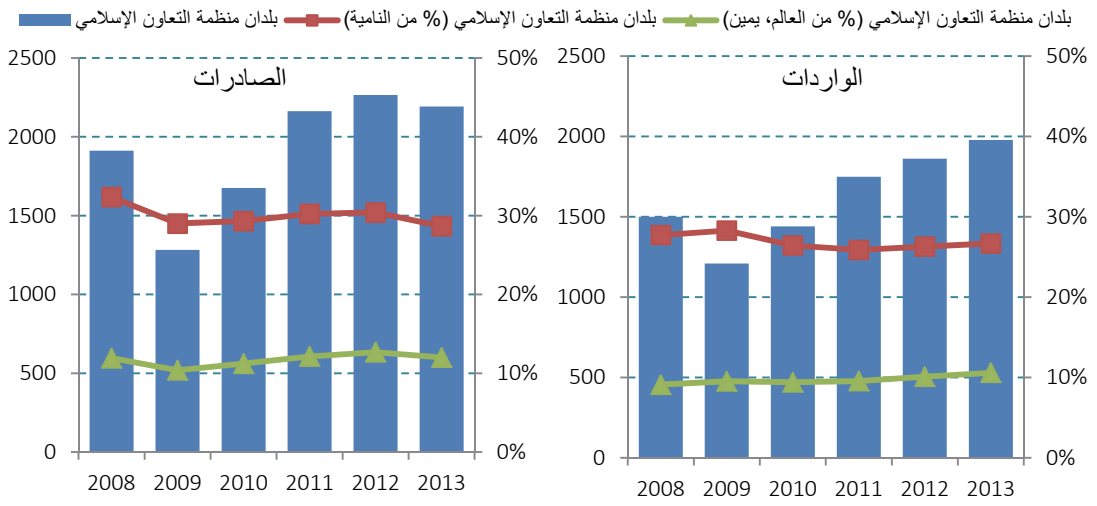

المصدر: اتجاهات إحصاءات التجارة، صندوق النقد الدولي (DOTS).

وفقا لاتجاهات إحصاءات التجارة، لصندوق النقد الدولي (DOTS)، سجلت القيمة الإجمالية **للصادرات السلعية** في العالم 18.3 تريليون دولار أمريكي في عام 2013، بالمقارنة مع 17.9 تريليون دولار في عام 2012. ولا تزال الزيادة بنسبة 2٪ أقل بكثير من 20٪ من متوسط النمو السنوي الذي لوحظ في السنوات 2010 و 2011، على الرغم من المقارنة الإيجابية لزيادة العام الماضي.

فبعد الانخفاض الحاد في عام 2009، من 1.9 تريليون دولار أمريكي إلى 1.3 تريليون دولار أمريكي، ارتفع إجمالي الصادرات السلعية من دول منظمة التعاون الإسلامي بشكل كبير وبلغ 1.7 تريليون دولار أمريكي في عام 2010 (الشكل 1.2، يسار). وباتباع اتجاه تصاعدي مستمر حتى عام 2012، فقد بلغت الصادرات السلعية من دول منظمة التعاون الإسلامي أعلى مستوياتها تاريخيا من 2.3 تريليون دولار أملريكي في 2012، متجاوزة ذروة ما قبل الأزمة ل 1.9 تريليون دولار أمريكي التي لوحظت في 2008. وكان هذا الاتجاه التصاعدي أقوى من ذلك الذي لوحظ في البلدان النامية الأخرى والعالم ككل، مما أدى إلى زيادة في حصص دول منظمة التعاون الإسلامي في إجمالي صادرات البلدان النامية والعالم ككل. ومع ذلك، في عام 2013، انخفض إجمالي الصادرات السلعية من دول منظمة التعاون الإسلامي إلى 2.2 تريليون دولار. ووفقا لذلك، انكمشت حصة دول منظمة التعاون الإسلامي في إجمالي صادرات البلدان النامية إلى 28.7٪ في العام نفسه، مقابل 30.4٪ في عام 2012، واستمرت في البقاء تحت مستوى ما قبل الأزمة 32.4٪ الذي لوحظ في 2008. واتبعت الحصة المشتركة لدول منظمة التعاون الإسلامي في إجمالي الصادرات السلعية العالمية اتجاها مماثلا بين عامي 2012 و 2013 وانخفضت إلى 12٪ في عام 2013، عقب الذروة الأخيرة ل 12.7٪ في عام 2012. وللمضي قدما، ولتحقيق نمو مستدام على المدى الطويل في تجارة السلع وأكبر حصة في إجمالي الصادرات العالمية، فإن دول منظمة التعاون الإسلامي على ما يبدو بحاجة إلى قطاعات اقتصادية أكثر تنافسية مع مستويات تنويع كبيرة وكثافة تكنولوجية عالية.

الشكل 2.2: مصدرو ومستوردو السلع الأوائل في منظمة التعاون الإسلامي

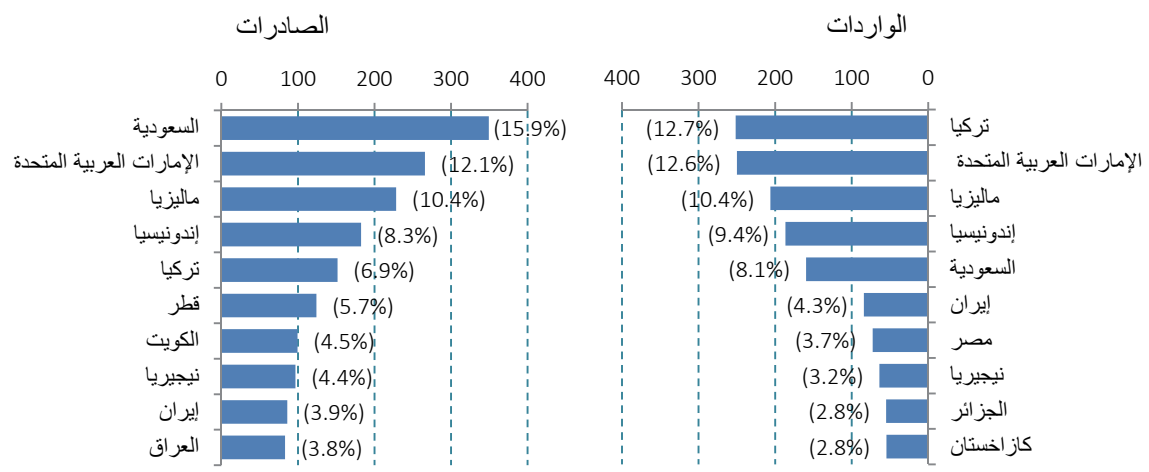

المصدر: اتجاهات إحصاءات التجارة، صندوق النقد الدولي (DOTS).

ومن ناحية أخرى، شهد إجمالي **الواردات السلعية** من بلدان منظمة التعاون الإسلامي انتعاشا قويا بعد الأزمة حيث ارتفع من 1.2 تريليون دولار في 2009 إلى 2.0 تريليون دولار في عام 2013 (الشكل 1.2، يمين)، مسجلا زيادة سنوية مجمعة من رقمين خلال هذه الفترة . وواصلت حصة دول منظمة التعاون الإسلامي في الواردات السلعية العالمية في التوسع، وإن كانت بوتيرة أبطأ، طوال الفترة قيد النظر، وبلغت 10.6٪ في عام 2013، مقارنة ب 9.1٪ في عام 2008. ومن جهة أخرى، سجلت حصتها في إجمالي الواردات السلعية للبلدان النامية نسبة 26.7٪ في عام 2013، محافظة على توسعها لمدة عامين على التوالي منذ عام 2011 .

ومن حيث حصص الدول الأعضاء الفردية في إجمالي الصادرات السلعية من منطقة منظمة التعاون الإسلامي، فقد لوحظ أن الجزء الأكبر من إجمالي الصادرات من دول منظمة التعاون الإسلامي قد استمر في التركز في عدد قليل من البلدان (الشكل 2.2، يسار). وفي عام 2013، شكلت البلدان الخمس الأوائل من حيث أكبر المصدرين في منظمة التعاون الإسلامي نسبة 53.7٪ من إجمالي الصادرات السلعية لجميع البلدان الأعضاء، في حين شكلت البلدان العشر الأوائل 76.1٪. وأصبحت المملكة العربية السعودية، مع 349 مليار دولار أمريكي من الصادرات السلعية و15.9٪ من حصة إجمالي صادرات منظمة التعاون الإسلامي، مرة أخرى أكبر مصدر لعام 2013. وتلتها الإمارات العربية المتحدة (266 مليار دولار أمريكي، 12.1٪)، وماليزيا (228 مليار دولار أمريكي، 10.4٪)، واندونيسيا (183 مليار دولار أمريكي، 8.3٪) وتركيا (152 مليار دولار أمريكي، 6.9٪).

وكما هو الحال بالنسبة للصادرات، تركزت الواردات السلعية لدول منظمة التعاون الإسلامي بشدة في عدد قليل من البلدان. وكما هو مبين في اللوحة اليمنى من الشكل 2.2.، ومع واردات تركيا التي بلغت 252 مليار دولار أمريكي وواردات الإمارات العربية المتحدة التي بلغت 250 مليار دولار أمريكي، تصدرتا في عام 2013 من حيث حجم التداول النقدي وواردات السلع، وشكلتا معا نسبة 25.4٪ من إجمالي الواردات السلعية لمنظمة التعاون الإسلامي.

الشكل 3.2: مصدرو ومستوردو السلع الأوائل في منظمة التعاون الإسلامي

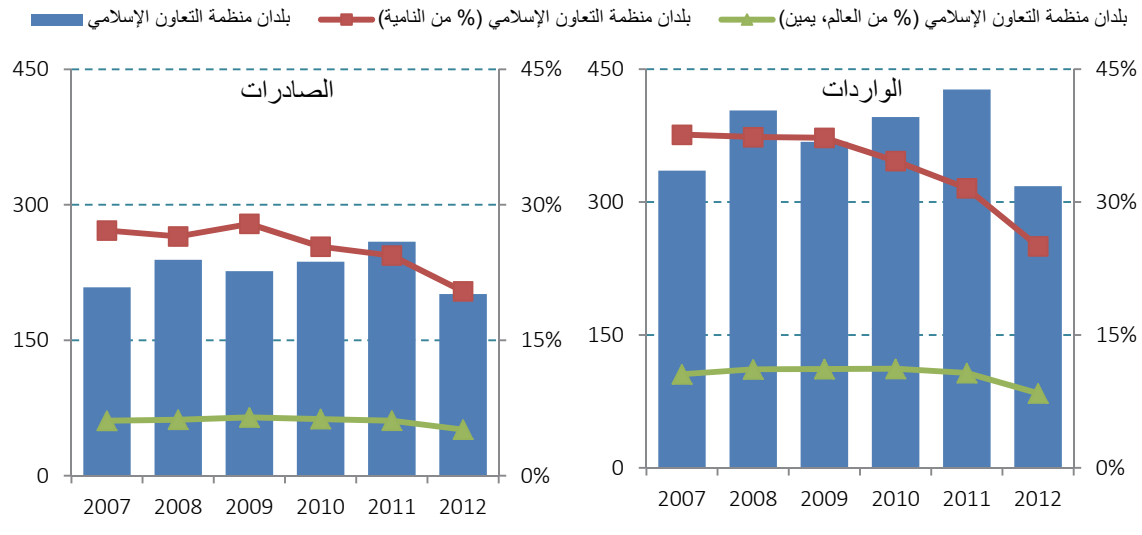

المصدر: اتجاهات إحصاءات التجارة، صندوق النقد الدولي (DOTS).

تلتهما ماليزيا (ب 206 مليار دولار أمركي، 10.4٪) واندونيسيا (ب 187 مليار دولار أمريكي، 9.4٪) والسعودية (160 مليار دولار أمريكي، 8.1٪) والتي شكلت مجتمعة حصة إضافية بنسبة 27.9٪ في الواردات السلعية لمنظمة التعاون الإسلامي. ومرة أخرى، شكل المستوردون الخمس الأوائل لمنظمة التعاون الإسلامي نسبة 53.3٪ من إجمالي الواردات السلعية لمنظمة التعاون الإسلامي، في حين شكلت البلدان العشر الأوائل 69.9٪ .

وللحفاظ على النمو الاقتصادي على المدى الطويل، سوف تحتاج دول منظمة التعاون الإسلامي للحد من الاعتماد الكبير على صادرات الوقود المعدني والسلع الأولية غير النفطية، والتي تنطوي على أقل كثافة تكنولوجية، ووضع وتنفيذ سياسات محددة لاعتماد أساليب التصنيع الأكثر تقدما لزيادة الحصة المزيد من السلع ذات التكنولوجيا المكثفة في الصادرات. وهذا ضروري أيضا لزيادة القدرة التنافسية للمنتجات القابلة للتداول في أسواق التصدير الدولية.

ويلعب قطاع الخدمات دورا متزايد الأهمية في الاقتصاد العالمي ونمو البلدان وتطورها. بل هو أيضا عنصر حاسم في الحد من الفقر والحصول على الخدمات الأساسية، بما في ذلك التعليم والمياه والخدمات الصحية. وبرز قطاع الخدمات كأكبر قطاع للاقتصاد، مساهما في حصص النمو في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) والتجارة والعمل. ووفقا لطبعات 2014 من قواعد بيانات الحسابات القومية الرئيسية المجمعة للأمم المتحدة ومؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي، استحوذ قطاع الخدمات في المتوسط على 65٪ -70٪ من القيمة المضافة العالمية خلال 2011-2012، وهو يتوسع بسرعة أكبر مقارنة مع القطاعين الرئيسيين الآخرين للاقتصاد، وهما: الزراعة والصناعة. ويشكل القطاع 44٪ من العمالة في جميع أنحاء العالم، وتشكل تجارة الخدمات ما يقرب من 20٪ من التجارة العالمية للسلع والخدمات، مع ثلثي الاستثمار العالمي الأجنبي المباشر (FDI) الذي يصب في القطاع (الأونكتاد 2013).

الشكل 4.2: البلدان العشر الأوائل لمنظمة التعاون الإسلامي حسب مصدري وموردي الخدمات (مليار دولار أمريكي)

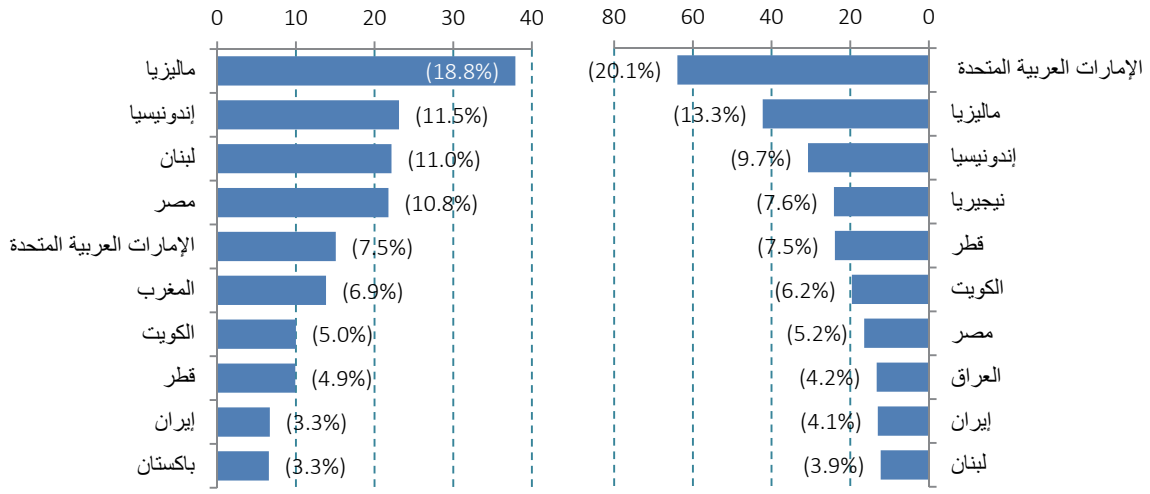

المصدر: اتجاهات إحصاءات التجارة، صندوق النقد الدولي (DOTS).

إلا أن هذه الأرقام لا تترجم إلى وجود قوي في التجارة العالمية. ففي عام 2012، بلغ إجمالي **صادرات الخدمات** العالمية 3.8 تريليون دولار أمريكي مقارنة ب 17.9 تريليون دولار من الصادرات السلعية في العام نفسه. وكمجموعة، ظلت دول منظمة التعاون الإسلامي مستوردة صافية للخدمات. حيث قامت بتصدير ما قيمته 201 دولار أمريكي من الخدمات في عام 2012، في حين سجلت واردات الخدمات في منظمة التعاون الإسلامي 318 مليار دولار أمريكي في العام نفسه (الشكل 3.2). وأظهر حجم تجارة الخدمات في منظمة التعاون الإسلامي انخفاضا كبيرا عن قيمته لعام 2011، في حين سجلت صادرات الخدمات لمنظمة التعاون الإسلامي 259 مليار دولار أمريكي وارداتها 427 مليار دولار أمريكي.

وقد اتبعت حصة البلدان الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي في مجال صادرات وواردات الخدمات على حد سواء للبلدان النامية اتجاها نحو الانخفاض خلال الفترة قيد النظر (الشكل 3.2). في حين شكلت دول منظمة التعاون الإسلامي حصص 27.9٪ و 37.2٪ في البلدان النامية لصادرات وواردات الخدمات في عام 2009، على التوالي، وانخفضت هذه الحصص إلى 20.4٪ و 25.0٪ في 2012. ومرة أخرى، انخفضت الحصة الجماعية للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في إجمالي الصادرات والواردات العالمية للخدمات، من 6.5٪ و 11.2٪ في عام 2009، على التوالي، إلى 5.1٪ و 8.4٪ في عام 2012 .

ويبين الشكل 4.2 البلدان العشر الأوائل لمنظمة التعاون الإسلامي وفقا لأحجام صادرات وواردات خدماتهم. وتصدرت ماليزيا، مع 38 مليار دولار أمريكي من الصادرات وحصة 18.8٪ من إجمالي صادرات الخدمات في منظمة التعاون الإسلامي، المرتبة الأولى من حيث صادرات الخدمات في عام 2012 (الشكل 2. 4، يسار). وتلتها اندونيسيا (23 مليار دولار أمريكي، 11.5٪)، ولبنان (22 مليار دولار أمريكي، 11.0٪) ومصر (22 مليار دولار أمريكي، 10.8٪) والامارات العربية المتحدة (15 مليار دولار أمريكي، 7.5٪) . وفي عام 2012، شكلت البلدان العشر الأوائل لمنظمة

الشكل 5.2: صادرات وواردات الخدمات (مليار دولار أمريكي)

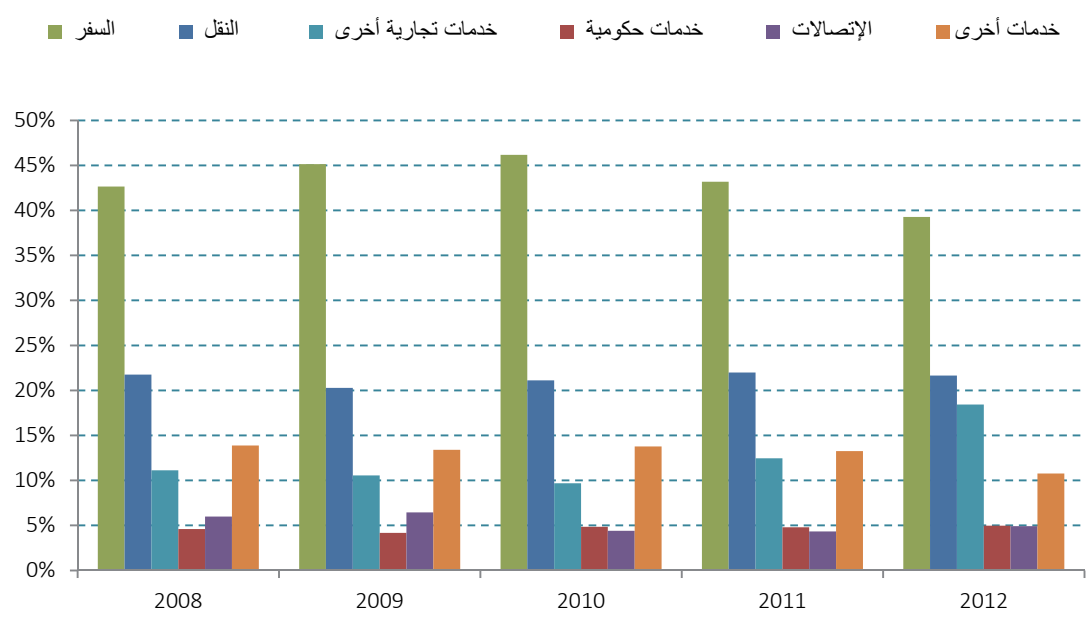

المصدر: قاعدة بيانات خدمة التجارة الدولية

التعاون الإسلامي 83.0٪ من إجمالي صادرات الخدمات في منظمة التعاون الإسلامي. وبقدر ما هنالك اهتمام بواردات الخدمات، سجلت الإمارات أعلى واردات للخدمات مع مبلغ متراكم من 64 مليار دولار أمريكي وحصة 20.1٪ في واردات الخدمات الإجمالية لمنظمة التعاون الإسلامي. وتلتها ماليزيا (42 مليار دولار أمريكي، 13.3٪) واندونيسيا (31 مليار دولار أمريكي، 9.7٪)، ونيجيريا (24 مليار دولار أمريكي، 7.6٪) وقطر (24 مليار دولار أمريكي، 7.5٪). وشكل البلدان العشر الأوائل لمنظمة التعاون الإسلامي المستوردون للخدمات كمجموعة 81.6٪ من إجمالي واردات الخدمات للدول منظمة التعاون الإسلامي.

وكما هو مبين في الشكل 5.2، يتركز الجزء الأكبر من صادرات الخدمات في منظمة التعاون الإسلامي في خدمات السفر والنقل. وخلال الفترة قيد النظر، كانت حصة صادرات الخدمات المتعلقة بالسفر فوق 40.0٪، باستثناء 2012. وأعقب قطاع السفر قطاع النقل، الذي كانت حصته ثابتة حول 20.0٪. وكان حصة فئة الخدمات التجارية الأخرى، بما في ذلك، ولكن ليس على سبيل الحصر، البحث والتطوير، والخدمات القانونية، من إجمالي صادرات الخدمات في منظمة التعاون الإسلامي أيضا كبيرة حيث ارتفعت حصة القطاع الفرعي إلى مستوى قريب من خدمات النقل .

وبعد أن شهد انخفاضا حادا في عام 2009، تعافى إجمالي **التجارة السلعية بين دول منظمة التعاون الإسلامي** بسرعة، فبعد اتجاه صعودي حاد، وصل إلى 752 مليار دولار أمركي في عام 2012 (الشكل 6.2، يسار). ومع ذلك، في عام 2013، انخفض هذا العدد قليلا إلى 748 مليار دولار أمريكي. وعلى الرغم من أن الزيادة الإجمالية كانت

الشكل 6.2: الصادرات والواردات السلعية البينية لمنظمة التعاون الإسلامي (بليون دولار أمريكي)

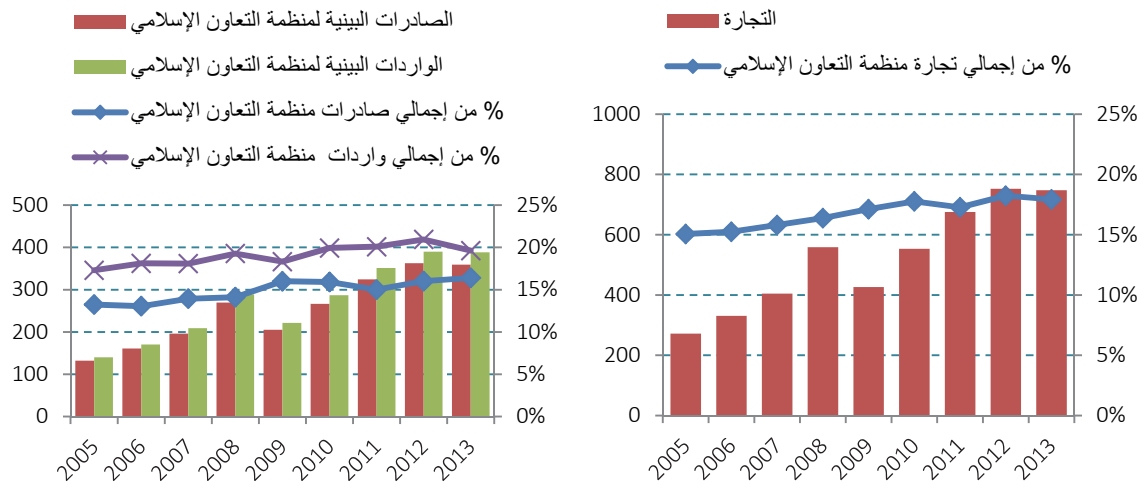

المصدر: اتجاهات إحصاءات التجارة، صندوق النقد الدولي (DOTS).

موازية بشكل تخميني إلى الانتعاش الاقتصادي العالمي والتحسينات في التجارة العالمية، سجلت التجارة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي تحسنا أقوى نسبيا مقارنة بتجارة دول منظمة التعاون الإسلامي مع بقية العالم. ونتيجة لذلك، زادت حصة التجارة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي في إجمالي التجارة في منظمة التعاون الإسلامي مع

العالم من 17.1٪ في عام 2009 إلى 18.2٪ في عام 2012، على الرغم من انقطاع في عام 2011، وظلت حول هذا المستوى في عام 2013 (17.9٪). وعلى الرغم من أن الفجوة الكبيرة تمت تغطيتها منذ اعتماد هدف 20٪ في برنامج العمل العشري لمنظمة التعاون الإسلامي في عام 2005، ونظرا للظروف الحالية، يبدو أن هدف 20٪ لا زال يمثل تحديا كبيرا بالنسبة لدول منظمة التعاون الإسلامي لتحقيقه بحلول عام 2015 .

من ناحية أخرى، سجلت **الصادرات البينية لمنظمة التعاون الإسلامي** 363 مليار دولار أمريكي في عام 2012، و359 مليار دولار أمريكي في عام 2013، بالمقارنة مع أدنى قدر قيمته 205 مليار دولار في 2009، الذي كان قد سبقه انخفاض كبير من مستوى عام 2008 ل 270 مليار دولار أمريكي وفقط 132 مليار دولار أمريكي في عام 2005 (الشكل 6.2، يمين). وارتفعت حصة الصادرات البينية لمنظمة التعاون الإسلامي في إجمالي صادرات منظمة التعاون الإسلامي للعام الثاني على التوالي منذ عام 2011 وبلغت 16.4٪ في عام 2013. وبلغت الواردات البينية لمنظمة التعاون الإسلامي 390 مليار دولار أمريكي في عام 2012، وانخفضت قليلا إلى 388 مليار دولار أمريكي في عام 2013 (الشكل 6.2، يمين). ومرة أخرى، تمت مقارنة هذه الأرقام إيجابيا إلى 222 مليار دولار أمريكي أقل منه في عام 2009، عندما كانت الأزمة الاقتصادية العالمية تتكشف في شكلها الأكثر حدة، وسوى 140 مليار دولار في 2005. وعكست حصة **الواردات البينية لمنظمة التعاون الإسلامي** من إجمالي واردات منظمة التعاون الإسلامي اتجاها متزايدا الذي لوحظ منذ عام 2009 وانخفضت من 20.9٪ إلى 19.6٪ بين عامي 2012 و 2013 .

الشكل 7.2: الصادرات السلعية البينية لمنظمة التعاون الإسلامي، 2013، مليار دولار أمريكي

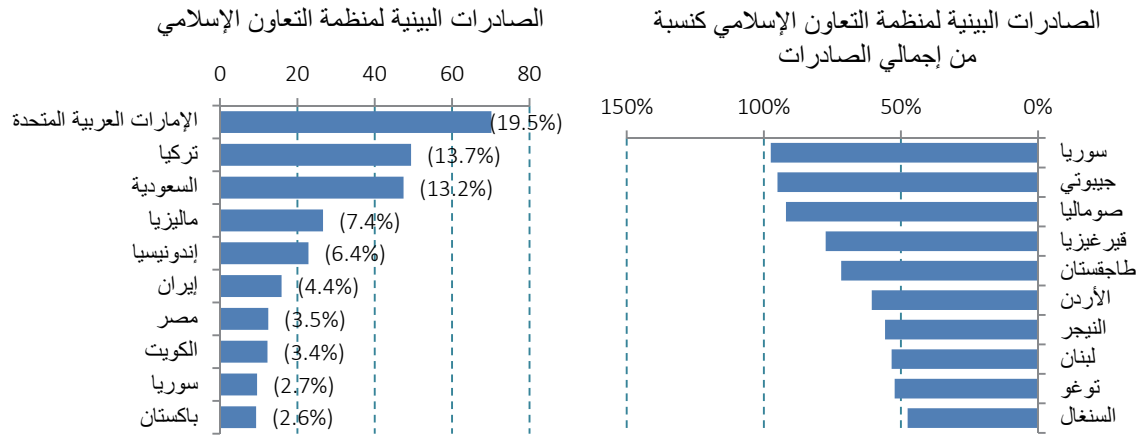

المصدر: اتجاهات إحصاءات التجارة، صندوق النقد الدولي (DOTS).

ولزيادة حصة التجارة فيما بينها في إجمالي تجارتها السلعية إلى المستوى المطلوب، ينبغي على بلدان منظمة التعاون الإسلامي أن تركز ليس فقط على تفعيل نظام الأفضليات التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي (TPS-OIC) بمشاركة واسعة للدول الأعضاء، ولكن أيضا تعزيز التنويع والقدرة التنافسية لمنتجاتها القابلة للتداول مع مراعاة الاحتياجات والفوائد المتبادلة من التجارة.

ويصور الشكل 7.2 (يسار) البلدان الأعضاء العشر الأوائل من حيث حجم صادراتها البينية لمنظمة التعاون الإسلامي. وفي عام 2013، شكل المصدرون الخمس الأوائل البينيون لمنظمة التعاون الإسلامي 60.2٪ من إجمالي الصادرات البينية لمنظمة التعاون الإسلامي، في حين يشكل المصدرون العشر الأوائل 76.8٪. واحتلت دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى مع 70 مليار دولار أمريكي، و 19.5٪ من إجمالي الصادرات البينية لمنظمة التعاون الإسلامي وتبعتها تركيا (49 مليار دولار أمريكي، 13.7٪)، والسعودية (47 مليار دولار أمريكي، 13.2٪)، وماليزيا (27 مليار دولار أمريكي، 7.4٪) وإندونيسيا (23 مليار دولار أمريكي، 6.4٪).

والمثير للاهتمام أكثر، وكما هو مبين في الشكل 7.2 (يمين)، فإن بعض بلدان منظمة التعاون الإسلامي ذات أحجام أقل نسبيا من الصادرات البينية لمنظمة التعاون الإسلامي تقدم على ما يبدو حصصا أعلى من الصادرات البينية في إجمالي صادراتها السلعية. فعلى سبيل المثال، في عام 2013، كانت 97.5٪ من صادرات السلع السورية موجهة إلى دول منظمة التعاون الإسلامي (فقط 55.6٪ في عام 2005) على الرغم من حجم تجارتها المنخفضة من حيث القيمة المطلقة. وفي نفس العام، بلغت حصة الصادرات البينية لمنظمة التعاون الإسلامي من إجمالي صادرات البلد 95.0٪ في جيبوتي (74.0٪ في عام 2005)، 91.9٪ في الصومال (89.4٪ في عام 2005)، 77.5٪ في قيرغيزستان (58.2٪ في عام 2005) و 71.8٪ في طاجيكستان (31.2٪ فقط في عام 2005).

الشكل 8.2: بلدان منظمة التعاون الإسلامي مع أسرع زيادة في حصة الصادرات البينية لمنظمة التعاون الإسلامي في إجمالي الصادرات

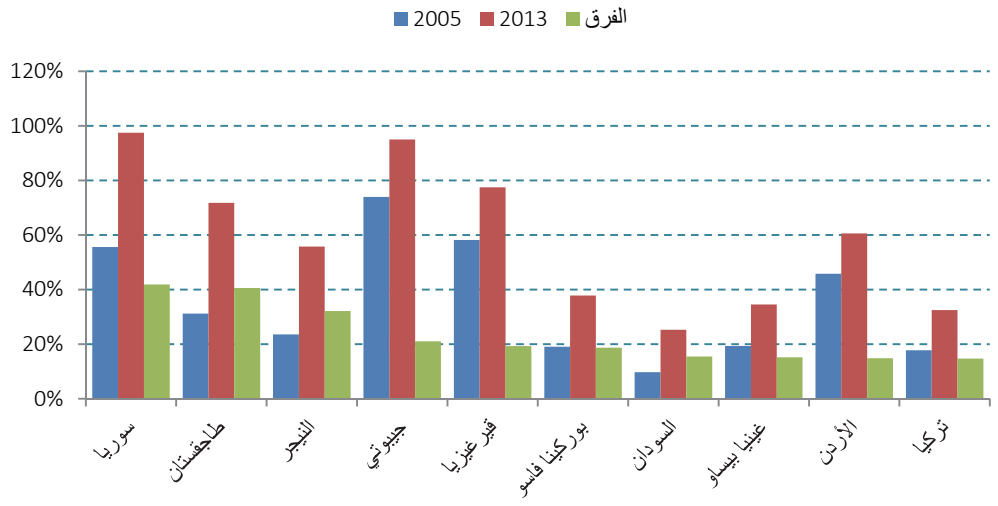

المصدر: قاعدة بيانات خدمة التجارة الدولية.

ولتوضيح هذه النقطة أكثر، يظهر الشكل 8.2 دول منظمة التعاون الإسلامي التي شهدت أسرع زيادة في حجم صادراتها البينية لمنظمة التعاون الإسلامي (نسبة إلى إجمالي صادراتها). ويبدو أن سوريا وتركيا هما الدولتان الوحيدتان في منظمة التعاون الإسلامي من بين البلدان العشر الأوائل من حيث الحجم (الشكل 7.2، يسار) ورفعتا من حصة صادراتهما البينية لمنظمة التعاون الإسلامي. وارتفعت صادرات دول مثل طاجيكستان والنيجر وجيبوتي، إلى دول منظمة التعاون الإسلامي، على الرغم من أحجام صادراتها المنخفضة، نسبيا إلى صادراتها إلى العالم.

وبلغت تدفقات إجمالي **الاستثمار الأجنبي المباشر** (FDI) العالمية 1452 مليار دولار أمريكي في عام 2013، ما يمثل زيادة بأكثر من 100 مليار دولار أمريكي مقارنة بقيمة العام الماضي التي بلغت 1330 مليار دولار أمريكي. واعتبارا من عام 2008، توجهت نسبة 55.8٪ من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية، التي كانت آنذاك بقيمة 1222 مليار دولار أمريكي، إلى البلدان المتقدمة، في حين توجه الباقي (أي 44.2٪) إلى الاقتصادات النامية. ولأول مرة بعد فترة طويلة، وفي عام 2012، بلغت حصة البلدان النامية أكثر من نصف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية من خلال زيادة حصتها إلى 52.0٪ في ذلك العام. ومع ذلك، وفي عام 2013، انخفضت حصة البلدان النامية إلى 50.5٪ مظهرة دلائل على وجود انعكاس يلوح في هذا الاتجاه الناشئ .

ويصور (الشكل 9.2، اليسار)، تدفقات إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول منظمة التعاون الإسلامي بالمقارنة مع البلدان النامية الأخرى والبلدان المتقدمة. ويلاحظ من الشكل، وخلال الفترة قيد النظر، أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول منظمة التعاون الإسلامي ظلت بشكل عام دون الإمكانات. وسجلت القيمة

الشكل 9.2: تدفقات الاستثمار الأجنبي الداخل (اليسار) والرصيد (اليمين) (مليار دولار أمريكي)

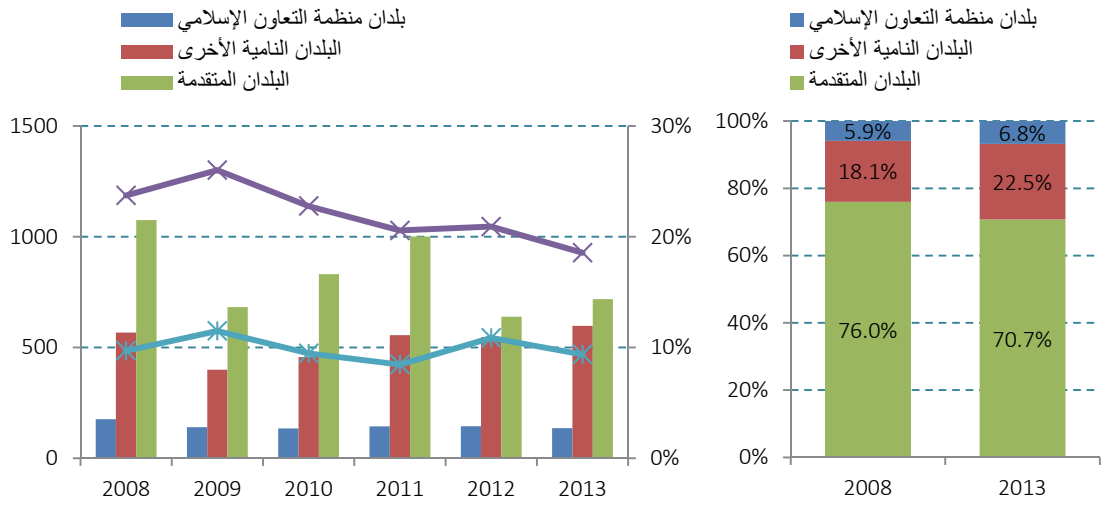

المصدر: قاعدة بيانات خدمة التجارة الدولية.

الإجمالية بالدولار أمريكي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي 140 مليار دولار أمريكي في عام 2009 بعد تراجع بصورة شاملة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية،

ومنذ ذلك الحين، بقيت في نطاق 135-145 مليار دولار أمريكي. ففي عام 2013، سجلت القيمة النقدية الإجمالية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول منظمة التعاون الإسلامي 136 مليار دولار مسجلة انخفاضا عن قيمتها لعام 2012 بقيمة 145 مليار دولار أمريكي. ومن ناحية أخرى، تراجعت حصص دول منظمة التعاون الإسلامي في كل من البلدان النامية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية، منذ عام 2009، على الرغم من التحسن في عام 2012، وسجلت 18.6٪ و 9.4٪ في عام 2013، على التوالي. ومن الواضح من الشكل أن حصة

البلدان الأعضاء في إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصادات النامية أظهرت انخفاضا أسرع خلال الفترة المدروسة بالمقارنة مع حصتها من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية.

ووصل رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي الداخل 25.4 تريليون دولار في عام 2013. ومن ناحية أخرى، تلقت دول منظمة التعاون الإسلامي مجتمعة 6.8٪ من رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي، الذي شهد تحسنا في حصتها من 5.9٪ في عام 2008 (الشكل 9.2، يمين). وعلاوة على ذلك، فإن الجزء الأكبر من رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل في البلدان النامية هي من قبل الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (البلدان النامية الأخرى) التي سجلت مجتمعة حصة 22.5٪ في رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل العالمي في 2013. وعموما، زادت البلدان النامية من حصتها في العالم من 24.0٪ إلى 29.3٪ بين عامي 2008 و 2013، والتي يقابلها إلى حد كبير انخفاض في حصة البلدان المتقدمة .

الشكل 10.2: البلدان العشر الأوائل المستضيفون لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (اليسار) والرصيد (اليمين) (مليار دولار أمريكي، 2013)

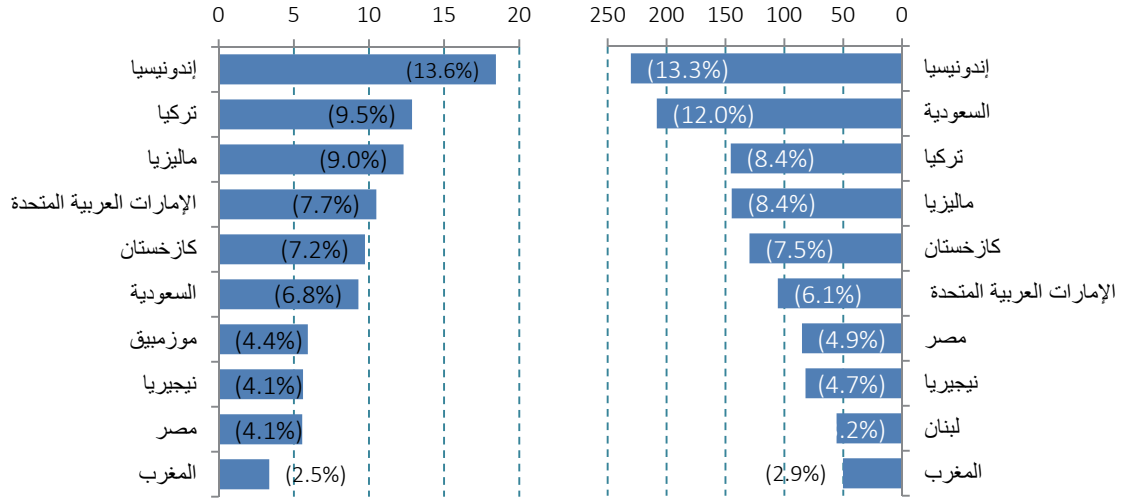

المصدر: إحصائيات الأونكتاد

وكما في حالة المجاميع الاقتصادية الكلية الرئيسية الأخرى من مجموعة منظمة التعاون الإسلامي، أظهرت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول منظمة التعاون الإسلامي مستوى عال من التركيز، مع جزء أكبر منه موجه إلى عدد قليل منها. وشكلت البلدان الخمس الأوائل لمنظمة التعاون الإسلامي مع أكبر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد ل46.9٪ من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول منظمة التعاون الإسلامي، في حين شكلت البلدان العشر الأوائل 68.8٪ (الشكل 10.2، يسار). وفي عام 2013، تصدرت اندونيسيا المرتبة الأولى في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مع 18.4 مليار دولار أمريكي من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل، وحصة 13.6٪ في إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول منظمة التعاون الإسلامي. وأعقبت اندونيسيا تركيا (12.9 مليار دولار أمريكي، 9.5٪)، ماليزيا (12.3 مليار دولار أمريكي، 9.0٪)، والإمارات العربية المتحدة (10.5 مليار دولار أمريكي، 7.7٪)، وكازاخستان (9.7 مليار دولار أمريكي، 7.2٪).

ويلاحظ صورة مماثلة في حالة رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل أيضا: استضافت البلدان الخمس الأوائل 49.6٪ من إجمالي أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل لمنظمة التعاون الإسلامي في حين أن البلدان العشر الأوائل 71.5٪. ومرة أخرى، مع 230 مليار دولار أمريكي من أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل (13.3٪ من إجمالي منظمة التعاون الإسلامي)، جاءت إندونيسيا في المرتبة الأولى بين قائمة دول منظمة التعاون الإسلامي مع أكبر رصيد للاستثمار الأجنبي المباشر في الداخل ل 2013. وأعقبت اندونيسيا المملكة العربية السعودية (208 مليار دولار أمريكي، 12.0٪) وتركيا وماليزيا (بقيمة 145 مليار دولار أمريكي 8.4٪ لكل منهما) وكازاخستان (130 مليار دولار أمريكي، 7.5٪).

الشكل 11.2: تنمية القطاع المالي

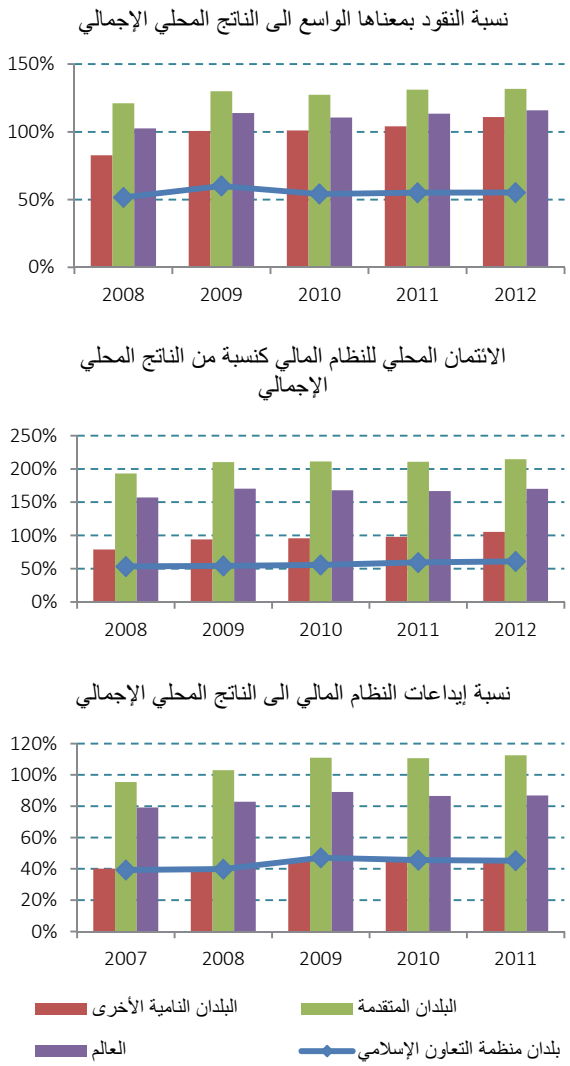

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية البنك الدولي، قاعدة بيانات بنك التنمية المالية العالمية العالمية

وعموما، يشير هذا الوضع إلى أن أغلبية كبيرة لدول منظمة التعاون الإسلامي لا تزال غير قادرة على وضع أطر اقتصادية مواتية وتوفير بنية تحتية للشركات الأجنبية مع تنظيم ملائم وكذلك بنية تحتية مادية لجذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. وبالتالي، تحتاج دول منظمة التعاون الإسلامي، بصفة عامة، إلى اتخاذ إجراءات سريعة لتعزيز بيئة موصلة إلى جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية. ولتحقيق هذا الهدف، لا بد من إصلاحات لتحسين مناخ الأعمال وتقديم حوافز استثمارية وفقا لاحتياجات كل من المستثمرين المحليين والأجانب. وهذا، بدوره، يتطلب بناء بنية تحتية كافية وكذلك استثمارا في التقنيات الحديثة لتعزيز قدراتها الإنتاجية، الذي لا يزال يشكل تحديا كبيرا للأغلبية منها.

ويمكن لنظام مالي يعمل بشكل جيد أن يمهد الطريق لتحقيق تنمية اقتصادية سريعة من خلال جملة من الأمور، كفاءة تخصيص المدخرات المحلية في الأنشطة الاقتصادية المنتجة. وقد اكتسبت أهمية هذا الدور بالفعل

الشكل 12.2: تنمية القطاع المالي

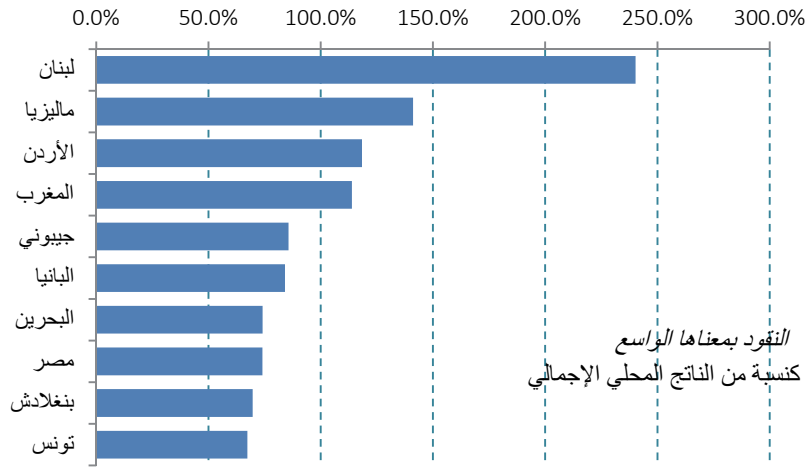

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي

اهتماما كبيرا في الأدب الحديث حول النمو الاقتصادي، حيث برز توافق قوي في الآراء في العقد الأخير على أن حسن سير عمل الوسطاء الماليين له تأثير كبير على النمو الاقتصادي (Levine, 2004).

والمؤشر المتري الذي يستخدم عادة لتحديد درجة **التعميق المالي** هو نسبة النقود بمعناه الواسع إلى الناتج المحلي الإجمالي. ويرتبط المعدل المرتفع عموما مع زيادة السيولة المالية والعمق. وكما هو مبين في الشكل 11.2 (أعلى)، فقد سجل متوسط حجم النقود بمعناه الواسع بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي لدول منظمة التعاون الإسلامي نسبة 55.1٪ في عام 2012، مقارنة بما يصل إلى 110.9٪ في البلدان النامية الأخرى و131.8٪ في البلدان المتقدمة. وعلى ما يبدو، لا يزال القطاع المالي في الدول الأعضاء متخلفا في توفير سيولة كافية وأفضل فرص للاستثمار في الاقتصاد بتكلفة أقل. ويظهر هذا الوضع جزئيا في المستويات المنخفضة للائتمان التي يقدمها القطاع المالي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي. وفي عام 2012، بينما قدم القطاع المالي في المتوسط ائتمانا إلى الاقتصاد المحلي يقدر ب 60.9٪ من الناتج المحلي الإجمالي في دول منظمة التعاون الإسلامي، فقد كان هذا الرقم في البلدان النامية 105.3٪ (الشكل 11.2،وسط). ومن ناحية أخرى، كان متوسط الائتمان المحلي حسب القطاع المالي في البلدان المتقدمة ما يزيد عن ضعف حجم الناتج المحلي الإجمالي في 2012 (215٪). وفي جانب الادخار، كان النظام المالي في دول منظمة التعاون الإسلامي موطنا لتحقيق وفورات مالية تعادل في المتوسط 45.2٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2011 (الشكل 9.2، أسفل). ورغم أن هذا الرقم لا يختلف كثيرا في حالة البلدان النامية الأخرى، فقد كان متوسط حجم الودائع للنظام المالي في البلدان المتقدمة أكبر من الناتج المحلي الإجمالي في العام نفسه.

وتتفاوت درجة **التنمية المالية** بشكل كبير في دول منظمة التعاون الإسلامي. في حين أن بعض الدول الأعضاء لديها أنظمة مالية نسبيا أكثر تقدما بما في ذلك المصرفية النشطة، والتأمين وغيرها من المؤسسات المالية،

الشكل 13.2: السيولة مقابل الائتمان المحلي

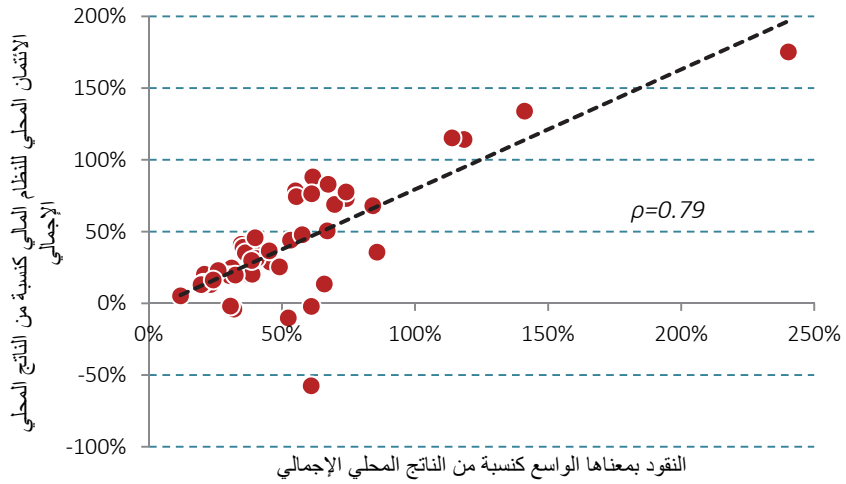

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي

والنظم الرقابية والإشرافية المالية الفعالة؛ ويتخلف العديد من الآخرين من حيث مراحل تطورها المالي. وهذا، بدوره، يوفر مجالا كبيرا لتحسين النظم المالية في دول منظمة التعاون الإسلامي.

مع الأخذ بعين الاعتبار الرأي المقبول على نطاق واسع من أن التعميق المالي يمنح فوائد هامة لاستقرار الاقتصاد، ولكن مع محاذير، فعلى ما يبدو أن العديد من دول منظمة التعاون الإسلامي محرومة من فوائد هذا الاستقرار. ومع ذلك، هناك بعض الاستثناءات مثل لبنان وماليزيا والأردن حيث أن العمق المالي، مقاسا بحجم النقود بمفهومه الواسع بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، هو في مستويات البلدان المتقدمة. وعلى سبيل المثال، في لبنان، كان إجمالي النقود بمفهومه الواسع، والذي يشمل في جملة من الأمور جميع الأموال الضيقة والودائع، أكثر من ضعف حجم الناتج المحلي الإجمالي (240.2٪)، كما هو مبين في الشكل 12.2.. وبالمثل، في ماليزيا، يوافق حجم السيولة في الاقتصاد نسبة 141.2٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وفي كل من الأردن والمغرب، كان الحجم النسبي للنقود بمفهومها الواسع إلى الناتج المحلي الإجمالي أكثر من 100٪.

ويفيد تقرير صدر مؤخرا عن صندوق النقد الدولي أن التعميق المالي، من خلال زيادة حجم المعاملات المالية، يمكن أن يعزز قدرة النظام المالي في بلد للتدخل في تدفقات رؤوس الأموال دون تقلبات كبيرة في أسعار الأصول وأسعار الصرف (IMF، 2011). وتدعم الأسواق المالية العميقة توفير مصادر بديلة للتمويل في السوق المالي المحلي أثناء أوقات التوتر الدولي، مما يحد من تسرب سلبية المبالغ، كما اتضحت في الأزمة المالية العالمية الأخيرة. وفي هذا الصدد، يدعم الشكل 13.2، هذه الحجة لدول منظمة التعاون الإسلامي التي تصور قوة العلاقة بين النقود بمفهومها الواسع وتوافر الائتمان في عام 2012، والذي تم قياسه ب 0.79 من حيث الارتباط.

الشكل 2.14: الدين الخارجي (يسار) و الاحتياطات بما فيها الذهب (يمين)

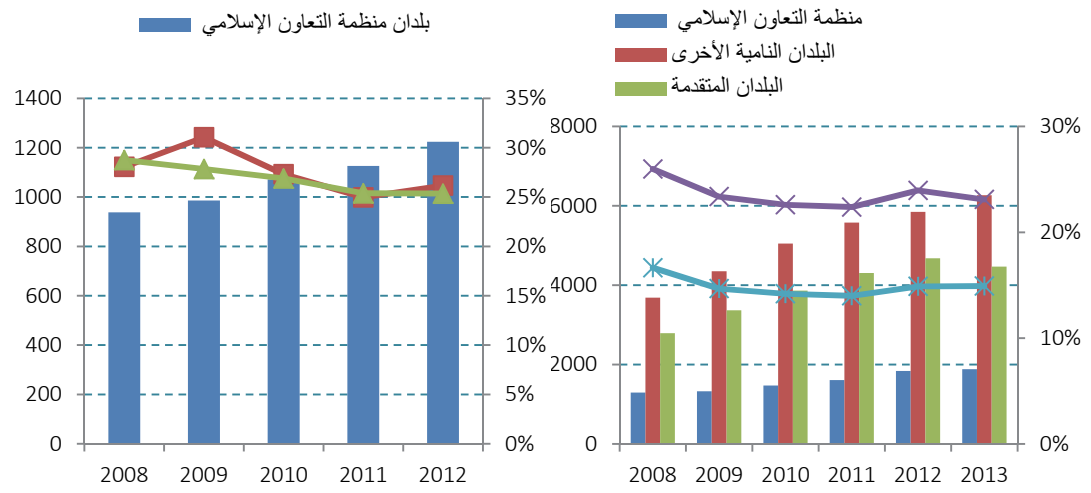

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي

ومع ذلك، تشير الأدلة إلى أن الأسواق المالية العميقة يمكن أيضا أن تجذب تدفقات رأس المال المتقلبة، معقدة إدارة الاقتصاد الكلي لاقتصاد البلاد. وعلاوة على ذلك، يمكن أن يحدث التعميق المالي بسرعة كبيرة جدا، مما يؤدي إلى طفرات الائتمان وتماثيل نصفية لاحقة. وعلى المستوى المنهجي، كل هذه العوامل، إذا ما أديرت بشكل صحيح، يمكن أن تخفف من الحاجة إلى تكديس الأصول الأجنبية، وعلى المستوى العالمي، يمكن تعزيز التكيف العالمي (Maziad et al., 2011).

وأظهر **إجمالي رصيد الدين الخارجي** للبلدان منظمة التعاون الإسلامي اتجاها متزايدا خلال الفترة قيد النظر. ففي عام 2012، ارتفع إجمالي الدين الخارجي لبلدان منظمة التعاون الإسلامي من 100 مليار دولار أمريكي تقريبا أكثر من قيمة العام السابق التي بلغت 1224 مليار دولار أمريكي. ومن ناحية أخرى، لا تزال 22 دولة في منظمة التعاون الإسلامي تصنف على أنها بلدان فقيرة مثقلة بالديون من قبل البنك الدولي. وعلى الرغم من الكمية المتزايدة من الديون من حيث القيمة المطلقة، يوضح الشكل 14.2 (يسار) أن كلا من الحجم النسبي لديون منظمة التعاون الإسلامي في الناتج المحلي الإجمالي وحصته في إجمالي ديون البلدان النامية كانت عموما في انخفاض منذ 2009. وفي هذا الصدد، كان متوسط الديون إلى الناتج المحلي الإجمالي لدول منظمة التعاون الإسلامي المثقلة 26.2٪ في عام 2012 مقارنة مع 31.1٪ في عام 2009. وخلال 2008-2012، انخفض إجمالي رصيد الدين الخارجي لبلدان منظمة التعاون الإسلامي كنسبة مئوية من مجموع ديون البلدان النامية أيضا من 28.7٪ إلى 25.3٪.

وعادة ما تعتبر **الاحتياطيات** أداة هامة لحماية الاقتصاد من الصدمات الخارجية الفجائية. فقد ارتفع إجمالي الاحتياطيات النقدية في العالم - بما في ذلك الذهب - من 7.8 تريليون دولار أمريكي في 2008 إلى 12.6 تريليون دولار أمريكي في عام 2013. ومن هذا المبلغ، تمتلك البلدان المتقدمة 4.5 تريليون دولار أمريكي في حين ما تبقى

الشكل 15.2: البلدان العشر الأوائل لمنظمة التعاون الإسلامي من حيث رصيد الديون و هيكليتها

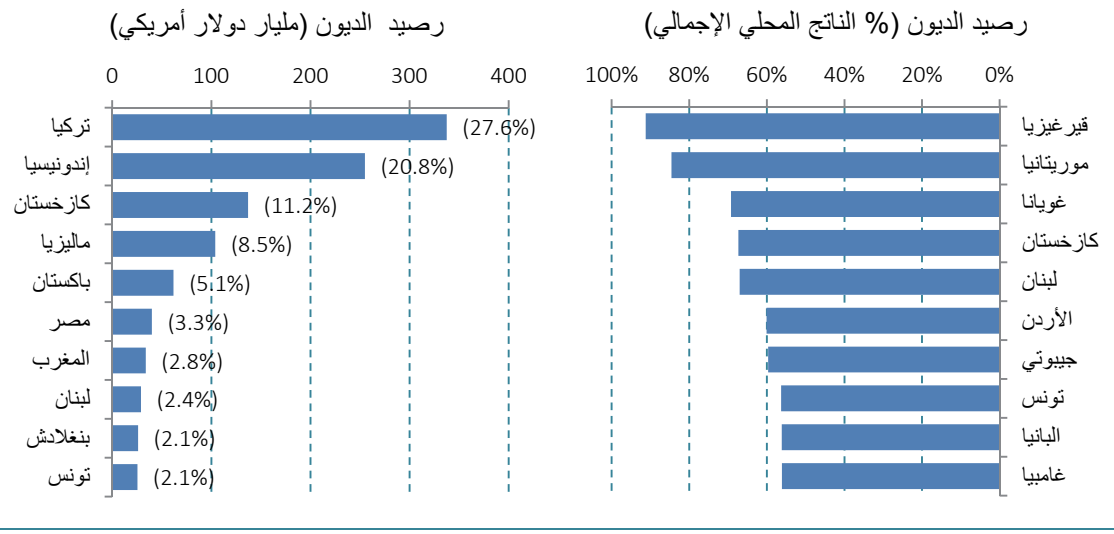

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي

8.1 تريليون دولار أمريكي تمتلكه البلدان النامية (الشكل 14.2، يمين). وارتفع إجمالي احتياطيات دول منظمة التعاون الإسلامي من 1.3 تريليون دولار في 2008 إلى 1.9 تريليون دولار أمركي في عام 2013. ومع ذلك، انخفضت حصة دول منظمة التعاون الإسلامي في إجمالي احتياطيات البلدان النامية من 26.0٪ إلى 23.1٪ خلال هذه الفترة. واعتبارا من عام 2013، وصلت حصة البلدان النامية من إجمالي الاحتياطي العالمي حوالي الثلثين (64.6٪). وعلى الرغم من أن الجزء الأكبر من هذا يمكن تفسيره من خلال زيادة تدفقات التجارة والفوائض التجارية الناتجة من بعض الاقتصادات الناشئة مثل الصين وغيرها من البلدان الصناعية الجديدة في آسيا، وكذلك البلدان المصدرة للنفط في الشرق الأوسط؛ فإن جهود الإصلاح المالي في بعض البلدان النامية (خاصة تلك التي تعاني من عجز مزمن في الحساب الجاري) لتحسين موقف احتياطياتها تلعب أيضا دورا. وعلى ما يبدو، فتحرير حساب رأس المال في بعض البلدان النامية قد أسفر عن الحاجة إلى تكديس الاحتياطيات بمثابة تأمين ضد التقلبات المالية بما في ذلك التوقف المفاجئ / انتكاسات تدفق رأس المال.

ومن خلال رصيد الديون بالأرقام المطلقة، كانت تركيا الدولة الأكثر مديونية في منظمة التعاون الإسلامي في عام 2012 (الشكل 15.2، يسار). حيث احتفظ البلد ب 337 مليار دولار أمريكي من الديون التي تشكل 27.6٪ من إجمالي الدين الخارجي لمنظمة التعاون الإسلامي. وأعقبت تركيا إندونيسيا، وكازاخستان وماليزيا وباكستان التي كانت مستويات الدين الخارجي تتراوح بين 255 مليار دولار أمريكي و62 مليار دولار أمريكي. وشكلت البلدان الخمس الأوائل لمنظمة التعاون الإسلامي بأكثر من 73.1٪ من إجمالي الدين الخارجي منظمة التعاون الإسلامي في حين أن البلدان العشر الأوائل كانت 85.8٪. ومع ذلك، نظرا لحجم الناتج الاقتصادي للبلد، فإن النظر في الحجم المطلق

الشكل 16.2: هيكل الأجل للديون الخارجية

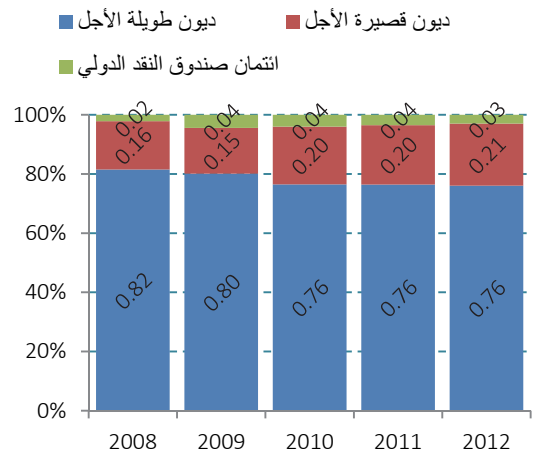

الشكل 17.2: البلدان العشر الأوائل لمنظمة التعاون الإسلامي حسب إجمالي الاحتياطيات من شهور الصادرات

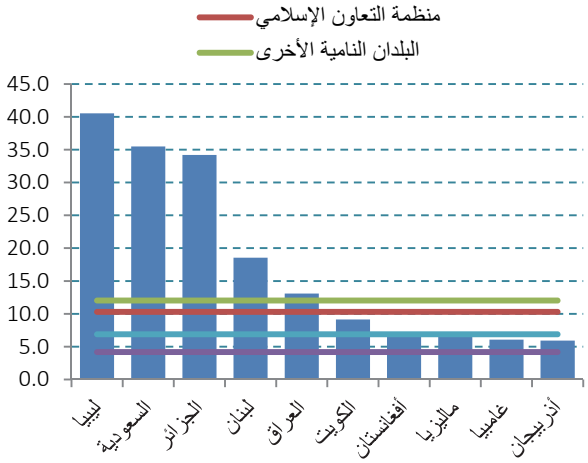

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي

من رصيد الديون قد يكون مضللا. وتعطي نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي، في هذا المعنى، صورة أكثر دقة لمديونية البلد، معدلة بالنسبة لحجم الناتج المحلي الإجمالي. ومن حيث الحجم النسبي للدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي، كانت قيرغيزستان، مع 91.2٪ من الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي، البلد الأكثر مديونية في منظمة التعاون الإسلامي في عام 2012 (الشكل 15.2، يمين). وتلتها موريتانيا، وغيانا، وكازاخستان ولبنان، مع نسب متفاوتة للدين إلى الناتج المحلي الإجمالي من 84.6٪ إلى 67.0٪. وعلاوة على ذلك، بقدر ما يتعلق الأمر ببنية الديون الخارجية، واصلت الديون طويلة الأجل لتمثل الجزء الأكبر من إجمالي الديون الخارجية لمنظمة التعاون الإسلامي، مع حصة 76.0٪ في عام 2012، في حين كانت أسهم الديون قصيرة الأجل وقروض صندوق النقد الدولي 21.0٪ و 3.0٪ على التوالي (الشكل 16.2).

ومن ناحية أخرى، يعرض الشكل 17.2، البلدان العشر الأوائل لمنظمة التعاون الإسلامي من حيث حجم الاحتياطيات لأشهر الصادرات في 2012. وتصرت ليبيا القائمة، مع احتياطيات تعادل 40.5 أشهر من الصادرات، وتلتها مباشرة المملكة العربية السعودية والجزائر مع احتياطيات تعادل 35.5 و 34.2 شهرا من الصادرات، على التوالي. وكانت لبنان والعراق بلدان آخران مع متوسطات أعلى من منظمة التعاون الإسلامي (10.3 شهرا) في عام 2012.

وتواصل **المساعدة الإنمائية الرسمية** لتكون مصدرا هاما من مصادر التمويل للعديد من البلدان النامية، بما في ذلك دول منظمة التعاون الإسلامي. وفي عام 2012، وصلت تدفقات صافي المساعدة الإنمائية الرسمية من جميع الجهات المانحة للبلدان النامية إلى قيمة 94 مليار دولار مقارنة مع 90 مليار دولار في عام 2008 (الشكل 18.2،

الشكل 18.2: المساعدة الإنمائية الرسمية

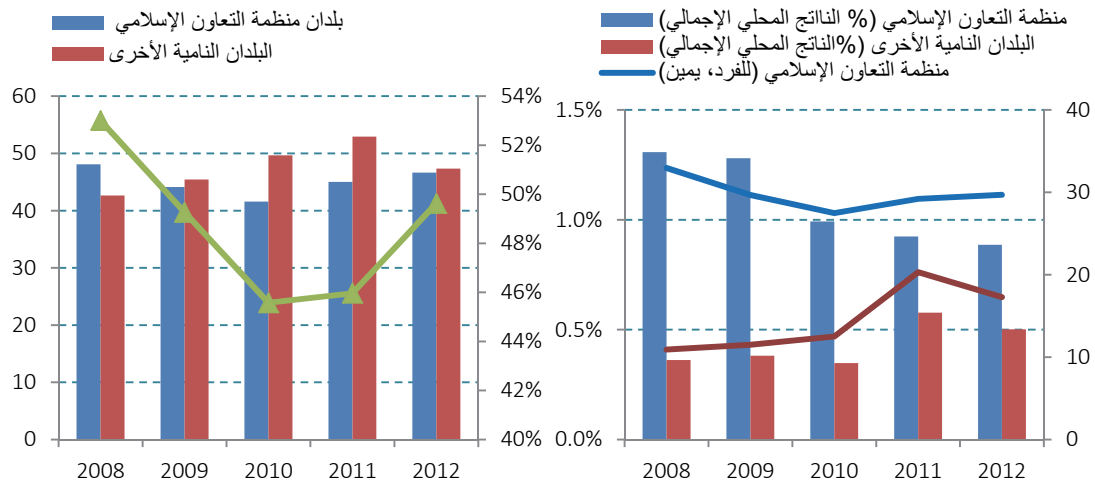

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي

يسار). وخلال هذه الفترة، أظهرت تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان منظمة التعاون الإسلامي اتجاها على شكل حرف V، حيث أنها انكمشت بين عامي 2008 و 2010 وارتفعت من 2010 فصاعدا. واعتبارا من عام 2012، شكلت دول منظمة التعاون الإسلامي نصف مجموع تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى البلدان النامية (49.6٪). وعلى الرغم من أن هذا المستوى أقل من حصة 53.0٪ الذي لوحظ في عام 2008، فإنه لا يزال

أعلى من 45.6٪ الذي لوحظ في عام 2010. ويكشف ضبط المساعدة الإنمائية الرسمية للناتج المحلي الإجمالي وعدد السكان في الواقع حقائق مثيرة للاهتمام (الشكل 18.2، يمين). إذا ما اعتبرنا النسبة إلى حجم الناتج المحلي الإجمالي، فقد أظهرت تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى البلدان النامية الأخرى في منظمة التعاون الإسلامي تقاربا قويا خلال السنوات القليلة الماضية. وفي عام 2012، تلقت بلدان منظمة التعاون الإسلامي المساعدة الإنمائية الرسمية وهو ما يعادل 0.9٪ من ناتجها المحلي الإجمالي، مقارنة ب 0.5٪ في بلدان نامية أخرى. وهذا يتوافق مع 7.29 دولار أمريكي للفرد الواحد من المساعدة الإنمائية الرسمية في نفس العام في دول منظمة التعاون الإسلامي، ويقارن ايجابيا بمبلغ 17.3 دولار من البلدان النامية الأخرى.

ومن ناحية أخرى، يبين الشكل 19.2 أن تدفقات التحويلات الشخصية إلى البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بشكل عام تتبع اتجاها تصاعديا، على الرغم من انقطاع قصير في عام 2009، ارتفعت من 91 مليار دولار أمريكي في عام 2008 إلى 112 مليار دولار أمريكي في عام 2012. وبما أن الأزمة المالية والاقتصادية لعام 2008 أثرت على اقتصاديات الدول المتقدمة في المقام الأول، فقد عدد كبير من العمال المهاجرين من البلدان النامية وظائفهم ودخولهم كمصدر رئيسي للتحويلات إلى بلدانهم الأصلية. وأدى ذلك إلى انخفاض في تدفقات التحويلات إلى منظمة التعاون الإسلامي وكذلك البلدان النامية الأخرى. ومن ناحية أخرى، تحسنت تدفقات

في عام 2012، تلقت دول منظمة التعاون الإسلامي 112 مليار دولار أمريكي من التحويلات

الشكل 19.2: التحويلات الشخصية، مليار دولار أمريكي

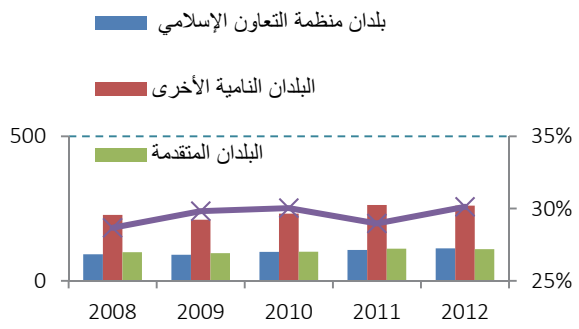

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي

التحويلات إلى البلدان النامية الأخرى بقوة أكبر نسبيا خلال الفترة المدروسة وارتفعت من 211 مليار دولار أمريكي في عام 2009 إلى 260 مليار دولار أمريكي في عام 2012.

وتظهر تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان منظمة التعاون الإسلامي خصائص مماثلة، إذا اعتبرنا مستوى تمركزها. وفي عام 2012، تلقت البلدان الخمس الأوائل 35.7٪ من إجمالي تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان منظمة التعاون الإسلامي في حين تلقت البلدان العشر الأوائل 55.9٪ منها (الشكل 20.2).

*تختلف درجة **التطور المالي** بشكل كبير في جميع أنحاء منطقة منظمة التعاون الإسلامي، والتي، بدورها، توفر مجالا كبيرا للتحسين من خلال التعاون الفعال بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي. وفي هذا الصدد، ينبغي على البلدان الأعضاء ضم جهودها لتعزيز روابط الصناعة المالية الإسلامية البينية لمنظمة التعاون الإسلامي من خلال تبادل الخبرات وأفضل الممارسات، فضلا عن تعبئة الموارد البشرية الماهرة.*

وتصدرت أفغانستان المرتبة الأولى، مع مجموع التدفقات ب 6.7 مليار دولار أمريكي و 14.4٪ من إجمالي تدفقات منظمة التعاون الإسلامي. وأعقبت أفغانستان تركيا (3.0 مليار دولار أمريكي، 6.5٪)، وساحل العاج (2.6 مليار دولار أمريكي، 5.7٪)، وبنغلاديش (2.2 مليار دولار أمريكي، 4.6٪) وموزمبيق (2.1 مليار دولار أمريكي، 4.5٪).

ومرة أخرى، وعلى مستوى كل بلد على حدة، وفي عام 2012، كانت تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية ما يعادل 32.8٪ من الناتج المحلي الإجمالي في أفغانستان، و 19.5٪ في فلسطين، 15.2٪ في غامبيا، 14.6٪ في موزامبيق و 13.3٪ في النيجر. والجدير بالذكر أنه في 16 دولة عضو، شكلت تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية أقل من 1٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2012. ومن ناحية أخرى، كانت تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية للفرد أعلى في البلدان الأعضاء مثل فلسطين وأفغانستان والأردن وجيبوتي وجزر المالديف، بتدفقات للمساعدة الإنمائية الرسمية للفرد تتراوح ما بين 495 دولار أمريكي إلى 171 دولار أمريكي في عام 2012.

الشكل 20.2: البلدان العشر الأوائل حسب إيرادات المساعدة الإنمائية الرسمية

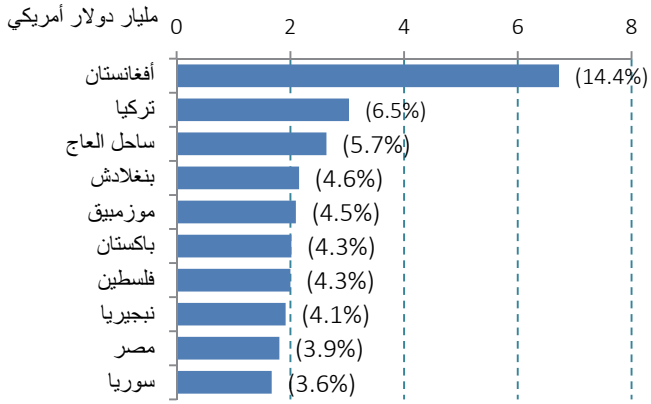

الشكل 21.2: البلدان العشر الأوائل حسب التحويلات

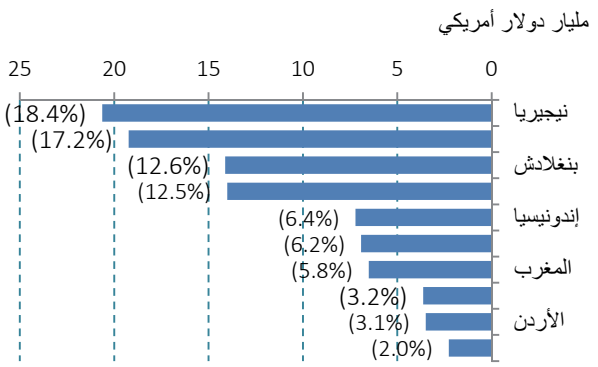

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي

ويتركز جزء أكثر أهمية من تدفقات التحويلات الداخل إلى دول منظمة التعاون الإسلامي في عدد قليل من البلدان الأعضاء. وفي عام 2012، مثلت 67.1٪ من تدفقات التحويلات إلى بلدان منظمة التعاون الإسلامي من قبل البلدان الخمس الأوائل في حين أن 87.4٪ هي من البلدان العشر الأوائل (الشكل 21.2). وفي قائمة البلدان الأوائل من حيث استقبال التحويلات في منطقة منظمة التعاون الإسلامي، اتخذت نيجيريا المقام الأول ب 20.6 مليار دولار أمريكي من تدفقات التحويلات المالية أو 18.4٪ من تدفقات التحويلات إلى بلدان منظمة التعاون الإسلامي. وأعقبت نيجيريا مصر (19.2 مليار دولار أمريكي 17.2٪)، وبنغلاديش (14.1 مليار دولار أمريكي 12.6٪)، وباكستان (14 مليار دولار أمريكي، 12.5٪) واندونيسيا (7.2 مليار دولار أمريكي، 6.4٪). ومع ذلك، إذا ما أخذ في الاعتبار الحجم النسبي للتحويلات في الناتج المحلي الإجمالي، فإن البلدان العشر الأوائل لمنظمة التعاون الإسلامي تتغير بشكل كبير. ففي عام 2012، تلقت طاجيكستان تحويلات مالية تعادل تقريبا نصف الناتج المحلي الإجمالي للبلد في تلك السنة (47.5٪). وتلقت قيرغيزستان، وفلسطين، ولبنان وغيانا تحويلات تعادل بقدر 30.8٪، 20.1٪، 16.5٪ و 16.0٪ من ناتجها المحلي الإجمالي على التوالي. وكان متوسط منظمة التعاون الإسلامي في العام نفسه 2.1٪، مقارنة ب 1.3٪ في البلدان النامية الأخرى و 0.7٪ في العالم.

يعكس المستوى المنخفض نسبيا من **تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر** إلى البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والتركيز العالي من هذه التدفقات في عدد قليل منها حقيقة أن غالبية بلدان منظمة التعاون الإسلامي لا تزال غير قادرة على خلق بيئة اقتصادية مواتية وظروف تجذب المستثمرين الأجانب. وبشكل عام، هناك حاجة إلى إصلاحات اقتصادية وإدارية لتحسين مناخ الأعمال وتقديم حوافز استثمارية لكل من المستثمرين المحليين والأجانب.

الجزء الثاني

تعزيز
الإنتاجية
والقدرة التنافسية
في دول منظمة التعاون الإسلامي

يشمل هذا الجزء:

3. دور الإنتاجية والقدرة التنافسية في خلق الثروة
4. مستويات الإنتاجية والقدرة التنافسية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي
5. تعزيز الإنتاجية والقدرة التنافسية
6. قضايا سياسية من أجل تحول هيكلي

الجزء الثاني

يقدم هذا الجزء الخاص من تقرير التوقعات الاقتصادية لمنظمة التعاون الإسلامي 2014 نظرة شاملة على القضايا الإنتاجية والقدرة التنافسية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وهذه القضية هي حاسمة للغاية بالنسبة لدول منظمة التعاون الإسلامي لتحقيق مستويات أفضل للمعيشة ولتحديد موضع لها في العالم في وضع أفضل نسبيا.

ويتمحور هذا الجزء على النحو التالي. حيث يقدم القسم الثالث ملخصا عن الأدبيات حول أهمية الإنتاجية والقدرة التنافسية للنمو وتوليد الثروة. ويقدم القسم الرابع مؤشرات رئيسية عن الإنتاجية والقدرة التنافسية لدول منظمة التعاون الإسلامي. ويسلط القسم الخامس الضوء على العوامل الرئيسية التي تؤثر على الإنتاجية والقدرة التنافسية. وأخيرا، يعرض القسم السادس بعض القضايا السياسية لتعزيز الإنتاجية والقدرة التنافسية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي.

وتشير الدلائل إلى أن أولويات الإصلاح لأفضل نمو للإنتاجية تختلف ما بين البلدان. فالبلدان ذات الدخل المنخفض بشكل خاص في حاجة إلى تحسين التعليم والبنية التحتية والمؤسسات الاقتصادية ذات نوعية جيدة، وتقليل الحواجز لتحسين كفاءة السوق والمنافسة الفعالة. ومن ناحية أخرى، تحتاج البلدان المتوسطة الدخل، من بين أمور أخرى، سياسات فعالة لتشجيع الاستثمار، وجودة التعليم العالي، والاستثمار في البحث والتطوير، وتعميق الأسواق المالية وسلع أكثر مرونة وتنافسية وأسواق العمل.

القسم الثالث

دور الإنتاجية والقدرة التنافسية في خلق الثروة

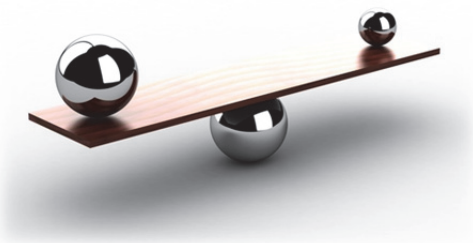

الوصول إلى مستوى أعلى للمعيشة هو الهدف الأسمى لجميع الدول. ففي الاقتصاد الحديث، يعتبر المؤشر الأكثر استخداما في مستويات المعيشة هو مستوى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد. ففي كثير من الأحيان، يستخدم كمتغير وكيل لقياس مستوى إنتاجية بلد في المقارنات الدولية، نظرا لعدم وجود بيانات إنتاجية قابلة للمقارنة ووجود علاقة إيجابية قوية بين مستوى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومستوى الإنتاجية في فترة معينة.

وبعبارات بسيطة، أية زيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد الواحد على مدى فترة من الزمن تسمى نموا اقتصاديا. ومع ذلك، فإن النسخة الأكثر استخداما من نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد هو "معدل النمو الاقتصادي السنوي" الذي يقيس مستوى الزيادة في مستوى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مقارنة مع نفس الفترة من العام السابق. وهذا يدل على ما إذا كان مستوى الرعاية الاجتماعية ومستويات المعيشة قد تحسنت أو تدهورت بالمقارنة مع العام السابق في بلد ما. ونتيجة لذلك، يمكن لصانعي السياسات اتخاذ أي إجراء وفقا لذلك من أجل صياغة حلول لسياستهم إما لتعزيز النمو الاقتصادي أو لإبطاء الاقتصاد عندما تظهر مخاوف بشأن التضخم.

ويلقي هذا القسم لمحات أولى حول نظريات النمو الاقتصادي التي تم اختيارها من أجل إعداد أساس لشرح دور الإنتاجية والقدرة التنافسية في خلق الثروة. ثم يناقش القسم 2.3 الآثار المترتبة للإنتاجية والقدرة التنافسية على النمو الاقتصادي.

1.3 لمحة عامة: الإنتاجية والقدرة التنافسية

إن الهدف الأسمى لجميع بلدان العالم هو تعزيز النمو الاقتصادي ورفع مستويات المعيشة، والتغلب على الفقر والحرمان. وببساطة، فالإنتاجية هي مخرجات الاقتصاد لكل وحدة من المدخلات. ويمكن أن تكون وحدة المدخلات ساعات العمل (إنتاجية العمل) أو جميع عوامل الإنتاج بما في ذلك العمالة والآلات والطاقة (العامل الكلي للإنتاجية).

ونمو الإنتاجية هو مصدر حيوي لتحسين مستويات المعيشة. فنمو الإنتاجية يعني إضافة المزيد من القيمة في الإنتاج ومزيد من الدخل القابل للتوزيع (IDB، 2007). وكما هو مقترح من طرف النظريات الجديدة للنمو الاقتصادي، فإن الحفاظ على نمو الإنتاجية هو السبيل الوحيد لمعدل نمو اقتصادي إيجابي على المدى الطويل الذي من شأنه أن يجعل الدول أكثر ازدهارا.

ويمكن أن يصبح بلد أكثر إنتاجيا إذا ولدت أعماله مزيدا من المخرجات من نفس المدخلات. ويمكن لكل من السياسات على مستوى بلد وعلى مستوى الصناعة أن ترفع الإنتاجية. فعلى سبيل المثال، قد يزيد مستوى الإنتاجية لبلد ما انطلاقا من تحسين نوعية التعليم الذي يؤدي إلى ارتفاع في الإنتاجية سواء في القطاعات ذات الإنتاجية المنخفضة والعالية. وقد تساعد سياسات الصناعة أو القطاع المحدد على زيادة مستوى الإنتاجية لبلد ما. فعلى سبيل المثال، يمكن للتحول في الاقتصاد من الصناعات الإنتاجية المنخفضة إلى الصناعات الإنتاجية العالية أن يرفع الإنتاجية. ومن شأن بلد ما أن يشهد ارتفاعا في المستوى العام للإنتاجية عندما يتغير مزيج الصناعات الإنتاجية المنخفضة والعالية. والتحول الجاري، من الزراعة (تقليديا هي صناعة منخفضة الإنتاجية) إلى التصنيع والخدمات (قطاعات ذات إنتاجية عالية) هو مثال على ذلك.

وتعاني العديد من البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من نقص سواء في المصادر الطبيعية أو رأس المال المادي أو الموارد البشرية. ولذلك، ومن أجل توليد مزيد من السلع والخدمات بالمصادر الموجودة، والتي سوف تساعد في نهاية المطاف على القضاء على الفقر والوصول إلى مستوى أعلى للمعيشة، يجب إيلاء اهتمام بالسياسات التي تزيد من نمو الإنتاجية.

ويفيد مايكل بورتر من جامعة هارفارد على أن "المفهوم الوحيد للقدرة التنافسية على المستوى الوطني هو الإنتاجية". وفي حين ترتبط هذه المصطلحات، يجب عدم مساواة القدرة التنافسية مع الإنتاجية أو نمو الناتج المحلي الإجمالي. ويحدد الكتاب السنوي للتنافسية العالمية IMD معنى القدرة التنافسية على نحو مماثل، ولكن على نطاق أوسع، بحيث"كيف يدير الاقتصاد مجمل موارده وكفاءاته لزيادة رخاء سكانه". ويعرف تقرير القدرة التنافسية العالمية للمنتدى الاقتصادي العالمي القدرة التنافسية بأنها "مجموعة مؤسسات وسياسات وعوامل تحدد مستوى إنتاجية بلد ما". وبالتالي، فمن الواضح أن هناك اختلافات طفيفة بين العلماء والمؤسسات حول تعريف القدرة التنافسية وكيف ينبغي أن تقاس. ومع ذلك، وبشكل مستقر عن كيفية تعريف القدرة التنافسية،

أصبح من الواضح أن القدرة التنافسية والإنتاجية هما مفهومين مترابطين بشكل وثيق مهمين للحفاظ على النمو الاقتصادي وتوليد الثروة.

2.3 الرابط بين الإنتاجية والقدرة التنافسية

في الاقتصاد الحديث، إذا كان هناك بلد يمكن أن ينتج نفس السلعة أو الخدمات بتكلفة أقل من الدول الأخرى، فإن هذا البلد سيكون منافسا أكثر من غيره. فالإنتاجية هو العامل الرئيسي الذي يجعل البلدان مختلفة من حيث القدرة التنافسية في الأسواق الدولية. وبعبارة أخرى، تساهم زيادة الإنتاجية في القدرة التنافسية الدولية للاقتصاد؛ يكون العمل التجاري أكثر إنتاجية، كلما كان أفضل قدرة على المنافسة في الأسواق الدولية. وفي هذا الصدد، هناك صلة وثيقة بين الإنتاجية والقدرة التنافسية. حيث تستخدم البلدان الأكثر إنتاجية إما رؤوس أموالها أو عمالتها بطريقة أكثر فعالية من غيرها، مما يجعل سلعها وخدماتها أكثر قدرة على المنافسة في أسواقها الدولية. ولذلك، يرتفع دخلها القومي من التصدير مع زيادة في الإنتاجية والمنافسة؛ وهذا، بدوره، يعكس مستويات أعلى من الرفاه ومستوى المعيشة. وتجذب هذه الاقتصادات التنافسية مزيدا من رؤوس الأموال الأجنبية التي تنطوي على رأس مال إضافي للبلدان المضيفة.

وبصرف النظر عن الاختلافات في الإنتاجية عبر البلد، هناك بعض العوامل الأخرى مثل المؤسسات، والثقافة، والحواجز التجارية، ونوعية البنية التحتية لها تأثير على تنافسية البلد. وتعزيز الإنتاجية لدى الشركات من أجل رفع القدرة التنافسية هو ضروري ولكنه ليس شرطا كافيا. وعلى وجه الخصوص، تحتاج البلدان للقضاء على العوامل التي تشكل عائقا أمام التجارة الدولية مثل تكاليف النقل والإمداد المرتفعة، ومعدلات الرسوم الجمركية العالية، والخطوات البيروقراطية المعقدة لتوضيح الجمارك، والفساد. وهذه هي بعض التحديات المعروفة التي تقلل من تنافسية البلدان في الأسواق العالمية التي ضربت خلق الثروة ومستويات المعيشة للبلدان.

ووفقا لأتكينسون (2013)، يتوفر الاقتصاد التنافسي على فائض تجاري، وقليل من الحواجز للاستيراد و"خصم" محدود للمصدرين. ويمكن لنمو الإنتاجية تمكين القدرة التنافسية، وخاصة إذا ما تركزت في القطاعات المتداولة، التي تقلل التكاليف وتمكن الشركات على بيع المزيد في الأسواق العالمية دون الاعتماد على التخفيض المقدم من الحكومة. ويحدد مستوى الإنتاجية أيضا معدلات العائد التي حصلت من الاستثمارات في الاقتصاد، والتي بدورها تمثل الدوافع الأساسية لمعدلات نموها. هذا يعني أن اقتصادا أكثر تنافسيا هو من المرجح أن ينمو بشكل أسرع مع مرور الوقت.

وبشكل عام، فتعزيز الإنتاجية وزيادة القدرة التنافسية هي من العوامل الهامة للحفاظ على النمو الاقتصادي وتوليد مصادر للتغلب على الاختناقات الوطنية مثل الفقر والحرمان. وعلى هذا النحو، يمكن للبلدان أن تولد مزيدا من الثروة مستفيدة من الموارد المتاحة، وبالتالي الوصول إلى أفضب مستويات للمعيشة لشعوبها.

3.3 النمو الاقتصادي والتقدم التكنولوجي

تهدف نماذج النمو الاقتصادي إلى استكشاف العوامل المحددة للنمو الاقتصادي تحليليا. ففي نموذج النمو الاقتصادي الأساسي، نجد ثلاثة مصادر للنمو الاقتصادي: النمو في رصيد المال والنمو في رصيد العمل والنمو في الإنتاجية (التكنولوجيا). كل من النماذج الكلاسيكية الجديدة ونماذج النمو الجديدة تؤكد أنه إذا لم يكن هناك أي نمو تكنولوجي، فإن الاقتصاد يعاني من تناقص عائدات رأس المال وبالتالي بطء النمو الاقتصادي (سرعة زيادة الرفاه) والاقتراب إلى نهايته مع مرور الوقت. ويتم عرض ذلك فنيا في النافذة 1.3.

والطريقة الوحيدة للتعامل مع هذا التحدي (أي تناقص العائدات إلى رأس المال)، هو تعزيز نمو الإنتاجية والعوامل التي تشغل الإنتاجية (أي القدرة التنافسية). وتختلف النماذج الجديدة للنمو الاقتصادي في تفسيرها من حيث العوامل التي تعزز الإنتاجية وكيف يمكن تعزيز النمو الاقتصادي، ويتم مناقشته بالإيجاز في النافذة 1.3. والرسالة الرئيسية التي يجب تذكرها هي أنه بدون تقدم تكنولوجي (أي نمو الإنتاجية) فمن غير المرجح الحفاظ على نمو اقتصادي على المدى الطويل. ولذلك، ينبغي إيلاء اهتمام خاص بالسياسات لتعزيز الإنتاجية وزيادة القدرة التنافسية في البلدان النامية.

وفي هذا السياق، هناك سياسات يمكن أن تساعد في زيادة الإنتاجية مثل سياسات التعليم والصحة. ومن ناحية أخرى، فالسياسات الخاصة بالقطاع هي مهمة لمعالجة المشاكل التي تظهر في الصناعات الأقل إنتاجية. فعلى سبيل المثال، فإن مشاريع البنية التحتية في الري ستكون حاسمة لتعزيز الإنتاجية في قطاع الزراعة. وعموما، فمن دون الابتكار وتحسين في مستويات الإنتاجية، لا يمكن للبلدان أن تحمل مستوى معيشتها إلى مستوى أعلى.

وتشرح النماذج الجديدة للنمو الاقتصادي العوامل التي تتحكم في معدل نمو التكنولوجيا كعامل داخلي وليس خارجي. ولذلك، صنفت نماذج النمو الجديدة أحيانا بأنها "نماذج نمو داخلية".

ووفقا لهذه النماذج، قد يكون هناك طريقتان رئيسيتان لزيادة نمو الإنتاجية في بلد ما، مما ستساعد الدول على أن تصبح أكثر ازدهارا أو تنمو بشكل أسرع.

1.3.3 تعزيز البحث والتطوير (D & R) وزيادة القدرة على الاستيعاب

يعرف نموذج النمو AK لفرانكل (1962) ورومر (1986) كأول موجة لنماذج النمو الداخلية التي تفترض خلال تراكم رأس المال، وقد تساعد العوامل الخارجية رأس المال من الوقوع في عائدات متناقصة. وفي هذه النماذج، يتم إنشاء العوامل الخارجية بواسطة حجة السهم (1962) "التعلم بالممارسة"، وتأثير معرفة الآثار غير المباشرة. وبالتالي، ووفقا لنموذج النمو AK، ومن خلال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)، يوسع البلد رأس ماله ويعزز إنتاجيته التي تنبع من التعلم بالممارسة الخارجية. وبالتالي، يمكن للبلد أن يستمر في النمو على المدى القصير والطويل نظرا لأن إنتاجيته (التكنولوجيا) تنمو في الوقت الذي تواصل فيه جذب رأس المال الأجنبي.

النافذة 3.1: النمو الاقتصادي والتطور التكنولوجي

في بلد لا يوجد فيه تقدم التكنولوجي (مثلا لا نمو في الإنتاجية) ، ينص النموذج الأساسي لنموذج النمو الاقتصادي أو ما يسمى نموذج النمو الاقتصادي الكلاسيكي الجديد على أن الناتج المحلي الإجمالي لبلد ما يمكن أن يقاس (مع وجود دالة انتاج من النوع كوب-دوجلاس) بالشكل التالي :

$$Y = F(K,L) = K^{\alpha}(L)^{1-\alpha} \text{ , } 0<\alpha<1 \quad \text{...(معادلة رقم 1)}$$

حيث : Y الناتج المحلي الاجمالي ، K الأصول الرأسمالية، L رصيد العمل ، على فرض أن L يمثل كل السكان. فإن معدل نمو السكان $(\dot{L} / L)$ يساوي n.

نصيب الفرد من الدخل ونصيب الفرد من رأس المال يمكن تحديدهما بالشكل التالي : y=Y/L و k=K/L , على التوالي ، وبالتالي فان دالة نصيب الفرد من الإنتاج يمكن صياغتها بالشكل التالي:

$$y = f(k) = k^{\alpha} \quad \text{...(معادلة رقم 2)}$$

في حالة بلاد يرتفع فيها الإدخار بمعدل s ، يكون معدل نصيب الفرد من الادخار هو sy ، إلا أن معدل استهلاك رأس المال (δ) يسبب انخفاضاً في نصيب الفرد من رأس المال (k) ، بالاضافة إلى ذلك، يسبب النمو السكاني انخفاضاً في نصيب الفرد من رأس المال (k) لأن هناك اناس أكثر سيتشاركون رأس المال الموجود ، بشكل عام ، تؤثر ثلاث قوى في المعدل الصافي لزيادة نصيب الفرد من رأس المال (k).

$$\dot{k} = sf(k) - (n+\delta)k \quad \text{...(معادلة رقم 3)}$$

في حالة مستقرة حيث $sf(k) = (n+\delta)k$, تعني ان $y^* = f(k^*)$ ايضا في حالة مستقرة حيث الأصول الرأسمالية و رصيد مخرجات الإنتاج سوف يستمران بالنمو بنفس نسبة النمو السكاني. كنتيجة طبيعية، فإن معدل النمو طويل الأجل لرأس المال للفرد سيتجمد على المدى البعيد نتيجة لتناقص العائد على رأس المال وهذا يعيق الأمة من الوصول إلى مستويات من الرفاهية أو شروط معيشة أفضل. الطريقة الوحيدة للتغلب على هذا التحدي هو السماح للتغير التكنولوجي في دالة الإنتاج. إذا كان الاقتصاد يعيش نمواً في التكنولوجيا أو نمواً في الإنتاجية، فإن الاقتصاد يمكنه التخلص من فخ تناقص العوائد على رأس المال، وسوف يستمر في النمو الذي يؤدي في نهاية المطاف إلى مستوى دخل أعلى للفرد الواحد. من أجل توضيح ذلك، يتم إدخال الإنتاجية (التكنولوجيا) والمعلمة من خلال الرمز A الى المعادلة رقم 1 حيث زيادة الانتاجية يرمز اليها بالرمز g:

$$Y = K^{\alpha}(AL)^{1-\alpha} \quad \text{...(معادلة رقم 4)}$$

حيث : Y الناتج المحلي الاجمالي ، K الأصول الرأسمالية ، L رصيد العمل ، على فرض أن L يمثل كل السكان. A هو عامل متغير للانتاجية (التكنولوجيا) حيث زيادة الانتاجية تساوي g

في المعادلة 4، خلافا لما في المعادلة 1، تنمو دالة الانتاج في نفس معدل النمو السكاني بالإضافة إلى معدل نمو الإنتاجية $(g + n)$. باستخدام المعادلة 4، فإنه يمكن الوصول إلى دالة الإنتاج من حيث نصيب العمل الفعال. في هذه الحالة، يعطى الناتج المحلي الإجمالي بهذا الشكل: $\varphi = \kappa^{\alpha}$. حيث $\varphi = Y/AL$ (حصة العمل الفعال في الانتاج) و $\kappa = K/AL$ (حصة العمل الفعال في رأس المال).

و بالتالي يمكن إعادة كتابة المعادلة (4) على النحو التالي:

$$Y/L = A\varphi = A\kappa \quad \text{...(معادلة رقم 5)}$$

في هذه الظروف، يتم تحديد معدل صافي التغير في κ من قبل النمو السكاني، ومعدل الاستهلاك ومعدل نمو الإنتاجية: $\dot{\kappa} = s\kappa^{\alpha} - (n+\delta+g)\kappa$. كما في السابق، على المدى البعيد، سوف تقترب κ من حالتها المستقرة κ^* و يؤدي هذا الى $\varphi^* = (\kappa^*)^{\alpha}$.

وبالتالي على المدى البعيد فإن معدل نمو المعادلة 5 يصبح مساويا إلى:

$$G = \dot{A}/A + \alpha\,\dot{\kappa}/\kappa = g + \alpha\,\dot{\kappa}/\kappa \quad \text{...(معادلة رقم 6)}$$

حيث G = معدل النمو الاقتصاد؛ g = معدل نمو التكنولوجيا $\dot{A}/A$؛ $\dot{\kappa}/\kappa$ معدل النمو لرأس مال العمل الفعال.

في نموذج النمو سولو، بسبب وجود تناقص في العوائد فإن معدل النمو لرأس مال العمل الفعال يقترب من صفر. هذا يعني أن معدل النمو للإقتصاد على المدى الطويل يصبح معادلا لمعدل نمو التكنولوجيا $\dot{A}/A$ و الذي يتم تحديده من خارج نموذج النمو. وبعبارة أخرى، فإن الطريقة الوحيدة لتسريع معدل النمو الاقتصادي للبلد هو تعزيز التكنولوجيا (الإنتاجية). خلاف ذلك، فإن البلد لن يصل إلى مستوى أعلى من مستوى دخل الفرد و سوف يبقى يراوح مكانه محافظاً على حالة مستقرة من مستويات المعيشة.

ويظهر نموذج تنوع المنتجات لرومر (1990) بأن "نمو الإنتاجية يأتي من التوسع المتنوع للمنتجات الوسيطة المتخصصة" (Aghion & Howitt, 2009, p.69). ولذلك، وفي ظل اقتصاد مغلق، فإن السبيل الوحيد لزيادة تنوع المنتجات الوسيطة هو بإجراء أنشطة البحث والتطوير بطريقة منتجة. ومع ذلك، وعن طريق فتح الاقتصاد، يمكن لبلد ما أن يجني فوائد من أنشطة البحث والتطوير التي تجري في بلدان أخرى. ويمكن للبلد نقل أنواع مختلفة من السلع الوسيطة سواء عن طريق الاستيراد أو من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر. وبالتالي، فمن المتوقع أن الواردات والاستثمار الأجنبي المباشر يحركان الإنتاجية على مستوى الاقتصاد والنمو الاقتصادي من خلال توسيع مجموعة متنوعة من المنتجات الوسيطة. وفي هذا الصدد، ستزيد العوامل الخارجية التي تتدفق من التكنولوجيا من مخزون المعرفة لدى الباحثين وإنتاجية الأنشطة البحثية في البلد المضيف. ونتيجة لذلك، قد يصبح الباحثون أكثر ميلا إلى ابتكار منتجات وسيطة جديدة التي ستحرك الإنتاجية مرة أخرى وبالتالي النمو الاقتصادي.

ويشكل نموذج شومبيتر لأجيون وهويت (1992) ثاني موجة من نماذج النمو الداخلية جنبا إلى جنب مع نموذج تنوع المنتجات لرومر (1990). وأساسا، يشير كلا النموذجين إلى أهمية أنشطة البحث والتطوير في استدامة معدلات النمو طويل الأمد، حيث يشرحان بشكل واضح الآليات التي من خلالها ستؤثر أنشطة البحث والتطوير على النمو الاقتصادي. ويكمن الفرق الرئيسي بين تنوع المنتجات ونماذج شومبيتر في افتراضهما: "كيف يمكن أن تعزز السلع الرأسمالية النمو الاقتصادي". وكما ذكر أعلاه في نموذج رومر، يطلق اختراع السلع الرأسمالية "الجديدة" على الإنتاجية والنمو الاقتصادي. ومع ذلك، فإن نموذج شومبيتر يركز على تحسين نوعية الأشكال الحالية من السلع الرأسمالية.

وبعبارة أخرى، عن طريق إجراء أنشطة البحث والتطوير، ستصبح الشركات قادرة على تحسين نوعية السلع الرأسمالية الموجودة مما يجعل القديمة منها بالية. وتسمى هذه العملية "التدمير الخلاق" حسب شومبيتر (1942). وبالتالي، يمكن للاقتصاد استدامة النمو على المدى الطويل لأنه يفتح آفاقا جديدة من خلال تنفيذ أنشطة البحث والتطوير. وباستخدام حجة مماثلة لما ذكر أعلاه، وفي اقتصاد مفتوح، فقد ينقل البلد التكنولوجيا المبتكرة وتحسين آليات ذات نوعية جديدة عبر استيراد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والتي من شأنها تعزيز الإنتاجية والنمو الاقتصادي.

2.3.3 زيادة إنتاجية العمل من خلال الاستثمار في تنمية رأس المال البشري

لا تملك البلدان سلطة مطلقة لتغيير أو نقل رأس مالها المادي بما في ذلك جميع الموارد الطبيعية مثل الأراضي والمياه والمعادن وما إلى ذلك. ومع ذلك، لديها خيار لرفع مستوى مهارات رأس مالها البشري مما سيساعدها على زيادة إنتاجها في العمل. ويستخدم العمال المهرة (المتعلمين) المصادر الموجودة بطريقة أكثر إنتاجية. وهم قادرون

على التقاط "التعلم بالممارسة الخارجية" التي يتم توليدها عن طريق رأس المال الأجنبي، كما ذكر في نموذج رومر (1990).

ومن الواضح أيضا أنه لإجراء أنشطة البحث والتطوير (R & D)، التي تعتبر حاسمة بالنسبة للإنتاجية المستدامة والنمو الاقتصادي في النماذج الجديدة للنمو، يمكن استخدام الموظفين المهرة فقط. ومع هذه القوى العاملة الماهرة يمكن ابتكار منتجات جديدة وتحسين نوعية الخدمات القائمة. وعلاوة على ذلك، يمكن العمل على وضع أفكار وحلول مبتكرة من خلال طلاب ذوو تعليم عالي الجودة. ولذلك، فتحويل عقلية بلد ما فيما يتعلق بأهمية أنشطة البحث والتطوير والابتكار لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال التعليم.

3.3.3 العوامل الأخرى التي ترفع من الإنتاجية

بالإضافة إلى هذين العاملين، هناك العديد من العوامل الأخرى التي تم تحديدها كعنصر حاسم في زيادة تحسين الإنتاجية. وتشمل جودة المؤسسات، وتنمية البنية التحتية والاستقرار الاقتصادي وكفاءة السوق. وبطريقة أو بأخرى، ترتبط كل هذه العوامل ارتباطا وثيقا مع بعضها البعض. على سبيل المثال، إذا واجهت شركة تأخيرا غير متوقع في واردات بضائعها الوسيطة بسبب الإجراءات الجمركية غير العادية، فإن متوسط الإنتاجية سوف يتأثر سلبا والذي من شأنه أن يسبب انخفاضا في مستويات الإنتاجية على مستوى الاقتصاد. وإذا عملت المؤسسات بشكل صحيح ببنية تحتية مناسبة، فإن أسواق العمل ستعمل بكفاءة أكبر، وسوف يصبح الاقتصاد أكثر استقرارا وقدرة على المنافسة. وسيتم توفير مناقشة مفصلة لجميع هذه العوامل في القسم الخامس من التقرير.

مستويات الإنتاجية والقدرة التنافسية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي

يتناول هذا القسم الإنتاجية والقدرة التنافسية للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي عن طريقة المقارنة مع متوسط الدول النامية الأخرى والبلدان المتقدمة و العالم، من خلال تحليل بعض المؤشرات الإنتاجية والقدرة التنافسية المختارة وبعض مؤشرات النمو خلال الفترة 1990-2013.

1.4 الإنتاجية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

كما هو موضح في القسم الثالث، فمن دون تقدم تكنولوجي أو زيادة في الإنتاجية، ينخفض النمو الاقتصادي على مر الزمن بسبب تناقص العائدات إلى رأس المال. ولذلك ينبغي أن يكون الحفاظ على نمو الإنتاجية ذو أولوية لضمان معدلات نمو اقتصادي إيجابية على المدى الطويل.

ويعرض الشكل 1.4-أ تطور متوسط الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد الواحد في أربع مجموعات للبلدان (بلدان منظمة التعاون الإسلامي والبلدان النامية الأخرى والبلدان المتقدمة والعالم) خلال الفترة 1990-2013. فمن الواضح أنه على الرغم من بعض التحركات الدورية السنوية، هناك اتجاه إيجابي طويل المدى في متوسط الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد الواحد في جميع المجموعات. وارتفع متوسط مجموعة منظمة التعاون الإسلامي من 8،441 دولار أمريكي في عام 1990 إلى 13،024 دولار أمريكي في عام 2013، أي ما يعادل زيادة بنسبة 54٪ في 24 عاما. وفي الفترة نفسها، سجلت البلدان النامية الأخرى زيادة من 6،474 دولار إلى 10،660 دولار أمريكي، أي ما يعادل زيادة بنسبة 65٪، في حين يمكن لمتوسط الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد في البلدان

المتقدمة أن يزيد بنسبة 47٪ فقط من 25,702 دولار أمركي إلى 37,892 دولار أمركي. وبشكل عام، ارتفع متوسط الناتج المحلي الإجمالي للفرد على مستوى العالم بنسبة 52٪ من 12,587 دولار أمريكي إلى 19,189 في نفس الفترة.

الشكل 1.4

(أ) نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بين عامي 1990 و2013 (2013، السعر ثابت بالدولار الأمريكي)

(ب) أعلى مستويات لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، 2013

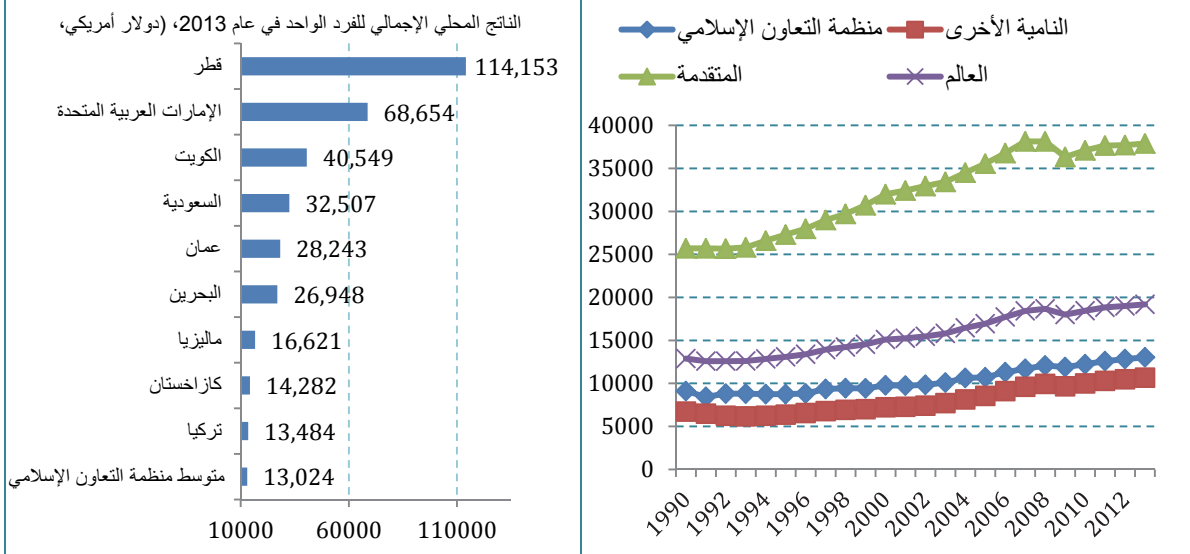

المصدر: حسابات موظفي مركز أنقرة من قاعدة إجمالي الاقتصاد. كانت البيانات متاحة عن 37 دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي ومجموع 122 دولة.

ملاحظة: تم تحويل الدولار الأمريكي لعام 2013 إلى مستوى سعر 2013 مع تحديث تعادل القوة الشرائية لعام 2005.

ويمكن استخراج رسالتين رئيسيتين من هذا الشكل. أولا، أظهرت الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، في المتوسط، أداء لافتا من حيث التغير في مستويات الناتج المحلي الإجمالي للفرد. ثانيا، على الرغم من وجود متوسط مرتفع من الناتج المحلي الإجمالي للفرد أكثر منه في مستوى البلدان النامية الأخرى، فإن الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لا يزال لديها متوسط من الناتج المحلي الإجمالي للفرد أقل من مستوى متوسط الدول المتقدمة والمتوسط العالمي. ومع ذلك، وفي عام 2013، سجلت ثلاثة بلدان أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وهي قطر والإمارات العربية المتحدة والكويت أعلى مستويات للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد من متوسط البلدان المتقدمة التي هي أعلى من 37,892 دولار أمريكي (الشكل 1.4-ب). وفي نفس العام، كانت تسعة بلدان أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ذات أعلى مستوى من الناتج المحلي الإجمالي للفرد من متوسط منظمة التعاون الإسلامي 13,024 دولار أمريكي.

ويعرض الشكل 2.4-أ تطور إنتاجية العمل خلال الفترة 1991-2012، التي تقاس من حيث الناتج المحلي الإجمالي لكل شخص عامل في نفس مجموعات البلدان الأربع. وعموما، أظهر تطور إنتاجية العمل نمطا مماثلا جدا لتطور الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد. وارتفع متوسط مستوى إنتاجية العمل في منظمة التعاون الإسلامي من 4،783 دولار أمريكي في عام 1991 إلى 6،897 دولار أمريكي في عام 2012، أي ما يعادل زيادة بنسبة 44.1٪. في

نفس الفترة، ورفعت البلدان النامية الأخرى متوسطها من 2703 دولار إلى 6،399 دولار أمريكي، أي ما يعادل زيادة بنسبة 136٪، في حين زاد المتوسط في الدول المتقدمة والعالم بنسبة 33٪ و 31٪ على التوالي. لذلك، لوحظ أن أكبر تغير في المستوى كان في مجموعة البلدان النامية الأخرى. ومع ذلك، كان التغير في مجموعة منظمة التعاون الإسلامي (44.1٪) أكبر من التغير في متوسط الدول المتقدمة (33٪) والمعدل العالمي (31٪).

كما لوحظ أن هناك اختلافات ملحوظة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. فعلى سبيل المثال، في 2012-2011، كانت ثلاثة بلدان أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وهي قطر والكويت و السعودية ذات مستوى لمتوسط إنتاجية العمل فوق 50,000 دولار أمريكي (الشكل 2.4-ب). وفي نفس الفترة، سجلت 17 دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي مستويات لإنتاجية العمل أعلى من متوسط مستوى منظمة التعاون الإسلامي 6،835 دولار أمريكي.

الشكل 2.4

(أ) إنتاجية العمل (الناتج المحلي الإجمالي لكل شخص عامل) بين عامي 1990 و 2013 (السعر الثابت بالدولار الأمريكي 2005)	(ب) أعلى مستويات لإنتاجية العمل في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، 2012-2011

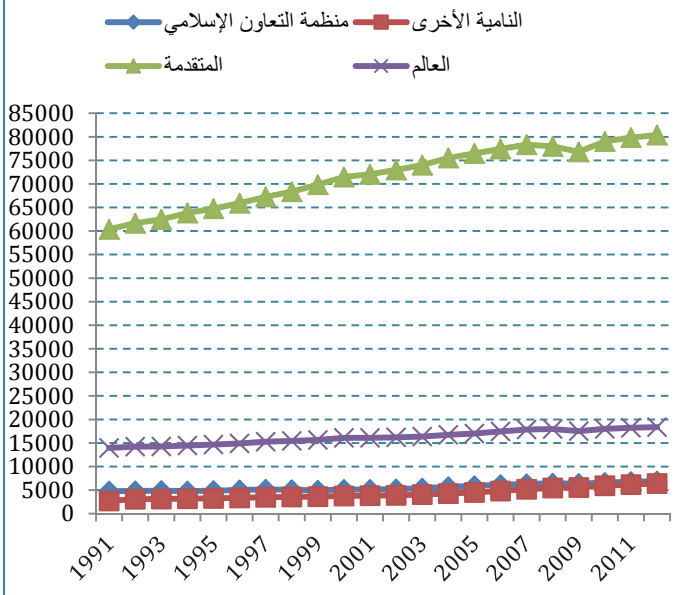

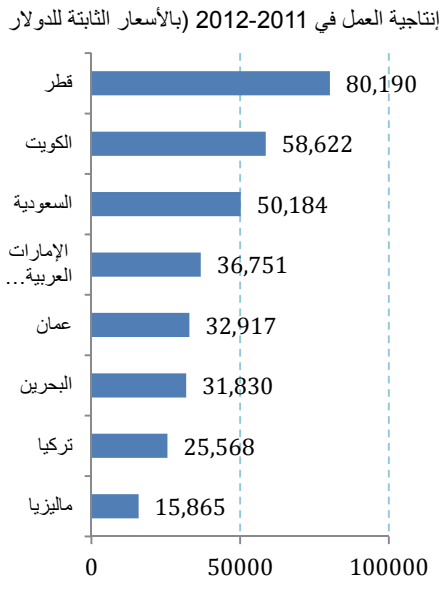

المصدر: حسابات موظفي مركز أنقرة من مؤشرات البنك الدولي للتنمية ومنظمة العمل الدولية.

وعموما، وفي المتوسط، أظهرت دول منظمة التعاون الإسلامي أداء جيدا في زيادة مستويات ناتجها المحلي الإجمالي للفرد الواحد وإنتاجية العمل مقارنة بالدول النامية الأخرى، والبلدان المتقدمة والعالم. ومع ذلك، وبالأرقام المطلقة، فإن المستويات التي حققتها دول منظمة التعاون الإسلامي، لا تزال أقل بكثير من المتوسطات العالمية. وهذا يدل على ضرورة تحقيق مزيد من التقدم في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لتحقيق مستويات أعلى من المعيشة سواء من حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والإنتاجية. وأصبح من الواضح أيضا أنه لا ينبغي إهمال وجود اختلافات عبر البلد بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. حيث لا تزال تصنف

العديد من البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي كبلدان ذات دخل منخفض تحتاج إلى إجراء تغييرات كبيرة في سياسات النمو الاقتصادي، وخاصة في السياسات المتعلقة بتعزيز الإنتاجية والقدرة التنافسية.

وأظهر العرض التحليلي في القسم الثالث (المعادلة 8) أنه على المدى الطويل سوف يكون النمو الاقتصادي أساسا متحكما من قبل نمو الإنتاجية. وأكدت الأشكال 1.4-أ و2.4-ب أن مستويات نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومستويات إنتاجية العمل اتبعت نمطا مماثلا في التسعينات والألفينيات التي تعني وجود صلة وثيقة بين الإنتاجية والنمو الاقتصادي في جميع مجموعات البلدان الأربعة.

1.1.4 إنتاجية العمل ونمو إنتاجية العوامل الكلية (TFP)

يعرض الشكل 3.4-أ نمو إنتاجية العمل (الناتج المحلي الإجمالي لكل شخص عامل) وإنتاجية العوامل الكلية (الإنتاجية المتعددة العوامل) للفترات 1991-2000 و 2001-2012 لمجموعات البلدان الأربعة. ويوضح الشكل ديناميات طويلة الأجل لنمو الإنتاجية لمجموعة منظمة التعاون الإسلامي مقارنة مع البلدان النامية الأخرى والبلدان المتقدمة والعالم.

ويعترف كثير من الاقتصاديين أن نمو إنتاجية العمل هو وكيل ضعيف لقياس التقدم التكنولوجي لبلد في الدراسات التجريبية. ولذلك، يقترح هؤلاء العلماء بقوة استخدام نمو إنتاجية العوامل الكلية لقياس التقدم التكنولوجي، الذي يقاس باستخدام نظام حساب النمو. وبعبارات بسيطة، فإن نمو TFP هو جزء من النمو الاقتصادي الذي لا يمكن تفسيره من خلال تغيير في رأس المال ومخزون العمل. وبعبارة أخرى، هو قياس للتقدم التكنولوجي الذي يسمح للبلدان بتوليد مستوى مرتفع للإنتاج باستخدام نفس مستوى رأس المال والعمل. وبالتالي، فهو مقياس للإنتاجية الذي يتم حسابه باستخدام كل من رأس المال والعمل. وفي هذا الصدد، عادة ما يطلق عليه اسم الإنتاجية المتعددة العوامل.

وكما هو مبين في الشكل 3.4، كان متوسط نمو إنتاجية العمل السنوي لمجموعة منظمة التعاون الإسلامي 0.69٪ في الفترة 1991-2000، وهو معدل أصغر من متوسطات المجموعات الأخرى. وفي هذه الفترة، تم تسجيل أعلى معدل نمو 3.34٪ في مجموعة البلدان النامية الأخرى. وعلى الرغم من وجود معدل ضعيف لنمو إنتاجية العمل في الفترة 1991-2000، فقد زادت مجموعة منظمة التعاون الإسلامي هذا المعدل من 0.69٪ إلى 2.53٪ في الفترة 2001-2012. وسجلت مجموعة البلدان النامية الأخرى أيضا أعلى متوسط لمعدل نمو إنتاجية العمل ب 4.39٪ في الفترة نفسها، والتي يمكن أن تنجم عن الاستخدام الفعال للقوى العاملة في البلدان وفيرة اليد العاملة مثل الصين وروسيا والهند. وتراجع متوسط معدل نمو إنتاجية العمل في البلدان المتقدمة والعالم في الفترة 2001-2012 مقارنة بالفترة 1991-2000. ونتيجة لذلك، في الفترة 2001-2012، سجلت الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والدول النامية الأخرى متوسط معدلات نمو إنتاجية العمل أعلى من المتوسط العالمي ومتوسط الدول المتقدمة.

الشكل 3.4: معدل نمو إنتاجية العمل ونمو إنتاجية العوامل الكلية

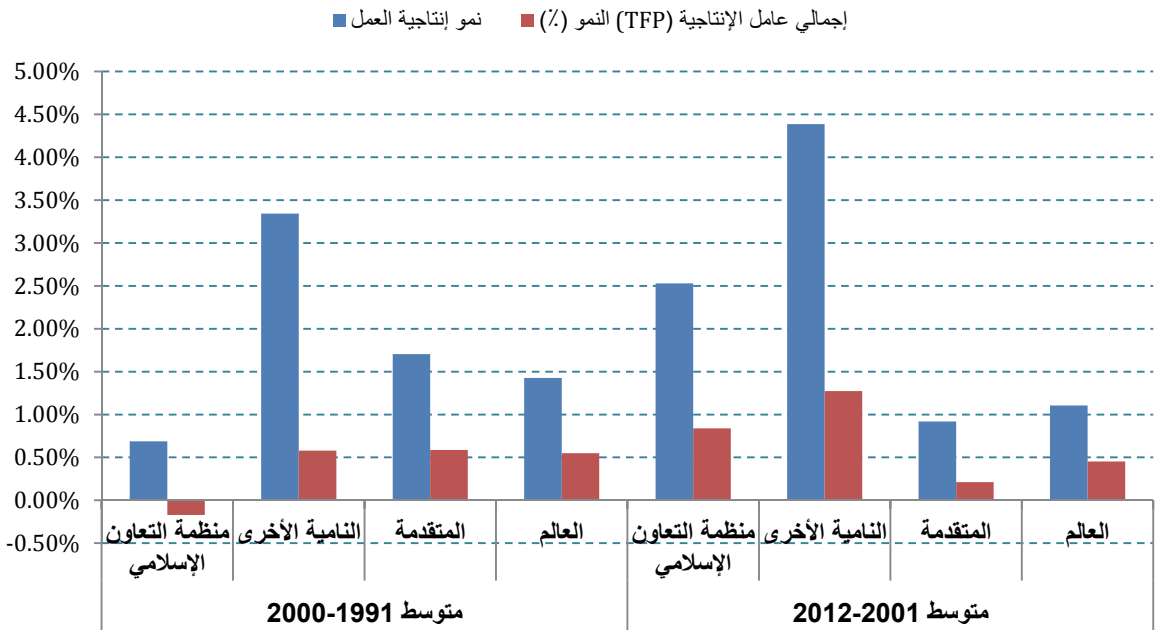

المصدر: حسابات موظفي مركز أنقرة من قاعدة بيانات إجمالي الاقتصاد.

وباختصار، تحسن أداء مجموعة منظمة التعاون الإسلامي في نمو إنتاجية العمل في العقد الماضي مقارنة مع التسعينات. ومع ذلك، هناك تباينات واسعة بين البلدان الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي على مر الزمن. ففي السنتين الأخيرتين (2011-2012)، أظهرت أوزبكستان مع العراق أعلى معدل نمو لإنتاجية العمل معا مع العراق، 5.6٪ و 5٪ على التوالي (الشكل 4.4-ب).

وكما هو مبين في الشكل 3.4، سجلت مجموعة منظمة التعاون الإسلامي متوسط معدل إجمالي سنوي سلبي لنمو الإنتاجية ب -0.17٪ في الفترة 1991-2000، وكانت متوسطات المجموعات الأخرى كلها إيجابية ما بين 0.5٪، وسجل أعلى معدل ب 0.59٪ في البلدان المتقدمة. ومع ذلك، في الفترة 2001-2012، تحول متوسط معدل النمو السنوي لTFP لمجموعة منظمة التعاون الإسلامي إلى معدل إيجابي 0.87٪، وهي نسبة أعلى من نسبة البلدان المتقدمة (0.21٪) والمعدل العالمي (0.45٪)، ولكنه أقل من نسبة مجموعة البلدان النامية الأخرى (1.27٪). وكما هو الحال بالنسبة لمعدلات نمو إنتاجية العمل، تختلف معدلات نمو TFP على نطاق واسع بين البلدان الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي على مر الزمن. فعلى سبيل المثال، في 2011-2012، كانت لدى تركمانستان والكويت أعلى المعدلات 9.9٪ و 6.5٪ على التوالي (الشكل 4.4-ب).

وباختصار، حسنت مجموعة منظمة التعاون الإسلامي أداء نموها ل TFP في العقد الماضي مقارنة مع التسعينات حيث ارتفع معدل متوسط من -0.17٪ الى 0.84٪. وهناك أسباب مهمة وراء هذا التحسن. وعلى مدى العقد الماضي، أصبحت الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي أكثر تكاملا مع الاقتصاد العالمي من حيث التجارة ونقل التكنولوجيا وتدفقات رأس المال. لذا، بدأت العديد من دول منظمة التعاون الإسلامي الاستفادة من

وهناك سبب آخر وراء ارتفاع معدلات نمو TFP في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي هو زيادة الاستثمار في تعليم وصحة رأس المال البشري. وزادت العديد من البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي نسب

الشكل 4.4

(أ) أعلى معدلات النمو في إنتاجية العمل في دول منظمة التعاون الإسلامي، 2011-2012

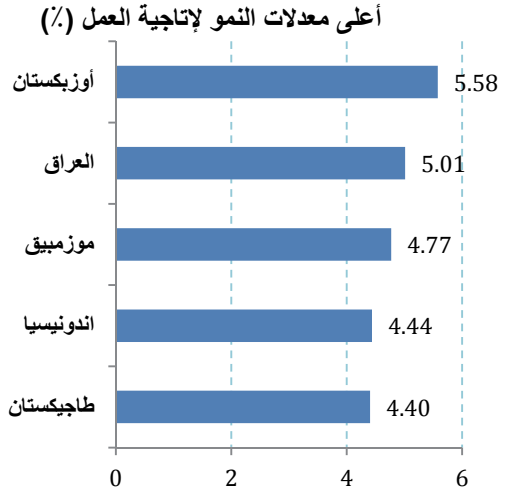

(ب) أعلى معدلات نمو إنتاجية العوامل الكلية في دول منظمة التعاون الإسلامي، 2011-2012

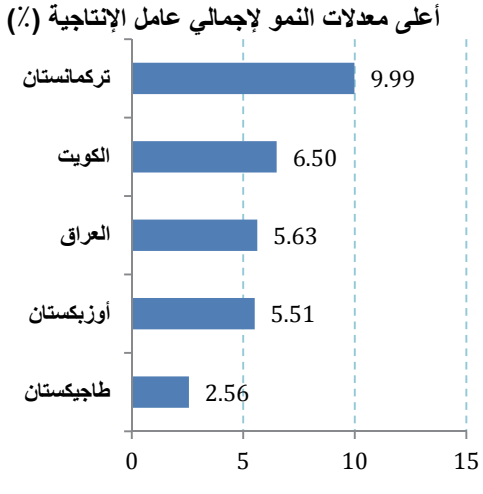

المصدر: حسابات موظفي مركز أنقرة من قاعدة بيانات إجمالي الاقتصاد.

تحصيلها في المدارس على جميع المستويات. وأصبحت الخدمات الصحية الأساسية متاحة لجزء أكبر من سكان منظمة التعاون الإسلامي. كما ساهمت أيضا زيادة التعاون بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والمؤسسات الدولية مثل البنك الإسلامي للتنمية والأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، OECD، الخ. وكذلك مع الدول المانحة المساهمة في تحسين نوعية البنية التحتية والمؤسسية. ولكن، على الرغم من تحقيق متوسط معدل نمو TFP الذي هو أعلى من المتوسط العالمي، فإن البلدان الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي لا تزال بحاجة إلى بذل مزيد من الجهود من أجل دعم وتسريع نمو TFP. ومن المرجح أن تؤدي أية سياسات متساهلة بشأن الإصلاحات وإعطاء اهتمام غير كاف لسياسات التعليم أو الصحة إلى انخفاض في نمو إنتاجية العوامل الكلية التي من شأنها أن تضغط في نهاية المطاف على خلق الثروة ومستويات المعيشة في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

2.1.4 حسابات النمو

وكما هو مبين في القسم الثالث، يخضع نمو الناتج المحلي الإجمالي حسب تابع الإنتاج كوب-دوغلاس إلى نمو رأس المال (K)، (L)، A (تكنولوجيا). وباستخدام نظام حساب النمو، يمكن تحديد مصادر النمو. وتقدم قاعدة بيانات الاقتصاد الكلية مجموعة البيانات لنمو رأس المال (K)، (L)، A (تكنولوجيا). ويصنف كذلك رأس المال في بلد ما من حيث عدم توفر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ورأس مال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتشمل حصص رأس المال لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحصص التي تغطي السلع والمنتجات ذات الصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ولذلك، فإن الحصة الكبرى من نمو رأس المال لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تعني

نموا ناجما عن رأس المال مع كثافة أعلى لأنشطة البحث والتطوير والسلع ذات أعلى قيمة مضافة. وبطريقة مماثلة، يتم تقسيم حصص العمل إلى مجموعتين: كمية العمل وتكوين اليد العاملة. ويمثل نمو كمية العمل النمو الاقتصادي الناجم عن التغير في إجمالي المخزون من العمل. ويفسر التغيير في تكوين العمل نمو الاقتصاد (GDP) الناجم عن التغيرات التي طرأت على مهارات العمل (مستوى التعليم). وعلى المدى النهائي في حساب النمو هو نمو التكنولوجيا (إجمالي إنتاجية العوامل، TFP) الذي هو جزء من النمو الاقتصادي الذي لا يمكن تفسيره لا من حيث تغيير في رأس المال ولا تغيير في حصص الأوراق المالية. وباختصار، يمكن كتابة معادلة حساب النمو على النحو التالي:

نمو الناتج المحلي الإجمالي = نمو رأس المال + نمو العمل + نمو التكنولوجيا (TFP)

نمو الناتج المحلي الإجمالي = النمو من غير رأس مال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات + نمو رأس مال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات + نموكمية العمل + نموتكوين العمل + نمو التكنولوجيا (TFP)

وباستخدام مجموعة البيانات بين عامي 1990 و 2013 التي تم استردادها من قاعدة بيانات إجمالي الاقتصاد، وصفت نتيجة مخطط حساب النمو لأربعة مجموعات البلدان في الشكل 5.4. ووفقا للشكل 5.4، فإن النمو من غير رأس مال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هو المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي في جميع مجموعات البلدان التي تتراوح مساهمتها في النمو ما بين 36.2٪ و 43.9٪. ومتوسط مجموعة منظمة التعاون الإسلامي هو 39.8٪، وهو أقل من متوسط البلدان النامية الأخرى والمتوسط العالمي. ويساهم نمو رأس المال لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات إسهاما في النمو الاقتصادي ضمن نطاق 14.6٪ و 21.7٪. ويلاحظ أن أعلى معدل لمساهمة رأس مال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في النمو الاقتصادي يوجد في مجموعة الدول المتقدمة بنسبة 21.7٪. واحتل متوسط مجموعة منظمة التعاون الإسلامي المرتبة الدنيا بين أربع مجموعات للبلدان التي يفسر فيها نمو رأس المال لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بفقط 14.6٪ من النمو الاقتصادي.

لا زالت **إنتاجية العمل** المنخفضة واحدة من أكبر التحديات التي تواجهها البلدان الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي. فتعزيز وتشجيع ثقافة التعلم مدى الحياة، وتعزيز المهارات، وبالتالي الإنتاجية من خلال وضع إطار سياسي تمكيني هي جميعها تدابير ضرورية وجب اتخاذها من قبل الدول الأعضاء. وينبغي أن تركز سياسات العمل الوطنية على ضمان جودة التدريب، وإصدار شهادات للعمال ذوو المهارات، وإعطاء حوافز لأرباب العمل لتدريب قواها العاملة من خلال استهداف العمال ذوي المهارات المنخفضة، وتنفيذ وتطبيق سياسات ومعايير العمل الدولية والاستثمار في البحث والتطوير.

الشكل 5.4: حسابات النمو: مصادر النمو الاقتصادي، 1990-2013

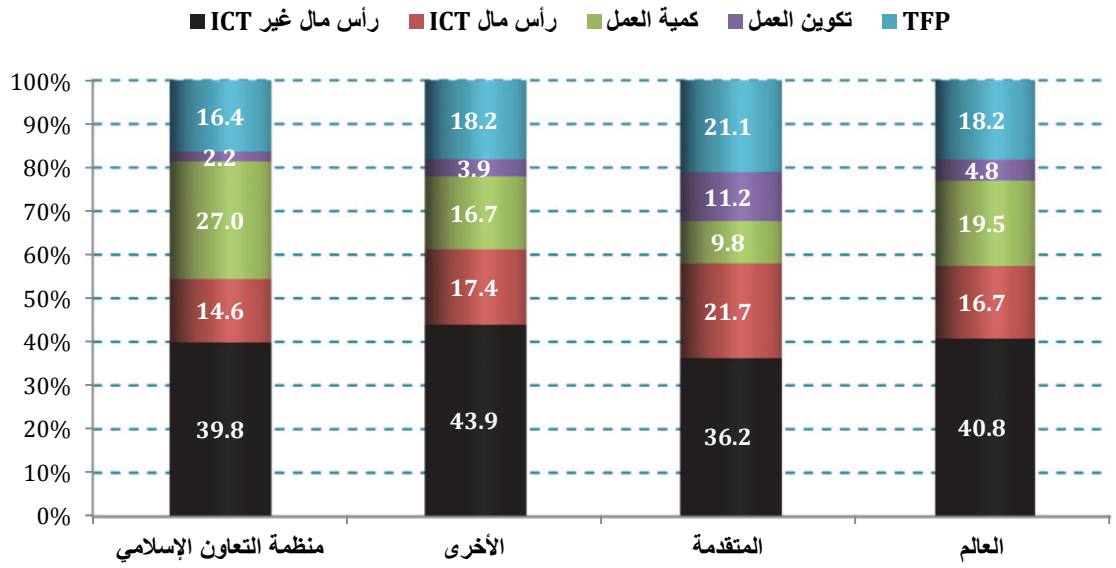

المصدر: حسابات موظفي مركز أنقرة من قاعدة بيانات إجمالي الاقتصاد. البيانات المتاحة ل 37 دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي ومجموع 122 بلدا.

ونمو كمية العمل هو العامل الرئيسي الثاني الذي يفسر النمو الاقتصادي في مجموعة منظمة التعاون الإسلامي مع متوسط معدل الاشتراكات 27٪. ومع أعلى معدل لنمو السكان بين المجموعات الأربع، تشرح الزيادة في كمية العمل في مجموعة منظمة التعاون الإسلامي الجزء الأكبر من النمو الاقتصادي (27٪) مقارنة مع المتوسط العالمي (19.5٪). وفي البلدان النامية الأخرى، سجل المتوسط 16.7٪. وفي المقابل، وفي البلدان المتقدمة، يبلغ نمو كمية العمل بفقط 9.8٪ من النمو الاقتصادي خلال الفترة بأكملها. ومع ذلك، وفي البلدان المتقدمة، فإن نمو تكوين اليد العاملة (تحسين المهارات في العمل) هو المسؤول عن 11.2٪ من النمو الاقتصادي. وتشهد متوسطات مساهمة تكوين اليد العاملة في مجموعة منظمة التعاون الإسلامي نسبة 2.2٪ وفي البلدان النامية الأخرى نسبة 3.9٪. وبعبارة أخرى، فإن هذه الدول لديها بعض المشاكل المرتبطة بالتعليم الرسمي والتدريب المهني التي تتطلب اهتماما لرفع مستوى مهارات عمالها.

وأخيرا، يساهم نمو TFP بنسبة 16.4٪ في النمو الاقتصادي في مجموعة منظمة التعاون الإسلامي، في حين أن المتوسط العالمي ومتوسط البلدان النامية الأخرى هو 18.2٪. وفي البلدان المتقدمة، يقدم نمو TFP أعلى مساهمة إلى النمو الاقتصادي (21.1٪) بالمقارنة مع المجموعات الأخرى. وهذا ليس من المستغرب بما أن مساهمة تكوين اليد العاملة ورأس المال لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي الأعلى في البلدان المتقدمة.

2.4 القدرة التنافسية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

وكما نوقشت في القسم الثالث، فإن الإنتاجية هي عنصر هام من عناصر القدرة التنافسية. ومع ذلك، ترتبط القدرة التنافسية مع مجموعة واسعة من المؤشرات تتراوح من البنية التحتية إلى الحواجز القانونية. وفي هذا القسم، يتم تحليل اثنين من مؤشرات القدرة التنافسية المعترف بها دوليا لمجموعات البلدان الأربعة.

وتم تطوير مؤشر القدرة التنافسية العالمية (GCI) من قبل المنتدى الاقتصادي العالمي. ويغطي المؤشر 114 مؤشرا تحت 12 عمودا وهي "المؤسسات والبنية التحتية وبيئة الاقتصاد الكلي والصحة والتعليم الابتدائي والتعليم العالي والتدريب وكفاءة سوق السلع، وكفاءة سوق العمل، وتطوير السوق المالية والجاهزية التكنولوجية، وحجم السوق، وتطور الأعمال والابتكار". ويصف (GCI) للمنتدى الاقتصادي العالمي القدرة التنافسية بأنها "مجموعة من العوامل والسياسات والمؤسسات التي تحدد مستوى الإنتاجية لبلد ما مع مراعاة مستواه للتنمية". ويأخذ GCI القيم من 1 إلى 7، حيث يشير 1 إلى أسوأ درجة ويمثل 7 أفضل درجة.

ويعرض الشكل 6.4-أ متوسط درجات GCI لمجموعات البلدان الأربعة بين عامي 2006 و 2013. وسجل متوسط درجات GCI تغييرات صغيرة في جميع مجموعات البلدان في فترة معينة. وعلى الرغم من وجود أصغر متوسط لدرجة GCI ل 3.90 في عام 2013، فقد زاد رصيد مجموعة منظمة التعاون الإسلامي من 3.85 في 2006. وهذا التغيير يتوافق مع زيادة 1.31٪ في المتوسط لمنظمة التعاون الإسلامي بين عامي 2006 و 2013. وتحسنت أيضا درجات GCI في البلدان النامية الأخرى بنسبة 0.84٪ بين عامي 2006 و 2013 (من 3.95 إلى 3،99).

ومع ذلك، انخفض متوسط درجة GCI للدول المتقدمة ومتوسط درجة GCI للعالم على حد سواء بنسبة 1.33٪ و 1.02٪، مما يعني تدهور قدرتهما التنافسية. وأخيرا، يبين الشكل 6.4-ب الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي الأكثر تنافسية في عام 2013 وفقا لدرجات GCI. واحتلت قطر المرتبة الأولى ب 5.24 والإمارات العربية المتحدة المرتبة الثانية ب 5.11. تليها ماليزيا وبروناي مع 5.03 و 4.95 على التوالي.

الشكل6.4

(أ) مؤشر التنافسية العالمية، 2006-2013

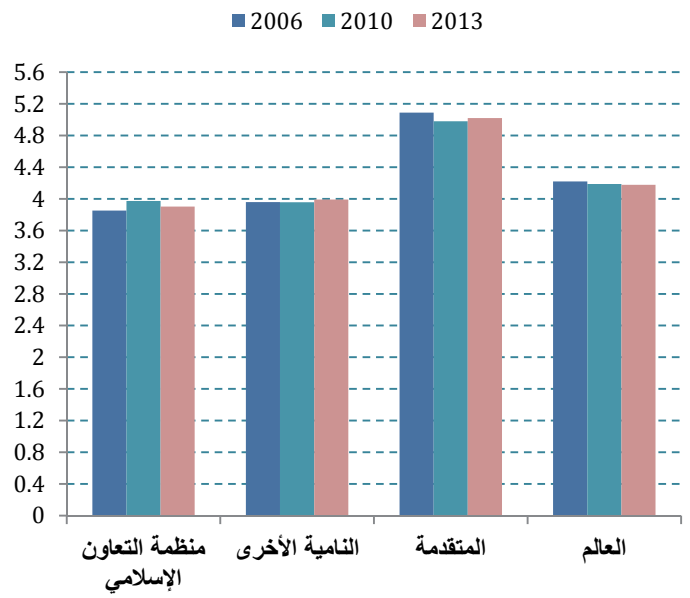

(ب) أفضل أداء للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في عام 2013 في GCI

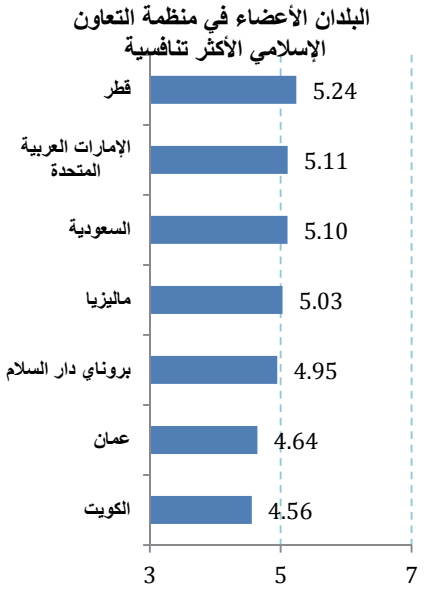

المصدر: حسابات موظفي مركز أنقرة من قاعدة بيانات المنتدى الاقتصادي العالمي للتنافسية العالمية التي تحتوي على بيانات عن 42 دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي ومجموع 147 بلدا.

ويتم تأكيد العلاقة الإيجابية بين القدرة التنافسية ونمو الناتج المحلي الإجمالي في الشكل 7.4 باستخدام مجموعة من البيانات عن 148 بلد خلال الفترة 2012-2013. وتراجعت بيانات النمو في GCI عن بيانات نمو الناتج المحلي الإجمالي. وأظهر تحليل التراجع أن زيادة بنسبة 10٪ في GCI تؤدي إلى زيادة بنسبة 3٪ في نمو الناتج المحلي الإجمالي. وبالتالي، فمن المرجح أن سياسات تعزيز القدرة التنافسية تدعم النمو الاقتصادي في كل من البلدان النامية والمتقدمة.

ومؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (EDBI) هو مؤشر آخر يمكن استخدامه لتقييم القدرة التنافسية لبلد ما على الصعيد الدولي. وتم تطوير EDBI من قبل البنك الدولي الذي يرتب البلدان من 1 إلى 183 (في عام 2012)، مع الرقم 1 يشير إلى الأفضل. وتشير الرتبة العالية (رتبة عددية منخفضة) إلى أن البيئة التنظيمية مواتية لعملية تجارية.

الشكل7.4: مؤشر التنافسية العالمي مقابل نمو الناتج المحلي الإجمالي في العالم

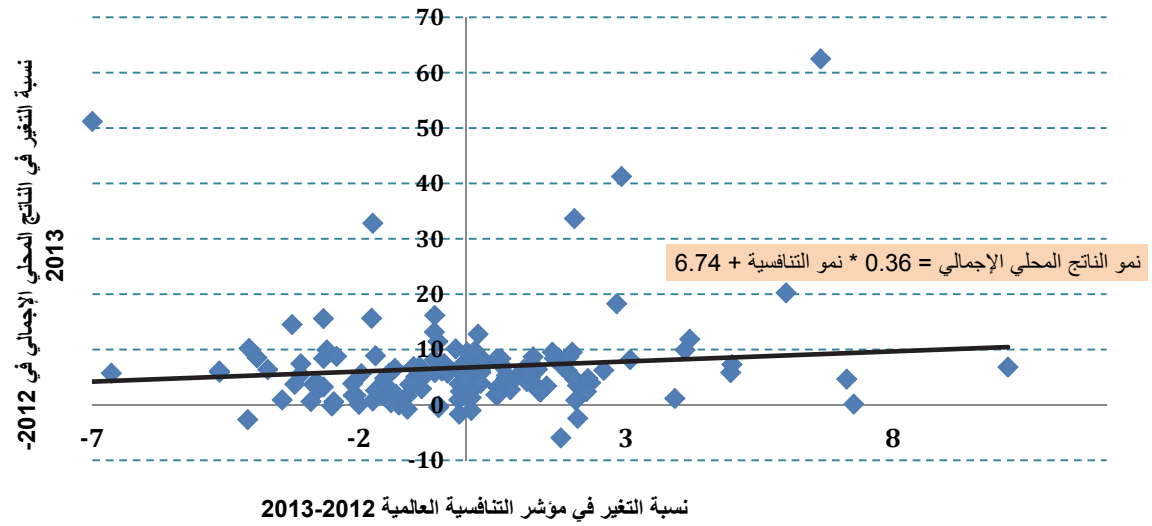

المصدر: حسابات موظفي مركز أنقرة من قاعدة بيانات المنتدى الاقتصادي العالمي للتنافسية العالمية.

ويهدف مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال إلى قياس اللوائح التي تؤثر مباشرة في الأعمال ولا يقيس مباشرة ظروف عامة مثل قرب البلد من الأسواق الكبيرة، ونوعية البنية الأساسية، والتضخم، أو الجريمة. ويستند ترتيب البلد على المتوسط على عشرة مؤشرات فرعية، وهي:

1. بدء عمل تجاري - الإجراءات والوقت والتكلفة والحد الأدنى من رأس المال لفتح عمل تجاري جديد.
2. التعامل مع تراخيص البناء - الإجراءات والوقت والتكلفة اللازمة لبناء مستودع.
3. الحصول على الكهرباء - الإجراءات والوقت والتكلفة اللازمة لعمل تجاري للحصول على اتصال دائم للكهرباء لمستودع شيد حديثا؛
4. تسجيل الملكية - الإجراءات والوقت والتكلفة اللازمة لتسجيل العقارات التجارية.

5. الحصول على الائتمان - مؤشر قوة الحقوق القانونية، ومؤشر عمق المعلومات الائتمانية؛

6. حماية المستثمرين - مؤشرات على مدى الكشف، ومدى مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة وسهولة دعاوى المساهمين.

7. دفع الضرائب - عدد الضرائب المدفوعة، عدد الساعات في السنة التي أنفقت في إعداد الإقرارات الضريبية والضرائب المستحقة الإجمالية كنسبة من إجمالي الأرباح.

8. التجارة عبر الحدود - عدد الوثائق والتكلفة والوقت اللازم للتصدير والاستيراد؛

9. تنفيذ العقود - الإجراءات والوقت والتكلفة اللازمة لإنفاذ عقد الديون؛

10. تسوية حالات الإعسار - الوقت والتكلفة ومعدل الانتعاش (٪) تحت دعوى الإفلاس.

ويعرض الشكل 8.4-أ متوسط درجات EDBI لمجموعات البلدان الأربعة بين عامي 2011 و 2014. وقد لوحظت تغييرات صغيرة فقط في متوسط درجات EDBI لمجموعات البلدان. وانخفض متوسط البلدان النامية الأخرى والمتوسط العالمي لEDBI بين عامي 2011 و 2012 مما يشير إلى تحسن في ممارسة بيئة الأعمال. ومع ذلك، ارتفع متوسط مجموعة منظمة التعاون الإسلامي ارتفاعا من 120.4 في 2011 إلى 121.8 في عام 2012، وفي المتوسط، أصبحت ممارسة الأعمال التجارية في اقتصادات منظمة التعاون الإسلامي أكثر صعوبة. وبطريقة مماثلة، سواء في عام 2013 و 2014 واصل متوسط مجموعة منظمة التعاون الإسلامي الارتفاع مما يعني تراجع قدرتها التنافسية.

ففي البلدان النامية الأخرى، انخفض معدل EDBI من 102.5 في 2011 إلى 101.5 في 2012. وانخفض متوسط معدل البلدان النامية الأخرى من 101.9 في 2013 إلى 101.6 في 2014. وانخفض المتوسط العالمي أيضا من 93 في 2011 إلى 92.5 في 2012. وفي عام 2013 و 2014، تم قياس المعدل العالمي ب 95. وفي عام 2014، ومن بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، كانت ماليزيا والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية أكثر دول صديقة لبيئة الأعمال، تليها البحرين وعمان وقطر (الشكل 8.4-ب).

ففي البلدان النامية الأخرى، انخفض معدل EDBI من 102.5 في 2011 إلى 101.5 في 2012. وانخفض متوسط معدل البلدان النامية الأخرى من 101.9 في 2013 إلى 101.6 في 2014. وانخفض المتوسط العالمي أيضا من 93 في 2011 إلى 92.5 في 2012. وفي عام 2013 و 2014، تم قياس المعدل العالمي ب 95. وفي عام 2014، ومن بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، كانت ماليزيا والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية أكثر دول صديقة لبيئة الأعمال، تليها البحرين وعمان وقطر (الشكل 8.4-ب).

الشكل8.4

(أ) سهولة ممارسة أنشطة الأعمال، 2011-2012

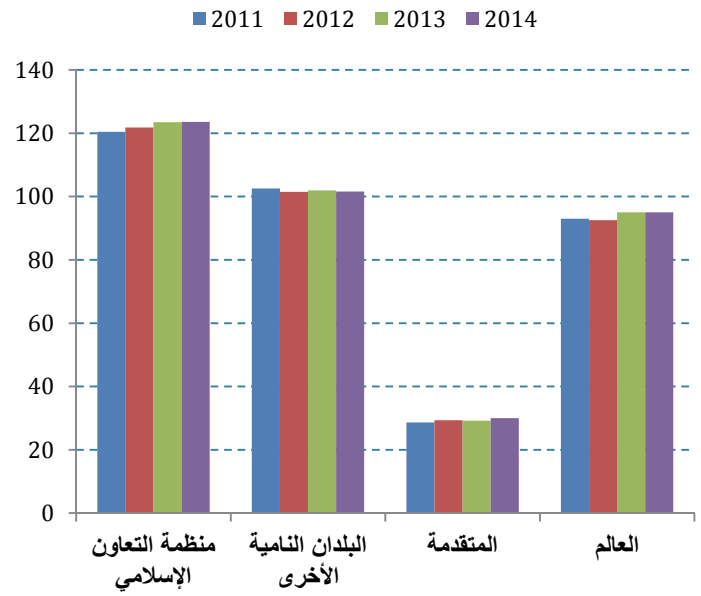

(ب) البلدان الأوائل لمنظمة التعاون الإسلامي من حيث الأداء في مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2012

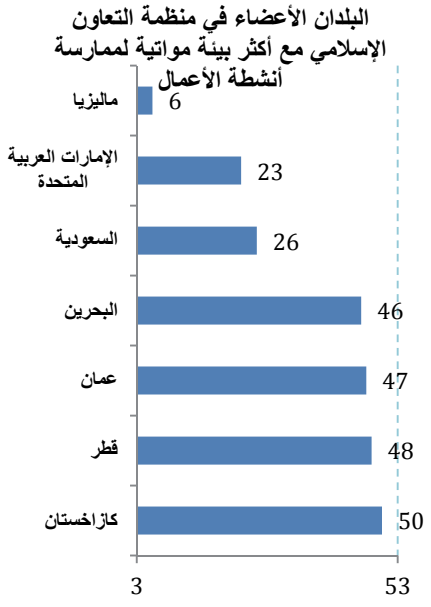

المصدر: حسابات موظفي مركز أنقرة من قاعدة بيانات البنك الدولي في سهولة ممارسة أنشطة الأعمال التي تتوفر على بيانات عن 57 دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي ومجموع ل 214. ملاحظة: مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (1: الأسهل، 183: الأصعب).

وكما هو موضح في الشكلين 6.4-ب والشكل 8.4-ب، صنفت قطر والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وماليزيا وعمان البلدان الأعضاء الخمسة في منظمة التعاون الإسلامي كأكبر سبعة دول أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي سواء من حيث درجات GCI وEDBI. وبالتالي، فإن هذه البلدان الخمسة هي اقتصادات تنافسية للغاية مستقلة عن كيفية قياس قدرتها التنافسية. وهذا يكشف على أن مختلف مؤشرات القدرة التنافسية التي هي على أساس منهجيات مختلفة قد أعطت رسالة مشابهة. وبالتالي، فإن جهود صانعي السياسات لتحسين القدرة التنافسية تحمل نتائج إيجابية تجعل من بلدانهم أكثر قدرة على المنافسة، والتي تنتقل بهم في نهاية المطاف إلى مستوى أعلى للمعيشة.

تعزيز الإنتاجية والقدرة التنافسية

القدرة التنافسية هي انعكاس الظروف العامة بما في ذلك المؤسسات والسياسات والعوامل التي لها تأثير على مستوى الإنتاجية. في حين أن مستوى الإنتاجية هو أمر بالغ الأهمية في تحديد عوائد الاستثمارات، تجلب العائدات المرتفعة للاستثمارات معدلات نمو مرتفعة. وبالتالي، من المتوقع أن تولد الاقتصادات الأكثر تنافسية ذات مستويات إنتاجية عليا مستويات دخل مرتفعة لمواطنيها. فمن المعروف أن الإنتاجية هو المحدد الرئيسي للنمو الاقتصادي.

وتتطور البلدان وتصبح أكثر قدرة على المنافسة عندما تنتقل من الهيكل الاقتصادي القائم على العامل إلى الهيكل الاقتصادي القائم على الابتكار. ويمكن للبلدان الوفيرة بالموارد الطبيعية واليد العاملة غير الماهرة أن تتنافس فقط على أساس الأسعار. وعندما تصبح أكثر كفاءة في عمليات الإنتاج، يمكن تحسين نوعية السلع وتصبح أكثر تطورا مع تكنولوجيات وسيطة وقوى عاملة ماهرة نسبيا. وهذا يزيد من قدرتها التنافسية على أساس الجودة، فضلا عن الأسعار. ومن ناحية أخرى، يمكن أن تتنافس البلدان ذات قدرات ابتكارية، بمنتجات جديدة ومبتكرة، لكنها تتطلب استثمارا مستمرا في مجال البحث والابتكار للحفاظ على مستوى القدرة التنافسية.

وأيا كانت مستويات تنمية الاقتصادات التي وصلت إليها، فإنها تحتاج إلى استراتيجيات معينة للحفاظ على المستوى الحالي من القدرة التنافسية ولزيادة تحسينه. وفي كل مرحلة، فإن تنمية رأس المال البشري والاستثمار في البحث والتطوير هو أمر حاسم لتحسين القدرات القائمة. ومع ذلك، هذه ليست العوامل الحاسمة الوحيدة في تعزيز الإنتاجية. ومن أجل تحقيق كفاءة أعلى في عمليات الإنتاج، ينبغي أن تؤخذ في عين الاعتبار بعض العوامل

الأخرى التي لها تأثير على الإنتاجية الكلية. وفي هذا السياق، إذا كانت العوامل التي هي مفيدة للغاية لتحقيق الكفاءة في مجال الأعمال التجارية مثل المؤسسات، والبنية التحتية، والبيئة الاقتصادية، والقطاع المالي وسوق العمل ليست متطورة لتعزيز نمو الإنتاجية، فإن الاستثمارات في رأس المال البشري والبحوث والابتكار لن تسفر عن النتيجة المرجوة.

الشكل 1.5:

العوامل الحاسمة في تعزيز الإنتاجية والقدرة التنافسية

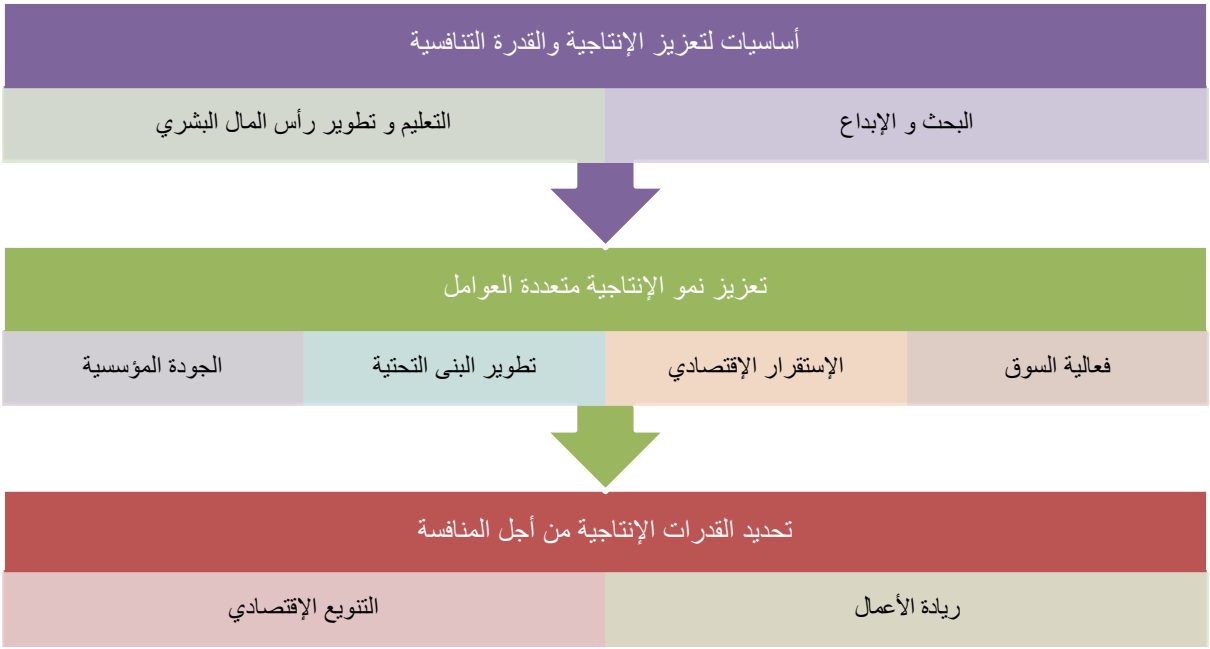

وبالتالي فإن الخطوة الحاسمة لتعزيز الإنتاجية هي في خلق بيئة تفضي إلى تحسين الإنتاجية. وتعتمد ظروف مثل هذه البيئة إلى حد كبير على خصائص البلد. ويمثل حجم السوق، والسكان، وإمكانات السوق والتواصل مع الاقتصادات المجاورة، وعامل الأوقاف وخصائصها بعضا من العوامل التي تؤثر على الإجراءات الواجب اتخاذها لتصبح البيئة مواتية لتحسين الإنتاجية على المستوى القطري. وعلى سبيل المثال، قد تختلف متطلبات التنمية وعمق القطاع المالي، من بلد إلى آخر تبعا لاحتياجات القطاع الخاص .

وحتى لو كانت البيئة مستعدة لتحسين الإنتاجية، فقد لا تركز الدول على الأنشطة "الملائمة" التي ستجلب تنافسية حقيقية ومزايا إنتاجية. ولهذا السبب، ينبغي على البلدان أن تسمح لعملية تحديد القدرات الإنتاجية من خلال دعم المشاريع والتنويع الاقتصادي. وستساعد أنشطة تنظيم المشاريع الحيوية في بيئة مواتية لنمو الإنتاجية (مع مؤسسات ذات نوعية جيدة، وبنية تحتية، واستقرار اقتصادي وكفاءة الأسواق) البلدان على إيجاد إمكانياتهم الحقيقية. وستساعد عملية التنويع الاقتصادي بدعم من الحكومات وريادة الأعمال الديناميكية البلدان في النهاية على تحديد قدراتها الإنتاجية للتنافسية.

ويقودنا هذا المنطق إلى نهج ثلاث خطوات في مناقشة قضية تعزيز الإنتاجية والقدرة التنافسية، حيث يبين الشكل 1.5 جميع العوامل التي تعتبر في هذا التقرير حاسمة. فكل العوامل المذكورة في المخطط هي بالتأكيد

مترابطة وتعتمد اعتمادا جيدا على بعضها البعض. وبالتالي، فإنه لا يدل على منهج خطوة-خطوة في تعزيز الإنتاجية والقدرة التنافسية. وعلى سبيل المثال، يمكن إشراك الدول في الأنشطة التي تعزز تطوير رأس المال البشري، والجودة المؤسسية والتنويع الاقتصادي في نفس الوقت، ولكن الغرض من هذا المسعى هو تحسين ظروف القوى العاملة الأفضل تعليما لتحديد ومن ثم الانخراط في الأنشطة الإنتاجية الجديدة التي يمكن أن تعزز الإنتاجية الإجمالية في البلد. ولهذا السبب، ما هو منصوص عليه في الشكل 1.5 هو لمجرد إرشادنا على الأهمية النسبية للعوامل في عملية التنمية الاقتصادية .

وفي هذا السياق، تم تنظيم هذا القسم على النحو التالي: يتناول القسم الفرعي 1.5 العوامل الأساسية التي تم تحديدها على أنها حاسمة لتعزيز الإنتاجية والقدرة التنافسية، والتي هي التعليم وتنمية رأس المال البشري والبحوث والابتكار. ويتناول القسم الفرعي 2.5 العوامل التي هي ضرورية لخلق بيئة مواتية لنمو الإنتاجية المتعددة العوامل. وتشمل هذه الجودة المؤسسية، وتطوير البنية التحتية، والاستقرار الاقتصادي وكفاءة السوق. وأخيرا، يتم مناقشة مكونين رئيسيين من عملية تحديد القدرات الإنتاجية، وهما التنويع الاقتصادي وريادة الأعمال، في القسم الفرعي 3.5.

1.5 أساسيات لتعزيز الإنتاجية والقدرة التنافسية

هناك سؤالين مهمين يحددان من يجعل بعض البلدان غنية والأخرى فقيرة، وهما: ما الذي يحدد معدل نمو الاقتصاد على المدى الطويل؟ وكيف يمكن أن يتأثر من خلال التدابير السياسية؟. فمن الناحية الفنية، تعتمد وظيفة الإنتاج القياسية على المبلغ الإجمالي من العمالة ورأس المال والإنتاجية الإجمالية لهذه العوامل. وعلى النحو المبين في القسم الثالث، وباستخدام دالة الإنتاج الأكثر استخداما في الأدب، يمكن أن توصف دالة الإنتاج لكوب دوغلاس، $Y_t = A_t K_t^{\alpha} L_t^{1-\alpha}$، حيث Y_t هو الناتج الإجمالي، K_t, هو رأس المال، L_t هو العمل و A_t الإنتاجية الإجمالية في السنة t . وترفع الزيادة في A_t من إنتاجية عوامل أخرى وتسمى عادة باسم إجمالي إنتاجية العوامل أو الإنتاجية متعددة العوامل. وتؤدي الزيادة في A_t إلى زيادة الانتاج حيث أنها تزيد من قدرات عوامل الإنتاج الأخرى لإنتاج وحدة من الناتج مع كميات أقل من الأيدي العاملة ورأس المال.

ويتم تحديد النمو على المدى الطويل من مستوى التقدم التكنولوجي، لأن النمو لا يمكن أن يستمر مع زيادات في رأس المال لكل عامل أو زيادة في عدد العمال. ومن أجل توسيع الكفاءة التي يستخدم الاقتصاد مدخلاتها، ينبغي تحسين القدرات الإنتاجية لكل عوامل الإنتاج. وفي هذا السياق، من أجل تحسين مستوى إنتاجية اليد العاملة، يجب تطوير قدرات القوى العاملة من خلال زيادة مهاراتهم ومعارفهم. ويمكن تحقيق ذلك من خلال تنمية رأس المال البشري والتعليم الجيد. وقد تنعكس إنتاجية العمل المرتفع على الأسعار، واستقرار العمل، والرضا الوظيفي أو فرص العمل عبر الوظائف أو الصناعات. ومن ناحية أخرى، يمكن زيادة إنتاجية رأس المال من خلال التقدم التكنولوجي. وهذا يتطلب استثمارا في أنشطة البحث والتطوير لتعزيز الابتكار في التكنولوجيات الجديدة والعمليات ولزيادة إنتاجية الشركات. ويمكن أن تنعكس إنتاجية الشركات، بالإضافة إلى الناتج لكل عامل، في حصتها في

السوق وأداء الصادرات. وقد تكون الفوائد الإجمالية لليد العاملة المرتفعة وإنتاجية الشركات واضحة في زيادة القدرة التنافسية والتشغيل أو في تحول العمل من قطاعات ذات إنتاجية منخفضة إلى قطاعات ذات إنتاجية عالية.

وفي هذا السياق، تعتبر تنمية رأس المال البشري والابتكار التكنولوجي العوامل الأساسية في تعزيز الإنتاجية والقدرة التنافسية. ووفقا لذلك، يحقق هذا القسم الفرعي حول دور التعليم والبحث والابتكار في تعزيز القدرات الإنتاجية وتحسين القدرة التنافسية.

1.1.5 التعليم وتنمية رأس المال البشري

التعليم الرسمي هو دور أساسي للغاية لتحسين القدرة الإنتاجية لمجتمع ما. ويحسن التعليم الجيد عمليات الإنتاج بعدة طرق. فالعمال المتعلمين، أو المهرة، هم قادرون على أداء المهام المعقدة، وبالتالي المساهمة في إنتاج منتجات أكثر تطورا من الناحية التكنولوجية. وخاصة في البلدان النامية، حيث يرفع العمال المهرة من الطاقة الاستيعابية للبلد من خلال الحصول على المعرفة الخارجية والتكنولوجيا، وهو أمر ذو أهمية حاسمة في نجاح التنويع الاقتصادي والتنمية.

وتعتبر قوة العمل المؤهلة، وتسمى أيضا رأس المال البشري، حاسمة لتحسين القدرات الإنتاجية. ويستخدم رأس المال البشري للإشارة إلى المعرفة والقدرات المتجسدة في الأشخاص الذي يمكن استخدامه لتطوير تقنيات الإنتاج والمساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ويستخدم مصطلح "رأس المال البشري"، لأنه لا يمكن فصل الأشخاص عن المعرفة أو المهارات اللازمة بالطريقة التي يمكن فصلها عن أصولهم المالية والمادية. جنبا إلى جنب مع رأس المال المادي، فإن مخزون رأس المال البشري هو واحد من عوامل الإنتاج في تحديد الازدهار الاقتصادي والتقدم، مع مخزون رأس مل بشري يلعب دورا مهما في تحديد القدرة على استيعاب معارف وتكنولوجيات جديدة، وبالتالي زيادة إنتاجية العمل (Mankiw et al., 1992). وبدوره، يشكل نمو الإنتاجية عاملا رئيسيا في تعزيز النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

الشكل 2.5

إنتاجية العمل والتعليم المدرسي

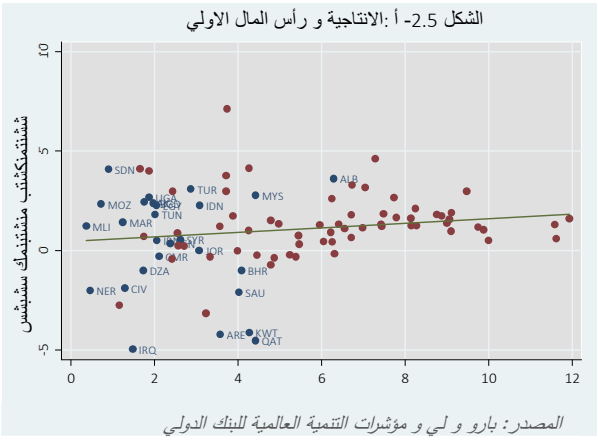

المصدر: بارو و لي و مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي

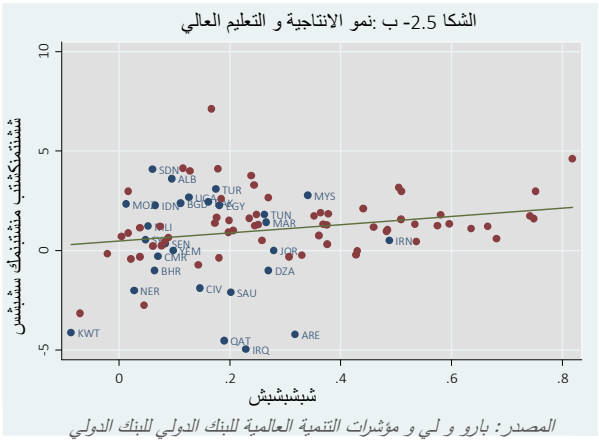

المصدر: بارو و لي و مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي للبنك الدولي

ومن المسلم به أيضا دور التعليم في زيادة إنتاجية وكفاءة القوى العاملة من خلال زيادة المخزون المعرفي للقدرة البشرية المنتجة اقتصاديا. ويظهر استطلاع من النتائج التجريبية التي أجراها سيانيسي وفان رينين (2000) أن الزيادة الإجمالية ب 1٪ في معدلات الالتحاق بالمدارس تؤدي إلى زيادة في نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد بين 1٪ و 3٪. وتؤدي سنة إضافية من التعليم الثانوي إلى أكثر من زيادة بنسبة 1٪ في النمو الاقتصادي في كل عام. ووجد جورجينسون وآخرون. (2005) أن الزيادة في استخدام العمال ذوو تعليم جامعي يساهم إلى حد كبير في زيادة نمو الإنتاجية في الولايات المتحدة منذ عام 1995. ويزيد رأس المال البشري المتراكم من خلال العمل والتدريب (OTJT)، خصوصا للعمال من ذوي المؤهلات المنخفضة، من الإنتاجية على مستوى الشركة. OTJT هو أيضا مصدر مباشر لابتكار للشركات التي تعزز قدرتها التنافسية على المدى الطويل (Blundell et al., 1999). وباستخدام بيانات بلجيكا من 1997-2006 ، اختتم كونينجز وفانورميلنجين (2011) بأن زيادة الإنتاجية بنسبة 1.4٪ -1.8٪ استجابة لزيادة قدرها 10 نقطة مئوية في حصة العمال المدربين.

ففي الشكل 2.5-أ، تقاس السحابة البسيطة من النقط للمستويات الأولية لرأس المال البشري والنمو اللاحق في إنتاجية العمل، بنمو متوسط الدخل للعامل الواحد خلال 1980-2010. والعلاقة الخام بين هذين المتغيرين هي إيجابية بشكل واضح، مما يشير إلى أن الاقتصادات مع الأسهم الأولية الكبيرة لرأس المال البشري تميل إلى إظهار نمو إنتاجية أعلى، ومع حفظ العوامل الأخرى ثابتة. ويبين الشكل 2.5-ب أن الزيادة في التعليم العالي ترتبط بشكل إيجابي مع نمو الإنتاجية. وفي الواقع، هناك جدل كبير في الأدبيات حول ما إذا كان مستوى سنوات الدراسة أو التغيير في سنوات الدراسة هو عامل أكثر أهمية للنمو الاقتصادي. وقد قيل أيضا في الأدب أن التعليم مهم في تسهيل البحث والتنمية ونشر التكنولوجيات حيث أن المراحل الأولى من التعليم مهمة للتقليد، والتعليم العالي مهم للابتكار (Vandenbussche, et al., 2006) .

ولتطوير رأس المال البشري، فإن الشرط الأساسي ليس فقط لزيادة الوصول والمشاركة في التعليم، ولكن أيضا لتحسين تقدم وجودة التعليم. وشهدت دول منظمة التعاون الإسلامي تقدما كبيرا في تحسين المشاركة في التعليم على مدى العقود الأربعة الماضية. ويقارن الشكل 3.5 نسب الالتحاق بالمدارس فيما يتعلق بالمستويات التي بلغتها في السنوات 1970 و 2010، على التوالي، وفي بلدان مختارة في منظمة التعاون الإسلامي. وقبل أربعة عقود، لم يكن لحصة كبيرة من القوى العاملة أي تعليم مدرسي على الإطلاق، ولا سيما في البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى. وفي بعض البلدان، بما فيها بوركينا فاسو وساحل العاج ومالي والنيجر والسنغال، كانت هذه النسبة أكثر من 80٪ حتى وصلت إلى 99٪. وكانت لدى بلدان آسيا الوسطى صورة أكثر ملاءمة من حيث المواظبة على الدراسة، تلتها دول جنوب شرق آسيا مثل إندونيسيا وماليزيا. ومقارنة بمستوى الإنجازات التي تحققت في المشاركة في المدرسة الثانوية بين جميع دول منظمة التعاون الإسلامي، كانت اليمن ذات أدنى حصة في عام 1970 مع 0.04٪ فقط، وكانت طاجيكستان الأعلى مع 36٪ .

الشكل 3.5

نسب التمدرس في دول منظمة التعاون الإسلامي، 1970 مقابل 2010

المصدر: بارو و لي (2013)

ولقد تغيرت هذه الصورة بشكل كبير خلال العقود الأربعة الماضية. فقد تقلصت حصة السكان الذين لم يلتحقوا بالمدارس بشكل كبير في العديد من دول منظمة التعاون الإسلامي. وحققت معظم بلدان آسيا الوسطى والخليج وجنوب شرق آسيا معدلات مشاركة عالية في مستوى التعليم الثانوي والجامعي وأحرزت معظم البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى تقدما جيدا في زيادة المشاركة إلى المدارس الابتدائية. ومقارنة مرة أخرى مع مستوى الإنجازات التي تحققت في مشاركة المدرسة الثانوية بين جميع دول منظمة التعاون الإسلامي في عام 2010، كانت للموزامبيق ذات أدنى مشاركة مع 3٪ وحققت طاجيكستان مستوى المشاركة ب 83٪. وهذا يدل على تناقضات كبيرة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي فيما يتعلق بمشاركة المدارس والإنجازات التعليمية.

وقد لوحظ أنه على الرغم من أن العديد من البلدان حققت تقدما كبيرا على مدى العقود الأربعة الماضية، إلا أن الفوارق لا تزال بين البلدان. وعلاوة على ذلك، مهما كانت المكاسب التي تحققت في الحصول على التعليم، ينبغي دعم ذلك مع تحسن مواز في الجودة. ففقط مع تعليم ذو جودة جيدة، يمكن للقدرات الإنتاجية للأشخاص أن تزيد. ومع ذلك، فإن قياس ومقارنة نوعية التعليم في جميع أنحاء العالم ليست بالمهمة السهلة. ويعتبر البرنامج المستمر من قبل OECD ، والمعروف باسم البرنامج الدولي لتقييم الطلبة (PISA)، هو واحد من أهم الدراسات التي

أجريت لقياس جودة التعليم[1]. وعلى الرغم من أن عدد دول منظمة التعاون الإسلامي المدرجة في البرنامج هي محدودة، فإنها توفر فرصة للمقارنة بين نوعية التعليم في تنمية رأس المال البشري في دول منظمة التعاون الإسلامي مع البلدان الأخرى.

الجدول 1.5: مقارنة الأداء من حيث التعليم في بلدان مختارة

	الرياضيات		القراءة		العلوم	
	متوسط العلامة	التغير السنوي	متوسط العلامة	التغير السنوي	متوسط العلامة	التغير السنوي
OECD	494	-0.3	496	0.3	501	0.5
سنغافورة	573	3.8	542	5.4	551	3.3
كوريا	554	1.1	536	0.9	538	2.6
اليابان	536	0.4	538	1.5	547	2.6
سويسرا	531	0.6	509	1	515	0.6
المانيا	514	1.4	508	1.8	524	1.4
المملكة المتحدة	494	-0.3	499	0.7	514	-0.1
الولايات المتحدة	481	0.3	498	-0.3	497	1.4
السويد	478	-3.3	483	-2.8	485	-3.1
اليونان	453	1.1	477	0.5	467	-1.1
تركيا	**448**	**3.2**	**475**	**4.1**	**463**	**6.4**
رومانيا	445	4.9	438	1.1	439	3.4
بلغاريا	439	4.2	436	0.4	446	2
الإمارات العربية المتحدة	**434**	**NA**	**442**	**NA**	**448**	**NA**
كازخستان	**432**	**9**	**393**	**0.8**	**425**	**8.1**
تايلاند	427	1	441	1.1	444	3.9
تشيلي	423	1.9	441	3.1	445	1.1
ماليزيا	**421**	**8.1**	**398**	**-7.8**	**420**	**-1.4**
المكسيك	413	3.1	424	1.1	415	0.9
البانيا	**394**	**5.6**	**394**	**4.1**	**397**	**2.2**
البرازيل	391	4.1	410	1.2	405	2.3
الارجنتين	388	1.2	396	-1.6	406	2.4
تونس	**388**	**3.1**	**404**	**3.8**	**398**	**2.2**
الأردن	**386**	**0.2**	**399**	**-0.3**	**409**	**-2.1**
قطر	**376**	**9.2**	**388**	**12**	**384**	**5.4**
إندونيسيا	**375**	**0.7**	**396**	**2.3**	**382**	**-1.9**
بيرو	368	1	384	5.2	373	1.3

المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية. الدول و الاقتصاديات مرتبة تنازليا حسب متوسط الدرجة في الرياضيات في PISA 2012. التغيرات السنوية مقارنة مع 2009.

ويبين الجدول 1.5 متوسط أداء الطلاب في الرياضيات والقراءة والعلوم لتسعة دول في منظمة التعاون الإسلامي التي تشارك في دراسة PISA 2012 ل OECD، جنبا إلى جنب مع مقارنة لبعض الدول الأخرى. ويبلغ متوسط درجة بين دول منظمة التعاون الاقتصادي حوالي 500 نقطة والانحراف المعياري هو 100 نقطة. ويسجل حوالي ثلثي الطلاب في جميع أنحاء دول منظمة التعاون والتنمية ما بين 400 و 600 نقطة. ومن بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، كانت لدى تركيا والإمارات العربية المتحدة وكازاخستان وماليزيا متوسط أداء أعلى من 400.

[1] PISA هو تقييم موحد دوليا تم تطويره بشكل مشترك من قبل البلدان المشاركة ويدار على الأطفال الذين أعمارهم 15عاما في المدارس لاختبار الكفاءة العامة للأطفال في مواضيع القراءة و الرياضيت والعلوم. لرؤية المزيد من المعلومات حول البرنامج http://www.oecd.org/pisa/home

وكانت لدى ألبانيا وتونس والأردن وقطر واندونيسيا متوسط درجات أقل من 400 نقطة. وتقدم تركيا أعلى جودة للتعليم في دول منظمة التعاون الإسلامي لكنها لا تزال أقل من متوسط منظمة التعاون والتنمية. ومع ذلك، فإن التغيرات السنوية في متوسط الدرجات في بلدان منظمة التعاون الإسلامي هي من بين أعلى المعدلات. خاصة أن كازاخستان وماليزيا وقطر حسنت من نوعية التعليم إلى مستويات تصل إلى 12٪ سنويا منذ الاستطلاع السابق في عام 2009.

غير أنه من المقلق أن من بين الدول 65 أو الاقتصادات التي شملتها الدراسة، خمسة من بين أسوأ البلدان العشر من حيث الأداء على المقياس العالمي للقراءة هي الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي. وتحتل تركيا التي تمثل أفضل أداء للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي المرتبة 44. وتوضح العديد من الدراسات خطورة تحدي التعلم. فأكثر من 30٪ من الشباب المالي الذين تتراوح أعمارهم بين 15-19 سنة والذين أكملوا ست سنوات من التعليم لا يمكنهم قراءة جملة بسيطة. وفي باكستان، وجدت اختبارات الصف الثالث أن نصف الأطفال فقط يمكنهم الإجابة على الأسئلة الأساسية جدا للضرب (World Bank, 2011).

كما ذكر سابقا، فمن المسلم به أن هناك علاقة إيجابية بين جودة التعليم والإنتاجية. ويقارن الشكل 5.4 A الأداء في الرياضيات في عام 2012 مع متوسط إنتاجية العمل في عام 2012 للبلدان المشاركة الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ويقارن الشكل 5.4-ب التغيير السنوي في متوسط الدرجات في الرياضيات وتغير في نمو الإنتاجية بين عامي 2009 و 2012. ومن الواضح أن هناك علاقة إيجابية بين نوعية التعليم وإنتاجية العمل في دول منظمة التعاون الإسلامي. ولإنتاجية عالية وأداء اقتصادي أفضل، من المهم جدا تحسين نوعية التعليم .

الشكل4.5

جودة التعليم ونمو الإنتاجية

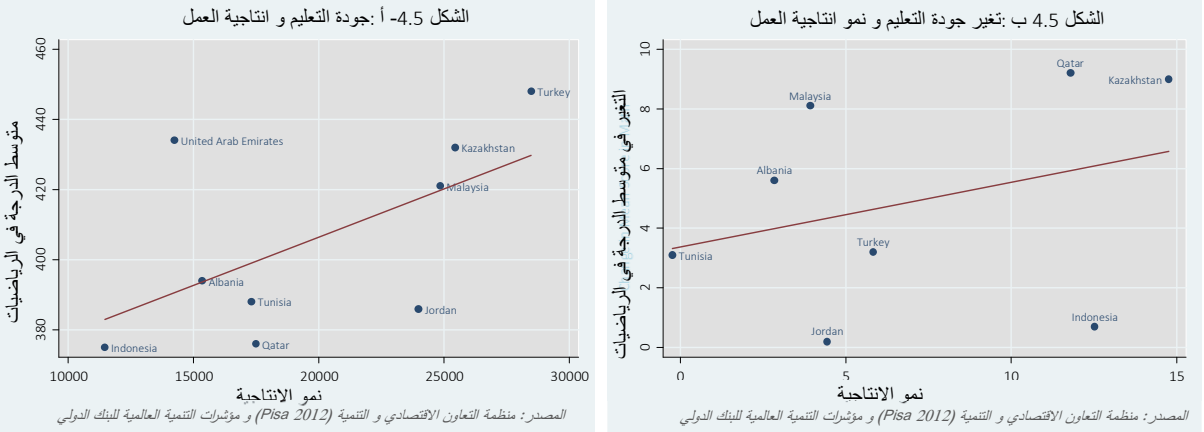

2.1.5 البحث والابتكار

القدرة على خلق ونشر وتطبيق المعرفة والتكنولوجيا هي عوامل حاسمة بالنسبة للشركات والدول لتزدهر بشكل متزايد في بيئة اقتصادية عالمية تنافسية. ويمكن تحقيق القدرة التنافسية بطريقتين، إما بتطوير منتجات جديدة (القدرة التنافسية التكنولوجية) أو تحسين الكفاءة وخفض تكاليف العمالة (القدرة التنافسية من حيث

التكلفة). وتتطلب القدرة التنافسية التكنولوجية استثمارات كبيرة في مجال البحث والابتكار. وتتأثر سلوكيات الشركات بشكل كبير وفقا لطبيعة المنافسة والبيئة المواتية لشركات القوى المنافسة لتصبح مبتكرة وتحقق مكاسب إنتاجية.

ومع ذلك، يتطلب الابتكار استثمارات كبيرة ومنظورا طويل الأجل. لذا، لا بد من تخصيص موارد متاحة للبحث والابتكار وفقا لاستراتيجيات وأولويات التنمية الوطنية. واليوم، تعتمد اقتصاديات المعرفة بشكل كبير على أنشطة البحث والتطوير والتقنيات المبتكرة للحفاظ على وضعها المنافس مقارنة بالبلدان الأخرى. ومن ناحية أخرى، قد تكون الفوائد المتوقعة للاستثمار في الأنشطة الابتكارية في البلدان المنخفضة الدخل مخيبة للآمال بسبب الظروف الإطار غير كافية. فإنشاء نظم سليمة ومستدامة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبناء جامعات على مستوى عالمي وتمويل البحوث االمتقدمة هي مساعي مكلفة. لذا، فمن الأهمية بمكان أن تخصص الموارد المتاحة بما يتماشى مع الاحتياجات والاستراتيجيات التنموية.

وبشكل عام، يشير الابتكار إلى خلق منتجات جديدة أو محسنة بشكل كبير، والعمليات، والمنظمات التي تضيف قيمة إلى المجتمع والأسواق والحكومات. فالعديد من التقنيات والعمليات هي تراكمية ومترابطة. فالنظام التعليمي والبنية التحتية البحثية وعمل أسواق رأس المال وتوافر تكنولوجيات المعلومات والاتصال هي بعض من العوامل

الشكل 5.5

الصناعات بناء على مصدر الإبتكار

الخارجية التي تؤثر على القدرات الابتكارية للشركات. ويحتاج الاستثمار إلى أن يكون متوازنا إلى حد ما في مجالات التعليم العالي والابتكار وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإلا فيمكن للنمو أن يتعثر على محمل الجد.

ويمكن للتقدم التكنولوجي أن يأتي من اعتماد المعرفة المتوفرة عالميا ("اللحاق بالركب") أو تطوير معارف جديدة. كلاهما ذات الصلة بدول منظمة التعاون الإسلامي، تبعا لحالة التنمية في كل صناعة لكل بلد. وتعتمد الصناعات ذات الابتكار على مستوى التنمية في كل بلد. وعلى النحو المبين في تيفين (2014)، تتوقف أنشطة الابتكار في كل صناعة على طبيعة الصناعة. ويهيمن على بعض الصناعات شركات مبتكرة كبيرة في حين أن الآخرين قد تهيمن عليها الشركات الأصغر حجما مع القدرة على توفير منتجات متخصصة. وفي الصناعات الأخرى، تستند القدرة على الابتكار فقط على إمكانية استغلال اقتصادات الحجم. ويبين الشكل 5.5 تصنيف الصناعات القائمة على مصدرها للابتكار .

وفي الاقتصادات المتقدمة، وزن الصناعات ذات الكثافة العالية والقائمة على الموارد هي صغيرة بالمقارنة مع الصناعات ذات الكثافة العالية والقائمة على التكنولوجيا، وكذلك الصناعات القائمة على العلوم ويحتوي جزء كبير من الابتكار من الموردين المتخصصين. وفي معظم دول منظمة التعاون الإسلامي، تسيطر الصناعات التقليدية والصناعات القائمة على الموارد. واعتبرت صناعات التوريد المتخصصة في كثير من الأحيان واحدة من المصادر الرئيسية للقدرة التنافسية. وتميل الشركات العاملة في هذا القطاع على أن تكون صغيرة ومتوسطة الحجم، مع قدرة ملحوظة على الابتكار التدريجي ومجموعة متنوعة من المنتجات ذات جودة عالية وعالية الهامش مع بدائل قليلة (Tiffin, 2014). وبالتالي، يمكن للبلدان منظمة التعاون الإسلامي أن تركز أكثر على الصناعات الداعمة حيث هناك مجالا للابتكار والقدرة التنافسية .

الإنفاق على البحث والتطوير (R & D)

البحث والابتكار هي أنشطة طالما ارتبطت بالنشاط الاقتصادي القوي والرفاه. وعادة ما تمثل هذه الأنشطة ما بين 1٪ و 4٪ من الناتج المحلي الإجمالي للبلد (GDP) في البلدان المتقدمة وأقل من 1٪ في البلدان النامية . ولذلك، فإن العديد من الأنشطة العلمية الحالية في البلدان النامية تعاني من نقص التمويل. وغالبا ما تعتمد هذه الأنشطة على الجهود الفردية والمصالح وللنهوض بالعمل الأكاديمي. ومن الشائع أن نلاحظ التزامات الوزراء المعنيين للسعي نحو الاستثمار بأقل من 1٪ من الناتج المحلي الإجمالي على البحث والتطوير(R & D) ، وعادة ما يكون تحقيقها أقل بكثير من ذلك. وتزايد الإنفاق على البحث والتطوير في دول منظمة التعاون الإسلامي من سنة إلى أخرى ولكنه لا يزال غير مرض.

الشكل6.5: الإنفاق على البحث والتطوير (٪ من الناتج المحلي الإجمالي)، 2011 أو أحدث بعد عام 2008

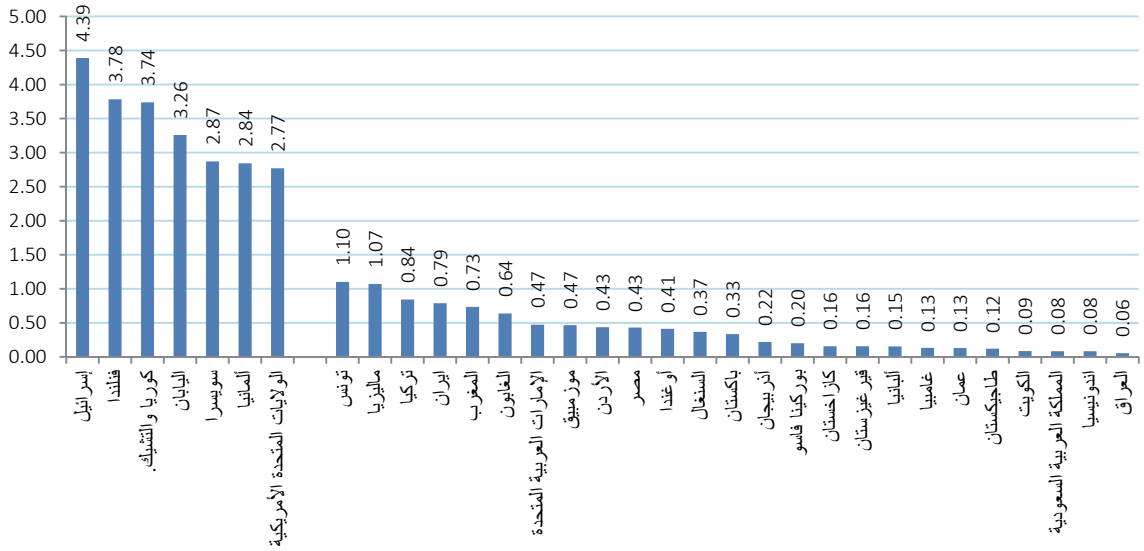

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي.

ووفقا لمركز أنقرة (2012)، وتنفق البلدان المتقدمة أكثر من 76٪ من مجموع نفقات البحث والتطوير ، منها 31.7٪ في الولايات المتحدة الأمريكية، 23.2٪ في الاتحاد الأوروبي، و 10.9٪ في اليابان. وتشكل دول منظمة التعاون الإسلامي 2.1٪ فقط من مجموع النفقات المحلية الإجمالية العالمية على البحث والتطوير(**GERD**) ، أو 8.8٪ من إجمالي **GERD** للبلدان النامية. ووفقا لأحدث البيانات المتاحة، تتصدر إسرائيل (4.39٪)، وفنلندا (3.78٪) وكوريا (3.74٪) الدول الأولى من حيث تخصيص الموارد للبحث والتطوير. والدول الأولى في منظمة التعاون الإسلامي هي: تونس (1.1٪) وماليزيا (1.07٪) وتركيا (0.84٪).

الجدول 2.5

طلبات تسجيل براءات الاختراع والمنح، البلدان الأوائل (2008-2012)

البلد	الطلبات	المنح
تركيا	21837	4168
ماليزيا	8997	2698
كازخستان	6444	5740
السعودية	4014	977
مصر	3280	443
أذربيجان	2171	1136
إندونيسيا	1758	74
أوزبكستان	1466	620
ساحل العاج	1161	10
المغرب	932	427
الإمارات العربية	709	171
قيرغيزيا	634	484
مجموع منظمة التعاون الإسلامي	58646	18017

المصدر: قاعدة البيانات الاحصائية للمنظمة العالمية للملكية الفكرية

طلبات براءات الاختراع

في حين يعكس الإنفاق على **R & D** الأهمية التي تولى للبحث والابتكار، يظهر عدد طلبات البراءات مدى نجاح هي الاستثمارات في هذه المجالات. ووفقا للإحصاءات الصادرة عن المنظمة العالمية للملكية الفكرية **(WIPO)** ، ويذكر أن إجمالي عدد طلبات براءات الاختراع حول العالم بين عامي 2008 و

2012 تجاوزت 10 ملايين[2]. وتمثل الولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، والصين، وجمهورية كوريا ما يقرب من 70٪ من مجموع طلبات البراءات في العالم (الشكل 7.5).

الشكل7.5

مجموع طلبات البراءات والمنح في بلدان منظمة التعاون الإسلامي 2008-2012

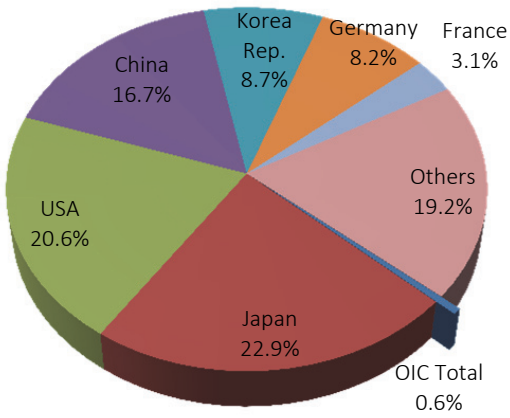

مجموع طلبات البراءات في العالم خلال 2000-2012

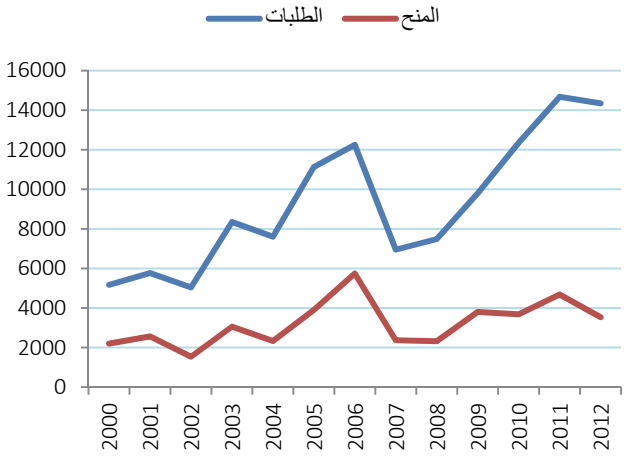

المصدر: المنظمة العالمية للملكية الفكرية.

وفي دول منظمة التعاون الإسلامي، كانت طلبات براءات الاختراع (من قبل المقيمين والخارج) الأعلى في تركيا (21837)، ماليزيا (8،997) وكازاخستان (6،444). وتمثل هذه البلدان الثلاثة أكثر من 60٪ من جميع طلبات براءات الاختراع المقدمة في دول منظمة التعاون الإسلامي (الجدول 2.5). وبلغ إجمالي طلبات براءات الاختراع في دول منظمة التعاون الإسلامي ما يقرب من 60،000. إلا أنها تمثل فقط 0.6٪ من مجموع طلبات براءات الاختراع في العالم. وعندما يتعلق الأمر بعدد المنح تتصدر كازاخستان بوصفها البلد الأكثر نجاحا في منظمة التعاون الإسلامي ب 5،740 منحة خلال الفترة 2008-2012. وتجاوز إجمالي المنح في دول منظمة التعاون الإسلامي بالكاد 18،000 وما يمثل فقط 0.4٪ من إجمالي المنح في جميع أنحاء العالم.

الشكل8.5

تطبيقات براءات الاختراع مقابل التنافسية العالمية

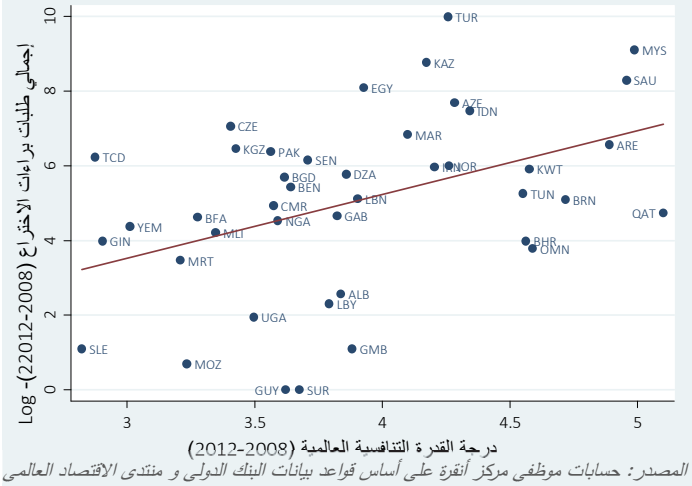

المصدر: حسابات موظفي مركز أنقرة على أساس قواعد بيانات البنك الدولي و منتدى الاقتصاد العالمي

[2] لقد تم أخذ المجموع للفترة 2008 - 2012 من أجل تفادي أي تقلبات مرتبطة بالوقت في عدد الطلبات

ويوضح الشكل 8.5 العلاقة بين مجموع طلبات براءات الاختراع خلال الفترة 2008-2012 ومتوسط درجة القدرة التنافسية العالمية خلال نفس الفترة لدول منظمة التعاون الإسلامي. وحققت البلدان ذات عدد أكبر من طلبات براءات الاختراع مناصب أفضل في ترتيب القدرة التنافسية العالمية. وهذا يدل بوضوح على أهمية الاستثمار في البحث والابتكار من أجل تحسين القدرة التنافسية في العالم. ولذلك، أثناء التركيز على زيادة النفقات وتحسين البيئة للبحث والتطوير، يجب التأكد من الحصول على نتائج مرضية مبتكرة من هذه الأنشطة.

دعم البحوث والابتكار

تحتاج الأفكار إلى بيئة مواتية للابتكار للنمو وتوليد منافع لكافة المجتمعات من خلال منتجات و / أو خدمات جديدة. إذا توجب على المؤسسات في دول منظمة التعاون الإسلامي أن تصبح قادرة على المنافسة في الاقتصاد العالمي، ينبغي للسياسات في بلدان منظمة التعاون الإسلامي التركيز على خلق بيئة تشجع الابتكار. ويتضمن الشكل 9.5 العوامل الرئيسية والشروط الإطارية في دعم البحث والابتكار. والأهم من ذلك، من أجل أن تخلق الأفكار المبتكرة نموا وفرص عمل من خلال أفضل المنتجات والخدمات، فإنه ينبغي تحسين الحصول على التمويل للبحث والابتكار، ويجب أن تتماشى الأنظمة والإجراءات مع المعايير الدولية، وينبغي لنظام التعليم أن يدعم القدرات الإبداعية. بالإضافة إلى السياسات والبيئة الاقتصادية، وحماية حقوق الملكية الفكرية وتمكين الناس التي هي أيضا من العوامل الحاسمة في مجال البحث والابتكار.

البيئة السياسية: على الرغم من أن الابتكار يتم توجيهه إلى حد كبير من قبل الشركات، يمكن للسياسة العامة أن تكون لها تأثير كبير على البيئة التي تعمل فيها الشركات من خلال جعلها أكثر ملاءمة للابتكار. فمن الضروري ضمان تنسيق أفضل في وضع السياسات، ووضع آليات قوية للتمويل الابتكار وخلق تماسك وتآزر بين تدخلات السياسة العامة. وهذا مطلوب خاصة عندما يعتمد الابتكار على التنسيق متعدد القطاعات. ولا يعتمد تعزيز الابتكار بالضرورة على مساهمة مالية من سلطات الدولة أو أي نوع آخر من الاستثمار العام. ومن خلال اتخاذ بعض الإصلاحات للسياسة الهيكلية الحاسمة، يمكن لواضعي السياسات تعيين إطار الظروف التي تدعم الابتكار

الشكل 9.5

عوامل حاسمة في دعم البحث والابتكار

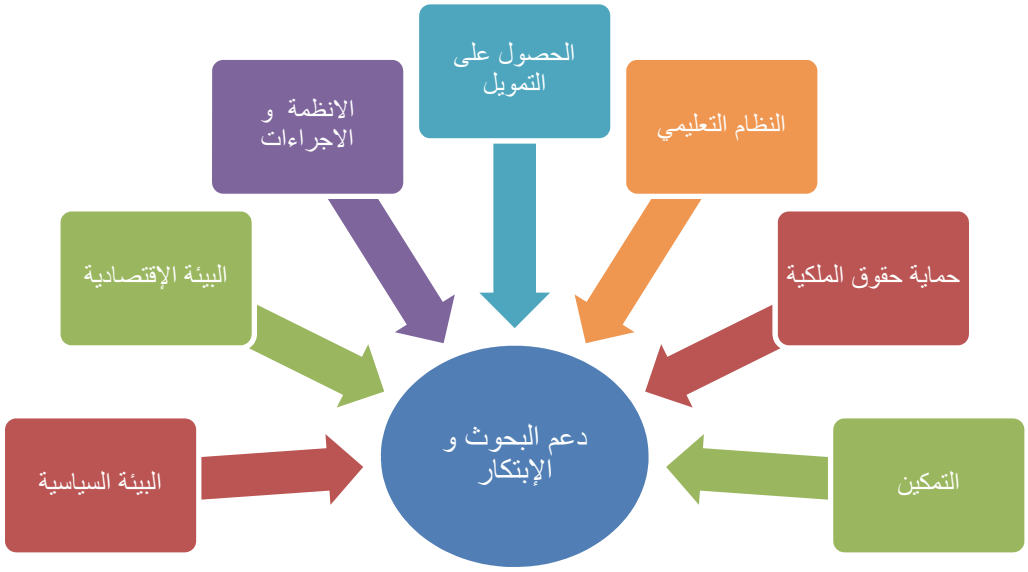

بشكل أكثر فعالية. وقد يشمل هذا تحسين البيئة التنظيمية للابتكار من خلال برامج دعم ريادة الأعمال، وأفضل الأنظمة الإدارية والإصلاحات الضريبية.

البيئة الاقتصادية: يجب أن يكون هناك ما يكفي من الطلب على المنتجات المبتكرة والخدمات التي تلبي الاحتياجات الوطنية والعالمية. وسيخلق السوق الجيد الأداء الطلب من الشركات، وحتى المستهلكين لمثل هذه المنتجات والخدمات وذلك بسبب الضغوط التنافسية. مع سياسات اقتصادية واضحة واستقرار الاقتصاد الكلي بشكل عام، فإن الشركات هي أكثر احتمالا للدخول في أنشطة البحث والابتكار . فتح الأسواق للمنافسة، وضمان آليات التسعير التي تحددها السوق ووضع المعايير والأنظمة التي تحفز على الابتكار هي من بين الأساليب التي يمكن للحكومات انتهاجها لتحسين البيئة الاقتصادية للابتكار .

الأنظمة والإجراءات: المعايير والتصميم والاعتماد والمترولوجيا هي كلها مرتبطة في نظم وأساليب ممارسة الابتكار. وإذا لم تصاغ بشكل صحيح، فقد تعوق لوائح هذه الممارسات قدرة الأعمال على الابتكار. ووضعت اللوائح فقط لحماية حقوق العمال، والممتلكات العامة، أو قد تنتج البيئة تحفيزا سلبيا للأنشطة المبتكرة. وينبغي ضمان توازن جيد بين المصالح المتنوعة لتعزيز البحث والابتكار. وينبغي وضع الأنظمة لإدارة حقوق الملكية الفكرية وتشجيع نقل الدراية. وينبغي أيضا أن تصاغ تدابير محددة لتضييق فجوات المهارات وتحسين القدرة الاستيعابية في القطاع الإنتاجي لخلق الطلب حول نقل المعرفة والتكنولوجيا، وكيفية تقاسم المنافع النقدية القادمة من هذه التحويلات.

الحصول على التمويل: الابتكار هو محفوف بالمخاطر بطبيعته وقد يتطلب منظورا طويل الأجل. وبالتالي، فالحصول على التمويل أمر بالغ الأهمية لمثل هذه الاستثمارات المحفوفة بالمخاطر. ويجب أن يكون القطاع المالي قادرا على توفير ما يكفي من الأموال للمخاطرة الصحية وروح المبادرة والاستثمار على المدى الطويل. وقد يوفر تشغيل رأس المال الاستثماري وملاك الاستثمار فضلا عن توريق الأصول المتعلقة بالابتكار مصادر مبتكرة للشركات المبتدئة. وعندما يتعلق الأمر الأموال العامة كمصدر بديل للتمويل، فإنه ينبغي أن توزع على أساس نهج واضح ومصاغ بشكل جيد. ويمكن أن نستخدم أدوات تقاسم المخاطر لدعم الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع أنشطة البحث والابتكار كبيرة .

نظام التعليم: يمكن أن ترفع الزيادة في رأس المال البشري من القدرة على الابتكار في الاقتصاد ويمكن أن تسهل نشر ونقل المعرفة اللازمة لفهم ومعالجة معلومات جديدة وتنفيذ تكنولوجيات جديدة (Benhabib and Spiegel, 2005). ويشجع التعليم ذو الصلة والواسع وتطوير المهارات الشاملة الأشخاص على التعهدات المبتكرة. وينبغي توجيه السياسات لتحسين أهمية وجودة المناهج وطرق التدريس وكذلك نوعية المعلم بهدف تلبية متطلبات المجتمع من أجل اقتصاد أكثر إنتاجية وتنافسية .

حماية حقوق الملكية الفكرية: حماية حقوق المبدعين بعد عملية مكلفة جدا وربما في الوقت المناسب أمر في غاية الأهمية. ومن دون الحماية والتطبيق المناسب لحقوق الملكية الفكرية (حقوق الملكية الفكرية)، سيتم فقدان حافز مهم للابتكار، لأنه لن يكون من الممكن للشركات استرداد التكاليف الاستثمارية. ومن المهم أيضا

الحفاظ على التوازن بين الحوافز للابتكار والاستفادة العامة من نشر المعرفة الجديدة، وخاصة عند وضع أنظمة براءات الاختراع.

تمكين الأشخاص: من أجل تمكين الناس من الانخراط في الابتكار، ينبغي ضبط سياسات التعليم والتدريب لتلبية احتياجات المجتمع. وينبغي إيلاء اهتمام أكبر لدعم النشاط التجاري والابتكار ونمو شركات جديدة، لأن روح المبادرة هو أمر حاسم لترجمة الأفكار المبتكرة إلى وظائف وازدهار. والشركات الجديدة هي عادة ما تكون أكثر استباقية في استغلال الفرص التكنولوجية والتجارية بالمقارنة مع شركات أكثر رسوخا.

2.5 تعزيز نمو الإنتاجية متعددة العوامل

كما هو مبين أعلاه، هناك عدد من العوامل تعد أساسية لتعزيز الإنتاجية وبالتالي درجة القدرة التنافسية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي. ويمكن تحقيق أفضل التنافسية من خلال زيادة إنتاجية عوامل الإنتاج من خلال دعم تنمية رأس المال البشري وكذلك البحث والابتكار. في حين تعتبر هذه العوامل من الضروريات لأي مسعى نحو تحقيق مستوى أعلى من الإنتاجية والنمو، فهناك عوامل أخرى يمكن أن تزيد من تحسين الكفاءة ونتائج أي استثمار مبذول لدعم الإنتاجية .

وفي هذا القسم، يتم فحص عدد من هذه العوامل لزيادة الإنتاجية والقدرة التنافسية. وتشمل الجودة المؤسسية، وتطوير البنية التحتية، والاستقرار الاقتصادي وكفاءة السوق. وتعتبر جميع هذه العوامل ذات أبعاد هامة لتحقيق أعلى نمو إنتاجية متعددة العوامل.

1.2.5 الجودة المؤسسية

في السنوات الأخيرة، أبرز عدد كبير من الدراسات الاقتصادية أهمية دور المؤسسات في التنمية الاقتصادية. وخاصة، أظهرت التحليلات التجريبية عبر البلاد أن الفوارق في الدخل بين البلدان ترتبط ارتباطا وثيقا بالاختلافات في نوعية المؤسسية (Hall and Jones, 1999; Acemoglu, Johnson and Robinson, 2001) . أيضا، وتماشيا مع الاقتصاد المؤسساتي الجديد، يؤكد رودريك، وسوبرامانيان وتربي **(2002)** على أن المؤسسات، مقارنة بالجغرافيا والتجارة، تشرح أفضل اختلاف التفاوت في الدخل بين البلدان المتقدمة والنامية في العالم. ولكن، قبل تحليل القنوات من خلال المؤسسات التي قد تؤثر على الأداء الاقتصادي، ينبغي أن يكون من المفيد أن نبدأ بتعريف للمؤسسات.

وعلى الرغم من حقيقة أنه لا يوجد توافق في الآراء بشأن التعريف الدقيق للمؤسسات، فكثيرا ما يستخدم مفهوم المؤسسات للخبير الاقتصادي الحائز على جائزة نوبل دوغلاس نورث في أدبيات الاقتصاد. ووفقا لنورث (1990)، فإن المؤسسات هي "قواعد اللعبة في مجتمع أو أكثر رسميا، هي القيود المصممة من طرف الانسان التي تشكل تفاعلا بشريا". في هذا التعريف، تشمل القيود الرسمية (القواعد والقوانين والدساتير واللوائح) والقيود غير

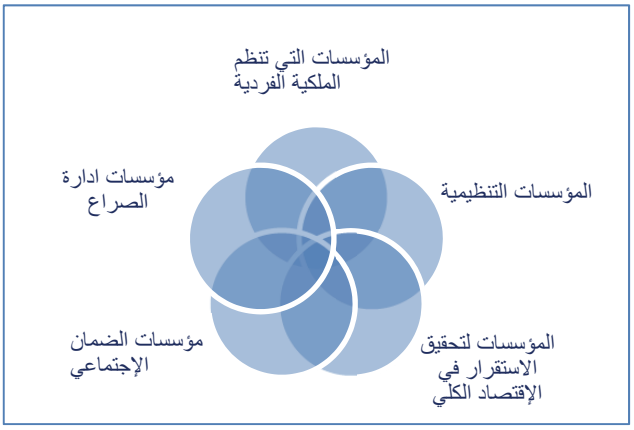

الرسمية و(قواعد السلوك والاتفاقيات ومدونات السلوك). وعلى مستوى أكثر تحديدا، يمكن تعريف المؤسسات في مجال حماية حقوق الملكية والأطر التنظيمية حيث تدافع السلطات عن شعبها ضد الصدمات الاقتصادية وتوفير الحماية الاجتماعية.

وفي ضوء التعريف السابق، يهدف هذا القسم الفرعي إلى إبراز العلاقة بين المؤسسات والأداء الاقتصادي، وتحديدا الإنتاجية والقدرة التنافسية. وعلى نحو أدق، تعزز المؤسسات الإنتاجية والقدرة التنافسية عن طريق خفض تكاليف المعاملات التي تغطي تكاليف البحث والمعلومات، وتكاليف التفاوض وتكاليف الشرطة والإنفاذ (Coase, 1992). وتخفض المؤسسات تكاليف المعاملات من خلال إنشاء أطر مشتركة قانونيا (العقود والمعايير التجارية والقواعد) وتشجيع الثقة مع وضع سياسات وأنظمة العدالة. في هذا السياق، فإن الحاجة للمؤسسات ستتغير بمرور الزمان والمكان من خلال تاريخ البلد وجغرافيته ومرحلة تنميته وإرادته السياسية. على سبيل المثال، تعتمد المجتمعات الريفية الصغيرة في البلدان الأقل نموا على القرابة والعلاقات العرقية والدينية في التبادل الاقتصادي. في هذه المجتمعات حيث تكاليف المعاملات منخفضة، قد يكون التمسك بقواعد السلوك كافيا لضمان الامتثال مع الاتفاقات حول التجارة. ومع ذلك، فإن المجتمعات الكبيرة والحديثة تتطلب مزيدا من المعلومات عن الشركاء التجاريين، والمؤسسات التي تضمن اتفاقات على شكل عقود والامتثال للشروط المتفق عليها. وبعبارة أخرى، لن يحدث التبادل الاقتصادي حتى يعرف الأفراد أن القرارات التي اتخذوها والعقود التي أبرموها سوف تكون محمية من قبل القانون. ونظرا لهذه التحديات، ومع تطور العلاقات الاقتصادية وإذ تصبح غير شخصية، فقد تكون تكاليف المعاملات عالية جدا من دون المؤسسات التي تقلل من عدم اليقين والسلوك الانتهازي (Bardhan and Udry, 1999).

وإلى جانب تكاليف المعاملات، يؤكد رودريك (2008) أن الأسواق ليست إبداعية ذاتية، وتنظيمية ذاتية، واستقرارية ذاتية وإضفاء الشرعية الذاتية. ونتيجة لهذه المشاكل، تحتاج الأسواق إلى المؤسسات. وبعبارة أخرى، من دون المؤسسات، لا يمكن للحوافز ومؤشرات الأسعار التي هي ضرورية لعمل اقتصاد سوق تنافسي أن تعمل بطريقة سليمة. في الأدب، يتفق الاقتصاديون على خمسة أنواع على الأقل من المؤسسات التي يعتبرونها حيوية لتنمية اقتصادية (Rodrik, 2008; Rodrik and Subramanian, 2008) . وهذه المؤسسات هي التي تحكم حقوق الملكية. مؤسسات تنظيمية؛ مؤسسات للاستقرار الاقتصاد الكلي؛ مؤسسات التأمين الاجتماعي ومؤسسات إدارة الصراع.

وجنبا إلى جنب مع التنمية الاقتصادية، فمن الضروري أن يكون هناك قياس أكثر دقة للجودة المؤسسية. والمؤشر الذي يستخدم في العديد من الدراسات الاقتصادية هو مؤشر الحكم الكلي الذي وضعه كوفمان، وكراي وزويدو لوباتون **(1999a)** . ويعرف كوفمان وآخرون (1999a) الحوكمة بأنها "التقاليد والمؤسسات حيث تمارس السلطة في بلد". حيث يتم استخدام هذا التعريف لقياس ست فئات واسعة من الحوكمة تم جمعها من عدة مؤشرات. وهذه هي: 1) إبداء الرأي والمساءلة: قابلية المواطنين في اختيار قادتهم، والتمتع بالحقوق المدنية والسياسية والتوفر على صحافة مستقلة. 2) عدم الاستقرار السياسي وغياب العنف: احتمال أن لن يتم الإطاحة بالدولة بوسائل غير دستورية أو عنيفة. 3) فعالية الحكومة: نوعية تقديم الخدمات العامة والكفاءة واستقلال الخدمة المدنية؛ 4) الجودة التنظيمية: الغياب النسبي لتنظيم الدولة في أسواق السلع، والنظام المصرفي والتجارة الخارجية. 5) سيادة القانون: حماية الأشخاص والممتلكات ضد العنف والسرقة واستقلال وكفاءة السلطة القضائية وإنفاذ العقود؛ و6) السيطرة على الفساد: لا يساء إلى السلطة العامة من أجل تحقيق مكاسب خاصة أو فساد. ويبين كوفمان وآخرون (1999b) أن البلدان التي لديها أعلى قيم لهذه التدابير الستة تميل إلى أن تكون ذات أقل معدل لوفيات الرضع، وأعلى معدلات معرفة القراءة والكتابة وأعلى دخل للفرد. وتخدم دراسة كوفمان وآخرون بمثابة مرجع للكثير من الدراسات التجريبية التي تستكشف الصلة بين نوعية المؤسسات والتنمية الاقتصادية.

الشكل 10.5

الجودة المؤسسية والحوكمة (2012)

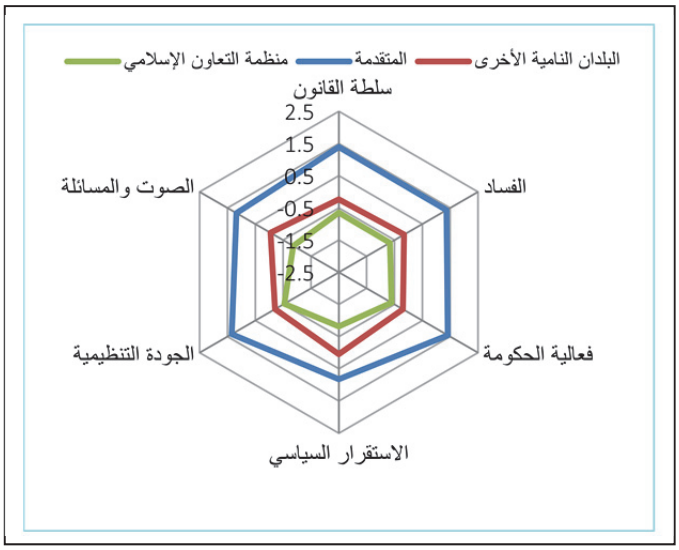

المصدر: مؤشرات البنك الدولي للحكم

يقارن الشكل 10.5 متوسطات التقديرات تحت هذه الفئات الست لدول منظمة التعاون الإسلامي مع مجموعات البلدان الأخرى في 2012. فبينما تتفوق البلدان المتقدمة على البلدان النامية في جميع الفئات، تتفوق البلدان النامية الأخرى أفضل نسبيا على دول منظمة التعاون الإسلامي. في أي من الفئات، بلغت دول منظمة التعاون الإسلامي كمجموعة نتيجة إيجابية. ويمكن للبلدان النامية الأخرى تحقيق نتيجة إيجابية في فئة الاستقرار السياسي فقط. وفئات الصوت والمساءلة والاستقرار السياسي هي أضعف الفئات في دول منظمة التعاون الإسلامي. ومن ناحية أخرى، الجودة التنظيمية هي الفئة الأقوى لدول منظمة التعاون الإسلامي. و يشير الشكل 10.5 إلى مستوى منخفض للجودة المؤسسية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي.

الشكل 11.5

توزيع سيادة القانون ونوعية التنظيم

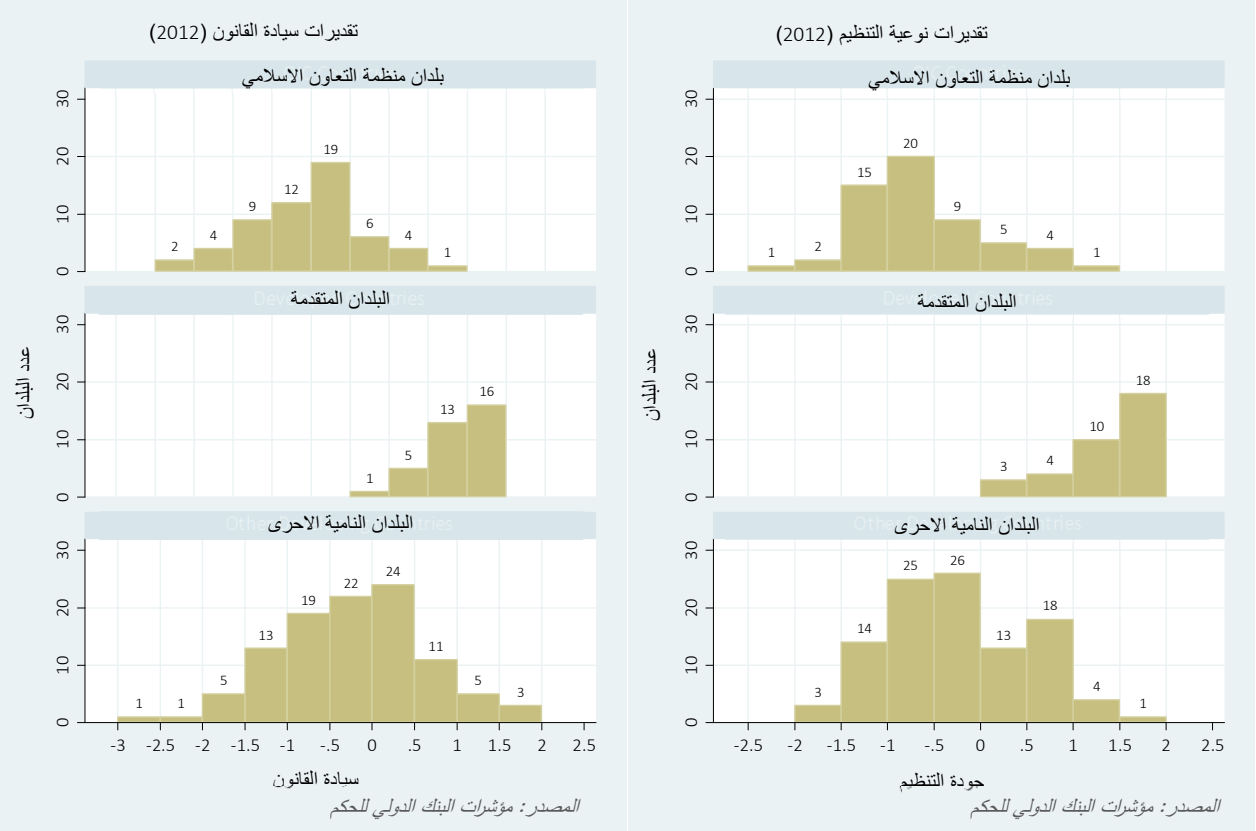

المصدر: مؤشرات البنك الدولي للحكم

ولتعزيز الإنتاجية والقدرة التنافسية بشكل فعال، على الرغم من أن كل فئة هي بالغة الأهمية، اثنان منهما بأهمية خاصة: جودة التنظيم وسيادة القانون. في هذه الفئات، كما هو مبين في الأشكال 11.5، لدى حوالي 10 دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي درجات إيجابية. في حين أن أكثر من ثلث البلدان النامية الأخرى وجميع الدول المتقدمة لديها درجات إيجابية، وأداء دول منظمة التعاون الإسلامي ليس مدهشا للغاية من حيث تعزيز تنمية الصناعات التنافسية المحلية.

يمكن ملاحظة العلاقة الإيجابية بين تحسين جودة المؤسسات ونمو الإنتاجية في الأداء السابق للبلدان.

الشكل12.5

حكم القانون ونمو TFP

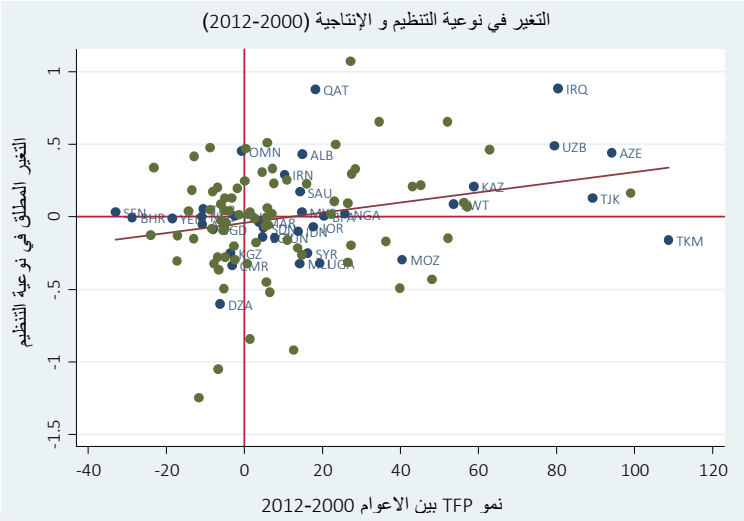

المصدر: حسابات موظفي مركز أنقرة على أساس قواعد بيانات الاقتصاد الكلي لمجلس المؤتمر و البنك الدولي

ويرتبط التغيير الإيجابي في الجودة التنظيمية بين عامي 2000 و 2012 مع نمو إنتاجية أعلى خلال نفس الفترة (الشكل 12.5). وبالمثل، شهدت البلدان التي حسنت أحكام قانونها نمو إنتاجية أعلى خلال هذه الفترة (الشكل 13.5). وعلى الرغم من أن هذه التجمعات ليست قوية بشكل خاص، ففي المتوسط، أظهرت الدول التي رفعت من مستوى قدراتها المؤسسية خلال الفترة قيد النظر أداء أفضل في تحقيق أعلى نمو لإجمالي عوامل الإنتاج .

الشكل13.5

نوعية التنظيم ونمو TFP

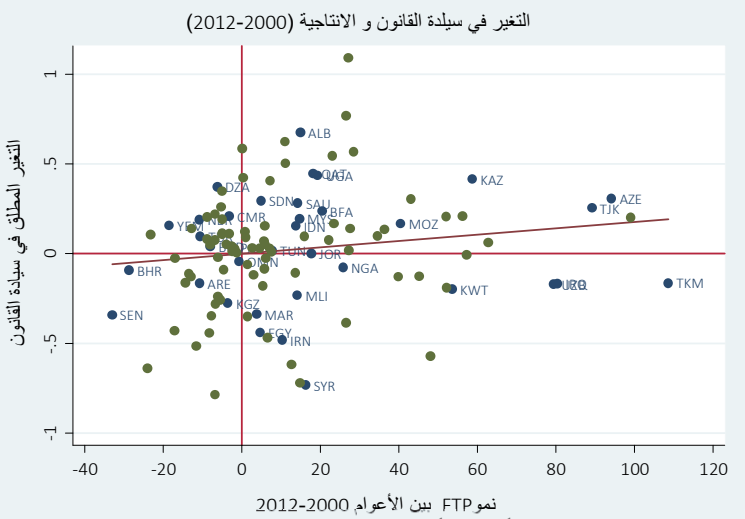

المصدر: حسابات موظفي مركز أنقرة على أساس قواعد بيانات الاقتصاد الكلي لمجلس المؤتمر و البنك

2.2.5 تطوير البنية التحتية

تحظى البنية التحتية التي تعمل بصورة جيدة وفعالة بدور هام للغاية في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فهي تحسن من مستويات المعيشة، وتجذب المزيد من الشركات، وتدعم عملية إنتاج السلع الزراعية والصناعية من خلال خفض التكاليف. كما أنها تساعد على التكامل الاقتصادي وتسهل التجارة عن طريق تسهيل الحصول على السلع والخدمات. كما تيسر روابط النقل والاتصالات الجيدة الوصول إلى الأسواق الدولية للعديد من البلدان، مما يعتبر ذا أهمية كبيرة خاصة بالنسبة للبلدان غير الساحلية . وتأثر مشاريع البنية التحتية إيجابيا على الإقتصاد و تزيد من فرص العمل، ليس فقط لأغراض البناء على المدى القصير ولكن أيضا على المدى البعيد، باعتبار أن مرافق البنية التحتية من شأنها جذب المزيد من الشركات إلى مناطقها.

وبالإضافة إلى مساهمتها المباشرة في عملية الإنتاج والناتج المحلي الإجمالي، يمكن للاستثمار في البنية التحتية زيادة إجمالي عوامل الإنتاج من خلال خفض تكلفة ممارسة الأعمال التجارية والسماح بالاستخدام الفعال للموارد. كما يشير الأدب التجريبي عموما إلى التأثير الإيجابي للاستثمار في البنية التحتية على الإنتاجية والنمو (Romp and de Haan, 2005). وتسمح تنمية البنية التحتية الريفية للمجتمعات الريفية والمشاريع الصغيرة بالانخراط في الأنشطة المدرة للدخل. ويجب على الشركات التي تعمل في بيئة ذات بنية تحتية غير متطورة بتحمل عبء ارتفاع التكاليف الناشئة عن جهودها الرامية إلى التغلب على تحديات البنية التحتية. ومثل هذه الشركات ستعاني أوجه القصور الهامة ولن تكون قادرة على المنافسة في الأسواق العالمية.

ويمكن لبنية تحتية متطورة وتعمل بشكل صحيح أيضا أن تزيد التكامل الاقتصادي على المستوى الإقليمي والعالمي. وسيمكن الوصول السهل والمربح إلى الأسواق الإقليمية الشركات من الاستفادة من العولمة من خلال

التجارة والاستثمار. كما أنه سيزيد تعرض الشركات للمنافسة الأجنبية، وإجبارها على أن تصبح أكثر إنتاجية، وبالتالي أكثر قدرة على المنافسة. كل هذه سوف يتطلب بنية تحتية أساسية وطنية وعابرة للحدود تعمل بشكل جيد وذات كفاءة.

يمكن أن تعرف البنية التحتية على نطاق واسع بأنها هياكل مادية مختلفة تستخدم من قبل مختلف القطاعات الاقتصادية كمدخلات لإنتاج السلع والخدمات. وتتطلب استثمارات كبيرة وتعمل في الأسواق مع عوائق مرتفعة للوصول. وهي عادة ما تكون أصول مادية طويلة الأجل متاحة للعامة ويمكن تصنيفها تحت البنية التحتية الاجتماعية والبنية التحتية الاقتصادية. وتشمل البنية التحتية الاجتماعية الأصول التي تستوعب الخدمات الاجتماعية مثل المدارس والجامعات والمستشفيات والمرافق المجتمعية الأخرى. والبنية التحتية الاقتصادية هي لدعم الأنشطة الاقتصادية من خلال شبكة المرافق، مثل الطاقة والنقل والاتصالات والمياه. ومن أجل زيادة الكفاءة وخلق بيئة مواتية لنمو الإنتاجية، يجب التأكد من الربط والتكامل بين القطاعات المختلفة للبنية التحتية. وسوف يركز هذا التقرير على البنية التحتية الاقتصادية .

الشكل 14.5

تصنيف البنية التحتية

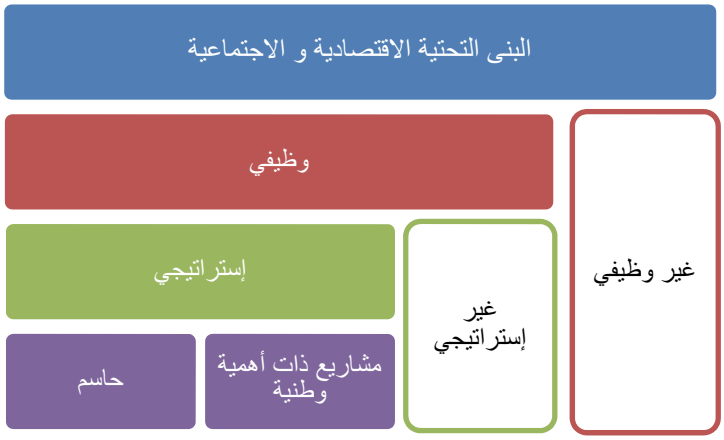

المصدر: المنتدى الاقتصادي العالمي (2012)

ويمكن أيضا أن تصنف البنية التحتية وفقا لأهميتها كبنية تحتية وظيفية واستراتيجية وحرجة (WEF, 2012) (الشكل 14.5). إذا ما عملت البنية التحتية بشكل صحيح ولبت الاحتياجات المشتركة، فإنها تعتبر وظيفية، مثل شبكات الكهرباء والطرق السريعة. وتصبح غير وظيفية عندما يتعلق الأمر بالاعتماد المتبادل وعندما تؤثر بنية تحتية ما على وظيفة البنية التحتية الأخرى، مثل إعادة بناء الطريق مرتبط بالمطار مما يجعل المطار غير وظيفي. ويعتبر الاستثمار في البنية التحتية الوظيفية استراتيجيا إذا خلق الأثر الأكبر من حيث النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي والاستدامة. ويعتبر الاستثمار في البنية التحتية استراتيجيا في غاية الأهمية إذا كان ذلك ضروريا لدعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلد. وتعتمد الأهمية الحاسمة أو الاستراتيجية لمشاريع البنية التحتية على مستوى الأهداف التنموية والإنمائية للبلد.

نمو الإنتاجية هو أعلى في البلدان ذات إمدادات كافية من خدمات البنية التحتية (Calderón and Servén, 2004). ولذلك، تلعب البنية التحتية دورا حاسما في تعزيز القدرة التنافسية لبلد ما وتخفض تكلفة ممارسة أنشطة الأعمال. ومع ذلك، في كثير من البلدان، تواجه الشركات أكثر من تحدي في البنية التحتية. ووفقا لمسح مؤسسات البنك الدولي، حددت ما لا يقل عن 20٪ من الشركات في 21 دولة في منظمة التعاون الإسلامي البنية التحتية

للنقل باعتبارها عائقا رئيسيا لأعمالها التجارية (الشكل 15.5). في غينيا، وصلت إلى 51.5٪ من جميع الشركات، ولكنها تشكل عائقا في 3٪ من المؤسسات في أذربيجان. وبالمثل، حدد ما لا يقل عن 50٪ من الشركات في 20 دولة في منظمة التعاون الإسلامي البنية التحتية للكهرباء كمعوق رئيسي لأعمالها التجارية. ولا تزال نفس البلدان في أعلى وأسفل المراتب. في غينيا، يشكل الكهرباء عائقا رئيسيا ل83.6٪ من المؤسسات، ولكنه يشكل عائق ل0.7٪ فقط من الشركات في أذربيجان. من ناحية أخرى، في غامبيا، حددت 11.1٪ من الشركات أن البنية التحتية للنقل تعتبر عائقا رئيسيا، إلا أن 78.1٪ من هذه الشركات حددت البنية التحتية للكهرباء باعتبارها عائقا رئيسيا.

الشكل 15.5

تطور البنية التحتية بوصفها عائقا

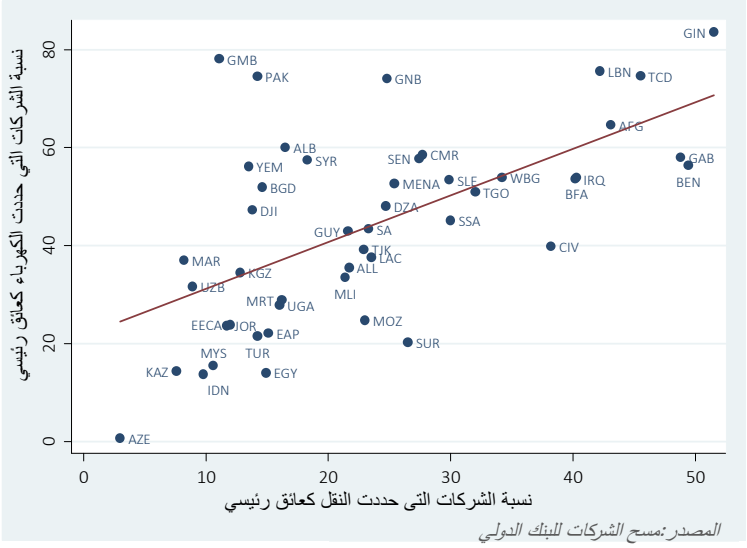

المصدر: مسح الشركات للبنك الدولي

أحد التحديات الرئيسية في تطوير البنية التحتية هو تمويل المشاريع الكبيرة للبنية التحتية، لا سيما في البلدان النامية ذات الدخل المنخفض. في بعض الأحيان، سوف تحتاج الحكومات إلى أن تكون مبتكرة في إيجاد آليات تمويل بديلة لمثل هذه المشاريع. وأصبحي مشاركة القطاع الخاص في استثمارات البنية التحتية حاسمة في مثل هذه الأوضاع. وفي هذا السياق، يتم إعطاء الشركات الخاصة بشكل متزايد مشاريع البنية التحتية عن طريق أنواع مختلفة للعقود، تتفاوت وفقا لمقتضيات المشروع والبلد. بين عامي 1990 و 2011، وقع 885 مشروع للبنية التحتية ممول من القطاع الخاص في 49 دولة في منظمة التعاون الإسلامي، مشكلا 391.7 مليار دولار أمريكي، منها 214.6 مليار دولار أمريكي استخدمت لتمويل مشاريع البنية التحتية للاتصالات، وهو ما يمثل 55٪ من إجمالي الاستثمارات في دول منظمة التعاون الإسلامي. ووضع ثاني أكبر استثمار في البنية التحتية في البنية التحتية للطاقة بمبلغ 112.3 مليار دولار أمريكي من الاستثمار الخاص في 379 مشروعا. ووصل الاستثمار في البنية التحتية للنقل والمياه معا 64.8 مليار دولار أمريكي، مشيرا إلى عدم التناسب الخاص للاستثمار في البنية التحتية. (SESRIC, 2013).

وكما هو مبين في الشكل 16.5، تشمل المكونات الأساسية للبنية التحتية الاقتصادية كلا من النقل والطاقة والاتصالات. ويتم تسليط الضوء على الميزات الهامة لهذه المكونات لتطوير الأعمال أدناه .

النقل: البنية التحتية للنقل الكافية والمترابطة هي عنصر أساسي في تعزيز الإنتاجية والقدرة التنافسية. فهناك حاجة إلى الطرق والسكك الحديدية والنقل الجوي والبحري والموانئ لأن تعمل بشكل جيد لإنتاج وتوزيع وتسويق شبكي فعال. فإذا لم تفي الشركات التجارية بالتزاماتها للتسليم بسبب سوء البنية التحتية للنقل فإنها ستفقد قدرتها على المنافسة ضد منافسيها.

الشكل 16.5

المكونات الحرجة لتطوير البنية التحتية

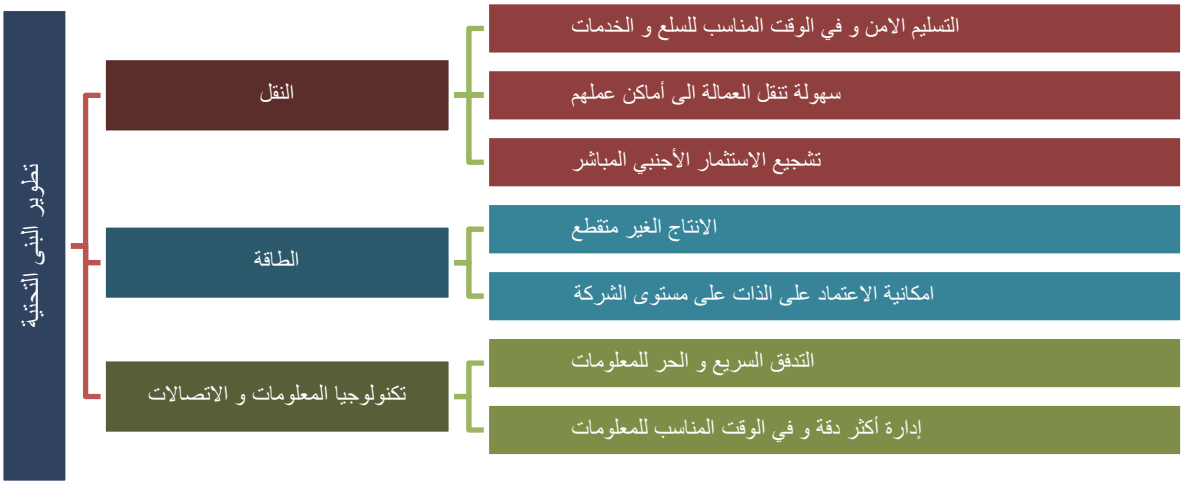

ويقدم مركز أنقرة (2011) تحليلا على قدرة وأداء دول منظمة التعاون الإسلامي في مختلف وسائل النقل. ويبين على أن الطرق وكثافة شبكة السكك الحديدية في مجموعة دول منظمة التعاون الإسلامي، عندما توحد على أساس نصيب الفرد، هي الأدنى مقارنة مع مجموعات البلدان النامية الأخرى والمتقدمة. والأرقام الضعيفة لبلدان منظمة التعاون الإسلامي هي ناتجة بشكل أساسي من نمو البنية التحتية للطرق والسكك الحديدية المتدهورة إلى جانب تزايد عدد السكان. وهي تظهر أيضا التردد المنخفض للسفر الجوي في دول منظمة التعاون الإسلامي، والذي يمكن أن يعزى إلى عدم وجود مرافق للبنية التحتية، مثل محطات مناسبة ومدارج معبدة التي هي منخفضة جدا في العدد والحجم. وبالمثل، لدى غالبية دول منظمة التعاون الإسلامي ضعف قدرة أسطول الشحن وأداء التوصيل للشحن.

الشكل 17.5

مؤشر أداء الخدمات اللوجستية، 2014

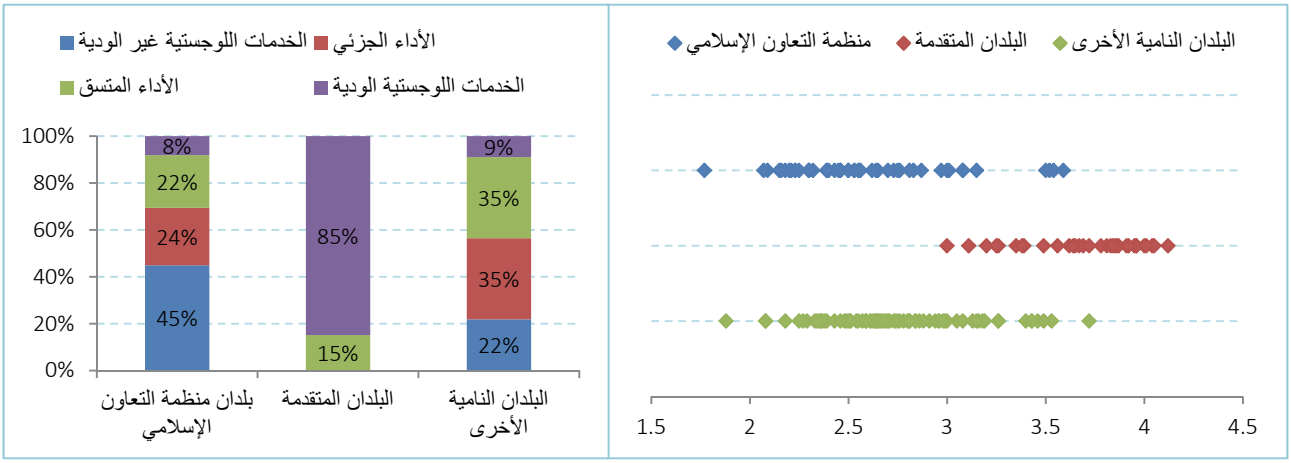

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي

من أجل تقييم الأداء العام لقطاع النقل في دول منظمة التعاون الإسلامي، يستخدم مؤشر أداء الخدمات اللوجستية (LPI) التابعة للبنك الدولي. ويقيس المؤشر أداء بلد على طول سلسلته للتوريد اللوجستية ويوفر التقييمات النوعية لهذا البلد. ووفقا لهذا المؤشر، واعتبارا من عام 2014، كان لدى 45٪ من البلدان الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي ضعفا في الأداء اللوجستي مع درجة أقل من 2.47 (17.5 الشكل، اللوحة اليسرى)، في حين أن 22٪ فقط من البلدان النامية الأخرى تحت هذه العتبة. وكانت ماليزيا (3.59) البلد العضو في منظمة التعاون الإسلامي ذو أعلى قيمة لمؤشر أداء الخدمات اللوجستية وأما الصومال (1.77) فكانت البلد العضو في منظمة التعاون الإسلامي ذو أدنى قيمة لمؤشر أداء الخدمات اللوجستية (الشكل 17.5، اللوحة اليمنى). في المقابل، تعتبر 85٪ من الدول المتقدمة ذات خدمات لوجستية صديقة مع درجات فوق 3.34. وهناك أيضا علاقة قوية جدا بين البنية التحتية للنقل ومستوى التنافسية العالمية. وتحقق الدول التي تقدم بنية تحتية أفضل للخدمات اللوجستية مراتب أفضل في الترتيبات التنافسية العالمية (الشكل 18.5).

الشكل 18.5

البنية التحتية للنقل والتنافسية

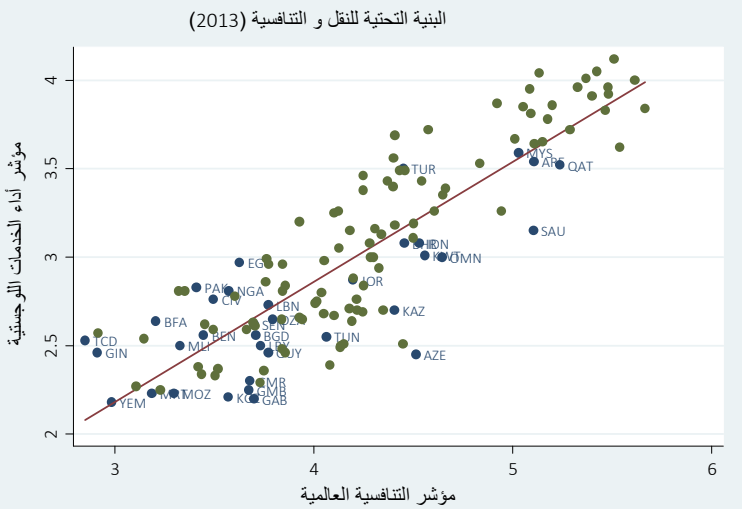

المصدر: حسابات موظفي مركز أنقرة على أساس قواعد بيانات البنك الدولي و منتدى الاقتصاد العالمي

وتشير الأرقام المتواضعة حول تطوير النقل في وسائط النقل المختلفة إلى أن البنية التحتية للنقل في دول منظمة التعاون الإسلامي هي غير كفء، بالإضافة إلى أن نظام النقل ككل يقدم ترابطا ضعيفا، الذي هو عنصر أساسي لزيادة الإنتاجية والقدرة التنافسية. وينتج عن نقص الاستثمار في البنية التحتية للنقل إلى ارتفاع تكاليف النقل والتجارة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي أكثر من التي تواجهها البلدان النامية الأخرى. مما يشكل قيدا أساسيا في التنافسية العالمية والنمو الاقتصادي لبلدان منظمة التعاون الإسلامي. ولذلك، ينبغي بذل المزيد من الجهود لتطوير الطرق الريفية توفير فرص اقتصادية والوصول إلى الأسواق وتحسين الطرق الحضرية مع التركيز على تحسين الاتصالات عبر الحدود. وبالمثل، ينبغي وضع شبكات للسكك الحديدية والربط الجوي وقدرات الميناء لتعزيز التجارة والقدرة التنافسية .

الطاقة: البنية التحتية للطاقة والتي يمكن الاعتماد عليها هي ضرورية لإنتاج دون انقطاع. فانقطاع الكهرباء على فترات مقطعة في المناطق الصناعية سيؤدي إلى تلف عمليات الإنتاج ويقوض القدرة التنافسية. ويحتاج كل مستثمر إلى مصدرا موثوق للطاقة بالنسبة لهم لتخطيط وتنظيم الإنتاج والتسليم. ومن المعروف جيدا أن النمو الاقتصادي القوي يزيد من الطلب على الطاقة، وخاصة في الاقتصادات النامية. ومع ذلك، من أجل أن تدعم

البنية التحتية النمو الاقتصادي، فإنها تحتاج إلى أن تتماشى جيدا مع الأولويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للبلد. ولهذا السبب، تطوير التقنيات مع كفاءة في استخدام الطاقة هي ذات أهمية خاصة بالنسبة للبلدان المستوردة للطاقة.

وقد تأتي الطاقة من ثلاثة مصادر: الوقود الأحفوري والطاقة المتجددة والطاقة النووية. الوقود الأحفوري - الفحم والبترول والغاز الطبيعي - هي بقايا تحلل النباتات والحيوانات التي تشكل إمدادات محدودة. ويمكن للطاقة المتجددة أن تولد من المصادر الطبيعية مثل الرياح والأمطار وأشعة الشمس. ومن ناحية أخرى، يحصل على الطاقة النووية من خلال تفاعلات الانشطار والانصهار لليورانيوم لتوليد الطاقة. وتتمتع العديد من دول منظمة التعاون الإسلامي بغناها في الوقود الأحفوري أو بإمكانيات هائلة في إنتاج الطاقة المتجددة .

وعلى الرغم من أن معظم الطلب على الطاقة هو متوفر في الوقود الأحفوري، فإن احتراق الوقود الأحفوري له آثار سلبية على الكوكب مثل هطول الأمطار الحمضية، واستنفاد طبقة الأوزون الستراتوسفيري، ونتيجة لذلك، تغير المناخ العالمي. وللتغلب على هذه القضايا، يتوجب تنفيذ سياسات لطاقة آمنة. ويبدو أن مصادر الطاقة المتجددة ستكون الخيار الأكثر فعالية مق ارنة مع الآخرين. ويمكن أيضا أن تتولد من قبل شركات فردية لتلبية متطلبات الطاقة وتقليل الاعتماد على المصادر الخارجية وكذلك تكلفة الحصول على الطاقة. ومع ذلك، فإن تكاليف التركيب والتشغيل لبعض مرافق الطاقة المتجددة يمكن أن يكون عاليا للشركات في بعض البلدان بسبب عدم وجود التقنيات والسياسات والاستراتيجيات والنظم التي تدعم الاستثمارات في البنية التحتية للطاقة المتجددة. ويتزايد استهلاك الكهرباء والإنتاج في دول منظمة التعاون الإسلامي باستمرار (الشكل 19.5، يمين). فبين عامي 2000 و 2011، تضاعف تقريبا. ومع ذلك، فإن من الصعب القول ما إذا كانت هذه الزيادة في المستوى الكلي كانت كافية لتعزيز التنمية الصناعية ونمو الإنتاجية على مستوى كل بلد. والجدير بالذكر أن البلدان النامية

الشكل 19.5

إنتاج الطاقة حسب المصدر والاستهلاك

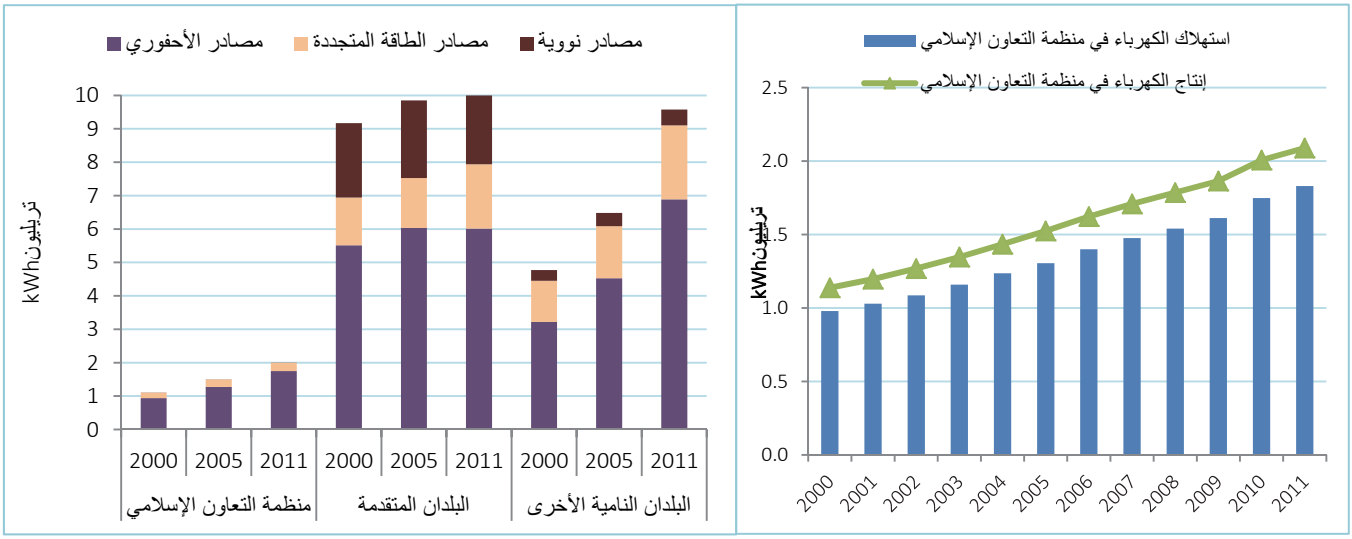

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي

الأخرى كانت تنتج فقط نصف الكهرباء المنتجة في البلدان المتقدمة، ولكنها أنتجت في عام 2011 تقريبا مثل ما أنتجته الدول المتقدمة، مشيرا إلى تحسن كبير (الشكل 19.5، يسار).

ونقطة أخرى مهمة من الشكل 19.5 هي مصدر إنتاج الكهرباء. ارتفع توليد الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة أكثر من مرتين في بلدان منظمة التعاون الإسلامي، ولكنه يمثل فقط حوالي 12٪ من إجمالي الإنتاج. وتستثمر البلدان المتقدمة والنامية الأخرى بشكل أكبر في مصادر الطاقة المتجددة وإنتاج حصص أكبر من الكهرباء من تلك المصادر. فهي حوالي 20٪ في الدول المتقدمة و 25٪ في البلدان النامية الأخرى. وتحتاج دول منظمة التعاون الإسلامي لتعزيز توليد الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة من خلال برامج الدعم الفعالة والتشريعات. وسيتم تسهل أيضا إنتاج الكهرباء على مستوى المؤسسة وتزيل عقبة رئيسية بالنسبة لهم بسبب انقطاع الكهرباء على فترات متقطعة مما يضر بقدراتهم التنافسية.

الشكل 20.5

استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في بلدان منظمة التعاون الإسلامي

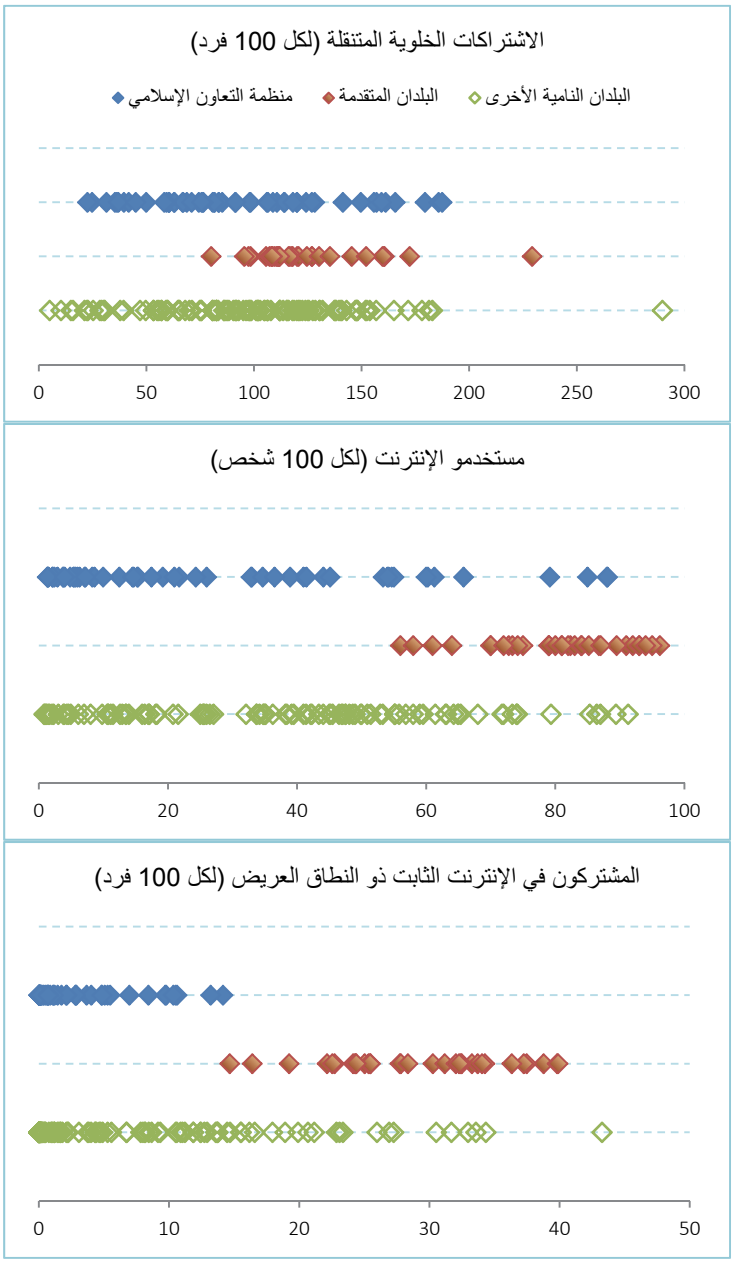

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICTs): وتشير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICTs) عموما إلى التقنيات التي تستخدم لمعالجة المعلومات وتسهل الاتصال. وتشمل أجهزة الكمبيوتر، والإنترنت، والهاتف، والراديو أو غير ذلك من المعدات والبرمجيات ووسائل الاعلام المستخدمة لنقل وعرض المعلومات. وسيكون لتطوير جودة عالية لشبكة البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تأثير مباشر على مستوى التنمية والإنتاجية من خلال خلق بيئة تمكينية. كما سيدعم القدرة

التنافسية من خلال خفض تكاليف الاتصالات.

وتظهر الأدبيات الاقتصادية أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي محرك مهم للإنتاجية والنمو. ومع ذلك، فإن البلدان والصناعات والمؤسسات لا تزال تظهر اختلافات شاسعة في كثافة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وقدرتها على جني مكاسب الإنتاجية من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ومن بين العوامل الرئيسية التي تؤثر في كسب وأداء تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بين البلدان بما في ذلك التكلفة المباشرة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والشبكات المرتبطة بها، قدرة الشركات على استيعاب تكنولوجيا ومعلومات جديدة، وبيئة تنظيمية ومنافسة. وتتطلب الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات استثمارات تكميلية كبيرة، وخاصة في التعلم وتنمية رأس المال البشري. وستساعد السياسات التي تهدف إلى زيادة المنافسة، وخفض الحواجز أمام التجارة والاستثمار وزيادة مرونة سوق العمل، الدول على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نحو أكثر فعالية. ومن ثم، ستزيد العودة إلى الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وسوف يشجع انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على إعادة تنظيم أساليب الإنتاج وتقديم الخدمات مع زيادة الإنتاجية وظهور شركات منافسة.

وستواصل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات خفض تكاليف جمع المعلومات للشركات وتخزينها ومعالجتها وتحليلها ونقلها. وهذا يوفر فرصة للشركات لإنجاز المهام بسرعة وفعالية أكبر وبثمن بخس. ويمكن للشركات ذات قدرات تنظيمية أفضل أن تستخدم تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لتطوير وتقديم منتجات مبتكرة وخدمات وهياكل تنظيمية.

وتشمل التأثيرات المحتملة لزيادة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات زيادة رأس المال البشري، وزيادة الاتساق في جودة المنتج وكذلك تحسين الجودة، وإدارة دقيقة وفي الوقت المناسب للمعلومات، وتطوير منتجات وخدمات متميزة والاستعانة بمصادر خارجية لبعض الوظائف، وزيادة الاستجابة لاحتياجات العملاء و المزيد من اليقين في تصميم المنتجات الجديدة وتحسين الاتصال ونظام التقارير (لجنة الإنتاجية، 2004). كل هذه من شأنها تسهيل نمو الإنتاجية وزيادة القدرة التنافسية.

ومن أجل تقييم مستوى الاستخدام الحالي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في دول منظمة التعاون الإسلامي، تم تقديم استخدام الهاتف النقال والإنترنت في الإحصاءات في الشكل 20.5. وفيما يتعلق بالاشتراكات في خدمات الهاتف المحمول، تدلي دول منظمة التعاون الإسلامي أداء جيدا إلى حد ما. وتشير بعض بلدان منظمة التعاون الإسلامي أداء أفضل حتى من الدول المتقدمة. ومن حيث استخدام الإنترنت، لا يصل عدد مستخدمي الإنترنت لكل مائة شخص في 32 دولة في منظمة التعاون الإسلامي إلى 25. وأكثر من 85٪ من الأشخاص في قطر والبحرين والإمارات العربية المتحدة لديها ربط اتصال بالإنترنت. وعندما يتعلق الأمر بالاشتراك الثابت في خدمة الانترنت ذات النطاق العريض، يظهر الموقف الحالي لدول منظمة التعاون الإسلامي صورة قاتمة. فمعدل الانتشار في البلد الأفضل أداء في منظمة التعاون الإسلامي (أذربيجان، 14.1٪) هو أقل من أدنى معدل في البلدان المتقدمة

(سلوفاكيا، 14.7٪) وخمسة بلدان فقط في منظمة التعاون الإسلامي (الإمارات العربية المتحدة وقطر وتركيا والبحرين وأذربيجان) لديها معدل أعلى من 10٪. ولذلك، تحتاج دول منظمة التعاون إلى مزيد من الاستثمارات في ربط الاتصال بالانترنت الثابت (السلكي) ذو السرعة العالية.

3.2.5 استقرار الاقتصاد الكلي

هناك حاجة إلى عنصر هام في مزيج السياسة لكل من تعزيز الإنتاجية والقدرة التنافسية للحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي، لأن هذا من شأنه أن يخلق بيئة عمل خالية من الشك وتكاليف غير متوقعة. ومن شأن بيئة مستقرة للاقتصاد الكلي أن تؤدي إلى تقلبات منخفضة في التضخم، وسعر الفائدة وسعر الصرف وعجز مالي منخفض كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي. ومن شأنه أيضا أن يتطلب كميات أقل من التقلب من حيث حجم المعاملات الاقتصادية مع بقية العالم. وبعبارة أخرى، انخفاض معدل التضخم والتنبؤ به، وهو سعر الفائدة الحقيقي المناسب، وسعر الصرف الحقيقي التنافسية والذي يمكن التنبؤ به هي عناصر مهمة لاستقرار الاقتصاد الكلي. وهناك عوامل أخرى تتعلق باستقرار الاقتصاد الكلي بما في ذلك الوضع القابل للتطبيق في ميزان المدفوعات، ومعدلات البطالة والتوازن المالي، ولكن تحقيق هدف هذا التقرير، سيقتصر التركيز على تقلبات التضخم والانفتاح وتقلبات أسعار الصرف، والتقلبات المالية.

الشكل 21.5
العوامل الرئيسية في استقرار الاقتصاد الكلي

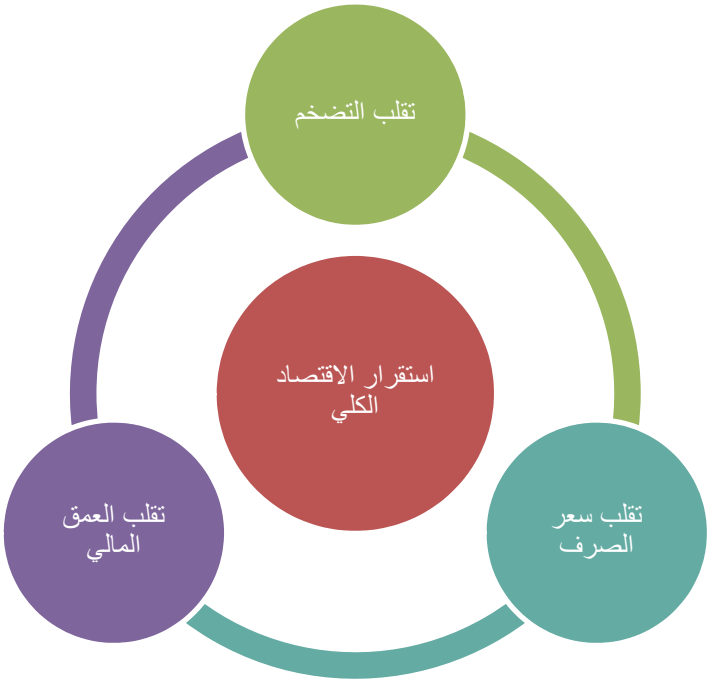

تقلبات التضخم

يقال إن تقلب التضخم يؤثر سلبا على التخصيص الفعال للموارد، كما أنه ليس من الممكن للشركات معرفة الأسعار والأجور في المستقبل (Fischer, 1993). وترفع التقلبات عالية التضخم الشكوك حول مستوى السعر وهذا الغموض يدفع أقساط المخاطر لعقود طويلة الأجل، ويرفع تكاليف التحوط ضد مخاطر التضخم ويؤدي إلى إعادة توزيع الثروة غير المتوقعة. وبالتالي، يمكن أن يعوق تقلب التضخم النمو حتى إذا كان التضخم في المتوسط لا يزال منكمشا (Rother, 2004). وفي بيئة حيث أنه ليس من السهل التنبؤ بالأسعار النسبية للمدخلات والمخرجات، فإنه أيضا ليس من السهل تخطيط الإنتاج. ومن خلال منع كفاءة نظام الأسعار في تخصيص الموارد

على نحو فعال، فإن التغيرات غير المتوقعة في التضخم ستؤدي إلى إنتاج ونمو أدنى من الإمكانية الحقيقية ومعدلات عليا للبطالة بسبب الآثار المحتملة على سوق العمل.

ويتم قياس تقلبات التضخم كانحرافات معيارية لمدة خمس سنوات على أساس سنوى للتضخم، كما يستخدمه صندوق النقد الدولي ومبين في الشكل 22.5. لا سيما بعد عام 2000، يبدو تقلب التضخم في دول منظمة التعاون الإسلامي صغيرا نسبيا لكنه ما زال أعلى من التقلب في البلدان المتقدمة.

الشكل 22.5

تقلب التضخم (5 سنوات متوسطات التداخل، 1990-2013)

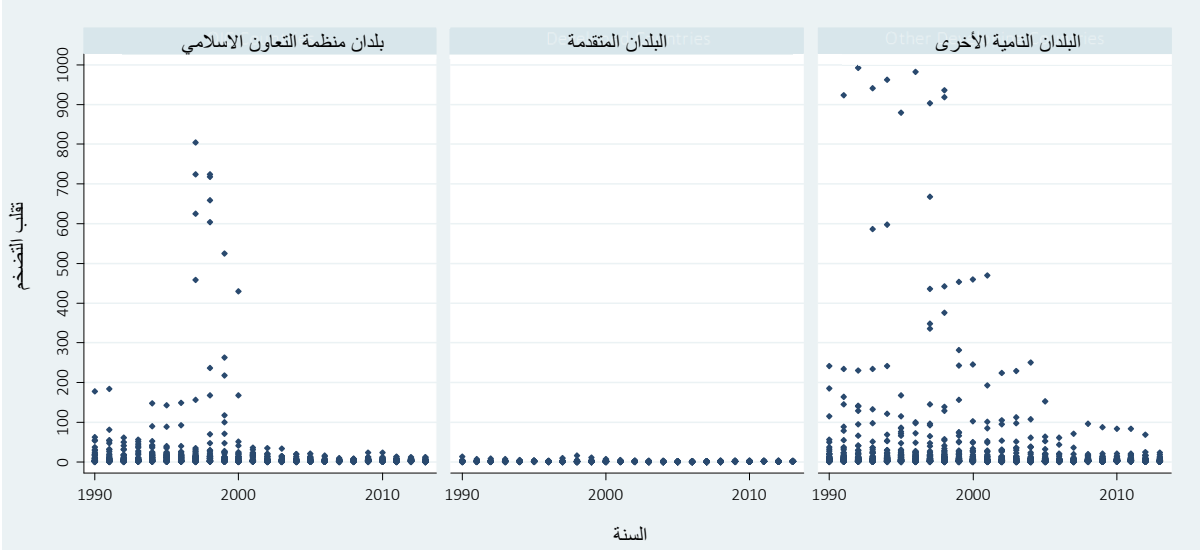

المصدر: حسابات موظفي مركز أنقرة على أساس قاعدة بيانات آفاق الإقتصاد العالمي لصندوق النقد الدولي

تقلبات سعر الصرف

يستخدم سعر الصرف الحقيقي على نطاق واسع لمقارنة تطور القدرة الشرائية عبر العملات. ومن خلال التعريف، سوف تظهر مقارنة أسعار الصرف بين البلدان تغييرات على مر الزمن، وليس على مستوى الأسعار. وبعبارة أخرى، يمكننا دراسة ما إذا كان مستوى الأسعار في بلد ما قد تغير مقارنة ببلد آخر خلال فترة من الزمن، لكننا لا نستطيع مراقبة ما إذا كانت مستويات الأسعار لتعديل سعر الصرف هي الأعلى في بلد ما مقابل الآخر. وقد يكون نمو الإنتاجية أو التدفقات الرأسمالية الكبيرة مسؤولا عن التغير في أسعار الصرف الحقيقية. على سبيل المثال، من الشائع للبلدان الغنية بالموارد إظهار ارتفاعات سريعة في أسعار الصرف الحقيقية التي تعوق القدرة التنافسية في الصناعات الأخرى (ما يسمى بالمرض الهولندي). ويمكن أن تؤدي تدفقات المعونة أيضا إلى ارتفاع قيمة العملة المحلية في البلدان المنخفضة الدخل، وزيادة الطلب على المنتجات المحلية، وجعل الصناعات التصديرية أقل قدرة على المنافسة.

الشكل 23.5

تقلب سعر الصرف (1980-2013)

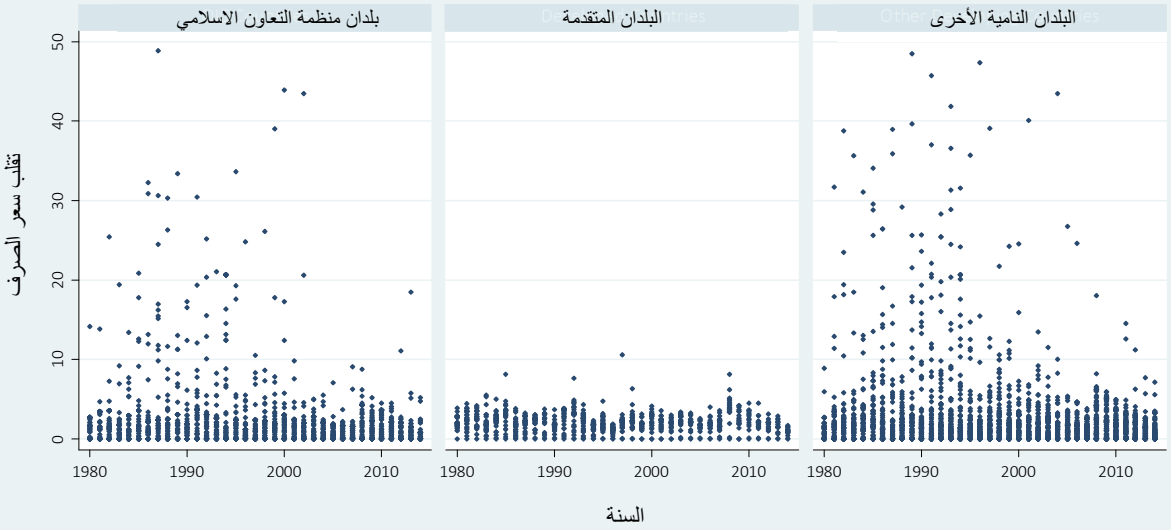

المصدر: حسابات موظفي مركز أنقرة على أساس قاعدة معلومات آفاق الإقتصاد العالمي لصندوق النقد الدولي

ومناقشة الخيارات السياسية على نظم أسعار الصرف للتنافسية هو خارج نطاق هذا التقرير. ومع ذلك، قد تكون التقلبات الكبيرة في أسعار الصرف، مهما كانت الأسباب، علامة ضعف واختلالات في الوضع الاقتصادي الكلي لبلد ما. وقد يحبط التذبذب العالي الشركات من الحصول على أو السعي للحصول على تكنولوجيا أجنبية أكثر كفاءة ومواصلة استخدام تقنيات أقل تطورا المتاحة محليا. وسوف تمتنع الشركات عن عمليات الإنتاج الأكثر إنتاجية والتي تنطوي على الاعتماد على المواد المستوردة بسبب غموض السعر. كل هذه سوف يقلل نمو الإنتاجية. وإذا تحول التصدير إلى عمل محفوف بالمخاطر، سوف يؤدي إلى إعادة تخصيص الموارد نحو أنشطة أكثر أمنا مع احتمال انخفاض العائد والإنتاجية (انظر رودريك، 1998، نموذج الاقتصاد الكلي لمثل هذا السيناريو).

ومن أجل تقييم الوضع الراهن، يتم قياس تقلبات سعر الصرف في دول منظمة التعاون الإسلامي مقابل الدولار الأمريكي (USD) ب $\sigma_i = std[d(\log(s_i)]$ ، حيث s_i هو سعر الصرف الاسمي للبلد i مقابل USD. وبشكل صريح، التقلب هو الانحراف المعياري للتغيرات في لوغاريتم أسعار الصرف الثنائية (على النحو المحدد عادة في الأدب، على سبيل المثال، جروس وتيجيسن 1998) وشيدت باستخدام بيانات شهرية عن شهر يناير 1980 إلى أبريل 2014. ويبين الشكل 23.5 تقلبات سعر الصرف في المجموعات الثلاث للدول. والتقلب في البلدان المتقدمة هو أقل بكثير بالمقارنة مع مجموعات البلدان الأخرى. ويبدو أن دول منظمة التعاون الإسلامي لديها تقلبات أقل في أسعار الصرف مقارنة بالدول النامية الأخرى.

تقلبات العمق المالي

وفقا لتقرير صادر عن صندوق النقد الدولي، يظهر أنه من خلال زيادة حجم المعاملات المالية، يمكن أن يعزز التعميق المالي قدرة النظام المالي لبلد ما لإدخال تدفقات رؤوس الأموال من دون تقلبات كبيرة في أسعار الأصول وأسعار الصرف (IMF، 2011). ويمكن أيضا أن تخفض الاعتماد على المدخرات الأجنبية وتخفف عدم تطابق الميزانية العمومية عن طريق زيادة النطاق لجمع الأموال بالعملات المحلية وبآجال استحقاق أطول (World Bank, 2011). ويمكن للأسواق المالية الأعمق توفير مصادر بديلة للتمويل أثناء أوقات التوتر الدولي، محدة من تسرب سلبية المبالغ، كما ظهرت في الأزمة المالية العالمية الأخيرة. ومع ذلك، يمكن للأسواق المالية الأعمق أيضا جذب التدفقات المتقلبة لرأس المال، معقدة إدارة الاقتصاد الكلي لاقتصاد البلد. وعلاوة على ذلك، يمكن أن يحدث التعميق المالي بسرعة كبيرة جدا، مما يؤدي إلى طفرات الائتمان وتماثيل نصفية لاحقة. على المستوى المنهجي، إذا ما أديرت بشكل صحيح كل هذه العوامل، يمكن التخفيف من الحاجة إلى تكديس الأصول الأجنبية، وعلى المستوى العالمي، تعزيز التكيف العالمي (Maziad et al., 2011).

ومن الناحية النظرية، غالبا ما يوصف العمق المالي حسب ثلاثة أبعاد: (أ) تستطيع القطاعات والوكلاء على استخدام مجموعة من الأسواق المالية للادخار وقرارات الاستثمار، بما في ذلك استحقاقات متنوعة (الوصول). (ب) الوسطاء والأسواق المالية قادرة على نشر كميات أكبر من رأس المال وإدارة دورة رأس المال، من دون أن يستلزم الحركات المقابلة الكبيرة في أسعار الأصول (السيولة). و (ج) يمكن للقطاع المالي خلق طائفة واسعة من الأصول لأغراض تقاسم المخاطر (التحوط أو التنويع). والمقياس الشائع لتحديد درجة التعميق المالي هي نسبة النقود إلى الناتج المحلي الإجمالي[3]. ويرتبط المعدل المرتفع عموما مع زيادة السيولة المالية والعمق. وكما هو مبين في الشكل 24.5، فقد سجل متوسط حجم النقود بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي لدول منظمة التعاون الإسلامي 57.6٪ في 2011، مقارنة ب 105٪ في البلدان النامية الأخرى و129.8 في

الشكل 24.5

متوسط حجم الأموال بمعناها الواسع (% من الناتج المحلي الإجمالي)

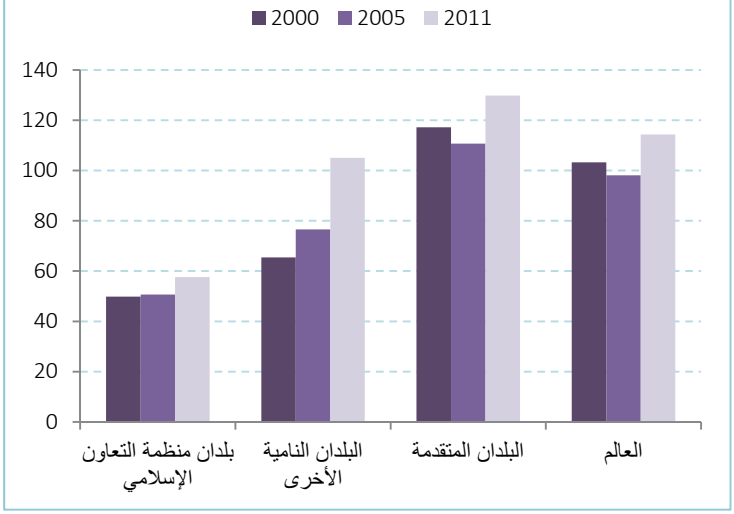

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي

[3] يحدد صندوق النقد الدولي النقود بمعناها الواسع بأنها مجموع العملة خارج البنوك، و الودائع تحت الطلب بخلاف تلك العائدة للحكومة المركزية، والودائع الزمنية، والمدخرات، والودائع بالعملة الأجنبية للقطاعات المقيمة بخلاف الحكومة المركزية والشيكات المصرفية والسياحية وغيرها من الأوراق المالية مثل شهادات الإيداع والأوراق التجارية.

البلدان المتقدمة. من منظور طويل الأجل، يبين الشكل 25.5 قيمة كل بلد على حدة لمجموعات الدول الثلاث خلال الفترة من 1960-2012. ويشير هذا الموقف بوضوح أن القطاع المالي في البلدان الأعضاء لا يزال متخلفا عن نظرائه في غيرها من البلدان النامية وكذلك المتقدمة من حيث توفير سيولة كافية وفرص أفضل للاستثمار في الاقتصاد بتكلفة أقل.

ومع الأخذ بعين الاعتبار الرأي المقبول على نطاق واسع بأن التعميق المالي يمنح فوائد الاستقرار الهامة للاقتصاد، ولكن مع المحاذير، فعلى ما يبدو أن دول منظمة التعاون الإسلامي محرومة من فوائد الاستقرار هذه. وجانب آخر مهم للعمق المالي هو تقلباته. فقد يثبط التذبذب العالي في النظام المالي الوسطاء الماليين من إعطاء قروض طويلة الأجل حتى لو كان تقييم المشروعات حول الربحية إيجابيا. وسيؤدي ذلك إلى تخصيص كفاءة أقل للموارد وانخفاض نمو الإنتاجية، مع الآثار المترتبة على القدرة التنافسية الشاملة.

وعندما يتعلق الأمر بتأثير مؤشرات استقرار الاقتصاد الكلي على نمو الإنتاجية، لوحظت نتائج مختلطة نوعا ما. حيث تظهر اللوحة العليا من الشكل 26.5 علاقة عكسية بين الاستقرار ونمو الإنتاجية، حيث شهدت البلدان مع تقلبات أعلى للتضخم خلال 2000-2012 أعلى معدلات نمو الإنتاجية. ومن ناحية أخرى، تظهر اللوحة المتوسطة في الشكل، وجود علاقة إيجابية بين الاستقرار ونمو الإنتاجية، حيث تميل الدول ذات تقلب منخفض لسعر الصرف إلى مواجهة تحسينات كبيرة في إجمالي إنتاجية عوامل الإنتاج. وأخيرا، شهدت البلدان التي زاد عمقها المالي تأثيرا إيجابيا في أداء النمو إنتاجيتها (الشكل 26.5، اللوحة السفلى).

الشكل 25.5

العمق المالي (1960-2012)

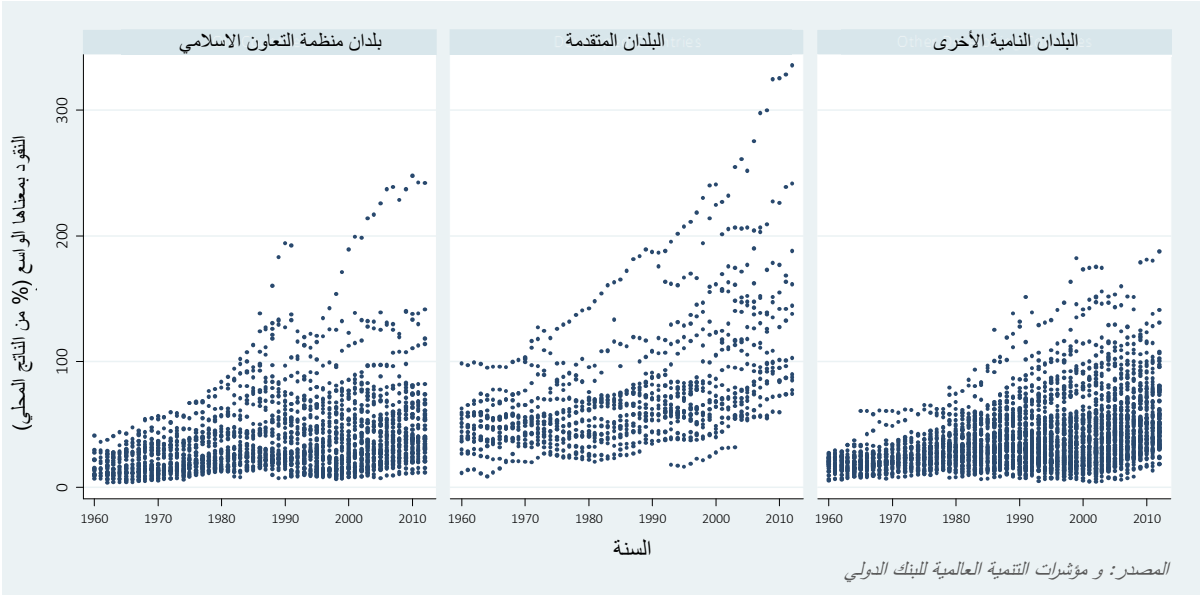

المصدر: و مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي

وعموما، فمن الإنصاف القول بأن استقرار الاقتصاد الكلي أمر بالغ الأهمية لجذب المزيد من الاستثمارات وتحقيق قدر أكبر من الكفاءة الاقتصادية وتوزيع أفضل لرأس المال. وسوف تجلب القدرة على التنبؤ والوضوح في السياسات المالية والنقدية أداء أفضل من حيث نمو الإنتاجية والقدرة التنافسية.

4.2.5 كفاءة السوق

كفاءة السوق هو أمر حاسم لضمان التوزيع الأمثل للموارد على أساس ظروف العرض والطلب في السوق. وهناك ثلاثة مجالات رئيسية حيث الكفاءة مطلوبة: سوق العمل وسوق السلع والأسواق المالية (الشكل 27.5). سوق العمل بكفاءة ينبغي أن تكفل عدم تطابق المهارات هو في المستوى الأدنى في السوق. وبعبارة أخرى، ينبغي للمهارات والقدرات التي تقدمها القوى العاملة أن تتطابق إلى حد كبير مع المهارات والقدرات المطلوبة من قبل الشركات. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تكفل كفاءة سوق العمل أن قوة العمل المتاحة تستخدم في أنجع وسيلة.

وفي حالة كفاءة سوق السلع، يجب أن ينتج المزيج الصحيح من السلع والخدمات وتداولها على نحو فعال في السوق. والمنافسة السليمة في السوق هي مهمة في دفع كفاءة السوق وإنتاجية الأعمال. والشركات الأكثر كفاءة في هذه الأسواق هي تلك التي تنتج سلعا يطلبها السوق (WEF 2013). الضرائب المرهقة، والقواعد التقييدية والتمييزية على الاستثمار، وحجم القطاع غير الرسمي والقواعد والإجراءات على إجراءات تأسيس الشركات ومنح التراخيص فضلا عن تعزيز المنافسة هي عوامل حاسمة لضمان كفاءة سوق السلع.

الشكل 26.5

استقرار الاقتصاد الكلي ونمو TFP

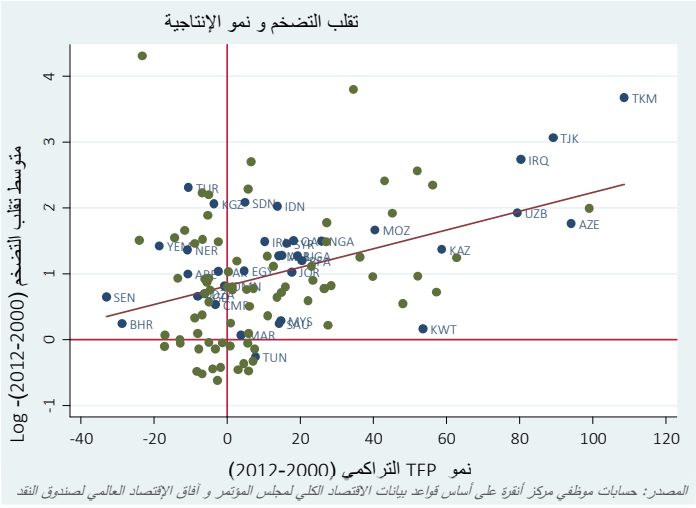

المصدر: حسابات موظفي مركز أنقرة على أساس قواعد بيانات الاقتصاد الكلي لمجلس المؤتمر و آفاق الإقتصاد العالمي لصندوق النقد

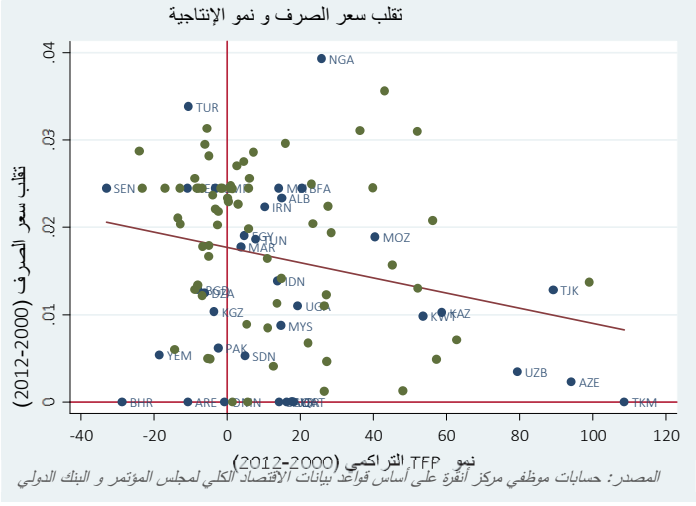

المصدر: حسابات موظفي مركز أنقرة على أساس قواعد بيانات الاقتصاد الكلي لمجلس المؤتمر و البنك الدولي

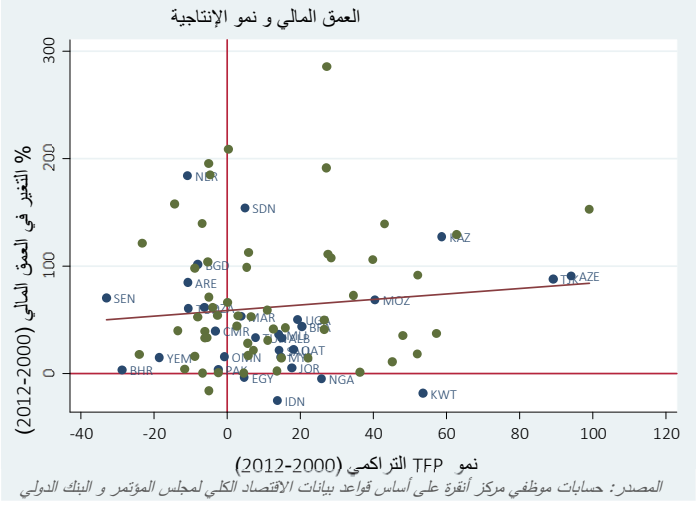

المصدر: حسابات موظفي مركز أنقرة على أساس قواعد بيانات الاقتصاد الكلي لمجلس المؤتمر و البنك الدولي

جانب آخر من كفاءة السوق هو كفاءة السوق المالية. درجات الاستقرار المالي والكفاءة هي سمات مهمة لتطوير القطاع المالي. وهما مترابطتان بشكل وثيق مع العملية الأوسع نطاقا للتنمية المالية. ومن ناحية أخرى، لأداء وظائفه بشكل جيد، يجب أن يكون القطاع المالي ذو كفاءة وقادر على أداء وظائفه الوسيطة بأقل تكلفة ممكنة. إذا كانت الوساطة مكلفة، فإن التكاليف المرتفعة يمكن إنفاقها على الأسر والشركات والحكومات. وسيضمن السوق المالي ذو الكفاءة تخصيص الموارد لفرص العمل الأكثر إنتاجية. وبالتالي زيادة الإنتاجية والقدرة التنافسية الشاملة للاقتصاد.

الشكل 27.5

العوامل الرئيسية لكفاءة السوق

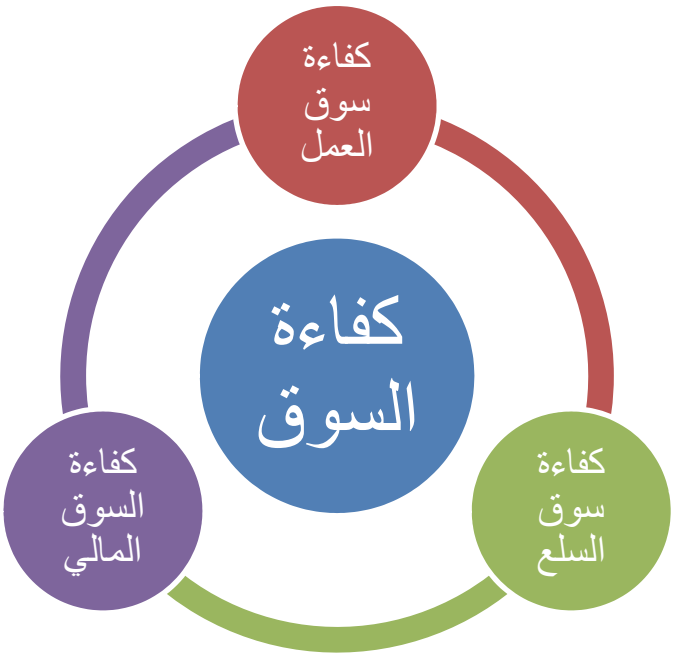

كفاءة سوق العمل: سوق العمل الفعال هو مهم لتخصيص رأس المال البشري لاستخداماتها الأكثر إنتاجية. لا سيما في البلدان النامية، فإن قدرة السوق على إعادة تخصيص العمل بين القطاعات (أو من قطاعات قديمة إلى قطاعات حديثة أكثر إنتاجية) هو أمر بالغ الأهمية في عملية النمو. ويعتقد منذ فترة طويلة أن الانتقال في الوقت المناسب من الزراعة إلى التصنيع ثم إلى قطاع الخدمات له تأثير كبير على معدلات النمو. ويعتمد مستوى كفاءة سوق العمل على السرعة التي يعيد فيها سوق العمل تخصيص العمل من أدنى مستوى للإنتاجية إلى قطاعات جديدة أكثر إنتاجية (Burgess and Mawson, 2003). ويتفق أيضا على أنه من خلال تقليل الوقت الذي يمضي فيه العمال بدون عمل أو في وظائف دون المستوى الأمثل، ترفع الزيادة في كفاءة سوق العمل من قيمة

الشكل 28.5

القوى العاملة كعائق

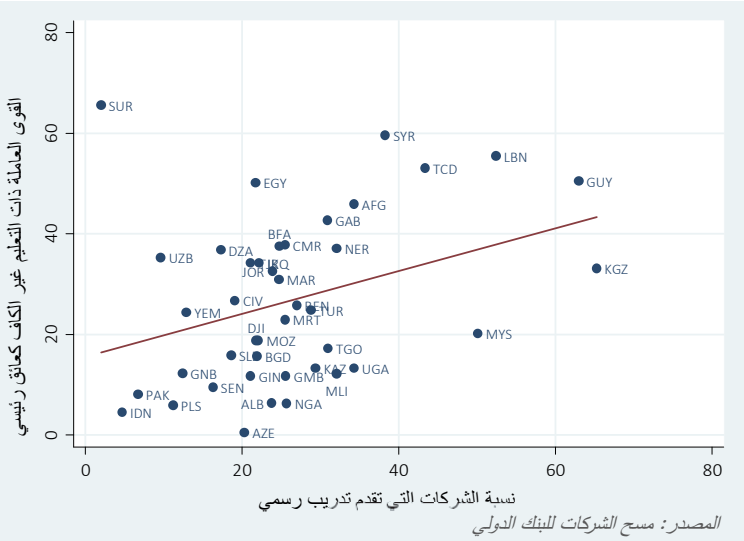

المصدر: مسح الشركات للبنك الدولي

استثمارات رأس المال البشري للعمال وتدفعهم للاستثمار في المزيد من التعليم (Laing et. al, 1995). وتجعل هاتين القناتين، إعادة تخصيص التكنولوجيات من القديمة إلى الجديدة وخلق حوافز للاستثمار أكثر في رأس المال البشري، يجعل كفاءة سوق العمل دافعا أساسيا لنمو مرتفع.

من ناحية أخرى، تسهل مرونة سوق العمل التكيف مع الظروف الاقتصادية الجديدة بعد أي صدمات قد تنشأ. على سبيل المثال، خلال فترة الركود، قد يتكيف سوق العمل مع الظروف الجديدة عن طريق تخفيض الأجور الحقيقية من أجل الحفاظ على فرص العمل. يحلل بيسوا ورينين (2013) استجابة سوق العمل في المملكة المتحدة للأزمة المالية العالمية الأخيرة حيث وجدوا أن المرونة في سوق العمل في المملكة المتحدة أبقت الأشخاص عاملين ولكنها خفضت أجورهم بسبب انخفاض قدرتهم على المساومة. ومع ذلك، أدت هذه المرونة إلى مستويات إنتاجية أقل بسبب انخفاض الاستثمار في رأس المال وزيادة الاستثمار في العمل. والتكيف الناجح لنمو الاقتصاد لا يقل أهمية عن التكيف مع الاقتصاد المنكمش. وفي اقتصاد متنام، ستستثمر الشركات أكثر في التكنولوجيات الجديدة واحتياجات القوى العاملة للحصول على مهارات جديدة وبسرعة مطلوبة للاستفادة من هذه التقنيات.

وترتبط الكفاءة والمرونة في سوق العمل بشكل وثيق مع بعضها البعض. حيث تؤدي الكفاءة إلى تخصيص رأس المال البشري لاستخداماته الأكثر إنتاجية في أوقات منتظمة، وتؤدي المرونة إلى مقاصة السوق السريعة في أوقات غير منتظمة من خلال قنوات مختلفة. ومن ناحية أخرى، قد تمنع احتكاكات سوق العمل النمو الكلي.

ويصنف مستوى مهارات القوى العاملة عموما وفقا لمستوى معين من التعليم الذي حققوه. ومع زيادةحصة القوى العاملة ذات التعليم الثانوي والعالي، فإن القدرة على تبني مهارات جديدة واستيعاب معرفة جديدة تتزايد. وهذا بدوره يزيد من مرونتها في سوق العمل. ووفقا لأحدث البيانات المتاحة، لا تظهر دول منظمة التعاون الإسلامي صورة ساحرة. فنسبة 39.4٪ من قوة العمل لديها تعليم ابتدائي فقط. وحصص القوى العاملة الحاصلة على التعليم الثانوي والعالي هي فقط 24.2٪ و 15.1٪ على التوالي. وعلى ما يبدو فحوالي 20٪ من القوى العاملة في دول منظمة التعاون الإسلامي ليست لديها حتى مستوى التعليم الابتدائية (SESRIC, 2014).

وكما هو مبين في الشكل 28.5، فبينما يحدد عدد كبير من الشركات في بعض البلدان بأن القوى العاملة ذات التعليم غير الكاف تعتبر عائقا رئيسيا (المحور الرأسي)، تميل الشركات إلى تقديم تدريب رسمي لزيادة جودة القوى العاملة (المحور الأفقي). وهذا مهم بمعنى أن الشركات تتخذ مبادرات لتحسين الإنتاجية البشرية من خلال وحدات مختلفة حول التدريب أثناء العمل (OTJT). من ناحية أخرى، فالحصة الإجمالية للعمال التي قدمت تدريبا رسميا في بلدان منظمة التعاون الإسلامي ليست أعلى بالضرورة من تلك التي في البلدان النامية الأخرى (الشكل 29.5). متوسط جميع الدول التي شملها الاستطلاع (94) هو 51.1٪. وشهدت 10 بلدان في منظمة التعاون الإسلامي (من أصل 29) نسبة أعلى من المتوسط العالمي.

وتعالج أنظمة العمل العلاقة بين العمال وأرباب العمل والنقابات والحكومة. وتعزز القوانين والأنظمة النافذة كفاءة سوق العمل. ويبين الشكل 30.5 النسبة المئوية للشركات التي تحدد أنظمة العمل باعتبارها عائقا رئيسيا

وفقا لمسح المشاريع للبنك الدولي. وبشكل عام، أداء دول منظمة التعاون الإسلامي هو إلى حد ما أفضل مقارنة بالدول الأخرى. وتعتبر الشركات في 23 دولة في منظمة التعاون الإسلامي (من أصل 41) أنظمة العمل أقل تقييدا مقارنة مع المتوسط العالمي البالغ 11.8٪.

الشكل 29.5

نسبة العاملين التي قدمت تدريب رسمي (٪) *

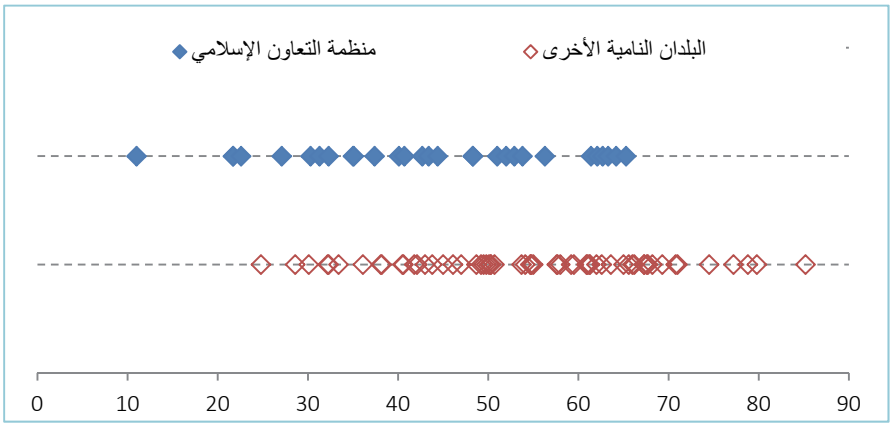

المصدر: مسح الشركات للبنك الدولي

الشكل 30.5

نسبة الشركات التي تحدد أنظمة العمل باعتبارها عائقا رئيسيا (٪) *

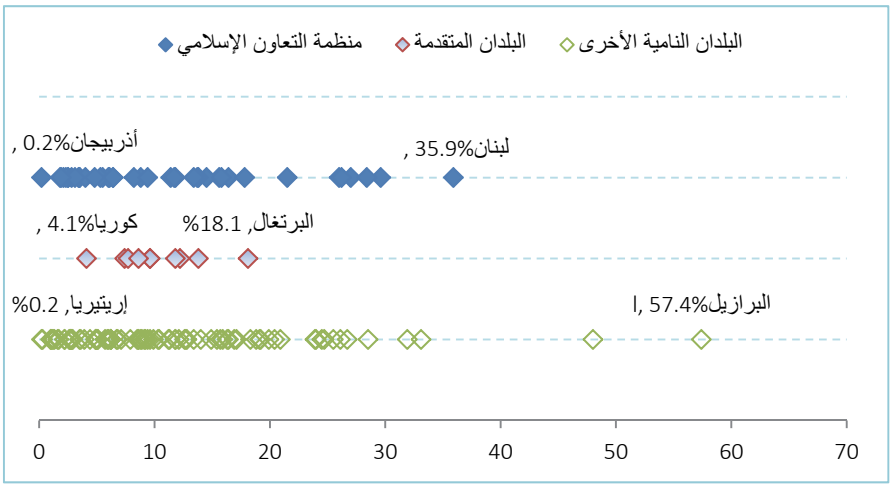

المصدر: مسح الشركات للبنك الدولي

كفاءة سوق السلع: يتوقع من الأسواق توفير المزيج المناسب من المنتجات المطلوبة. ومن أجل تجنب زيادة العرض أو قلة المعروض من السلع على المدى الطويل، فذلك يحتاج إلى آلية سوق فعالة. ومن الناحية الفنية، سوف تشهد السلع والخدمات فائضا في المعروض إذا كانت الأسعار فوق مستوى التوازن وستشهد نقصا في المعروض إذا كانت الأسعار دون مستوى التوازن. وتشير النظرية الاقتصادية أن الأسواق سوف توازن الأسعار على أساس العرض والطلب على السلع والخدمات؛ ولكن التعديلات قد تستغرق وقتا طويلا إذا لم تعمل السوق بشكل صحيح. وفي بيئة تنافسية، سوف تدخل الشركات التي ترى فرصا تجارية مربحة السوق، وسوف تسرع التعديل. ومع ذلك، إذا كان مكلفا على الشركات دخول السوق وإذا كانت هناك عيوب أو سلوكيات احتكارية في السوق أو تدخلات تشويهية متكررة من الحكومة، فإن التعديل يمكن أن يكون بطيئا.

وبالتالي، فإن كفاءة السوق هي مرتبطة عادة مع المنافسة، التي تتطلب السيطرة على إساءة استغلال الأوضاع المهيمنة، ومنع التواطؤ بين الشركات وإزالة الحواجز دخول السوق (Formosa, 2008). وتشير الأدبيات أيضا أن كفاءة السوق لا يمكن أن توجد إلا إذا لم يكن هناك حواجز أمام دخول المنافسين المحتملين الذين يرغبون في

دخول السوق. وكما هو معروف، فحرية الدخول والخروج من هذه الصناعة هي واحدة من الافتراضات النظرية الكامنة وراء المنافسة الكاملة.

وتجدر الإشارة أيضا إلى أن تدخل الحكومة المحرف قد يعيق كفاءة السوق، من خلال إنشاء المؤسسات الضرورية والتشريعات وإطار تنظيمي، يمكن للحكومة أن تعزز كفاءة السوق. إذا كان دخول إلى الأسواق ليس سهلا أو مكلفا للغاية، فستظهر القطاعات غير الرسمية وسوف يكون للمنافسة غير المشروعة عواقب سلبية على كفاءة السوق. وتعتبر معاقبة إساءة استخدام الهيمنة ومنع التواطؤ حاسمة أيضا.

ويبين الشكل 31.5 متوسط الدرجات في شدة المنافسة المحلية ومدى الهيمنة على السوق في بلدان منظمة التعاون الإسلامي بالمقارنة مع البلدان المتقدمة والنامية الأخرى، على النحو المنصوص عليه من قبل المنتدى الاقتصادي العالمي. وتراوحت شدة درجة المنافسة المحلية بين 1 (ليس مكثفة على الإطلاق) و 7 (مكثفة للغاية). وفي المتوسط ، هناك بعض الفرق مع البلدان المتقدمة لكنه يعادل البلدان النامية الأخرى. وفيما يتعلق بمدى هيمنة السوق التي تتراوح بين 1 (يهيمن عليه عدد قليل من مجموعات الأعمال) و 7 (انتشار بين العديد من الشركات)، تكشف بلدان منظمة التعاون الإسلامي صورة أفضل قليلا مقارنة بالدول النامية الأخرى، ومع ذلك، هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود للحد من الهيمنة على السوق لمجموعات العمل القليلة من أجل تعزيز المنافسة والإنتاجية في دول منظمة التعاون الإسلامي.

وقد تشجع الإجراءات المرهقة لممارسة الأعمال التجارية الشركات على العمل في القطاع غير المنظم. ومثل هذه الشركات

الشكل 31.5

شدة المنافسة المحلية ومدى الهيمنة على السوق

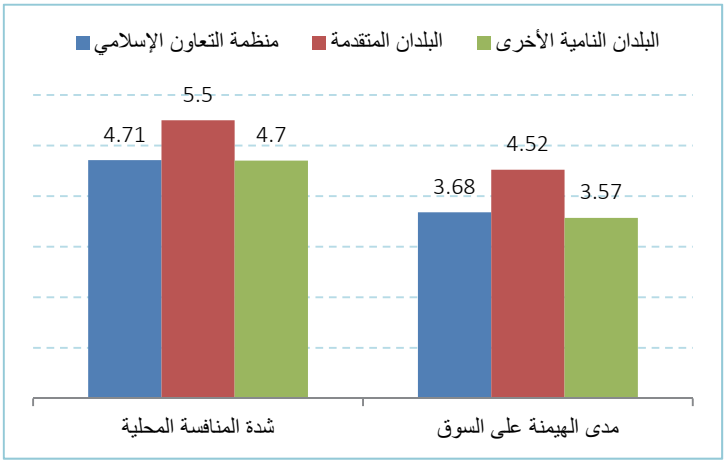

المصدر: المنتدى الإقتصادي العالمي

الشكل 32.5

التراخيص التجارية والمنافسة مع القطاع غير الرسمي

المصدر: مسح الشركات للبنك الدولي

سوف تؤثر سلبا على أداء تشغيل شركات في القطاع الرسمي. ويبين الشكل 32.5 النسبة المئوية للشركات التي تحدد التراخيص التجارية والتصريحات باعتبارها عائقا رئيسيا ونسبة تحديد الممارسات للمنافسين في القطاع غير الرسمي باعتباره عائقا رئيسيا. وفي البلدان التي تعد فيها التراخيص التجارية والتصاريح مرهقة، تواجه الشركات المزيد من المنافسة من القطاع غير المنظم. وتحدد شركات في عدد كبير من البلدان منظمة التعاون الإسلامي ممارسات المنافسين في القطاعات غير الرسمية كعائق رئيسي. وهذا المعدل في الكاميرون والنيجر وتشاد وبنين ومصر هو أعلى من 60٪ .

كفاءة السوق المالية: تعتبر الخدمات المالية أساسية للنمو الاقتصادي والتنمية. الأدوار الحاسمة للقطاع المالي هي لتعبئة المدخرات للاستثمار، وللتأكد من أن الأموال هي مخصصة للاستخدام الأكثر إنتاجية، ولتوزيع المخاطر ولتوفير السيولة بحيث يمكن للمؤسسات إدارة القدرات الإنتاجية بكفاءة والمنافسة في الأسواق المحلية والدولية. وطوال هذه العملية، ستدعم الوساطة المالية الكفء التنمية المستدامة على المدى الطويل من خلال تسهيل

الشكل 33.5

الحصول على التمويل كعائق

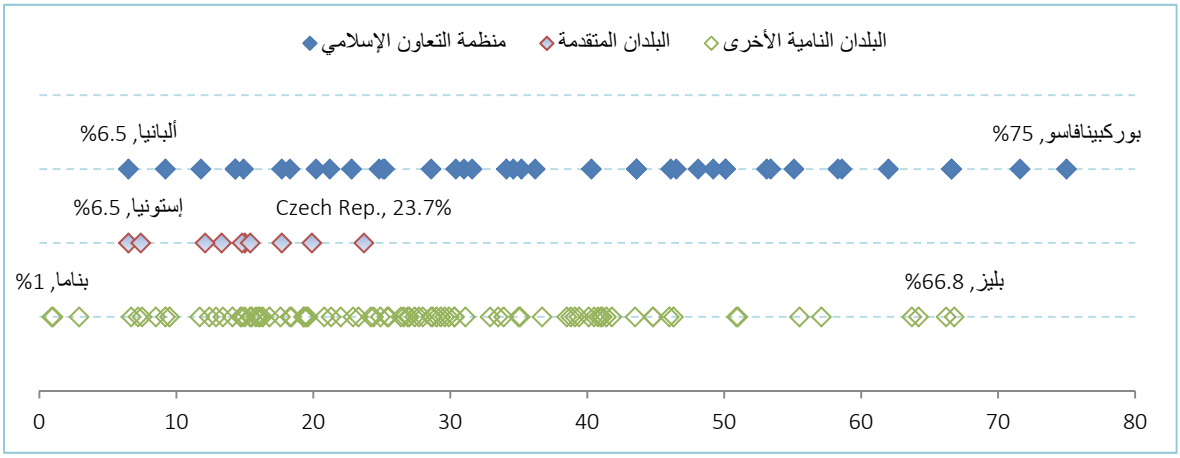

المصدر: مسح الشركات للبنك الدولي

تراكم رأس المال المادي والبشري، والضغط من أجل زيادة كفاءة استخدام الأصول الإنتاجية الناتجة عنها، وضمان وصول الناس إلى هذه الأصول .

ويلخص ليفين (2005) عناصر التنمية المالية في خمس فئات. وتتضمن التنمية المالية تحسينات في (أ) إنتاج المعلومات المسبقة عن الاستثمارات المحتملة، (ب) رصد الاستثمارات وتنفيذ حوكمة الشركات، (ج) التداول، والتنويع، وإدارة المخاطر، (د) تعبئة وتجميع المدخرات ، و (ت) تبادل السلع والخدمات. كل من هذه قد تؤثر على قرارات الادخار والاستثمار وبالتالي النمو الاقتصادي. وبسبب العديد من احتكاكات السوق والقواعد المختلفة واللوائح والسياسات بين البلدان وعبر الوقت، قد تكون التحسينات على طول أي بعد واحد لها آثار مختلفة لتخصيص الموارد والرعاية الاجتماعية تبعا لاختلافات أخرى تلعب في الاقتصاد .

القطاع المالي هو أحد المكونات الحاسمة للاقتصاد. وسوف يعتمد أداء بقية قطاعات الاقتصاد على كيفية أداء القطاع المالي. وكما شهدت تجربة مريرة مؤخرا، هوت أزمة الأسواق المالية بالاقتصادات إلى الركود في جميع أنحاء العالم. وبالتالي، فعلاقته مع الاقتصاد الحقيقي أمر بالغ الأهمية. ومن أجل ضمان كفاءة أداء القطاع المالي، ينبغي تعزيز تطوير القطاع من خلال إنشاء وتوسيع المؤسسات والأدوات والأسواق التي تدعم الاستثمار وعملية النمو على النحو المرغوب فيه.

الشكل 34.5

مؤشر الحرية المالية

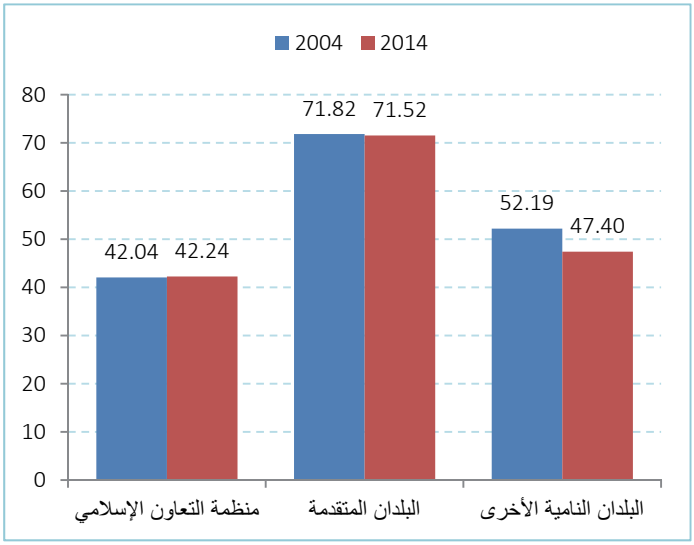

المصدر: مؤسسة التراث

وسوق مالية كفءة مطلوبة لتخصيص الموارد لاستخداماتها الأكثر إنتاجية. وللحصول على كفاءة تخصيص الموارد، ينبغي أن تعكس الأسعار كافة المعلومات المتاحة، ويجب أن تكون تكاليف المعاملات واقعية. وإذا تم استيفاء الشروط الإعلامية والكفاءة التشغيلية، سيتم توجيه الموارد إلى الأماكن التي ستكون أكثر إنتاجية وفعالية.

وينظر إلى مستوى وكفاءة وتكوين الوساطة المالية عموما كثلاثة خصائص أساسية للأنظمة المالية في التقاط خمس وظائف مشار إليها أعلاه في النمو الاقتصادي (Fitzgerald, 2006). ووفقا لمسح مشاريع البنك الدولي، فإن نسبة الشركات التي يمكنها الحصول على التمويل كعائق رئيسي هي الأعلى في بلدان منظمة التعاون الإسلامي (الشكل 33.5). وبالنظر في 29.7٪ من المتوسط العالمي، تحدد شركات في 26 من بين 41 دولة في منظمة التعاون الإسلامي تتوفر حولها البيانات سبل الحصول على التمويل كعائق فوق المتوسط العالمي. في بوركينا فاسو وغينيا بيساو، يشهد المعدل أكثر من 70٪. إذا قاومت أعداد كبيرة من الشركات للحصول على التمويل، فإن القطاع المالي يحتاج إلى مزيد من

الشكل 35.5

الحرية المالية ونمو الإنتاجية

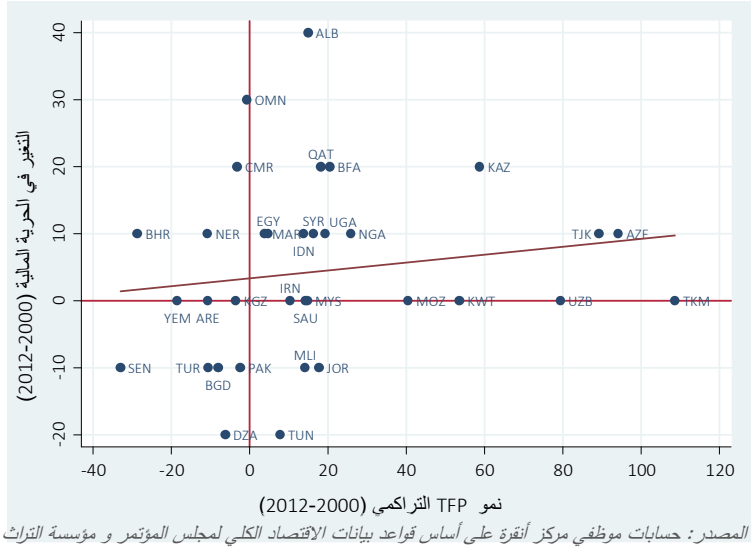

المصدر: حسابات موظفي مركز أنفرة على أساس قواعد بيانات الاقتصاد الكلي لمجلس المؤتمر و مؤسسة التراث

التطوير لزيادة الكفاءة.

في تقييم مستوى كفاءة السوق المالية، سيتم استخدام مؤشر الحرية المالية وهامش سعر الفائدة. فمؤشر الحرية المالية، التي وضعتها مؤسسة التراث، هو مقياس للكفاءة المصرفية وكذلك مقياس الاستقلال عن سيطرة الحكومة والتدخل في القطاع المالي. ويقال أن ملكية الدولة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى يقلل المنافسة ويخفض مستوى الخدمات المتاحة عموما. ويحرز مؤشر الحرية المالية حرية مالية للاقتصاد من خلال النظر إلى (أ) مدى التنظيم الحكومي للخدمات المالية، (ب) درجة تدخل الدولة في البنوك والشركات المالية الأخرى من خلال الملكية المباشرة أو غير المباشرة، (ج) المدى المالي وتطوير سوق رأس المال، (د) تأثير الحكومة على تخصيص الائتمان و (ه) الانفتاح على المنافسة الخارجية. وتتوفر دول منظمة التعاون الإسلامي كمجموعة على أدنى حرية مالية، ويمكن أن لا تحرز أي تقدم كبير على مدى العقد الماضي في تقليص الفجوة مع الدول المتقدمة. وكما هو مبين في الشكل 34.5، فإن الحرية المالية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي هي أقل من غيرها من البلدان النامية، وقد تغيرت بصعوبة على مدى العقد الماضي. كما شهدت بلدان منظمة التعاون الإسلامي التي ارتفعت حريتها المالية متوسط معدلات نمو الإنتاجية مرتفعة (الشكل 35.5).

ويشير هامش سعر الفائدة إلى انتشار الإقراض إلى الودائع، أي الفرق بين سعر الإقراض؛ وهو السعر التي تتقاضاه البنوك على القروض إلى القطاع الخاص، ومعدل الفائدة على الودائع؛ وهو السعر التي تقدمه البنوك التجارية على الودائع لمدة ثلاثة أشهر. وعلى الرغم من أن البنود والشروط المرفقة لهذه الأسعار تختلف حسب البلد، مما يحد من قابليتها للمقارنة، فإن الانتشار هو كثيرا ما يستخدم كتدابير تقريبية من مستوى الكفاءة في القطاع المصرفي في مجموعات البلاد المختلفة. وعلى هذه الخلفية، يبين الشكل 36.5 متوسط سعر الفائدة المنتشر في دول منظمة التعاون الإسلامي خلال فترة 2007-2011 بالمقارنة مع مجموعات البلدان الأخرى. ويتم حساب متوسط الا نتشار من خلال هوامش ترجيح البلاد عن طريق متوسط حجم القروض والودائع، بالدولار الأمريكي، في البلد المقابل. وتشير الحسابات إلى هوامش أعلى بكثير بين معدلات الإقراض والإيداع في دول منظمة التعاون الإسلامي بالمقارنة مع تلك الموجودة في البلدان المتقدمة ولكن أقل من تلك الموجودة في البلدان النامية الأخرى .

الشكل 36.5

هوامش أسعار الفائدة (٪)

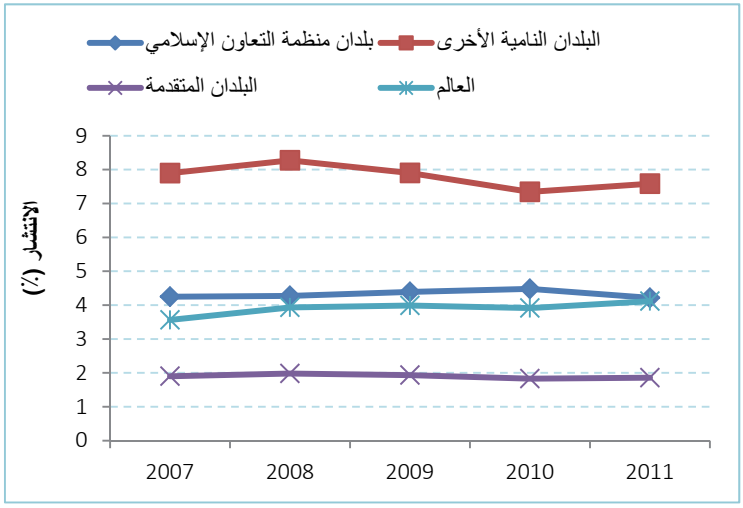

المصدر: مجموعة بيانات البنك الدولي للتنمية المالية و الهيكلة، قاعدة بيانات البنك الدولي للتنمية المالية العالمية، و بانك سكوب

3.5 تحديد القدرات الإنتاجية من أجل المنافسة

ناقشت الأقسام الفرعية السابقتين أساسيات لتعزيز الإنتاجية والقدرة التنافسية والعوامل التي تعزز الإنتاجية المتعددة العوامل. ويوجد بعد آخر هام في تعزيز الإنتاجية والقدرة التنافسية هو عملية تحديد القدرات الإنتاجية. وإذا تم إجراء استثمارات في القطاعات لتصبح أكثر قدرة على المنافسة وأكثر استراتيجية لتطوير الاقتصاد، فمن ثم يمكن إدخال الإنجازات الهامة في تعزيز الإنتاجية الشاملة والقدرة التنافسية على المدى المتوسط والطويل.

وعلى الرغم من أن الدول تقيم قدراتها بناء على الموارد المتاحة، فإن التقدم التكنولوجي والاستثمار في الموارد البشرية يمكن أن يخلق فرصا جديدة في مجالات واسعة النطاق للرفع من القدرة التنافسية والإنتاجية. يمكن أن تتحقق هذه الفرص على الرغم من اكتشاف عمليات ناجحة. وهناك عملية مهمة لتحديد الهوية هي التنويع الاقتصادي، حيث تحاول الدول وضع مزاياها أكثر تنافسية من خلال الاستثمار في مجموعة كبيرة ومتنوعة من المجالات. وثمة عامل آخر مهم في التحديد هو أنشطة تنظيم المشاريع. ويمكن للتنويع أن يتم إلا إذا كان هناك ما يكفي من رجال الأعمال الذين يمكن أن يتحملوا مخاطر استكشاف فرص تجارية مربحة جديدة. ودون هذين العنصرين الحاسمين للتحديد تمت مناقشة العمليات.

1.3.5 التنويع الاقتصادي

التخصص هو عملية ديناميكية وتأثيرها على الإنتاجية يعتمد على الظروف التي تعمل فيها الصناعات. وهذا، قد يؤدي نمط تخصص مماثل إلى معدلات إنتاجية ونمو مختلفة عند نقاط مختلفة في الزمن. وبشكل عام، يمكن للبلدان الاستفادة من التخصص بسبب تأثيره على اقتصادات الحجم أو من التنويع نظرا لتأثيره على امتداد التكنولوجيا واكتشاف مصادر إنتاجية وتنافسية. وتشير الأدبيات إلى أن أي شيء يدفع الاقتصاد للتخصص في السلعة (السلع) مع مجموعات لمستويات إنتاجية أعلى يحدد عملية ديناميكية (إذا كانت مؤقتة) للنمو الاقتصادي (Hausmann et al. 2007). وبالتالي، فإن نوع البضائع حيث يتخصص فيه بلد له آثار مباشرة على الأداء الاقتصادي

الشكل 37.5

تنويع الصادرات ونصيب الفرد من الدخل (2010-1985)

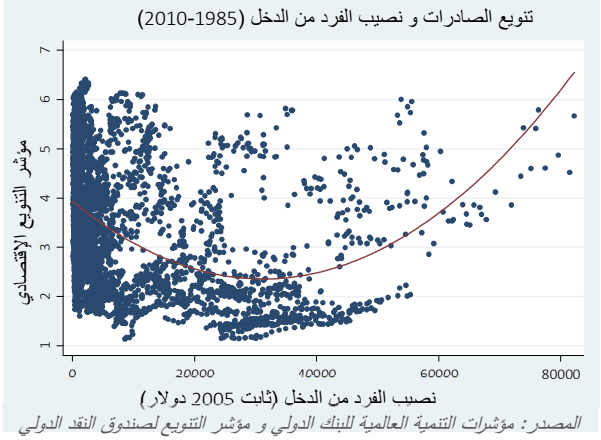

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي و مؤشر التنويع لصندوق النقد الدولي

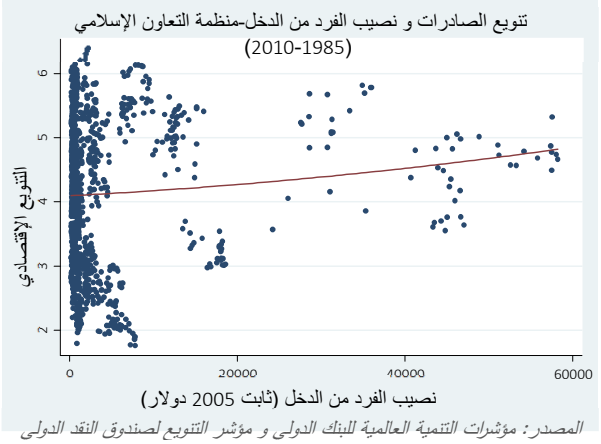

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي و مؤشر التنويع لصندوق النقد الدولي

لذلك البلد. ويحقق تصدير السلع مع إمكانات إنتاجية أعلى معدلات نمو أعلى ويتحقق ذلك عن طريق نقل الموارد من إنتاجية منخفضة إلى أنشطة ذات إنتاجية أعلى من قبل تكلفة عملية اكتشاف المشاريع[4].

وتتميز العديد من البلدان النامية، ولا سيما البلدان المنخفضة الدخل، بتركيز عال من الصادرات وتنويع محدود للاقتصاد المحلي. في حين يزيد عدم وجود تنويع في الصادرات من تعرض البلدان للصدمات السلبية وعدم الاستقرار الاقتصادي الكلي، وقد لا يحقق تركيز عال من النشاط الاقتصادي في القطاعات ذات إمكانية محدودة لنمو الإنتاجية الكثير من النمو والتنمية للبلد. مع السعي إلى تنوع عالي، فإن تحديد القطاعات وفئات المنتجات التي تؤدي لانتشار التكنولوجيا، ونمو الإنتاجية وأفضل قدرة تنافسية هو تحدي من نوع خاص.

ويشير الأدب الحديث إلى أن تغيير التركيز القطاعي بالنسبة لمستوى دخل الفرد يظهر نمطا على شكل حرف U (Imbs and Wacziarg, 2003). هذه العلاقة غير الخطية بين تنويع الصادرات والتنمية الاقتصادية تشير إلى أن البلدان تنوع هيكل صادراتها أثناء النمو وعلى مستوى معين من الدخل يبدأون مرة أخرى في التخصص. العلاقة واضحة في الشكل 37.5، والذي يخطط ملاحظات العام-البلد خلال الفترة من 1985-2010[5]. ولذلك، ترتبط المراحل الأولى من التنمية مع التحول الهيكلي. وتشير الأدلة أيضا أن التنمية الاقتصادية تشمل في نهاية الأمر هذا التحول مع إعادة تخصيص ديناميكي للموارد من قطاعات وأنشطة أقل إنتاجية إلى قطاعات وأنشطة أكثر إنتاجية. وسيتطلب التركيز العالي للبلدان المنخفضة الدخل في الزراعة والأنشطة القائمة على الموارد التنويع في الإنتاج المحلي والتجارة الخارجية.

الشكل 38.5

تصدير الجودة ونصيب الفرد من الدخل

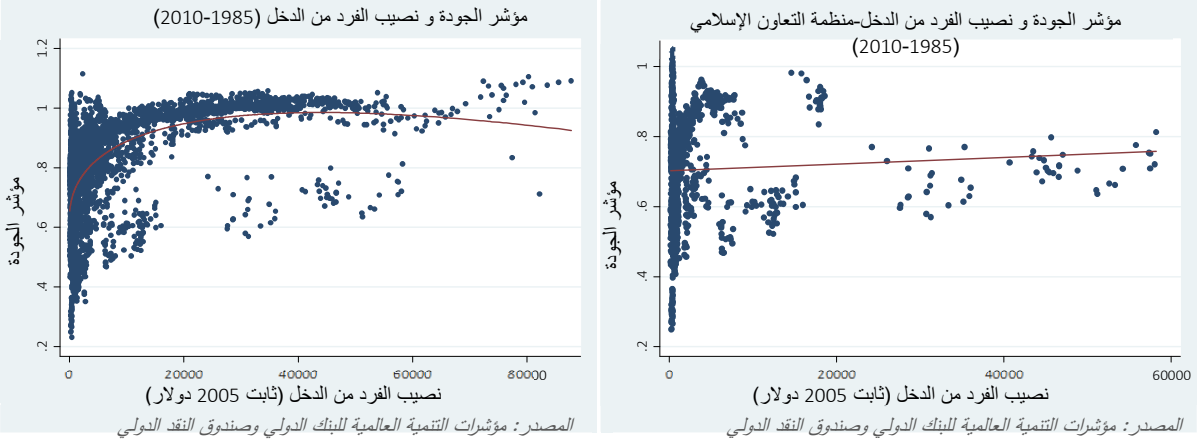

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي

[4] يمكن الاستنتاج أيضا أن الاختلافات الملحوظة في TFP مدفوعة بالاختلافات بين المؤسسات والسياسات الحكومية و التي يُشار اليها مجتمعة ب "البنية التحتية الاجتماعية" (هول وجونز، 1999). إن بنية تحتية اجتماعية أفضل تسهل عملية إكتشاف الكلف، والذي بدوره يزيد من الإنتاجية العامة.

[5] صندوق النقد الدولي (2014) يوفر بيانات عن تنويع الصادرات على أساس مؤشر ثيل، و الذي يقيس مدى تنوع الصادرات في جميع أنحاء البلد. القيم المنخفضة تشير الى تنوع عالي

ويمكن تحقيق تنويع الصادرات عبر المنتجات أو الشركاء التجاريين. وعندما تحدث على مستوى المنتج، يمكن أن تنطوي على إدخال خطوط إنتاج جديدة أو مزيج متوازن أكثر وجودة أعلى لخطوط الإنتاج القائمة[6]. ويمكن إنتاج أصناف عالية الجودة من المنتجات الحالية بناء على المزايا النسبية القائمة. ويمكن تعزيز إمكانات عائدات التصدير من البلدان من خلال استخدام تقنيات الإنتاج المكثف الأكثر فيزيائية ورأس المال البشري. ومع ذلك، تميل المصادر الزراعية والطبيعية إلى الحصول على إمكانيات أقل لرفع مستوى الجودة مقارنة مع المصنوعات. ويمكن للبلدان في المراحل الأولى من التنمية الاقتصادية مع حجم صغير وإمكانات محدودة استغلال وفورات الحجم، وبالتالي ستجد صعوبة في الانتقال إلى منتجات جديدة، مما سيرفع مستوى جودة المنتجات الحالية الرئيسية (IMF 2014) .

رفع مستوى الجودة هو قوي خاصة خلال المراحل الأولى من التنمية. ومع ذلك، يشير التباين الواسع في تجارب تطوير الجودة في مختلف البلدان إلى وجود علاقة قوية بين نمو الدخل ورفع مستوى الجودة (الشكل 38.5). ومع نمو البلدان، ستنخفض فرصهم لتحسين النوعية، وستكتمل إلى حد كبير جودة التقارب حتى حدود العالم مع بلوغ الدول مكانة الدول ذات أعلى متوسط للدخل. وهذا يشير إلى أن البلدان ذات الدخل المنخفض يمكن أن تحصل على تطوير للجودة. هذا ينطوي مرة أخرى عبر التنويع وضمن المنتجات .

وعندما يتم تحليل أداء التنويع الكلي والفردي لدول منظمة التعاون الإسلامي، يمكن إجراء عدة ملاحظات مثيرة للاهتمام. وعلى مستوى منظمة التعاون الإسلامي، يقارن الشكل 39.5 مستوى التنويع في دول منظمة التعاون الإسلامي في عام 2010 مع مستوى عام 1990. وكما هو واضح، أصبحت دول منظمة التعاون الإسلامي أكثر تنوعا على مر السنين وانحنى توزيع البلدان نحو قيم منخفضة لقيم المؤشر، مشيرا لتنويع مرتفع. وعلى مستوى البلد الواحد، يلاحظ أنماط مختلفة من التنويع بين دول منظمة التعاون الإسلامي (الشكل 40.5). في حين حققت بعض البلدان تقدما كبيرا في زيادة مستواها للتنويع، مثل أوغندا، وأوزبكستان، وتركيا، ومصر، والإمارات العربية المتحدة، وإندونيسيا، واصبح البعض الآخر أكثر تخصصا

الشكل 39.5

تنويع الصادرات في بلدان منظمة التعاون الإسلامي
(1990 vs. 2010)

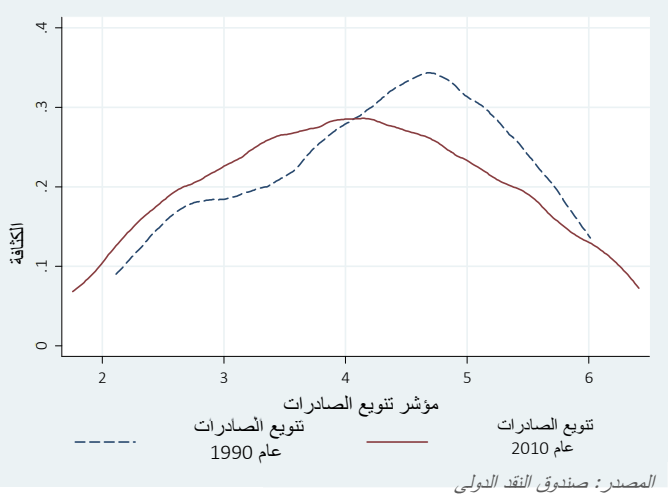

المصدر: صندوق النقد الدولي

[6] عندما تنوي الدول تنويع هيكل صادراتها، فإن المهمة الصعبة نوعا ما بالنسبة للدول هي إتخاذ قراريتعلق بالتنويع في كل من الصناعة والمنتج أو التنويع على مستوى المنتج مع التركيز على التخصص على مستوى الصناعة. تشير الأدلة الأخيرة إلى أن أهمية زيادة التخصص داخل البضائع في وصف الأنماط الحالية من التجارة. باستخدام بيانات السوق الأمريكي، سكوت (2004) يوفر أول دليل تجريبي على طبيعة التجارة داخل وعبر الصناعات

الشكل 40.5

أنماط تنويع الصادرات في بلدان مختارة لمنظمة التعاون الإسلامي

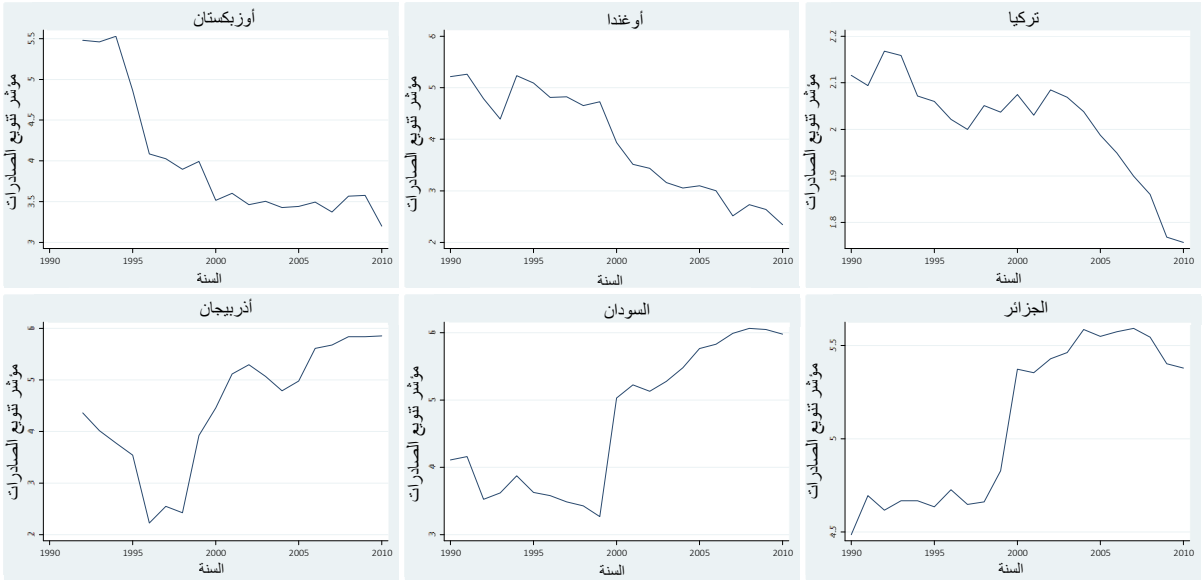

في هيكل صادراتها، مثل أذربيجان والسودان والكويت والجزائر. ومع ذلك، فمن الصعب ربط نمو الدخل مع تنويع الصادرات ويرجع ذلك أساسا إلى حقيقة أن البلدان الغنية بالموارد زاد دخلها بشكل ملحوظ على الرغم من زيادة مستوى التخصص .

وجانب آخر مهم لتقييم القدرة التنافسية المحتملة في منتجات التصدير هو الميزة النسبية للبلدان في منتجات وقطاعات معينة. وتشير النظريات الاقتصادية المختلفة إلى أن الاختلافات التكنولوجيا وفروق التكاليف بسبب الاختلافات في أسعار عوامل الإنتاج بين البلدان تقود بعض الدول إلى أن تكون أكثر فائدة بالمقارنة مع الآخرين. ومن أجل تقييم عملية تنويع دول منظمة التعاون الإسلامي، سيتم استخدام مقياس كشف الميزة النسبية (RCA) ويتم قياس كشف الميزة النسبية لبلد ما من خلال الوزن النسبي لنسبة مئوية من إجمالي صادرات السلع في بلد ما على نسبة الصادرات العالمية في تلك السلعة، كما اقترحها بالاسا (1965). وبشكل أكثر تحديدا، $RCA = \frac{x_{ij}}{x_{it}} / \frac{x_{wj}}{x_{wt}}$, حيث يشير i إلى البلد، j يشير إلى السلعة أو القطاع، ويشير t إلى مجموع الصادرات وw يشير إلى العالم. وعندما يكون RCA> 1 ، فهذا يعني أن البلد i لديه كشف الميزة النسبية كشف على السلع j. عندما يكون RCA <1، فهذا يعني أن البلد i لديه كشف العيب النسبي على السلع j.

ويقدم الجدول 3.5 البيانات على عدد من القطاعات حيث لدول منظمة التعاون الإسلامي ميزة نسبية مع بلدان

الجدول 3.5

الميزة النسبية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي

الرمز	الوصف	1995		2005		2012	
0	المواد الغذائية والحيوانات الحية من أجل الغذاء	89	24.3%	113	22.7%	114	24.5%
1	المشروبات و التبغ	12	3.3%	33	6.6%	20	4.3%
2	المواد الخام، المواد الغير صالحة للأكل، باستثناء الوقود	83	22.7%	94	18.9%	77	16.6%
3	المعادن، الوقود، مواد التشحيم ومواد أخرى ذات صلة	27	7.4%	37	7.4%	37	7.9%
4	الزيوت و الدهون و الشموع الحيوانية و النباتيه	19	5.2%	29	5.8%	27	5.8%
5	الكيماويات و منتجات ذات صلة	42	11.5%	43	8.6%	47	10.1%
6	مواد مصنعة مصنفة بشكل رئيسي حسب المواد	44	12%	62	12.4%	68	14.6%
7	الماكينات و معدات النقل	5	1.4%	12	2.4%	11	2.4%
8	مواد مصنعة متفرقة	23	6.3%	35	7%	33	7.1%
9	سلع و معاملات غير مصنفة	22	6%	40	8%	31	6.7%
المجموع	**كل السلع**	**366**		**498**		**465**	

المصدر: حسابات موظفي مركز أنقرة بناء على قاعدة بيانات الامم المتحدة Comtrade

أخرى. وبشكل عام، تميل دول منظمة التعاون الإسلامي أن يكون لديها ميزة نسبية في المنتجات الغذائية والمواد الخام (رموز 0، 1، 2)، وهو ما يمثل أكثر من 50٪ لجميع القطاعات التي لها ميزة نسبية. ومع ذلك، يمكن ملاحظة اتجاه تصاعدي في عدد من القطاعات حيث تتمتع دول منظمة التعاون الإسلامي بميزة نسبية في الصناعات التحويلية (رموز 6، 7، 8)، حيث ازدادت الحصة الإجمالية من 19.7٪ في عام 1995 إلى 24.1٪ في عام 2012. وهذا يدل على أن دول منظمة التعاون الإسلامي تكتسب بشكل متزايد مزايا نسبية في مختلف قطاعات ومنتجات الصناعات التحويلية .

ويشكل هذا نتيجة قوية بشكل خاص من زيادة التنويع لوحظ في بلدان منظمة التعاون الإسلامي. ومع ذلك، ينبغي بذل المزيد من الجهود لتحقيق المزيد من التنافسية في قطاعات ومنتجات الصناعات التحويلية. وعموما، يتطلب اكتشاف ميزة الإنتاجية تنويعا كبيرا. وسوف تزيد الاكتشافات الناجحة ليس فقط مستويات الإنتاجية الشاملة ولكن أيضا عدد من المنتجات التي لديها ميزة نسبية.

والصناعات ذات التكنولوجيا العالية هي عادة ما تكون في مجال تخصص أبرز البلدان الصناعية، وأما الصناعات التي تتطلب مهارات منخفضة فهي في مجال تركيز البلدان الأقل نموا. وبما أنها تتقدم، فإن البلدان النامية عادة ما تنوع إنتاجها وهيكل الصادرات من أجل تحقيق نمو اقتصادي عالي . ويجني التنوع الناجح فوائد

من حيث أداء اقتصادي أفضل وتطوير أسرع. البلدان التي لا يمكن أن تنوع وأسيرة الصناعات العقيمة (متخصصة في السلع الأولية) لن تكون قادرة على القفز إلى عصر نمو اقتصادي أعلى[7]. وبالتالي، وكنتيجة للسياسة، فتوصية البلدان الأقل نموا للتخصص في أفضل ما يفعلون حاليا قد لا يساعدهم بالضرورة إلى تحقيق نمو مستدام المدى الطويل[8].

2.3.5 ريادة الأعمال

ويعتقد على نطاق واسع أن ريادة الأعمال هو مفيد للنمو الاقتصادي والتنمية. وكانت روح المبادرة أيضا حاسمة بشكل ملحوظ في البلدان النامية التي حققت تخفيفا كبيرا من حدة الفقر (Naudé 2013). وقد اتخذ التفكير العلمي حول ريادة الأعمال أشكالا مختلفة، ولكنه تم تقديم تعريف تجميعي من قبل جريس ونودي (2011) الذي يجمع بين وجهات نظر مختلفة لتعريف ريادة الأعمال باسم "الموارد والعمليات وحالة الوجود من خلال وفيه يستخدم الأفراد الفرص الإيجابية في السوق من خلال خلق وتنمية شركات تجارية جديدة."

ويعرف شومبيتر (1950، 1961) رائد الأعمال كمنسق الإنتاج وعامل التغيير. والعلماء الذين يشاركون هذا الرأي لروح المبادرة يرون أن مساهمة ريادة الأعمال تكون أكثر أهمية بكثير في مراحل لاحقة من التطور، حيث يحركها النمو الاقتصادي من خلال المعرفة والمنافسة. وفي المراحل الأولى من التطوير، قد يلعب تنظيم المشاريع دورا أقل وضوحا لأن النمو مدفوع إلى حد كبير من قبل عامل التراكم(Ács and Naudé, 2013).

ومن الناحية الفنية، يخلق أصحاب المشاريع عوامل خارجية إيجابية من خلال جلب سلع جديدة وتكنولوجيا جديدة إلى السوق. ويؤكد هوسمان ورودريك (2003) على دور رائد الأعمال في اكتشاف منتجات جديدة عندما يكون هناك غموض حول ما ينتجه البلد. وتنطوي عملية اكتشاف تكلفة ريادة الأعمال، كما اقترحها هوسمان ورودريك، على جعل التكاليف الثابتة في نشاط جديد لتحديد ربحية النشاط، وهو غير معروف مسبقا، ولكنه سيقدم لاحقا معلومات لأصحاب المشاريع الأخرى على ربحية نشاط محدد لريادة الأعمال. ومع ذلك، هناك نقص للأدلة التجريبية الواضحة إذا ما كانت ريادة الأعمال تحرك النمو الاقتصادي والإنتاجية.

ومن أجل زيادة توضيح لماذا أن ريادة الأعمال هي مهمة في تحديد الطاقات الإنتاجية، تحتاج أهمية اكتشاف قطاعات إنتاجية جديدة مقابل الميزة النسبية الموجودة إلى مزيد من تسليط الضوء عليها. وهناك ثلاث حجج مهمة ورد ذكرها في هوسمان ورودريك، وهي كما يلي :

i. هناك الكثير من العشوائية في عملية اكتشاف ما يمكن للمرء أن يكون جيدة فيه. وعلى الأرجح، الأنماط القائمة على التخصص هي نتيجة حوادث تاريخية وخيارات عرضية من قبل رجال الأعمال .

[7] السؤال المطروح هو هل يجب على الدول المنتجة لحبوب القهوة ان تكون أفضل منتج لحبوب القهوة وتتجاهل غيرها من الصناعات. إن الجواب على هذا السؤال ليس صعباً ولكن بشكل عام التوصيات المقدمة لهذه البلدان هي العكس (انظر على سبيل المثال ، Stockey، 1988).

[8] على سبيل المثال، على الرغم من أن لا أحدا يعتبر الهند والتي هي دولة نامية منخفضة الدخل، لديها ميزة نسبية في الصناعات كثيفة التكنولوجيا، فإن هذه الدولة أظهرت نجاحا ملحوظا في قطاع تكنولوجيا المعلومات

ii. بالنسبة لمعظم الاقتصادات، يستلزم النجاح الصناعي التركيز في نطاق ضيق نسبيا على الأنشطة ذات الإنتاجية العالية. ومع ذلك، فإن خطوط الإنتاج المحددة التي تثبت في النهاية أن تكون أكثر إنتاجية عادة ما تكون غير مؤكدة للغاية وغير متوقعة.

iii. وقد لا تكون الشركات قادرة على التنبؤ إذا، ومتى، وكيف، وبأي تكلفة سيتعلمون بما فيه الكفاية ليصبحوا قادرين على المنافسة تماما، حتى عندما تكون التكنولوجيا معروفة جيدا ومدروسة في أماكن أخرى[9].

الشكل 41.5

إنشاء شركات جديدة

(لكل 1000 بالغ في سن العمل)

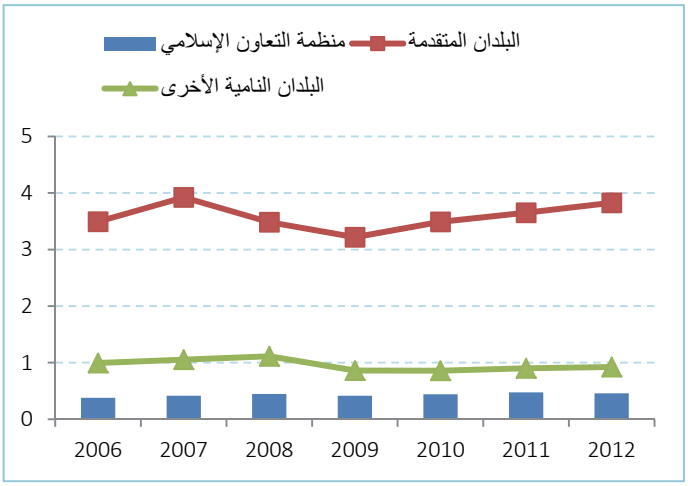

المصدر: البنك الدولي

ويرى الأدب التجريبي علاقة على شكل حرف U بين روح المبادرة ومستوى التنمية الاقتصادية في البلد، مقاسة بالناتج المحلي الإجمالي للفرد(Naudé, 2010) ، مما يعني معدلا مرتفعا لنشاط ريادة الأعمال في البلدان ذات الدخل المنخفض مقارنة بالبلدان المتوسطة الدخل. وقد تعكس هذه النتيجة أن رائدوا الأعمال في البلدان النامية هم أقل ابتكارا وميلون إلى أن يكونوا أكثر حماسا نسبيا "بالضرورة" (Ács et al., 2008). لذا قد تترافق المستويات الأعلى من الناتج المحلي الإجمالي مع مزيد من الأشكال "المبتكرة" لريادة الأعمال. وتجد الدراسات أن الشركات المبتكرة، لا سيما في قطاعات التكنولوجيا الفائقة، لديها مستويات أعلى من الإنتاجية المتوسط، وتميل إلى الاستفادة من النمو العالي للعمالة، وتسبب آثار إيجابية غير مباشرة للشركات الأخرى (Stam and Wennberg 2009)

ومن أجل تقييم مستوى نشاط ريادة الأعمال في دول منظمة التعاون الإسلامي، يتم استخدام قاعدة بيانات ريادة الأعمال للبنك الدولي. وهي مصدر مهم للبيانات التي تسهل قياس نشاط ريادة الأعمال عبر البلدان وعلى مر الزمن. ويمكن البيانات من 139 بلدا في عدد الشركات الجديدة المسجلة سنويا خلال الفترة 2004-2012 أن تساعد على

[9] كما لاحظ أجيم اغلو و زيليبوطي (2001) "يتم تطوير العديد من التقنيات التي تستخدمها البلدان الأقل نموا من قبل اقتصادات دول منظمة التعاون والتنمية، وهي مصممة للاستغلال الأمثل لمهارات القوى العاملة في هذه الدول الغنية". الاختلافات في المعروض من المهارات تخلق عدم التوافق بين متطلبات هذه التكنولوجيات ومهارات العاملين في البلدان الأقل تطورا، وتؤدي إلى انخفاض الإنتاجية في البلدان الأقل نموا. حتى عندما يكون لدى جميع البلدان القدرة على الحصول على التكنولوجيا الجديدة بفرص متساوية فإن عدم تطابق المهارات يمكن أن يؤدي إلى اختلافات كبيرة في الإنتاجية الكلية و إنتاجية العامل الواحد.

إظهار علاقة بين مستوى التكلفة والوقت والإجراءات المطلوبة لبدء نشاط تجاري وتسجيل شركة جديدة. ويبين الشكل 41.5 المتوسط المرجح لشركات مسجلة حديثا لكل 1،000 بالغ سن العمل خلال 2006-2012. فنشاط ريادة الأعمال في دول منظمة التعاون الإسلامي هو متخلف بوضوح عن البلدان المتقدمة والبلدان النامية الأخرى. وخلال 2006-2012، ارتفع المتوسط المرجح من 0.38 إلى 0.46 في دول منظمة التعاون الإسلامي، في حين بلغ هذا العدد 3.8 في البلدان المتقدمة و0.92 في البلدان النامية الأخرى. ومع ذلك، انخفضت الفجوة بين البلدان النامية في منظمة التعاون الإسلامي وغيرها من 0.61 في 2006 إلى 0.46 في 2012 .

وهناك معوقات هامة في تعزيز نشاط ريادة الأعمال، والتي تشمل من بين أمور أخرى الوقت والإجراءات المطلوبة لبدء نشاط ريادة الأعمال وكذلك حماية المستثمر. ووفقا لبيانات البنك الدولي لممارسة الأعمال، فقد تراجع الوقت والإجراءات المطلوبة لبدء نشاط تجاري باستمرار منذ عام 2006 في جميع أنحاء العالم. وفيما يتعلق بعدد من الإجراءات، فالتقدم الذي أحرزته دول منظمة التعاون الإسلامي خلال 2006-2014 هو أفضل من إنجازات المجموعات الأخرى (الشكل 42.5). وتحتاج دول منظمة التعاون الإسلامي في المتوسط الآن إلى إجراءات أقل من غيرها من البلدان النامية، وتضيقت الفجوة مع الدول المتقدمة من خمسة إجراءات في 2006 إلى 2.4 إجراءات في 2014. وقد لوحظ تحقيق مماثل من حيث الوقت اللازم لبدء نشاط تجاري (الشكل 43.5). واعتبارا من عام 2014، تتطلب دول منظمة التعاون الإسلامي في المتوسط وقتا أقل لبدء نشاط تجاري مقارنة بالدول النامية الأخرى و قد خفضت الفجوة مع الدول المتقدمة بشكل ملحوظ إلى 7.1 أيام عن مستواه 12.2 يوما في عام 2006.

وجانب آخر من جوانب دعم نشاط ريادة الأعمال هو حماية المستثمر. ويقيس مؤشر

الشكل 42.5

عدد الإجراءات المطلوبة لبدء نشاط تجاري

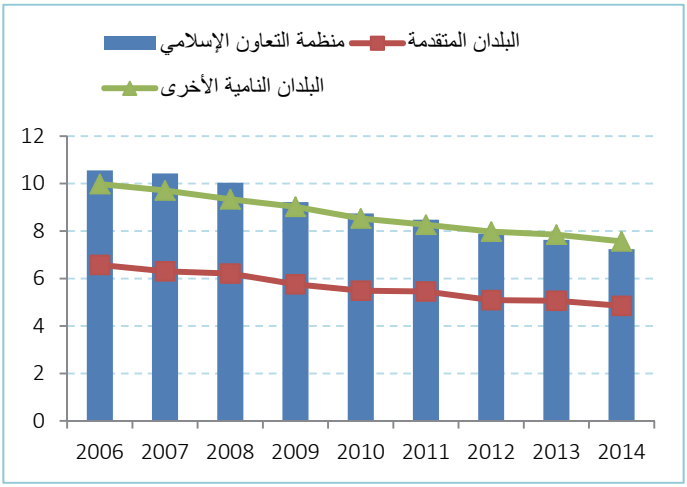

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي

الشكل 43.5

الوقت اللازم لبدء نشاط تجاري

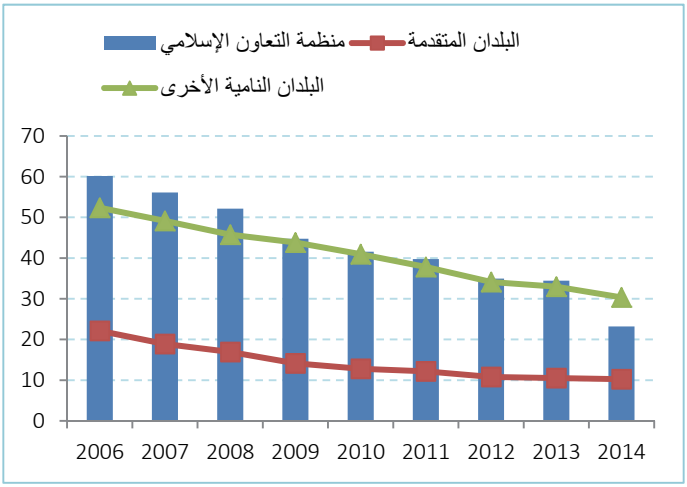

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي

قوة حماية المستثمرين[10] قوة حماية المساهمين الأقلية مقابل إساءة استخدام أصول الشركات من قبل المديرين لتحقيق مكاسب شخصية، وهو أمر مهم بشكل خاص لدعم المخاطرة من قبل صغار المستثمرين. وفي هذا السياق، على الرغم من التحسين المستمر، لا تؤدي دول منظمة التعاون الإسلامي كمجموعة اداء جيدا كما في البلدان النامية الأخرى والبلدان المتقدمة. واعتبارا من عام 2014، بلغت قيمة المؤشر لدول منظمة التعاون الإسلامي 4.7 مقارنة مع 5.1 في البلدان النامية الأخرى و 6.4 في الدول المتقدمة (الشكل 44.5). ولذلك، بالإضافة إلى التطورات المواتية التي لوحظت في الوقت والإجراءات اللازمة لبدء عمل تجاري، ينبغي إحراز تقدم مماثل في حماية المستثمرين وكذلك من أجل تشجيع ريادة الأعمال بشكل أفضل.

وعيب سهولة ترتيب ممارسة أنشطة الأعمال هو أنه يمكن قياس الأداء التنظيمي للاقتصادات فقط بالنسبة إلى أداء الآخرين، ولكنه لا يوفر معلومات عن كيفية تحسن الجودة المطلقة للبيئة التنظيمية مع مرور الوقت. كما أنها لا توفر أي معلومات عن حجم الفجوات ما بين الاقتصادات في نقطة واحدة في وقت ما. وتم تصميم مقياس المسافة إلى الحدود لمعالجة كلا من أوجه القصور، واستكمال ترتيب سهولة ممارسة أنشطة الأعمال. ويوضح هذا الإجراء مسافة الاقتصاد إلى "الحدود"، ويظهر التغيير في القياس مع مرور الوقت إلى أي مدى أغلق الاقتصاد هذه الفجوة[11]. ووفقا لذلك، فإن منظمة التعاون الإسلامي والبلدان النامية الأخرى تتجه نحو إغلاق هذه الفجوة (الشكل 45.5). وفي المتوسط، كانت مسافة دول منظمة التعاون الإسلامي إلى حدود 48.5 في عام 2008، ولكنها تحسنت إلى 54.6 في عام 2014 وضاقت الفجوة مع الدول المتقدمة. ومع ذلك، لا يزال أداء دول منظمة التعاون

الشكل 44.5

قوة حماية المستثمرين

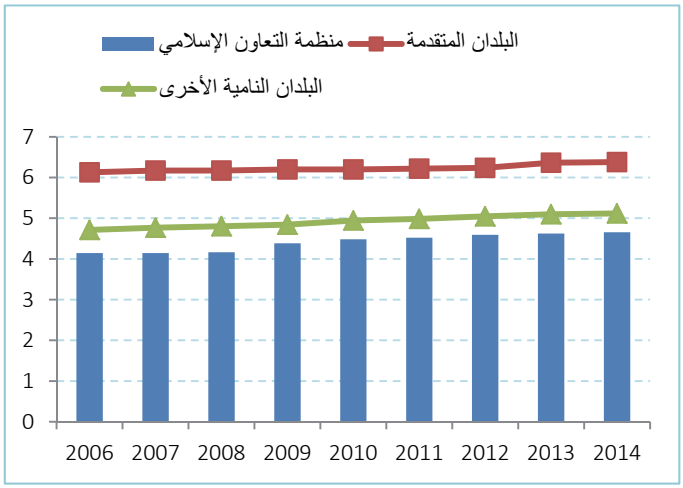

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي

الشكل 45.5

المسافة إلى الحدود

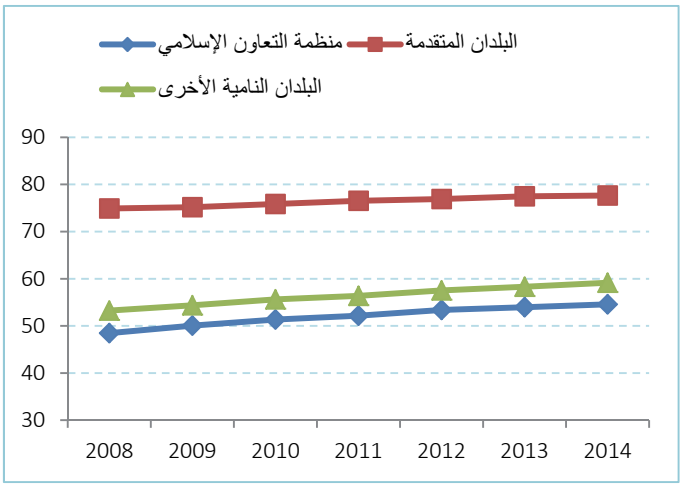

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي

[10] إن هذا المؤشر المقدم من البنك الدولي تتراوح قيمه بين 0 إلى 10، والقيم الأعلى تشير إلى حماية أ فضل للمستثمر.

[11] إن المسافة الفاصلة بين اقتصاد دولة و المقدمة (الطليعة) تنعكس على مقياس من 0 الى 100 حيث 0 يمثل الأداء الأدنى و 100 يمثل المقدمة (الطليعة)

الإسلامي أقل من أداء البلدان النامية الأخرى .

ونتيجة لذلك، فإن تشجيع النشاط التجاري لتحديد القدرات الإنتاجية هو أمر بالغ الأهمية، ولكن تحسين الإجراءات فقط لا يكفي إذا كان أصحاب المشاريع ليسوا مبدعين. وينبغي أيضا تحسين القدرات الإبداعية لأصحاب المشاريع من خلال الاستثمار في مهارات وتعليم رجال الأعمال. حيث أن المشاريع المبتكرة هي المرغوبة أكثر في النمو. ولذلك، يجب أن يكون الابتكار وسياسة التعليم محورا مركزيا لتعزيز ريادة الأعمال في دول منظمة التعاون الإسلامي كما هو الحال في الاقتصادات المتقدمة.

القضايا السياسية لأجل التحول الهيكلي

ركز الجزء الثاني من هذا التقرير على القضية الحاسمة للإنتاجية والقدرة التنافسية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي من منظور شامل. وسلط الضوء على دور هذه القضايا في التنمية الاقتصادية و عملية خلق الثروات في القسم الثالث وتم تقديم بعض الإحصاءات الأساسية على المستوى الحالي للإنتاجية والتنافسية في دول منظمة التعاون الإسلامي في القسم الرابع. ومن ثم تم إجراء فحص شامل للقضايا الرئيسية في تعزيز الإنتاجية والقدرة التنافسية في القسم الخامس. وفي ضوء التحليلات التي قدمت في هذه الأقسام، يحدد هذا القسم بعض القضايا السياسية الهامة لتحسين الأداء في تعزيز الإنتاجية والقدرة التنافسية وتحقيق تحول هيكلي ناجح نحو تنمية أعلى. وتتلخص هذه القضايا تحت كل فئة مصنفة في القسم الخامس، وتقدم مرة أخرى في الشكل 1.6.

وتشير الدلائل إلى أن أولويات الإصلاح لنمو إنتاجية أفضل تختلف بين البلدان. فالبلدان ذات الدخل المنخفض بشكل خاص في حاجة إلى تعليم وبنية تحتية مطورتين ومؤسسات اقتصادية ذات جودة جيدة، وتقليل العقبات لتحسين كفاءة السوق والمنافسة الفعالة. وتحتاج البلدان ذات الدخل المنخفض لتحقيق تراكم سريع لرأس المال إلى زيادة الإنتاجية الزراعية ونشر التكنولوجيا في الصناعات كثيفة العمالة من أجل الحفاظ على مسار النمو الديناميكي بدعم من نمو الإنتاجية.

الشكل 1.6

العوامل الهامة في تعزيز الإنتاجية والقدرة التنافسية

من ناحية أخرى، تحتاج البلدان المتوسطة الدخل، من بين أمور أخرى، سياسات فعالة لتشجيع الاستثمار، وجودة عالية التعليم، والاستثمار في البحث والتطوير، وتعميق الأسواق المالية وسلع أكثر مرونة وتنافسية وأسواق العمل. وقد اتخذت بالفعل إعادة تخصيص القطاعات من الزراعة إلى الصناعة والخدمات في هذه البلدان شوطا طويلا، وقد تحتاج هذه الدول إلى المزيد من الجهود لزيادة قدرتها على الابتكار وتطبيق المعارف والتكنولوجيات الجديدة. وتحتاج البلدان المتوسطة الدخل أيضا إلى تحقيق قدر أكبر من المرونة لتحويل الموارد في مختلف القطاعات من أجل تحسين الإنتاجية والقدرة التنافسية. ولا يزال التنويع الاقتصادي، لا سيما في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية، حرجا لتحقيق نمو مستدام من خلال مستويات الإنتاجية والقدرة التنافسية العالية. وتناقش قضايا السياسة الأكثر تحديدا أدناه تحت كل فئة مقدمة في الشكل 1.6.

التعليم وتنمية رأس المال البشري

رأس المال البشري هو أحد المحددات الرئيسية للنمو على المدى الطويل. تسهل القوى العاملة الماهرة والمتعلمة جيدا استيعاب المعرفة الأجنبية والتكنولوجيا من البلدان الأخرى من خلال القنوات بما في ذلك التجارة الدولية

والاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تمهد امتداد هذا المخزون من المعرفة والتكنولوجيا. ولكن، القدرة الاستيعابية هي التي تحدد مستوى الانتشار. وبالتالي، يتوفر الاستثمار في تراكم رأس المال البشري والتعليم على إمكانية زيادة القدرة على الحصول والاستفادة من المعرفة التي طورت في مكان آخر. وبما أن غالبية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تحتل الرتب الدنيا في التنمية الاقتصادية، لا تزال قضية تنمية رأس المال البشري حاسمة في توسيع الإمكانات لتحقيق نمو مستدام على المدى الطويل .

وتدرك سياسة التنمية اليوم دور التعليم ولكن تركز معظم الاهتمام على ضمان أن الجميع في المدرسة وتجاهل جودة وكفاءة التعلم الذي يوجد في المؤسسات التعليمية. وينصح بتعزيز نوعية التعليم على المستوى الدولي والإقليمي بشدة بحثا عن فرص أفضل للنمو والتنمية. وعلى الرغم من بعض التحسن في نسب الالتحاق بالمدارس، لا تزال هناك دول بمنظمة التعاون الإسلامي ذات مستوى منخفض للتعليم. ولا تزال نوعية التعليم أيضا مصدر قلق بالغ في العديد من دول منظمة التعاون الإسلامي. ولتنمية رأس مال بشري فعال يستطيع أن يؤدي إلى زيادة في مستويات أفضل للإنتاجية والقدرة التنافسية، ينبغي دعم الحضور وكذلك نوعية التعليم على جميع المستويات (ما قبل الابتدائي والابتدائي والثانوي، والعالي) وجميع الأنواع (المهنية والرسمية، والمسائية) من خلال برامج وسياسات فعالة.

ونظرا لنقص العمال المهرة، تحتاج السياسات والبرامج الفعالة إلى وضعها وتنفيذها لتحسين التعليم والتدريب باعتبارها عوامل حاسمة للاستعداد التكنولوجي لزيادة الإنتاجية والتنويع لمنتجات أكثر تطورا. ويتطلب تعزيز إنتاجية الشركات، ورفع مستوى التكنولوجيات، وتطوير خدمات ذات قيمة مضافة عالية وتحقيق مكانة أكثر للتنافسية في الاقتصاد العالمي التأكد من الموارد البشرية المتعلمة والمدربة التي تتناسب مع احتياجات سوق العمل .

البحث والابتكار

ويشير أداء دول منظمة التعاون الإسلامي حول مؤشرات مختلفة للابتكار القائم على التكنولوجيا، والاستثمار في البحث والتطوير (R & D) وبراءات الاختراع إلى أن العديد من هذه البلدان تواجه نقصا الابتكار. وفي هذا المنظور، من الواضح أن الاستثمار في رأس المال البشري ليس كافيا لترجمة القدرات إلى هيكل أكثر ابتكارا لتوليد طلبات براءات الاختراع العليا، يلقي ظلالا من الشك على نوعية التعليم في دول منظمة التعاون الإسلامي. ويجب أن يتحول الانتباه من المكاسب في الحصول على التعليم إلى التحدي المتمثل في تحسين نوعية التعليم وتسريع التعلم. وينبغي على البلدان الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي أن تركز على تحسين الشروط الإطارية للابتكار وبالتالي النتائج المحتملة المتعلقة بالإنتاجية والقدرة التنافسية من أجل تسريع عملية اللحاق بالركب.

وفي هذه العملية، من المهم أن يتم تخصيص قدر معقول من الموازنة العامة للتعليم والبحث والتطوير والابتكار. ويجب وضع التدريب واستقطاب المواهب في أعلى الاستراتيجيات الوطنية للابتكار. ومن أجل ضمان الاستخدام

الفعال لهذه الموارد مع دعم أنشطة البحث والابتكار، ينبغي وضع الآليات اللازمة للرصد والتقييم. وينبغي تحديد ووضع الاحتياجات إلى إصلاحات حاسمة. وينبغي تعزيز التعاون مع البلدان الأخرى في تبادل المعرفة ونقلها. ومن المهم أيضا أن نلاحظ أن التحديات لجعل محرك التنمية الاقتصادية مبتكرا يمكن أن يكون ملحا جدا في البلدان ذات الدخل المنخفض بسبب الظروف الفقيرة ورأس المال البشري المنخفض. ويجب أن يكون تحسين التحصيل التعليمي وجودة التعليم فضلا عن تعزيز الشروط الإطارية أولوية السياسات في هذه البلدان.

ويتعين على البلدان الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي دفع اهتمام خاص بالابتكار وسياسات البحث والتطوير التي هي مكونات أساسية للنمو التكنولوجي. وينبغي أن تشمل السياسات الوطنية للبحث والتطوير عدة مكونات مثل تقاسم ميزانية أكبر لقطاع البحث والتطوير (العام والخاص)، وزيادة متوسط مستوى التعليم، وإعادة تصميم المناهج الدراسية لتشجيع الأفكار المبتكرة. ويجب أن تؤخذ بعين الاعتبار الشروط الإطارية، والتي تشمل البيئة السياسية والبيئة الاقتصادية والأنظمة والإجراءات، والحصول على التمويل، ونظام التعليم، وحماية حقوق الملكية الفكرية والتمكين أثناء وضع سياسات ابتكار صديقة للبيئة.

الجودة المؤسسية

تعزز المؤسسات الإنتاجية والقدرة التنافسية عن طريق خفض تكاليف المعاملات التي تغطي تكاليف البحث والمعلومات، وتكاليف التفاوض وتكاليف الشرطة والإنفاذ. وتخفض المؤسسات تكاليف المعاملات من خلال إنشاء أطر قانونية مشتركة ومن خلال تشجيع الثقة مع وضع سياسات وأنظمة عادلة.

ويتعين على البلدان الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي الخضوع لتغيير في هيكلها المؤسسي والإطار القانوني الذي يؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على قدرتها التنافسية. وفي السنوات الأخيرة، لوحظ وجود انخفاض طفيف في متوسط درجات التنافسية في منظمة التعاون الإسلامي التي تشير إلى الحاجة الملحة لهذه المسألة. فمن الواضح أن الإصلاحات يجب أن تكون معدة مع اتباع نهج شامل ومنفذة في إطار خطة استراتيجية. وإلا فمن المرجح أن تكون الجهود غير حاسمة.

ويمكن لبلدان منظمة التعاون الإسلامي، وخاصة البلدان الأعضاء ذات الدخل المنخفض، جني مكاسب إنتاجية من خلال تعزيز نوعية أطرها المؤسسية التي تحمي حقوق الملكية، بما في ذلك الملكية الفكرية. وتعتبر حقوق الملكية والقدرة على تنفيذ العقود عنصرين حاسمين للإطار المؤسسي والقانوني لبلد ما وأساسيين للنشاط الاقتصادي القائم على السوق.

أن تعزيز المؤسسات والعديد من المزيد من انعكاسات على العوامل الرئيسية الأخرى لزيادة الإنتاجية. يمكن أن تساعد على تعزيز الاستثمار الخاص وتنظيم المشاريع، وتعزيز تنمية القطاع المالي. حتى لو كان إجمالي الاستثمارات آخذة في الارتفاع وعدم الكفاءة في إدارة الاستثمارات العامة والحكم الضعيف في كثير من الأحيان يشوه تأثير

الإنفاق العام على تراكم رأس المال وعدم كفاية الحماية من المستثمرين تثبيط الاستثمارات. وبالتالي، فمن الضروري تحسين نوعية المؤسسات والحكم من أجل تحسين نوعية ونتائج الاستثمارات .

تطوير البنية التحتية

تحسن البنية التحتية المتطورة من القدرة التنافسية والإنتاجية، وتخفض من تكلفة ممارسة الأعمال التجارية، كما تسهل التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر وكذلك تعميق التكامل الاقتصادي والاجتماعي وتخلق فرص العمل. وعلى الرغم من التقدم الكبير في بعض المجالات، لا تزال العديد من دول منظمة التعاون الإسلامي تعاني من عجز كبير في البنية التحتية، والذي يتجلى في نقص وسائل النقل وشبكات الاتصالات وقدرة توليد منخفضة للطاقة لتلبية الطلب المتزايد.

دمج الطاقة والنقل والاتصالات والبنية التحتية للمياه داخل وعبر البلدان هو أمر بالغ الأهمية لتعزيز الإنتاجية والقدرة التنافسية. ومن ناحية أخرى، فإن بعض دول منظمة التعاون الإسلامي هي صغيرة جدا لتطوير بنية تحتية واسعة النطاق لوحدها، وخاصة في مجال النقل. فتحقيق مشاريع إقليمية وتنميتها، مثل مشروع السكة الحديدية داكار- ميناء سودان، سيكون خيارا فعالا للبلدان ذات الصلة للحد من تكلفة ممارسة الأعمال التجارية والتجارة فضلا عن تسهيل الأشخاص للوصول إلى أسواق كبرى.

في مجال الطاقة، هناك حاجة ملحة للاستثمار في تنويع مزيج الطاقة. حيث سيقلل من الاعتماد الكبير على مصدر واحد للطاقة وجعل الاستثمارات في البنية التحتية مستدامة. أخيرا، وكأداة حاسمة في تعزيز الإنتاجية والقدرة التنافسية، ينبغي وضع بنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات للشركات للحصول على والاستفادة من أحدث المعلومات والتكنولوجيا. في المناطق التي تتقارب فيها سياسات النقل والطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع بعضها أو مع أهداف سياسية أخرى، ينبغي ضمان درجة عالية من التنسيق بين الوزارات والمؤسسات المختلفة.

عموما، فالبنية التحتية غير الكافية هي سبب رئيسي لنمو منخفض للإنتاجية. ويمكن للاتصال المطور إلى كل من الأسواق المحلية والأجنبية أن يعزيز آفاق نمو الإنتاجية في الزراعة والصناعة التحويلية مع آثار نمو كبيرة. ومن أجل جذب المزيد من الاستثمار الخاص والأجنبي، قد ينبغي إصلاح البيئة التنظيمية للبنية التحتية ويمكن تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

الاستقرار الاقتصادي

معدل التضخم المنخفض والذي يمكن التنبؤ به، وهو سعر الفائدة الحقيقي المناسب، وسعر الصرف الحقيقي والتنافسي الذي يمكن التنبؤ به هي عناصر مهمة لاستقرار الاقتصاد الكلي. وقد اتفق على أن تقلب التضخم يؤثر سلبا على التخصيص الفعال للموارد، كما أنه ليس من الممكن للشركات معرفة الأسعار والأجور المستقبلية.

وعلاوة على ذلك، قد تكون التقلبات الكبيرة في أسعار الصرف إشارة ضعف واختلال في الوضع الاقتصادي الكلي لبلد ما. ويقال أيضا أن التعميق المالي يمكن أن يعزز قدرة النظام المالي لبلد ما لتدخل تدفقات رؤوس الأموال.

وبشكل عام، لدى دول منظمة التعاون الإسلامي تضخم منخفض وتقلب في أسعار الصرف، ولكن في المقابل لديها عمق مالي منخفض. ويتطلب استقرار الاقتصاد الكلي مزيجا ملائما من السياسات المالية والنقدية. ويسهل نظام مالي متطور تمويل الاستثمارات طويلة الأجل ويمكن أن يدعم تقاسم أفضل المخاطر الاستثمار في مشاريع ذات عائدات مرتفعة. وعندما يؤدي هذا إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية وتوزيع أفضل لرأس المال، فستؤدي لزيادة الانتاج والنمو (Levine, 2005). وينبغي أن تدعم السياسة المالية والسياسة النقدية الاستدامة والاستقرار في المؤشرات الاقتصادية الرئيسية بحيث يكون للمستثمرين ومؤسسات التمويل وضوح عن المشاريع وتمويل المشاريع.

وقد يعرض الانفتاح المالي الاقتصادات لتقلب عالي في التدفقات المالية. ويمكن أن يؤدي تحرير حساب رأس المال من دون أسواق مالية متقدمة بما فيه الكفاية إلى زيادة التقلبات (Dell'Ariccia et al., 2008) . هناك مرة أخرى مجموعة كبيرة من الأدلة تربط الانفتاح التجاري مع النمو على المدى الطويل ولكن أيضا مع تقلب أكبر للإنتاج (Easterly, et al., 2001). وتساعد أسعار الصرف المرنة على امتصاص صدمات شروط التجارة، والتي يمكن أن تكون كبيرة وثابتة وتعتبر كحصة كبيرة الحجم لتقلبات الاقتصاد الكلي .(Andrews and Rees, 2009; Kose, 2002). . وينبغي بذل خيارات سياسية مناسبة تتماشى مع الأسس الاقتصادية واستراتيجيات التنمية في كل اقتصاد .

كفاءة السوق

يتم تسليط الضوء على المجالات الرئيسية الثلاثة التالية التي يتطلب فيها الكفاءة في القسم الخامس: سوق العمل، وسوق السلع والأسواق المالية. وينبغي أن يكفل سوق العمل الفعال أن عدم تطابق المهارات هو في المستوى الأدنى في السوق. وفي حالة كفاءة سوق السلع، يجب أن ينتج المزيج الصحيح من السلع والخدمات وتداولها على نحو فعال في السوق. وأخيرا، فإن السوق المالي الفعال سيضمن كفاءة تخصيص الموارد لفرص العمل الأكثر إنتاجية. وبالتالي زيادة الإنتاجية والقدرة التنافسية الشاملة للاقتصاد .

وفيما يتعلق بكفاءة سوق العمل، فمن المهم ضمان تخصيص موارد رأس المال البشري لاستخداماتها الأكثر إنتاجية. ولا سيما في البلدان النامية، قدرة السوق على إعادة تخصيص العمل بين القطاعات (أو من القطاعات القديمة للقطاعات الجديدة أكثر إنتاجية) هو أمر بالغ الأهمية في عملية النمو. وتجدر الإشارة إلى أنه في حين أن في بعض البلدان عدد كبير من الشركات تحدد القوى العاملة المتعلمة غير الكافية كعائق رئيسي، تميل الشركات إلى تقديم تدريب رسمي للرفع من جودة القوى العاملة. وهذا يدل على مستوى معين من الكفاءة في سوق العمل، وإمكانية تخفيض عدم تطابق المهارات في سوق العمل، وينبغي تحسين توظيف القوى العاملة من خلال رفع جودة برامج التدريب والتعليم. هناك أيضا حصة معتدلة من الشركات تحدد قوانين العمل كعائق رئيسي، ولذلك

ينبغي بذل مزيد من الجهود لتحسين القوانين لزيادة كفاءة سوق العمل. ويجب أن تتحقق مرونة كبيرة في سوق العمل من أجل السماح لتحول هيكلي من اقتصاد قائم على الموارد إلى اقتصاد قائم على الكفاءة والابتكار .

وترتبط كفاءة السوق عادة مع المنافسة، التي تتطلب السيطرة على إساءة استغلال الأوضاع المهيمنة، ومنع التواطؤ بين الشركات وإزالة الحواجز لدخول السوق. وتشير الأدبيات أيضا إلى أن كفاءة السوق لا يمكن أن توجد إلا إذا لم توجد أية حواجز أمام دخول المنافسين المحتملين الذين يرغبون في دخول السوق. وبالنسبة لهذه المؤشرات، تظهر دول منظمة التعاون الإسلامي صورة أفضل قليلا مقارنة بالدول النامية الأخرى، ومع ذلك، لا يزال من المستحسن الحد من الهيمنة على السوق لمجموعات عمل قليلة من أجل تشجيع المنافسة والإنتاجية في دول منظمة التعاون الإسلامي.

إذا لم تعمل الأسواق المالية بشكل صحيح، فإن الموارد المالية الكافية وعلى المدى الطويل لن تكون قادرة على توجيه المنتجين ورجال الأعمال بالفرص الاستثمارية المربحة. مؤشر الحرية المالية؛ وهو مقياس الكفاءة المصرفية وكذلك قياس الاستقلال عن سيطرة وتدخل الحكومة في القطاع المالي، هو أقل في بلدان منظمة التعاون الإسلامي مقارنة بالدول النامية الأخرى، وقد تغير بصعوبة على مدى العقد الماضي. وهذا يشير إلى الحاجة إلى تحسين الكفاءة المصرفية والتدخلات المشوهة الكفاءة في القطاع المالي .

وتشير الأدبيات التجريبية أن الإصلاحات التي تركز على الحد من الأعباء الإدارية، وتبسيط اللوائح، وتعزيز المنافسة، والحد من البيروقراطية، ترتبط بشكل إيجابي مع ارتفاع نمو الإنتاجية (IMF, 2013) . كل ذلك يحسن البيئة التي تعمل فيها الشركات وتزيد الكفاءة بوجه عام. ولتكوين ونوعية الضرائب والإنفاق العام أيضا تأثير كبير على الإنتاجية والنمو. ويمكن أن تؤدي سياسة مالية فعالة إلى توفير خدمات عامة أكثر فعالية في التعليم والبنية التحتية. وفي هذا السياق، يمكن أن توفر زيادة كمية وكفاءة الإنفاق العام في مجالات إنتاجية وتقليص في مجالات غير منتجة مكاسب إنتاجية هامة.

التنويع الاقتصادي

قد يتطلب تحديد القدرات الإنتاجية تنويعا اقتصاديا كبيرا. ومن المهم بشكل خاص بذل جهود جديدة وقوية لتطوير القاعدة الإنتاجية نظرا للمنافسة الكبيرة بين الدول والتباطؤ الاقتصادي العالمي. وقد تواجه الدول ذات حجم سوق صغير تحديات خاصة في جهودها الرامية إلى تنويع الاقتصاد، ولكنها تشجع الصناعات الموجهة للتصدير و قد يخفف تكامل اقتصادي أكبر مع دول الجوار هذا المأزق.

الحجة القياسية لتنويع الاقتصادات الغنية بالموارد هو التخفيف من آثار المرض الهولندي. في الاقتصادات الصغيرة مع هيكل إنتاج محدد بدقة، يمكن أن يكون تقلب أسعار الموارد مصدرا للتقلب الاقتصادي، وبالتالي تحتاج هذه الدول إلى توسيع مداها من سلع التصدير من أجل الحد من تأثير التقلبات الخارجية. ومع ذلك، فإن الحجة الرئيسية للتنويع هو تشجيع البلدان على المشاركة في أنشطة ذات إنتاجية وإمكانات تنافسية كبيرتين.

وينبغي أن تدار عملية التحديد بطريقة لا تضيع فيها الموارد المحدودة المتاحة، وينبغي أن تكون واقعية. وإذا كانت العملية تتضمن موارد غير متوفرة أو صعبة التأمين أو إطار زمني غير مستدام أو نتائج محتملة لا تغطي الاستثمارات وتحقق مزايا تنافسية كافية، فإن نتائج استراتيجية التنويع قد تكون مخيبة للآمال .

تبين أن هناك اتجاها نحو زيادة التنويع في بلدان منظمة التعاون الإسلامي. ومع ذلك، هناك حاجة إلى تحقيق مزيد من التنافسية في قطاعات ومنتجات الصناعات التحويلية. وعموما، يتطلب اكتشاف ميزة الإنتاجية تنويعا كبيرا. ولن تزيد الاكتشافات الناجحة من مستويات الإنتاجية الشاملة فقط ولكن أيضا عدد المنتجات التي لديها ميزة نسبية.

ريادة الأعمال

النشاط التجاري في دول منظمة التعاون الإسلامي هو متأخر بوضوح خلف البلدان المتقدمة وكذلك البلدان النامية الأخرى. وهناك معوقات مهمة في تعزيز النشاط التجاري، والتي تشمل من بين أمور أخرى الوقت والإجراءات المطلوبة لبدء نشاط تجاري وكذلك حماية المستثمر. وفيما يتعلق بعدد الإجراءات، فإن التقدم الذي أحرزته دول منظمة التعاون الإسلامي خلال 2006-2014 هو أفضل من ذلك الذي حققته مجموعات أخرى. وقد وقد لوحظ تحقيق مماثل من حيث الوقت اللازم لبدء نشاط تجاري. واعتبارا من عام 2014، تتطلب دول منظمة التعاون الإسلامي في المتوسط وقتا أقل لبدء نشاط تجاري مقارنة بالدول النامية الأخرى. ولكن، فيما يتعلق بحماية المستثمرين، على الرغم من بعض التحسن،فإن أداء دول منظمة التعاون الإسلامي كمجموعة ليس جيدا كما في البلدان المتقدمة والبلدان النامية الأخرى.

تشجيع نشاط ريادة الأعمال من أجل تحديد القدرات الإنتاجية هو أمر بالغ الأهمية، إلا أن تحسين الإجراءات فقط لا يكفي إذا لم يكن أصحاب المشاريع مبتكرين.

تشجيع نشاط ريادة الأعمال من أجل تحديد القدرات الإنتاجية هو أمر بالغ الأهمية، إلا أن تحسين الإجراءات فقط لا يكفي إذا لم يكن أصحاب المشاريع مبتكرين وينبغي أيضا تحسين القدرات المبتكرة لأصحاب المشاريع من خلال الاستثمار في مهارات وتعليم رجال الأعمال. وتعتبر المشاريع المبتكرة مرغوبة فيها أكثر من أجل النمو. ولذلك، يجب أن يكون الابتكار وسياسة التعليم محورا مركزيا لتعزيز ريادة الأعمال في دول منظمة التعاون الإسلامي كما هو الحال في الاقتصادات المتقدمة.

الجزء الثالث

دور الشراكات بين القطاعين العام والخاص في تنمية قطاع السياحة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

الجزء الثالث

يسلط هذا الجزء الضوء على دور الشراكات بين القطاعين العام والخاص (PPPs) في تنمية قطاع السياحة. حيث يوفر تقييما قصيرا عن تنمية القطاع السياحي في بلدان منظمة التعاون الإسلامي، ويسلط الضوء على أهمية تطوير قطاع السياحة. وفي هذا السياق، يبرز التقرير أن الشراكات بين القطاعين العام والخاص في صناعة السياحة يمكن أن تتشكل لخلق منتجات أو خدمات جديدة، أو لتحقيق مستويات أعلى من الكفاءة، أو لفتح الأسواق التي لم يكن من الممكن الوصول إليها في السابق، أو ببساطة لتجميع الموارد. ويعتمد العامل الرئيسي المؤدي إلى الشراكات على حقيقة أن جميع الشركاء من القطاعين العام والخاص يرغبون في الاستفادة من تقاسم الموارد والأهداف.

الشراكات بين القطاعين العام والخاص في تنمية قطاع السياحة

من خلال تعريف منظمة السياحة العالمية التابعة للأمم المتحدة (WTO-UN)، فإن السياحة تشمل أنشطة الأفراد المسافرين إلى والمقيمون في أماكن خارج أماكن إقامتهم الدائمة والمعتادة لمدة لا تتجاوز 12 شهرا للترفيه والأعمال التجارية وأغراض أخرى. وبناء على هذا التعريف الواسع، تشمل صناعة السياحة جميع الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط مباشرة و / أو غير مباشرة بتوفير السلع والخدمات للسياح. وتحدد منظمة التجارة العالمية للأمم المتحدة 185 نشاطا في جانب العرض الذي لديه علاقة وثيقة بقطاع السياحة[12]. وتشمل هذه الأنشطة خدمات لمختلف القطاعات، مثل النقل والاتصالات والفنادق والسكن، والأغذية والمشروبات، والخدمات الثقافية والترفيهية، والخدمات المصرفية والمالية، وخدمات الترويج والدعاية. ومن خلال تعريف هذه الشبكة الرائعة من الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية والبنية التحتية اللازمة لتقديم الدعم لها، تعتبر السياحة واحدة من أكبر القطاعات في العالم وكذلك من بين معظم الفئات المهمة للتجارة الدولية.

وكما في حالة أية قطاعات أخرى في الاقتصاد، يتطلب تطوير قطاع سياحي مستدام، من خلال تعزيز الجودة على المدى الطويل والقدرة التنافسية للوجهات السياحية، مشاركة فعالة ومنسقة في كل من القطاعين العام والخاص. ومع ذلك، ففي معظم الأحيان يعمل هذين القطاعين بشكل مستقل، لا سيما في البلدان النامية. وفي هذا السياق، أظهرت التجربة أنه إذا اجتمعت هاتين القوتين معا لتنمية قطاع السياحة، فإن القيمة يمكن أن تكون دالة أسية. وتحقيق ذلك هو عن طريق الشراكات الفعالة بين القطاعين العام والخاص (PPPs).

[12] منظمة السياحة العالمية، "التصنيف الدولي الموحد للأنشطة السياحية (SICTA)"، http://www.unwto.org/statistics/basic-_references/index-en.htm

وفي ضوء هذا الفهم، فإن هذا الجزء من التوقعات الاقتصادية 2014 يسلط الضوء على دور الشراكات بين القطاعين العام والخاص في تنمية قطاع السياحة في العالم وفي بلدان منظمة التعاون الإسلامي، ويبرز دور الشراكات بين القطاعيةن العام والخاص في تنمية قطاع السياحة.

1.7 السياحة الدولية العالمية: نظرة عامة

في جميع أنحاء العالم، شهد النشاط السياحي الدولي نموا على مدى العقود الخمسة الماضية، بمعدلات كبيرة ومستدامة من حيث عدد السياح الوافدين وعائدات السياحة. حيث ارتفع عدد السياح الدوليين الوافدين في جميع أنحاء العالم من 69.3 مليون في 1960 إلى 1087 مليون في 2013، أي بمتوسط معدل نمو سنوي قدره 5.3٪. وارتفعت عائدات أولئك السياح، أي عائدات السياحة الدولية من حيث الأسعار الحالية للدولار الأمريكي، من 6.9 مليار دولار أمريكي إلى 1159 دولار أمريكي في نفس الفترة، أي بمتوسط معدل نمو سنوي قدره 10.2٪؛ وهي نسبة أعلى بكثير من الاقتصاد العالمي ككل.

وفي الوقت نفسه، بالإضافة إلى المنطقتين المتقدمتين التقليديتين المستقبلة للسياح وهما أوروبا والأمريكتين، فقد ظهرت وجهات جديدة خلال العقود القليلة الماضية في المناطق النامية كذلك. وقد أصبح النشاط السياحي الدولي واحدا من الأنشطة الاقتصادية الرئيسية في العديد من البلدان النامية، بما في ذلك عدد كبير من البلدان الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي. وعلى وجه الخصوص، تشكل أنشطة السياحة الدولية مصدرا هاما لعائدات النقد الأجنبي ولفرص العمل في العديد من هذه البلدان. ولذلك، أعطيت للسياحة مزيد من الاهتمام في استراتيجيات التنمية الوطنية في العديد من البلدان النامية ووضعت على جدول أعمال العديد من المؤتمرات الدولية الأخيرة حول التنمية المستدامة.

ارتفع عدد السياح الوفدين الدوليين في جميع أنحاء العالم من 900 مليون في عام 2007 إلى 1،087 مليون في عام 2013، أي بمتوسط معدل نمو سنوي قدره 3.2٪. وفي نفس الفترة، ارتفعت عائدات السياحة الدولية، بالأسعار الحالية للدولار الأمريكي، من 858 مليون دولار إلى 1،159 مليار دولار، أي بمتوسط معدل نمو سنوي

الشكل 1.7: السياحة الدولية في جميع أنحاء العالم

(أ) نسبة التغير السنوي

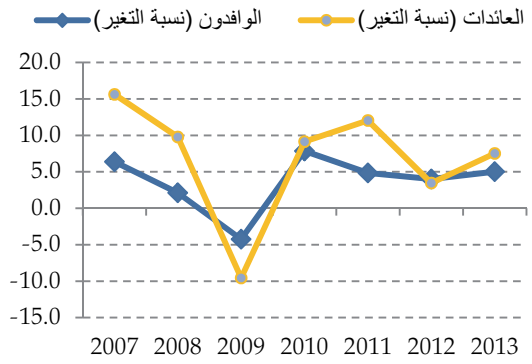

(ب) السياح الوافدون وعائدات السياحة

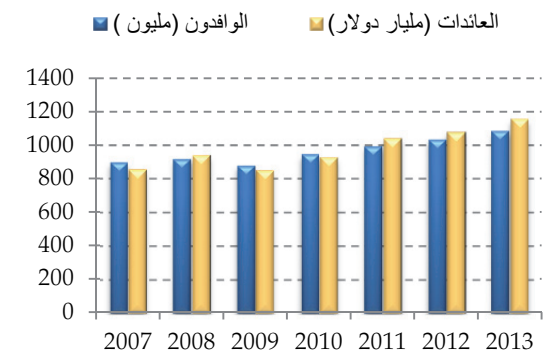

المصدر : منظمة السياحة العالمية

قدره 5.1٪. وبعد الأزمات المالية العالمية الأخيرة في عام 2009، التي أعاقت وبشدة تدفق السياح الدوليين في جميع أنحاء العالم، واصل السياح الوافدين الدوليين في الارتفاع مرة أخرى، وتعزيز اتجاه نمو بنسبة 7.8٪ في عام 2010، و4.8٪ في عام 2011 و4٪ في عام 2012 (الشكل 7.1). ونما عدد السياح الوافدين الدوليين بنسبة 5٪ في جميع أنحاء العالم في عام 2013، محطما رقما قياسيا ب 1،087 مليون سائح، بعد أن تصدر 1 مليار دولار في 2012. وبالمثل، سجلت عائدات السياحة الدولية، بالأسعار الحالية للدولار الأمريكي، معدل نمو 9.7٪ في عام 2010، و12٪ في 2011 و3.5٪ في عام 2012. وفي عام 2013، نمت عائدات السياحة الدولية بنسبة 7.5٪، لتصل إلى مستوى قياسي ب 1،159 مليار دولار، مرتفعة من 1،078 مليار دولار في عام 2012.

وعلى مدى العقود القليلة الماضية، تميزت السياحة الدولية أيضا باتجاه متزايد للسياح لزيارة وجهات جديدة إضافة إلى الوجهتين المفضلتين التقليديتين أوروبا وأمريكا الشمالية. بالإضافة إلى تنويع المنتجات السياحية وزيادة المنافسة في الأسواق السياحية الدولية، فقد أدى ذلك إلى عدد متزايد من الوجهات السياحية الجديدة في المناطق النامية، التي تنمو باطراد بوتيرة أسرع، وبالتالي زيادة حصتها في سوق السياحة العالمية.

الشكل 2.7: السياحة الدولية حسب المنطقة (٪ من الإجمالي العالمي)

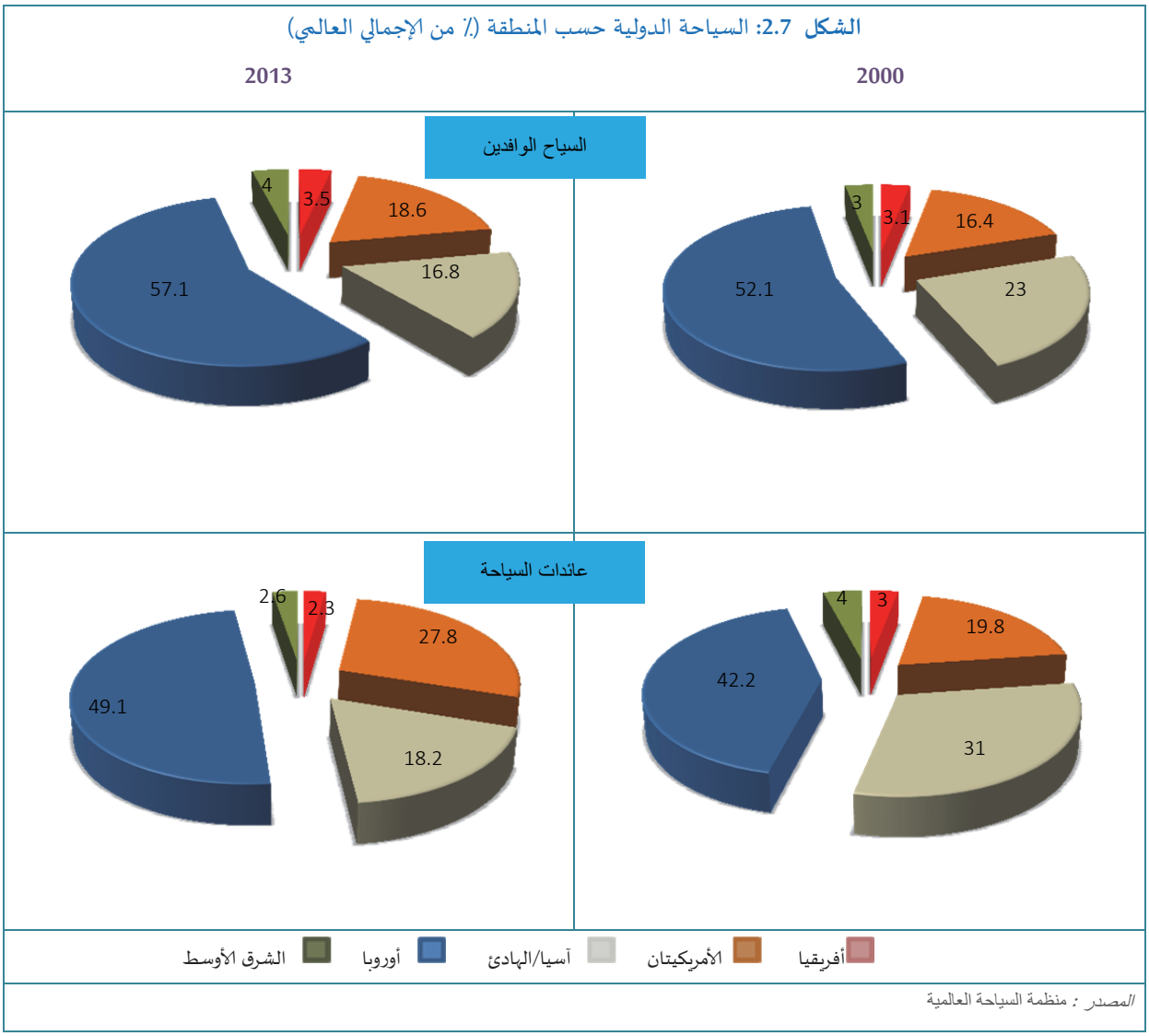

المصدر : منظمة السياحة العالمية

في هذا السياق، وخلال 2007-2013 بلغ متوسط معدل نمو السياح الوافدين الدوليين في المناطق النامية أعلى من المتوسط العالمي، وأعلى من المناطق المتقدمة، ما بين 5.3٪ في منطقة آسيا والمحيط الهادئ و 4.6٪ في أفريقيا. وفي المقابل، وفي أكثر المناطق التقليدية المستقبلة للسياح مثل أوروبا كان هذا المعدل 2.5٪ فقط وفي الأمريكيتين كان 2.7٪، وهو أقل من المتوسط العالمي البالغ 3.2٪. وبالتالي، فمن الجدير بالذكر أن الحصة مجتمعة بالمنطقتين الأخيرتين في سوق السياحة العالمية انكمشت من 75.7٪ في عام 2000 إلى 68.5٪ في عام 2013 مع تزايد حصص هذا السوق لصالح مناطق أخرى، لا سيما في منطقة آسيا والمحيط الهادئ (الشكل 2.7). وإلى حد كبير، لوحظ وجود أداء مماثل أيضا من حيث عائدات السياحة الدولية، حيث انكمشت الحصة مجتمعة من هاتين المنطقتين في الإجمالي العالمي من 76.9٪ عام 2000 إلى 62٪ في عام 2013 مع تزايد حصص هذا السوق لصالح المناطق الأخرى، وخاصة آسيا والمحيط الهادئ. في الواقع، كان هناك تغيير كبير في خريطة السياحة العالمية منذ عام 2002 حيث بقيت أوروبا بقوة في المركز الأول من حيث عدد السائحين الوافدين وعائدات السياحة، واحتلت آسيا والمحيط الهادئ في المركز الثاني من الأمريكتين سواء من حيث السياح الوافدون. وأيضا من حيث عائدات السياحة منذ عام 2006 (انظر مركز أنقرة 2013)[13].

الشكل 3.7: عائدات السياحة الدولية حسب الوافدين لعام 2013 (دولار أمريكي)

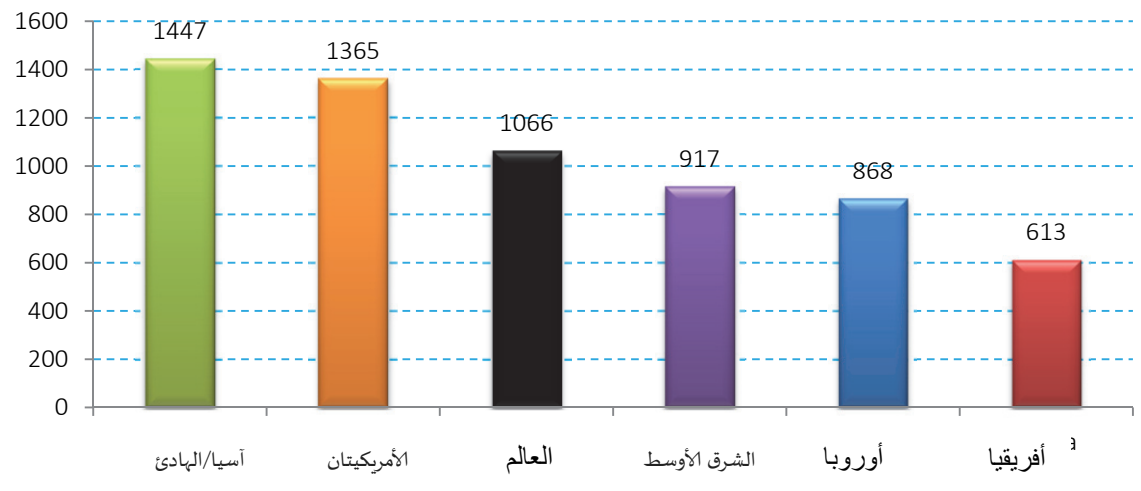

المصدر : منظمة السياحة العالمية

ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أنه في حين اتبعت الاتجاهات في عائدات السياحة، بصفة عامة، أنماطا مماثلة لتلك الموجودة في عدد السياح الوافدين، فإن متوسط معدلات النمو لعائدات السياحة والحصص الإقليمية في المجموع العالمي كانت مختلفة نوعا ما بين المناطق. ويرجع هذا أساسا إلى حقيقة أن عائدات السياحة الدولية حسب الوافدين تختلف من حيث أن كل منطقة لها خصائصها السياحية الخاصة بها من حيث مدة إقامة السائح، والغرض من الزيارة، وبعد المسافة الجغرافية، الخ. وفي هذا السياق، بلغ متوسط عائدات السياحة في العالم حسب الوافدين في عام 2013 إلى 1066 دولار أمريكي. وتم تسجيل أعلى متوسط لعائدات السياحة حسب الوافدين في آسيا

[13] مركز أنقرة، "السياحة الدولية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي: الآفاق والتحديات 2013"

والمحيط الهادئ (1447 دولار أمريكي)، تليها الأمريكيتان (1365 دولار أمريكي). وكانت عائدات السياحة الدولية حسب الوافدين في المناطق الأخرى أقل من المتوسط العالمي حيث تتراوح بين 917 دولار أمريكي في الشرق الأوسط و868 دولار أمريكي في أوروبا إلى 613 دولار أمريكي في أفريقيا (انظر الشكل 3.7).

2.7 السياحة الدولية في البلدان الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي

كجزء كبير من البلدان النامية، تزايد النشاط السياحي العالمي في البلدان الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلاميبشكل كبير من حيث عدد السائحين الوافدين وعائدات السياحة على حد سواء. ونما عدد السياح الدوليين في دول منظمة التعاون الإسلاميينمو بمتوسط معدل نمو سنوي قدره 4.6٪ خلال فترة 2008-2010. ومع ذلك، على الرغم من أن عدد السياح الدوليين في منطقة منظمة التعاون الإسلاميشهد زيادة طفيفة (0.2٪) في عام 2009، فإن عائدات السياحة الدولية انخفضت بنسبة 2.2٪ بسبب تأثير الأزمة المالية العالمية (الشكل 4.7). ومع ذلك، وتجدر الإشارة إلى أن حصة دول منظمة التعاون الإسلاميفي مجموع السياح الدوليين ارتفعت إلى 17.7٪ في عام 2009 مقارنة مع 16.9٪ في عام 2008. وبالمثل، ارتفعت حصة دول منظمة التعاون الإسلاميفي إجمالي عائدات السياحة في العالم من 13.2٪ في عام 2008 إلى 14.2٪ في عام 2009. وهذا يشير بوضوح إلى أن قطاع السياحة في دول منظمة التعاون الإسلاميلم تتأثر بالأزمة المالية وبشكل كبير والوجهات السياحية الأخرى في العالم.

وفي عام 2011، انخفض عدد الوافدين من السياح الدوليين في دول منظمة التعاون الإسلامي، والتي تتوفر حولها البيانات، إلى 166 مليون، أي ما يعادل تراجعا طفيفا بنسبة 2.4٪ خلال 2010. وبالتالي، فإن حصة منطقة منظمة التعاون الإسلاميفي سوق السياحة العالمية انخفضت قليلا إلى 16.7٪ في عام 2011 مقارنة بنسبة 17.9٪ في عام 2010. ويمكن تفسير هذا التراجع، في جزء منه، من قبل الحركات الاجتماعية والاضطرابات السياسية في بعض دول منظمة التعاون الإسلاميفي منطقة الشرق الأوسط. وبالمثل، انخفضت عائدات السياحة الدولية في منطقة منظمة التعاون الإسلاميإلى 126.6 مليار دولار في عام 2011 موافقا لانخفاض بنسبة 5.5٪ خلال 2010. وبالتالي، فإن حصة منطقة منظمة التعاون الإسلاميفي عائدات السياحة العالمية انخفضت قليلا إلى 12.2٪ في عام 2011 مقارنة ب 14.4٪ في عام 2010.

وكما هو مبين في الشكل 4.7 في عام 2012، انخفض عدد الوافدين من السياح الدوليين في دول منظمة التعاون الإسلامي، والتي تتوفر حولها البيانات (27 بلدا)، إلى 157.3 مليون موافق لانخفاض بنسبة 5.2٪ خلال 2011. وبالتالي، انخفضت حصة منطقة منظمة التعاون الإسلاميفي سوق السياحة العالمية قليلا إلى 15.2٪ في عام 2012 مقارنة ب 16.7٪ في عام 2011. ومع ذلك، يبدو أن هذا الانخفاض في عدد السياح الدوليين في دول منظمة التعاون الإسلاميرجع أساسا إلى عدم توافر البيانات، حيث أن البيانات غير متاحة ل 22 بلدا في عام 2012 مقارنة مع 15 بلدا في 2011. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من أن منطقة منظمة التعاون الإسلاميشهدت انخفاضا من 5.2٪ في عدد السياح الوافدين في عام 2012، فإن عائدات السياحة الدولية ارتفعت بنسبة 4.5٪؛ مما يعكس زيادة طفيفة جدا (0.1٪) في حصة منطقة منظمة التعاون الإسلامي في عائدات السياحة العالمية.

الشكل 4.7: السياحة الدولية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي

(أ) السياح الوافدون وعائدات السياحة

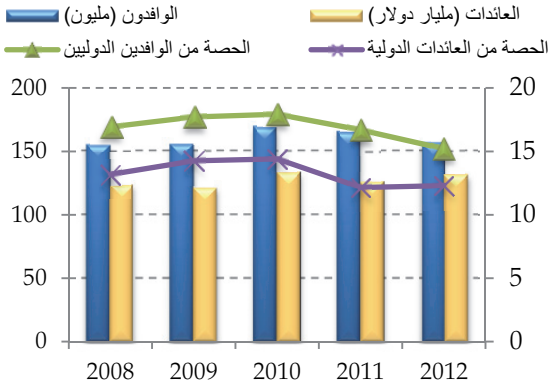

(ب) نسبة التغير السنوي

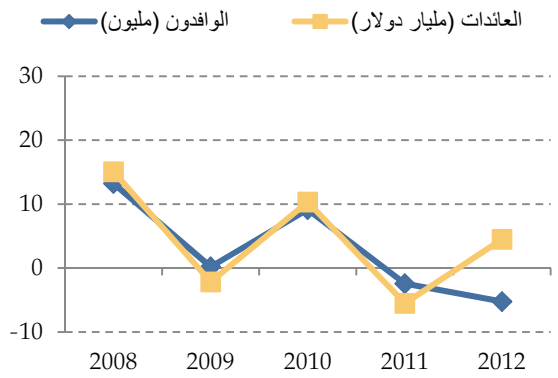

المصدر : منظمة السياحة العالمية

في حين، وعموما كانت الاتجاهات في عائدات السياحة الدولية من حيث القيمة المطلقة، مشابهة لتلك في عدد الوافدين من السياح الدوليين، وكانت حصص كل بلد على حدة من إجمالي عائدات السياحة الدولية في منظمة التعاون الإسلاميفضلا عن متوسط معدلات النمو لتلك العائدات مختلفة نوعا ما. وهذا يرجع إلى حقيقة أن العائدات حسب الوافد تختلف حيث أن كل بلد له خصائصه الخاصة بالسياحة من حيث مدة الإقامة والغرض من الزيارة، وبعد المسافة الجغرافية، وأنواع التسوق، الخ. على سبيل المثال،

الشكل 5.7: عائدات السياحة الدولية حسب الوافدين في بلدان منظمة التعاون الإسلامي(دولار أمريكي في عام 2012)

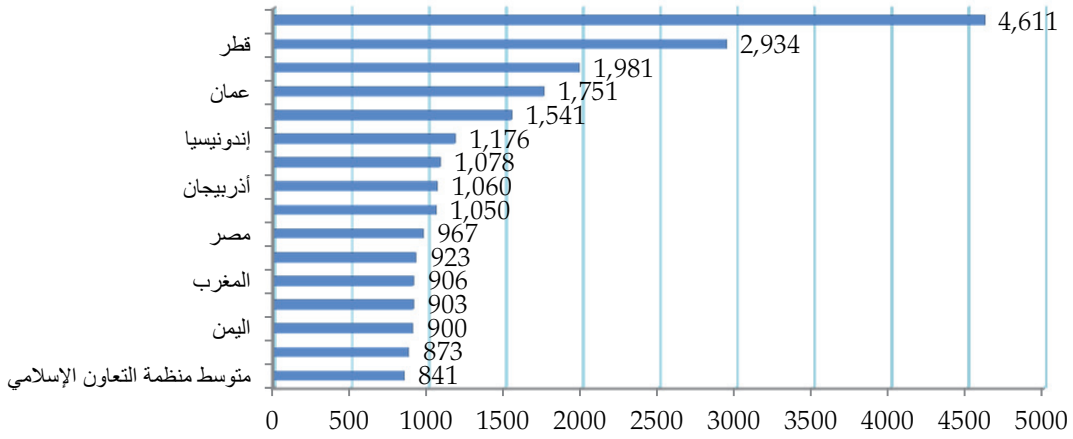

المصدر : منظمة السياحة العالمية

وكما هو مبين في الشكل 5.7، بلغ متوسط عائدات السياحة في منظمة التعاون الإسلامي حسب الوافد في عام 2012 إلى 841 دولار أمريكي. وفي نفس العام، تم تسجيل أعلى العائدات حسب السياح الوافدين في لبنان (4611 دولار أمريكي) تليها قطر (2934 دولار أمريكي) وجزر المالديف (دولار أمريكي 1981)، وعمان (1751 دولار أمريكي)، وفلسطين (1541 دولار أمريكي)، وإندونيسيا (1176 دولار أمريكي)، والأردن (1078 دولار أمريكي)، وأذربيجان (1060 دولار أمريكي)، وباكستان (1050 دولار أمريكي) ومصر (967 دولار أمريكي).

وعلى مستوى كل بلد على حدة، لوحظ أن النشاط السياحي الدولي، سواء من حيث عدد السائحين الوافدين وعائدات السياحة، لا يزال يتركز في عدد قليل من البلدان. على سبيل المثال، في عام 2012، كانت فقط 10 دول بمنظمة التعاون الإسلامي، وهي: تركيا وماليزيا والمملكة العربية السعودية ومصر والمغرب واندونيسيا وتونس والكويت وكازاخستان ونيجيريا أفضل 10 وجهات سياحية دولية بين البلدان الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي(الشكل 6.7).

الشكل 6.7: أفضل عشر وجهات سياحية وعائدات السياحة لعام 2012

(أ) الوافدون بالملايين

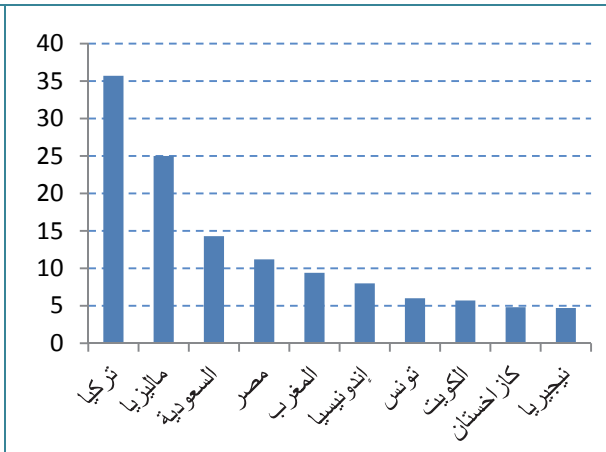

(ب) العائدات بملايير الدولارات

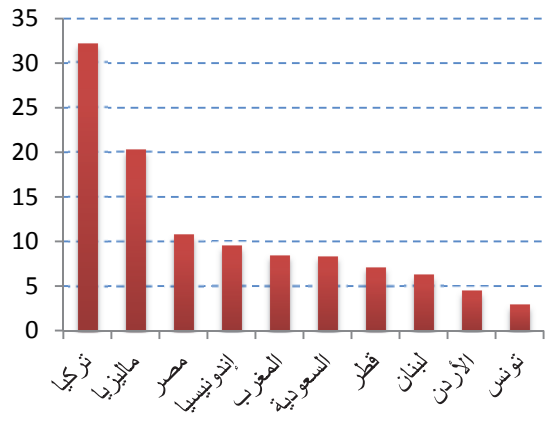

المصدر : منظمة السياحة العالمية

استضافت هذه الدول العشر معا 124.8 مليون وافد من السياح الدوليين، ما يقابل حصة 79.3٪ من إجمالي سوق السياحة في منظمة التعاون الإسلامي لعام 2012. وبالمثل، تتركز عائدات السياحة الدولية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي أيضا في عدد قليل من البلدان، معظمها من الوجهات السياحية الرئيسية في منظمة التعاون الإسلامي كما هو مبين في الشكل 6.7. وبالترتيب التنازلي، كانت ماليزيا ومصر واندونيسيا والمغرب والسعودية وقطر ولبنان والأردن وتونس تركيا البلدان العشر الأوائل لمنظمة التعاون الإسلامي من حيث عائدات السياحة في 2012. وكسبت هذه المجموعة من دول منظمة التعاون الإسلامي 110.6 مليار دولار أمريكي كعائدات للسياحة الدولية في عام 2011، مقابل حصة 83.6٪ من إجمالي عائدات السياحة في منظمة التعاون الإسلامي في تلك السنة. وفي هذا السياق، يجدر الذكر بأنه وفي عام 2012، كانت تركيا البلد العضو الوحيد في منظمة التعاون الإسلامي الذي احتل المرتبة السادسة من بين أفضل عشرة وجهات سياحية في العالم (انظر UNWTO 2014).

وكمحاولة لتقييم الدور الاقتصادي لقطاع السياحة الدولية في اقتصادات بلدان منظمة التعاون الإسلامي، يتم حساب ميزان السياحة الدولية (عن طريق خصم نفقات السياحة الدولية من عائدات السياحة الدولية) لكل بلد على حدة إذا توفرت البيانات ذات الصلة لفترة الخمس سنوات 2008-2012. ثم يتم فحص المساهمة الصافية لقطاع السياحة الدولية في اقتصادات بلدان منظمة التعاون الإسلامي عن طريق ربط ميزان السياحة الدولية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في كل بلد. كما يتم تقييم القطاع كمصدر لعائدات النقد الأجنبي من خلال ربط عائدات السياحة الدولية في كل بلد، كنسبة مئوية، إلى إجمالي الصادرات السلعية في نفس الفترة.

ويعرض الشكل 7.7 أفضل عشر دول في منظمة التعاون الإسلامي من حيث ميزانها للسياحة الدولية بمليارات الدولارات الأمريكية في 2012. ومن الواضح أن غالبية هذه البلدان في منظمة التعاون الإسلامي هي من أهم الوجهات السياحية الدولية والمكاسب. ويلاحظ أيضا أن ميزان السياحة الدولية لبعض دول منظمة التعاون الإسلامي تمثل نسبة عالية من عائداتها السياحة الدولية. وهذا صحيح بالنسبة لبعض البلدان مثل غامبيا (92٪)، والمالديف (85.8٪)، وتركيا (85.7٪) وتونس (77٪)، والمغرب (75.3٪) ومصر (72٪). وبلغ إجمالي ميوان السياحة الدولية لمنظمة التعاون الإسلامي 24.6 مليار دولار في 2012، مقابل 18.6٪ من مجموع عائدات السياحة الدولية في منظمة التعاون الإسلامي.

الشكل 7.7: البلدان العشر الأوائل من حيث ميزان السياحة الدولية (مليار دولار أمريكي في عام 2012)

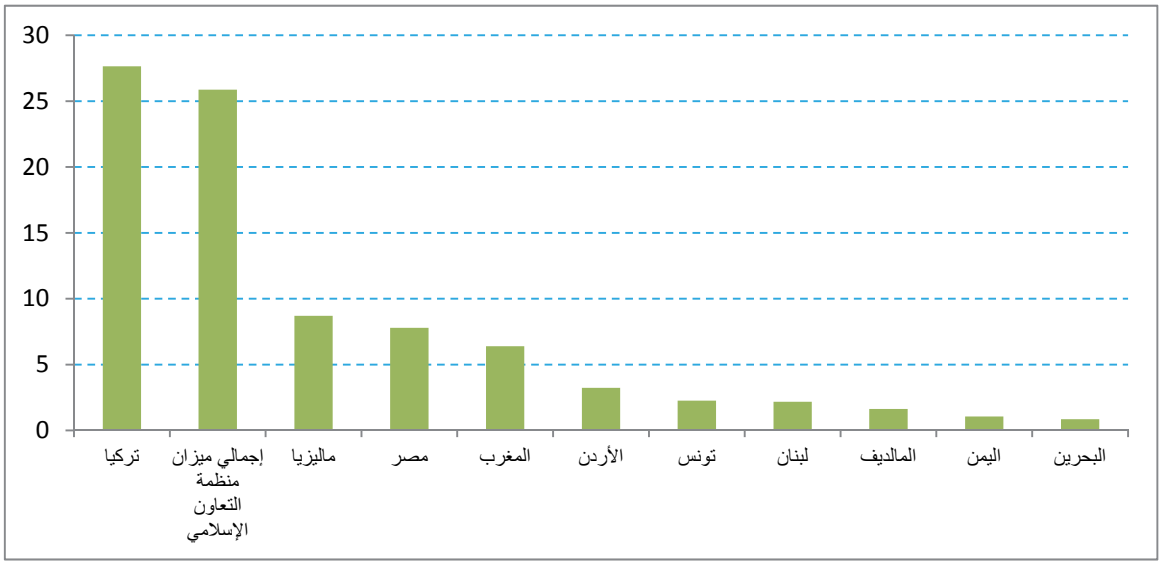

المصدر : منظمة السياحة العالمية

ومع ذلك، عندما يتم فحص الدور الاقتصادي لقطاع السياحة الدولية في اقتصادات بلدان منظمة التعاون الإسلامي من حيث صافي مساهماتها في الناتج المحلي الإجمالي لكل بلد، فإن الصورة، كما هو مبين في الشكل 8.7، تعكس وضعا مختلفا على نطاق واسع. الدور الاقتصادي لقطاع السياحة الدولية في اقتصادات بلدان منظمة التعاون الإسلامي ليست وظيفة من الحجم أو مستوى الثراء للاقتصاد. وبمتوسط قدره 60.5٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2008 حتى عام 2012، أصبحت السياحة الدولية هي النشاط الاقتصادي الرئيسي في جزر المالديف. ووصلت السياحة الدولية 10٪ من الناتج المحلي الإجمالي في الأردن و 8٪ في غامبيا. ويبين الشكل8.7 أن النشاط السياحي الدولي يلعب دورا هاما نسبيا مقارنة مع حجم الاقتصاد في البلدان التي يبلغ حسابات السياحة الدولية، في المتوسط، نسبة 7 إلى 4٪ من ناتجها المحلي الإجمالي. وتشمل هذه المجموعة بعض الوجهات السياحية الرئيسية والدول الكاسبة في منظمة التعاون الإسلامي (على سبيل المثال، المغرب، لبنان، تونس، البحرين، مصر، ماليزيا). وفي المقابل، وجد على أن النشاط السياحي الدولي لديه دور ضئيل أو حتى سلبي في اقتصادات العديد من دول منظمة التعاون الإسلامي التي تتوفر حولها البيانات، حيث سجلت 27 دولة، في المتوسط، عجزا في موازناتها للسياحة الدولية

في عام 2008 من خلال عام 2018. وخلال نفس الفترة، بلغت المساهمة الصافية للنشاط السياحي الدولي، في المتوسط، 1.9٪ من الناتج المحلي الإجمالي في دول منظمة التعاون الإسلامي.

ومع ذلك، عندما يتم تقييم قطاع السياحة الدولية كمصدر لعائدات النقد الأجنبي من خلال ربط عائدات السياحة الدولية في كل بلد، كنسبة مئوية، إلى إجمالي صادراتها السلعية، ويشير الشكل 8.7 إلى أن النشاط السياحي الدولي يلعب دورا أكثر أهمية في اقتصادات دول منظمة التعاون الإسلامي كمصدر لعائدات النقد الأجنبي.

الشكل 8.7: دور السياحة الدولية في الاقتصاد (متوسط 2008-2012)

(أ) ميزان السياحة الدولية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي

(ب) عائدات السياحة الدولية كنسبة من الصادرات

المصدر : منظمة السياحة العالمية

وخلال الفترة 2008-2012، ولدت السياحة الدولية عائدات للنقد الأجنبي تقرب من 10 مرات، في المتوسط، أكثر من تلك التي تولدها الصادرات في جزر المالديف. وفي نفس الفترة، بلغت عائدات السياحة الدولية، في المتوسط، 1.8 ضعف إجمالي الصادرات في لبنان، و 1.2 ضعف إجمالي الصادرات في ألبانيا ومالي و 1.1 ضعف إجمالي الصادرات في غامبيا وجزر القمر. وفي نفس الفترة، بلغت عائدات السياحة الدولية لأكثر من 50٪ من إجمالي الصادرات في الأردن وأوغندا. وعلاوة على ذلك، بلغت عائدات السياحة الدولية من 30 إلى ما يقرب 50٪ من قيمة الصادرات في

قيرغيزستان والمغرب ومصر وسوريا (الشكل 8.7). وفي المتوسط، بلغت عائدات السياحة الدولية 44.4٪ من إجمالي صادرات البضائع من جميع دول منظمة التعاون الإسلامي.

وكما هو مبين في الشكل 9.7، في عام 2008، بلغت السياحة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي، من حيث عدد السياح الوافدين، 47 مليون تقريبا من الوافدين، أي ما يوافق 34.3٪ من إجمالي الوافدين من السياح الدوليين في 27 دولة في منظمة التعاون الإسلامي التي تتوفر حولها البيانات. وارتفع عدد الوافدين من السياح البينيين لمنظمة التعاون الإسلامي بشكل مطرد خلال الفترة 2008-2011 ووصل العدد إلى ذروة 57 مليون في عام 2011، أي ما يعادل 35.6٪ من مجموع الوافدين من السياح الدوليين في منظمة التعاون الإسلامي. وفي المقابل، وفي عام 2012، انخفض الوافدون من السياح البينيين بنسبة 18.7٪ خلال عام 2011، ليصل إلى 46.3 مليون، مقابل حصة 30.8٪ من مجموع الوافدين من السياح الدوليين في منظمة التعاون الإسلامي. من ناحية أخرى، وصلت عائدات السياحة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي ذروة 40.8 مليار دولار في 2010، أي ما يعادل 33.9٪ من إجمالي عائدات السياحة في منظمة التعاون الإسلامي، قبل أن تنخفض في فترة السنتين التالية 2011-2012.

الشكل 9.7: السياحة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي

(أ) الوافدون (ملايين)

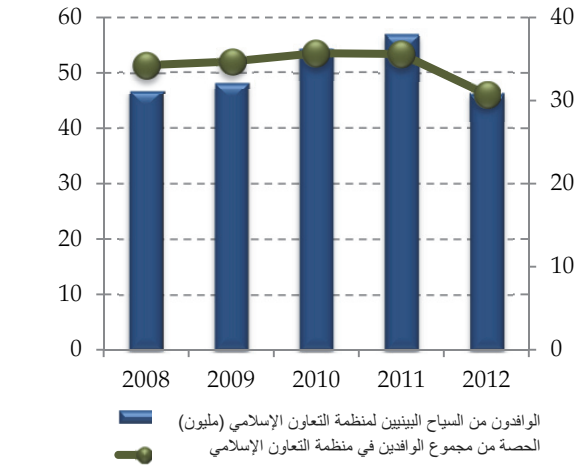

(ب) العائدات (مليون دولار أمريكي)

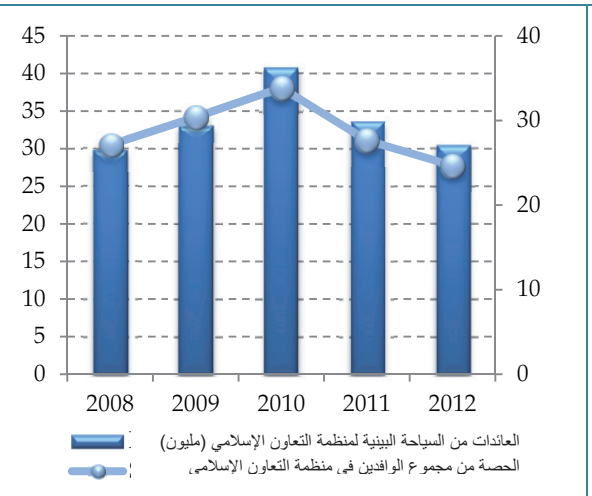

المصدر : منظمة السياحة العالمية

على مستوى كل بلد على حدة، لوحظ تركز عدد الوافدين من السائحين البينيين لمنظمة التعاون الإسلامي أيضا في عدد قليل من البلدان. وبالترتيب التنازلي، احتلت المملكة العربية السعودية وتركيا وماليزيا وكازاخستان والكويت وإيران وتونس ومصر والأردن واندونيسيا الوجهات السياحة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي العشر الأوائل لعام 2012 (الشكل 10.7). ومعا، استضافت هذه البلدان 41.8 مليون سائح من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، ما يعادل 90.3٪ من مجموع الوافدين من السياح البينيين لمنظمة التعاون الإسلامي في ذلك العام. وبالمثل، حققت عائدات السياحة البينية للبدان العشر الأوائل لمنظمة التعاون الإسلامي (المملكة العربية السعودية وتركيا وماليزيا ولبنان ومصر والأردن وإندونيسيا وتونس وكازاخستان وقطر) 27.9 مليار دولار أمريكي في عام 2012، أي ما يعادل 91.5٪ من إجمالي عائدات السياحة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي.

الشكل 10.7: أفضل عشر وجهات سياحية وعائدات السياحة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي

(أ) الوافدون (ملايين)

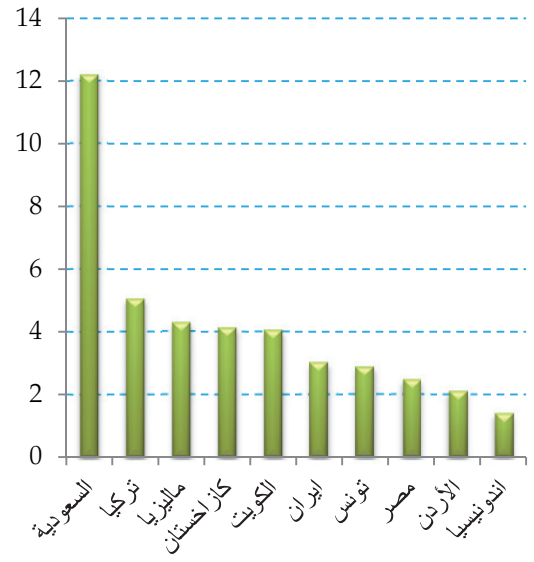

(ب) العائدات (مليون دولار أمريكي)

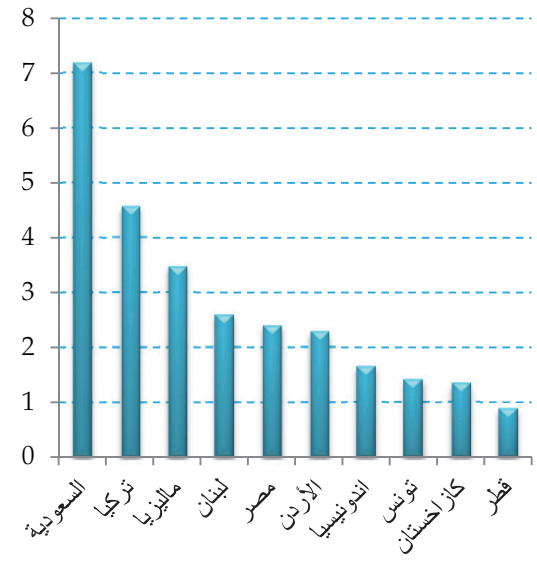

المصدر : منظمة السياحة العالمية

3.7 دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تنمية قطاع السياحة

على مدى العقود القليلة الماضية، شهدت صناعة السياحة توسعا وتنوعا مستمرا، لتصبح واحدة من أكبر وأسرع القطاعات الاقتصادية نموا في العالم. وقد فتحت عددا متزايدا من الوجهات السياحية في جميع أنحاء العالم، واستثمرت في مجال السياحة، حيث حولت السياحة إلى مفتاح أساسي للتقدم الاجتماعي والاقتصادي من خلال عائدات التصدير، وخلق فرص العمل والمؤسسات، وتطوير البنية التحتية. ومع ذلك، فلا يزال هناك طريق طويل لقطعه، وخاصة في البلدان ذات الدخل المنخفض، من حيث التنمية القطاعية. على الرغم من أن الظروف الأولية مواتية جدا فيما يتعلق بالجذب السياحي، إلا أن العديد من المشاريع المربحة التي يمكن أن تسهم في تطوير القطاع فضلا عن البلد لم تحقق بعد بسبب عدم كفاية الاستثمار.

من ناحية أخرى، هناك اهتمام متزايد في التعاون بين القطاعين العام والخاص في مختلف القطاعات الاقتصادية، بما في ذلك قطاع السياحة. شراكة القطاعين العام والخاص (PPP)، ويتضمن التعاون بين القطاعين العام والخاص تحقيق هدف طويل الأجل، عادة لمشروع البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية التي من شأنها أن تؤدي إلى تطوير مساحة أو منطقة. وفي الممارسة العملية، يتم استخدام اتفاقيات هذه الشراكة أساسا لتمويل البناء وتشغيل المستشفيات والمدارس والطرق وشبكات السكك الحديدية والمطارات. وحيث أن تنمية قطاع السياحة تتطلب عادة

الجدول 1.7

مهام و مسؤوليات الشراكات بين القطاع العام و الخاص

القطاع الخاص	القطاع العام
•أن يفهم البيئة و الاهتمامات الاجتماعية للحكومات و المجتمعات المحلية •أن يطور مهارات و كفاءات الوصول الى التمويل من أجل تنمية و تشغيل القطاع السياحي •أن يتحمل المسؤولية الجماعية عن تعميم و نشر و ممارسة المواصفات و المقاييس آخذاً بعين الاعتبار مفاهيم العدالة و الأخلاق •أن يساهم في الحفاظ على الثقافة و التقاليد و البيئة و أن يكون رائداً في تثقيف و توجيه السياح ضمن توجه اساسي لتحقيق التنمية المستدامة لهذا القطاع •إشراك المجتمعات المحلية في التنمية السياحية و التأكد من أن المجتمعات المحلية راضية عن الفوائد العائدة عليهم •وضع تدابير لتدريب مهارات عمل مهنية من أجل تحقيق التميز في جودة الخدمة •التعاون مع الحكومات لضمان سلامة و رفاهية السياح •المساهمة في تطوير البحوث و إنشاء قواعد بيانات إحصائية •اللجوء الى التكنولوجيا من أجل زيادة فعالية العمليات، التسويق السياحي و جودة الخدمة	•أن يكون صاحب رؤية في مجال السياحة •أن يوفر بيئة مناسبة للسياحة تسمح بديمومة هذا القطاع و بتحقيق أرباح من قبل القطاع الخاص و السماح بحرية تدفق رؤوس الأموال و الاستثمارات •التأكد من توفر البنى التحتية المناسبة و صيانتها •أن يخلق الظروف السوقية التي تحفز النمو المستدام لقطاع السياحة •أن يوفر الدعم و الظروف المناسبة و الخدمات للقطاع الخاص بالاضافة الى المحفزات •أن يضمن تشريعات عمل مرنة •أن يوفر تشريعات مستقرة و سياسة ضريبية عادلة •أن يوفر نموذج تنظيمي من خلال المشاورات مع كل الجهات ذات العلاقة من أجل حماية البيئة الطبيعية و الثقافية و الإجتماعية •أن يضمن سلامة و رفاهية المجتمعات المحلية و الزوار المحليين و الاجانب •أن يجري مبادرات بحثية بالتعاون مع القطاع الخاص من أجل توفير معلومات متعلقة بالأسواق للقطاع و المستثمرين تؤدي الى فهم أفضل لطبيعة التغير في الأسواق

المصدر : منظمة السياحة العالمية (2000)

كمية كبيرة من الاستثمارات الأولية، فيمكن اقتراح الشراكة بين القطاع العام والخاص كنموذج قابل للتطبيق لتمويل المشاريع السياحية حيث يتم تمويل المشاريع السياحية وتشغيلها من خلال شراكة بين الوحدات الحكومية ووكلاء القطاع الخاص.

يمكن أن تكون الشراكة بين القطاعين العام والخاص جذابة لكل من الحكومة والقطاع الخاص. فالبنسبة للحكومة، يمكن أن يدعم التمويل الخاص زيادة الاستثمار في البنية التحتية دون إضافة الاقتراض الحكومي والدين، ويمكن أن تكون مصدرا للعائدات الحكومية.

وفي الوقت نفسه، يمكن لإدارة أفضل للقطاع الخاص وقدرته على الابتكار أن تؤدي إلى زيادة الكفاءة وتحقيق جودة أفضل وخدمات بتكلفة أقل. بالنسبة للقطاع الخاص، تمثل الشراكات بين القطاع العام والخاص فرص أعمال في المجالات التي كانت في كثير من الحالات مستبعدة سابقا وكذلك تجاوز التوسع في المنتجات والخدمات القدرة الحالية الخاصة (صندوق النقد الدولي، 2004). وبالتالي، تمكن الشراكات بين القطاعين العام والخاص القطاع العام من الاستفادة من المشاريع الحيوية وفرص تمويل طويلة في بيئة من قيود الميزانية، وأساليب مبتكرة وفعالة لإدارة القطاع الخاص الذي يساهم في رأس مالها ومهاراتها وخبراتها.

وفي اتفاق بين القطاعين العام والخاص في مجال السياحة، يمن للأطراف يفترض من الأطراف أن تلعب أدوار مختلفة للمساهمة في تطوير هذه الصناعة. وتقدم منظمة السياحة العالمية (2000) قائمة لوظائف ومسؤوليات الجهات المختلفة المشاركة في الشراكات بين القطاعين العام والخاص في مجال السياحة. وعلى النحو المنصوص عليه في الجدول 1.7، في حين أن القطاع العام لديه رؤية شاملة حول تطور القطاع، إلا أن القطاع الخاص ملم أكثر بالقضايا البيئية والاجتماعية. وبينما تحسن الحكومات شروط الإطار، يمكن للقطاع الخاص أن يزيد الكفاءة والإنتاجية من خلال الاستثمار في تطوير المهارات وبناء القدرات. ومن الواضح أن هناك عددا من الوظائف والمسؤوليات التي يمكن أن يضطلع بها مختلف الشركاء لتعزيز تنمية القطاع السياحي.

وتلعب الحكومات دورا رئيسيا تقليديا في تنمية السياحة وتعزيز بلدانها كوجهات للسياحة، لأن الحكومات هي نفسها التي تحدد السياحة باعتبارها وسيلة ممكنة لتحقيق التنمية الاقتصادية. وهناك دائما حاجة لدعم القطاع العام لتطوير هذه الصناعة، خاصة من حيث وضع إطار مادي وتنظيمي ومالي واجتماعي مناسب فضلا عن توفير بنية تحتية أساسية بما في ذلك الطرق والمطارات والاتصالات. ومع ذلك، تنقل الحكومات في جميع أنحاء العالم على نحو متزايد بعضا من مسؤولياتها وأنشطتها التقليدية إلى السلطات المحلية والقطاع الخاص. ويقتصر دورها في تطوير الصناعة على نحو متزايد لبعض الأنشطة الحرجة في الأوقات الحرجة. وفي أوقات معينة، قد تكون هناك حاجة إلى القطاع العام لتسهيل الاستثمار- عن طريق مساعدة كيانات القطاع الخاص للتغلب على الحواجز الأولية وتوفير الحلول المالية التي تشتد الحاجة إليها لبدء مشروع سياحي كبير. في أوقات أخرى، يمكن لضخ رأس المال الخاص والإدارة أن تخفف من القيود المالية على الاستثمار في البنية التحتية وزيادة الكفاءة.

تحديد مجالات الشراكة المحتملة هو أيضا خطوة حاسمة في إنشاء الشراكات بين القطاعين العام والخاص. وتضمنت دراسة UNWTO (2000) استبيانا وزع على ممثلي القطاعين العام والخاص. ووفقا للمجيبين، تطور المناطق الأكثر أهمية للشراكات بين القطاعين العام والخاص في صناعة السياحة صورة الوجهة وتحافظ على الموارد الثقافية والتراثية. وكان التعليم والتدريب والسلامة والأمن وحماية البيئة من بين الأولويات العليا التي حددها المجيبون. وبشكل عام، توفر الشراكة بين القطاعين العام والخاص إمكانيات جديدة لتطوير السياحة في مختلف المجالات. وتحدد منظمة السياحة العالمية (2003) بعض مجالات الشراكة المحتملة في مجال تطوير المنتجات والتسويق والمبيعات، والبحوث والتكنولوجيا والبنية التحتية والموارد البشرية والتمويل، على النحو المنصوص بالتفصيل في الجدول 2.7.

المجال الرئيسي الذي تطورت فيه الشراكة بين القطاعين العام والخاص تقليديا هي أن التسويق والعروض الترويجية، لأن أنشطة القطاع الخاص تعتبر أكثر فعالية والمشاريع. بالإضافة إلى ذلك، فإن البنية التحتية وتطوير المنتجات، والتعليم والتدريب والتمويل والاستثمار وغيرها من المجالات حيث يمكن للشراكة أن تسهم في تطوير قطاع السياحة كصناعة تنافسية. ولوحظ أن القطاع الخاص ينطوي على نحو متزايد في تشغيل المرافق العامة الأساسية بما في ذلك المطارات والمباني التراثية الوطنية. ومن المهم أيضا تعزيز التعاون في معالجة بعض القضايا الرئيسية المثيرة للقلق، مثل الأمن والسلامة والصحة والبيئة والثقافة والتراث.

وتقوم العديد من المنتجات السياحية على الأصول العامة مثل البيئات الطبيعية والثقافية. وهناك دور رئيسي

الجدول 2.7: مجالات الشراكة بين القطاعين العام والخاص

تطوير المنتجات	•التنمية والمحافظة على الموارد؛ •وضع معايير الجودة؛ •تطوير مناطق الجذب، الحدائق وأماكن الإقامة . •توفير الدعم الفني للبرامج لتطوير منتجات مبتكرة . •المساهمة في الثروة الاقتصادية للمجتمع . •تحقيق التنمية المستدامة في قطاع السياحة؛ •التغلب على الحواجز التجارية والاستثمارات . •حماية المستهلكين . •التعامل مع المنافسة .
التسويق والمبيعات	•تحسين صورة الوجهة . •تحسين كفاءة التسويق؛ •تحسين تغطية السوق والوصول . •دعم التسويق الالكتروني والتوزيع، بما في ذلك شبكة الإنترنت؛ •دعم المشاركة في المعرض والفعاليات التجارية؛ •تعزيز برامج التسويق المشتركة؛ •الوصول إلى أسواق جديدة .
البحوث والتكنولوجيا	•توفير منهجيات البحث والقياس؛ •تنفيذ حسابات السياحة الفرعي . •تحفيز الابتكارات التكنولوجية وتطبيقها.
البنية التحتية	•تحسين الطرق والبنية التحتية للنقل والخدمات الأساسية؛ •تعزيز النقل المتعدد الوسائط . •تحسين الصحة العامة والصرف الصحي . •تحسين السلامة والأمن؛ •تعزيز نظام الاتصالات .
الموارد البشرية	•وضع معايير للخدمات والجودة؛ •توفير البرامج التعليمية والدورات التدريبية . •تحسين الإنتاجية والابتكارات .
التمويل	•تأمين الاستثمارات والأصول المالية؛ •تأمين الوسائل اللازمة لتكمل الاستثمارات العامة •لحصول على التمويل البدء، •تحسين النتائج

للقطاع العام هو توفير البنية التحتية الأساسية والخدمات الأساسية وإدارة الوجهات السياحية، والتسويق والابتكار والتدريب والتعليم. وتوفر شركات خاصة المنتجات السياحية الأساسية والمرافق والخدمات الأساسية، مثل السكن والنقل والمطاعم. ويتراوح هذا القطاع من الشركات الكبرى العالمية، مثل الشركات السياحية وشركات الطيران وسلاسل الفنادق، إلى الشركات الصغرى، والشركات العائلية المحلية النائية، مثل المحلات الحرفية والنزل. الطبيعة المجزأة للعرض في وجهات السياحة هي سبب مهم آخر لتكثيف التعاون بين أصحاب المصلحة، لأنه أمر بالغ الأهمية لتلبية احتياجات الزوار في كل مرحلة من زيارتهم.

لا تعني زيادة عدد الشراكات بين القطاعين العام والخاص بالضرورة أنها سوف تنتج نتائج ناجحة. فيجب أن تكون هناك آلية تنسيق واضحة بأهداف وغايات محددة جيدا. وعموما، توفر منظمة السياحة العالمية (2000) بعض عوامل النجاح في إدارة الشراكات بين القطاعين العام والخاص في قطاع السياحة على النحو المبين أدناه، والتي هي أيضا ملخصة في الشكل 11.7.

- هيكل متوازن، مع إسناد واضح لدور ومسؤولية جميع الأعضاء؛
- نهج مرن من قبل الشركاء، إلى جانب الرغبة في فهم احتياجات كل شريك، والمساهمة بحصة من الموارد؛
- تقاسم القيادة بين القطاعين، مع أهداف مشتركة ومحددة جيدا، وتوقعات واقعية والتعرف على فوائد كلا الجانبين؛
- توعية جميع الشركاء بأن تنمية السياحة يجب أن تكون مستدامة، من وجهة النظر الاقتصادية، ولكن أيضا الاجتماعية والبيئية .
- التزام طويل الأجل يجمع بين الرؤية الإستراتيجية والتخطيط مع أهداف محددة قصيرة الأجل يمكن قياسها .
- التقييم الدوري لفعالية الدور الذي قام به كل شريك.
- التواصل الدقيق والفعال بين الشركاء ومن الشركاء نحو جميع أصحاب المصلحة.

الشكل 11.7

عوامل النجاح في إدارة الشراكات بين القطاعين العام

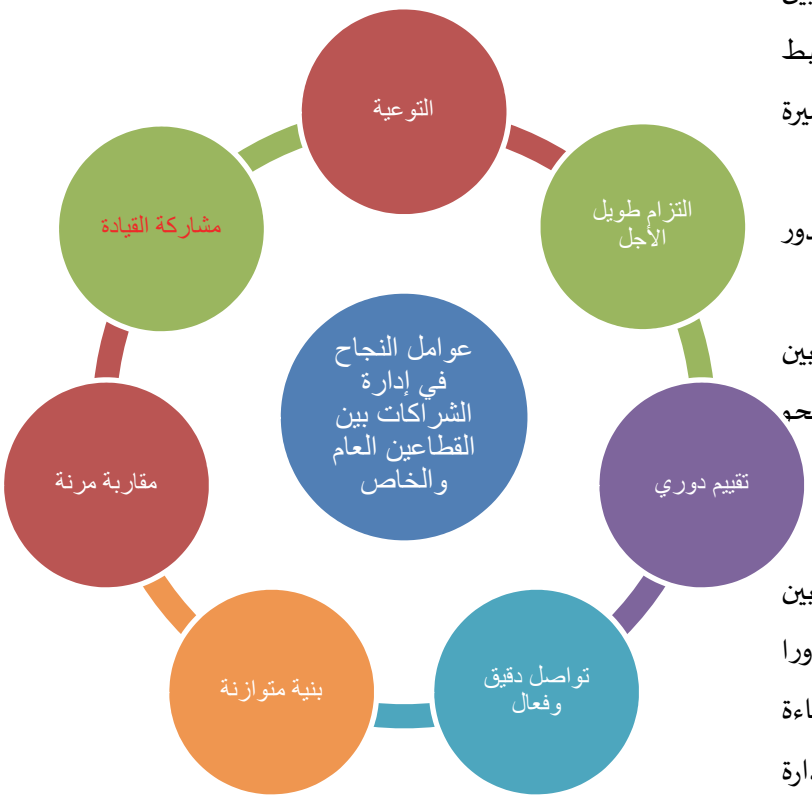

إذا نفذت بنجاح، فإن الشراكات بين القطاعين العام والخاص تلعب دورا هاما في تحسين جاذبية الوجهة والكفاءة التسويقية والإنتاجية وكذلك الإدارة

العامة لصناعة السياحة.

وعلاوة على ذلك، تلعب السياحة دورا هاما في التنمية المستدامة وإدماج المناطق الريفية في الاقتصاد الوطني والدولي. وعموما، يتم تشغيل السياحة الريفية من قبل الأسر والشركات متوسطة الحجم. لا يملك مزودو المنتجات والخدمات السياحية الموارد المالية والبشرية الكافية لتنجح بمفردها، والحفاظ على أوضاع السوق أو تأمين إدارة الجودة المتكاملة، كما ورد في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2011). ويبرز نفس التقرير بعض المجالات الهامة حيث تبذل جهود في إنشاء الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتطوير السياحة الريفية. وتشمل هذه:

- التخطيط الاستراتيجي والتخطيط الاقليمي.
- استثمارات البنية التحتية ومشاريع البنية التحتية.
- خلق بيئة عمل تنافسية لتحفيز الاستثمارات،
- حفظ وإدارة التراث الثقافي للمنطقة المعنية؛
- تنمية رأس المال البشري من خلال التعليم ومواصلة التعليم المهني،
- اجتذاب أصول جديدة للاستثمار والترويج والتسويق؛
- الترويج لمنتجات السياحة المستدامة والأسواق؛
- تعزيز أمثلة الممارسات الجيدة الدولية؛
- دعم عملية تبادل المعلومات / الاتصالات بين الوجهات على الصعيد الدولي؛
- تحفيز التطور التكنولوجي وإدخال تقنيات جديدة في إنتاج وترويج وتسويق المنتجات السياحية؛
- ترويج وتسويق الوجهات السياحية؛
- تأمين نظام ومنهجية لجمع ومعالجة البيانات الإحصائية اللازمة لتحليلات ودراسات السوق.

بعد هام آخر في تعزيز التعاون بين أصحاب المصلحة هو الشراكة للسياحة لصالح الفقراء. السياحة لصالح الفقراء هي نهج للتنمية السياحية التي تضمن توزيع المنافع الاقتصادية من السياحة للمجتمعات المحلية. أحد الجوانب الرئيسية لهذا النهج هم الروابط بين القطاع الخاص والمجتمعات المحلية (WEF، 2009).

4.7 قضايا السياسات في تنمية السياحة في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

في الواقع، وكمجموعة، تتوفر دول منظمة التعاون الإسلامي على إمكانية كبيرة لتطوير قطاع سياحي دولي مستدام. وهذا صحيح إذا ما نظرنا في تراثها الطبيعي والجغرافي والتاريخي والثقافي الغني والمتنوع. ومع ذلك، وبالنظر إلى الحصة المتواضعة لمنطقة منظمة التعاون الإسلامي في سوق السياحة العالمية وتركز النشاط السياحي العالمي في عدد قليل من البلدان منظمة التعاون الإسلامي، فإنه يبدو أن جزءا كبيرا من المقومات السياحية لمنطقة منظمة التعاون الإسلامي لا يزال غير مستخدم. والمشاكل التي تواجه السياحة وتنمية قطاع سياحي دولي مستدام في بلدان منظمة التعاون الإسلامي هي متنوعة ولكل بلد مميزاته السياحية الخاصة، ومستوى التنمية وأولويات وسياسات التنمية الوطنية. وفي الواقع، إذا ما أدير قطاع السياحة وخطط له بشكل صحيح، يمكن أن يلعب قطاع السياحة دورا هاما في التنمية الاجتماعية والاقتصادية لبلدان منظمة التعاون الإسلامي. وهذا هو السبب في أن السياحة قد تولت

مؤخرا أهمية أكبر على جدول أعمال منظمة التعاون الإسلامي، حيث عقدت ثمانية مؤتمرات إسلامية لوزراء السياحة وعدد من اجتماعات فريق الخبراء وحلقات دراسية حول تنمية السياحة خلال الفترة التي انقضت منذ المؤتمر الإسلامي الأول لوزراء السياحة (ICTM)، الذي عقد في أصفهان، جمهورية إيران الإسلامية، في أكتوبر 2000.

وفي عالم اليوم، يتغير دور القطاع العام بشكل كبير. حيث انسحبت الحكومات من إنتاج السلع وتوفير الخدمات واعتماد نهج استراتيجي أكثر في دورها في المجتمع. وهي الآن تركز بشكل متزايد على تعزيز الثقة التي تخلق رأس المال الاجتماعي وتعبئة القوى والطاقة من جميع أصحاب المصلحة في المجتمع. وعلى هذا النحو، يمكن للشراكات بين القطاع العام والخاص في صناعة السياحة أن تتشكل لخلق منتجات أو خدمات جديدة، لتحقيق مستويات أعلى من الكفاءة، ولفتح الأسواق التي لم تكن متاحة في السابق، أو لتجميع الموارد بسيطة. ويعتمد العامل الرئيسي المؤدي إلى الشراكات بين القطاعين العام والخاص على حقيقة أن جميع الشركاء من القطاعين العام والخاص يرغبون في الاستفادة من تقاسم الموارد والأهداف.

المراجع

Acemoglu, D. and Zilibotti, F. (2001). Productivity Differences. Quarterly Journal of Economics 116, 563-606.

Acemoglu, D., Johnson, S. and Robinson, J.A. (2001), "The Colonial Origins of Comparative Development: An Empirical Investigation", American Economic Review, Vol. 91, 1369-1401.

Ács, Z.J. and Naudé, W.A. (2013), "Entrepreneurship, Stages of Development, and Industrialization", in Szirmai, A., Naudé, W.A. and Alcorta, L. eds. *Pathways to Industrialization in the 21st Century*, Oxford: Oxford University Press, Chapter 14.

Ács, Z.J., Desai, S. and Hessels, J. (2008), "Entrepreneurship, economic development and institutions", *Small Business Economics*, 31: 219-234.

Aghion, P., and Howitt, P. (1992), "A Model of Growth through Creative Destruction", *Econometrica*, 60, pp.323-351.

Aghion, P., and Howitt, P. (2009), *The Economics of Growth*, MIT Press.

Andrews, D. and D. Rees (2009), "Macroeconomic Volatility and Terms of Trade Shocks", Reserve Bank of Australia Research Discussion Paper, No. RDP 2009-05.

Arrow, K. J. (1962), "The Economic Implications of Learning by Doing", *Review of Economic Studies*, 29, pp.155-173.

Atkinson, R. A. (2013), *Competitiveness, Innovation and Productivity: Clearing up the Confusion*, ITIF.

Balassa, B. (1965), "Trade Liberalisation and Revealed Comparative Advantage", The Manchester School, 33, 99-123.

Bardhan, P. and Udry, C. (1999), Development Microeconomics, Oxford University Press.

Barro, R. J. and J. W. Lee (2013), "A new data set of educational attainment in the world, 1950-2010," Journal of Development Economics, Vol. 104(C), pages 184-198

Benhabib, Jess, and Mark M. Spiegel (2005), "Human Capital and Technology Diffusion", in P. Aghion and S. N. Durlauf, eds., *Handbook of Economic Growth*. Amsterdam: North Holland.

Berument, Hakan, N. Nergiz Dincer and Zafer Mustafaoglu (2011), Total Factor Productivity and Macroeconomic Instability, *The Journal of International Trade & Economic Development*, 20(5), 605-629.

Burgess, S. and Mawson, D. (2003) "Aggregate Growth and the Efficiency of Labour Reallocation," *Centre for Economic Performance Discussion Papers*, Paper No: CEPDP 0580.

Calderón, C. and L. Servén (2004), "The Effects of Infrastructure Development on Growth and Income Distribution," *Policy Research Working Paper* No. 3400, Washington, DC: World Bank.

Coase, R. H. (1992), "The Economic Structure of Production", American Economic Review, Vol. 82, 713-19.

Dell'Aricca, G., E. Detragiache and R. Rajan (2008), "The Real Effects of Banking Crises", Journal of Financial Intermediation, Vol. 17, pp. 89-112.

Easterly, W., R. Islam and J. Stiglitz (2001), "Shaken and Stirred: Explaining Growth Volatility", in B. Pleskovic and N. Stern, eds, Annual World Bank Conference on Development Economics, pp. 191-211, The World Bank.

Fischer, S. (1993), "The role of macroeconomic factors in growth," *Journal of Monetary Economics,* 32 (3), 485–512.

FitzGerald, V. (2006), "Financial development and economic growth: a critical view", Background paper for World Economic and Social Survey 2006.

Formosa, I. (2008), "*Measuring Market Efficiency: A Comparative Study*", Bank of Valletta Review, No. 38, Autumn 2008

Frankel, M. (1962), "The Production Function in Allocation of Growth: A Synthesis", *American Economic Review*, 52, pp.995-1022.

Gries, T. and Naudé, W.A. (2011), "Entrepreneurship and human development: A capability approach", *Journal of Public Economics*, 3 (1): 216-224

Hall, R. and Jones, C. I. (1999), "Why Do Some Countries Produce So Much More Output per Worker than Others?" Quarterly Journal of Economics, Vol. 114, 83-116.

Hall, R. E., and Jones, C. I. (1999), Why Do Some Countries Produce So Much More Output Per Worker Than Others? *The Quarterly Journal of Economics*, 114(1), 83-116.

Hausmann, R. and Rodrik, D. (2003). "Economic Development as Self-discovery", *Journal of Development Economics*, 72(2): 603-33.

Hausmann, R., Hwang, J. and Rodrik, D. (2007), "What You Export Matters," Journal of Economic Growth 12, 1-25.

IDB (2007), *Productivity Growth in IDB Member Countries*, Islamic Development Bank.

IMF (2011), "Recent Experiences in Managing Capital Inflows – Cross-Cutting Themes and Possible Guidelines", International Monetary Fund, Available for download at http://www.imf.org.

IMF (2013), "Anchoring Growth: The Importance of Productivity-Enhancing Reforms in Emerging Market and Developing Economies," IMF Staff Discussion Note SDN/13/08, December, International Monetary Fund, Washington.

IMF (2014), "Long-Run Growth and Macroeconomic Stability in Low-Income Countries—The Role of Structural Transformation and Diversification," Policy Paper, March, International Monetary Fund, Washington.

Jorgenson, D, M. Ho and K. Stiroh (2005), "Growth of US Industries and Investments in Information Technology and Higher Education", in C. Corrado, J. Haltiwanger and D. Sichel (eds) *Measuring Capital in the New Economy*, University of Chicago Press, Chicago.

Kaufmann, D., Kraay, A. and Zoido-Lobaton, P. (1999a), "Aggregating Governance Indicators", World Bank Policy Research Working Paper No. 2195, Washington DC: World Bank.

Kaufmann, D., Kraay, A. and Zoido-Lobaton, P. (1999b), "Governance Matters", World Bank Policy Research Working Paper No. 2196, Washington DC: World Bank.

Konings, J. and S. Vanormelingen (2010), "The Impact of Training on Productivity and Wages: Firm Level Evidence", IZA DP No: 4731, Institute for the Study of Labour, Bonn.

Kose, M. (2002), "Explaining Business Cycles in Small Open Economies", Journal of International Economics, Vol. 56, pp. 299-327.

Laing, D., Palivos, T. and Wang, P. (1995) 'R&D in a model of search and growth' American Economic Review vol. 62 pp. 115 – 129.

Levine, R. (2005), "Finance and Growth: Theory and Evidence", Handbook of Economic Growth, Vol. 1, pp. 865-934.

Levine, R. (2005), "Finance and Growth: Theory and Evidence", in P. Aghion and S. Durlauf (eds.), Handbook of Economic Growth: Volume 1, Part A, chapter 12, Elsevier, pp. 865-934.

Mankiw, N. G., D. Romer, and D. Weil (1992), "A Contribution to the Empirics of Economic Growth," *Quarterly Journal of Economics* 107 (2): 407–437.

Maziad, S., Farahmand, P., Wang, S., Segal, S. and Ahmed, F., 2011. "Internationalization of Emerging Market Currencies – A Balance Between Risks and Rewards." IMF Staff Discussion Note No. SDN/11/17.

Naudé, W.A. (2010). "Entrepreneurship is not a binding constraint on growth and development in the poorest countries", *World Development*, 39(1): 33-44.

Naudé, W.A. (2013), "Entrepreneurship and Economic Development: Theory, Evidence and Policy", Institute for the Study of Labour (IZA) Discussion Paper No. 7507.

North, D. (1990), Institutions, Institutional Change and Economic Performance, Cambridge University Press.

North, D. C. (1991), Institutions. *Journal of Economic Perspectives*, 5(1), pp. 97-112.

OECD (2010), *The OECD Innovation Strategy: Getting a Head Start on Tomorrow*, Paris.

Productivity Commission (2004), "ICT Use and Productivity: A Synthesis from Studies of Australian Firms", Commission Research Paper, Canberra.

Rodrik, D. (2008), "Second-Best Institutions", American Economic Review, Vol. 98, 100-104.

Rodrik, D. and Subramanian, A. (2008), "Why Did Financial Globalization Disappoint?", IMF Staff Papers, Vol. 56, 112-138.

Rodrik, D., Subramanian, A. and Trebbi, F. (2002), "Institutions Rule: The Primacy of Institutions over Geography and Integration in Economic Development", Journal of Economic Growth, Vol. 9, 131-165.

Rodrik, Dani (1998), "Why do More Open Economies Have Bigger Governments?" *Journal of Political Economy*, 106(5): 997-1032.

Romer, P. (1986), "Increasing Returns and Long-Run Growth", *Journal of Political Economy*, 94, pp.1002-1037.

Romer, P. (1990), "Endogenous Technological Change", *Journal of Political Economy*, 98, pp.71-102.

Romp, W. and J. de Haan (2005), "Public Capital and Economic Growth: a Critical Survey", European Investment Bank Papers Volume 10, Number 1, pp. 40-70.

Rother, Philipp C. (2004), "Fiscal Policy and Inflation Volatility", ECB Working Paper Series No. 317, March 2004.

Schott, P. K. (2004) "Across-Product versus Within-Product Specialization in International Trade," Quarterly Journal of Economics 119, 647-678.

Schumpeter, J. A. (1942), *The Theory of Economic Development*, Cambridge, MA: Harvard University Press.

Schumpeter, J.A. (1950). *Capitalism, Socialism and Democracy*. New York: Harper & Row.

Schumpeter, J.A. (1961). *The Theory of Economic Development*. New York: Oxford University Press.

SESRIC (2011), *Annual Economic Report on the OIC Countries*, Ankara.

SESRIC (2013), "Private Participation in Infrastructure," OIC Outlook Report, Ankara.

SESRIC (2014), "Labour Market Structure, Unemployment and the Role of VET", OIC Outlook Report, March, Ankara.

Stam, E. and Wennberg, K. (2009). "The roles of R&D in new firm growth", *Small Business Economics* 33.1: 77-89.

Sutherland D. and P. Hoeller (2014), "Growth Policies and Macroeconomic Stability," OECD Economic Policy Paper No: 8, February.

Tiffin (2014), "European Productivity, Innovation and Competitiveness: The Case of Italy", IMF Working Paper No: 14/79.

UNCTAD (2013), Concept Note for Plenary Session: Visions on Global Services Economy and Trade in Services in the 21st Century and an Enabling Environment for Services and Services Trade, Global Services Forum Summit, 29 May.

UNDP (2011), *Public-Private Partnership in Rural Tourism*, United Nations Development Programme, Belgrade.

UNWTO (2000), *Public-private Sector Cooperation: Enhancing Tourism Competitiveness*, UN World Tourism Organization, Madrid.

UNWTO (2003), *Co-operation and Partnerships in Tourism - A Global Perspective*, UN World Tourism Organization, Madrid.

Vandenbussche, J., P. Aghion, and C. Meghir (2006), "Growth, Distance to Frontier and Composition of Human Capital", *Journal of Economic Growth* 11 (2): 97–127.

WEF (2009), *Travel and Tourism Competitiveness Report 2009*, World Economic Forum,

WEF (2012), *Strategic Infrastructure – Steps to Prioritize and Deliver Infrastructure Effectively and Efficiently*, World Economic Forum, Geneva.

WEF (2013), World Competitiveness Report.

World Bank (2011), *Local Currency Bond Markets in Emerging Markets: A Contribution to the Stability of the International Monetary System*, April.

مصادر البيانات

World Bank World Development Indicators (WDI) Database

World Bank Global Financial Development Database

IMF Direction of Trade Statistics (DOT) Database

UN Services Trade Database

UNCTAD, UNCTADstat Online Database